بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

دائرة اللغة العربية

شعبة اللغويات

القسم الأول من :

التحفة السنية على الرسالة المقدسية لمحمد بن حسن بن على الدباغ

(١٣٣٥-١٢٨٨هـ = ١٨١٠-١٨٧١م)

دراسة وتحقيق :

الباحث : عبدالمنعم الشيخ عثمان

لنيل الشهادة العالمية العليا (الدكتوراه)

إشراف :

الدكتور . عبدالحليم محمد حامد

مدير مركز الطالبات بجامعة ام درمان الاسلامية

للعام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

كلمة شكر

شكر وتقدير

الشكر في البدء لله سبحانه وتعالي الذي وفقني في إخـراج هـذا البحـث بهـذه الصورة ، وهذه نعمـة تستوجب الحمـد والشـكر ، وهـو القـائل ﴿ لِئِن شَكَرْتُم لَأَزِيْدَنّكُم﴾([1])

كما أتقدم بالشكر والتقدير لإدارة جامعـة القـرآن الكريـم والعلـوم الإسـلامية التي يسرت لي مواصلة البحث لنيل درجة الدكتوراة ،وأشكر علي رأسـها مديرهـا فضيلة الأستاذ/ الدكتور الشيخ/ أحمد علي الإمام الذي كان معي منذ تجدد الفكرة في ذهني إلي أن أصبح هذا العمل واقعا ملموساً .

والشكر كل الشكر أيضاً لإدارة جامعة أم درمـان الإسـلامية ممثلـة في مديرهـا الأستاذ الدكتور علي أحمد محمد بابكر لما وجدته منهم من اهتمام وعون .

والشكر كل الشكر للدكتور عبد الحليم محمد حامد الذي تولى الإشراف علي هذا البحث باذلاً كل وقته وجهده ، ونصائحه ، وإرشاداته حتى خرج بهذا الكم والكيف ، فله من الله الثواب وحسن الجزاء ، ومني الاحترام والتقدير .

والشكر والتقدير للدكتور مبارك محمد أحمد رحمة الذي أمدنـي بـأول نسـخة من هذا المخطوط بمجهود شخصي،له من الله الأجر والثواب .

والشكر والتقدير للدكتور عمر إدريس عبد المطلب الـذي سـاعدني وهـو في مصر بأن أرسل لي رقمي النسختين المصريتين مما سهل المهمة .

والشكر موصول للأستاذ / أحمد حسـن إبراهيـم الـذي قـام بمتابعـة النسـختين المصريتين إلى أن وصلتا.

والشكر أجزله للأستاذ / إبراهيم أحمد الضرير الذي تابع تصوير النسختين إلى أن تم ذلك . والشكر للدكتور محجوب أحمد طه الكردي الـذي رغـم مرضـه قـام بإحضار النسختين إلىّ في السودان .

---

[1] / من الاية (٧) من سورة إبراهيم.

والشكر لكل ادارات جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بدءً بالدراسات العليا خاصة لعمدائها المتعاقبين ، وعلي رأسهم الدكتور عباس محجوب الذي سهل لي الكثير ، والدكتور أحمد خالد بابكر الذي أشرف في البدء علي الرسالة وساعدني في تسجيلها . ثم الشكر لأمانة الشؤون العلمية ومنسوبيها خاصة الدكتور بشرى السيد هاشم الذي تابع بالكتابة والسؤال ما يخص النسختين المصريتين . والشكر أحسنه لعمادة المكتبات ممثلة في عميدها وأمنائها وموظفيها وعمالها ، الذين وجدت منهم حسن المعاملة والتعاون التام . والشكر والتقدير لموظفي مكتبة جامعة أمدرمان الإسلامية المركزية الذين مكنوني في الاستفادة التامة من مراجعهم ومصادرهم. والشكر لكل من أسهم معي حتي إكتمل هذا البحث بهذه الصورة الطيبة.

وصلى الله علي سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

مقدمة الباحث

مُقَدِّمَة

الحمد لله فاتحة كل خير وتمامُ كلِّ نعمةٍ أحمده سبحانه وتعالى حمداً طاهراً طيباً مباركاً فيه.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الميامين وسلم تسليماً كثيراً.

الحمد لله القائل: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٥) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ(١٩٦) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (١٩٧)**﴾ الشعراء.

والصلاة والسلام على رسوله القائل: (**مَا مِنْ رَجُلٍ يَسْلُكُ طريقاً يَطْلُبُ فِيهِ عِلْماً إلاّ سَهَّل الله لهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَى الجَنَّةِ ، ومَنْ أبْطَأ بِهِ عَمَلُهُ لم يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ**)([1]) . وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أفصح العرب لساناً ، وأبينهم حجة ، وأقومهم عبارة ، وأرشدهم سبيلاً عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما **بعد**؛ فقد نشأت اللغة العربية قبل الإسلام ونمت وتطورت حتى بلغت قوتها متمثلة في لغة قريش ، والتي اكتسبت هذه القوة نتيجة لاحتوائها الألفاظ القوية من لغات القبائل الأخرى ، وكان يتم ذلك في مواسمهم الثقافية ، التي كانت تقوم في أسواقهم المختلفة كسوق عكاظ ، وذي المجاز وغيرها.

واستمرت اللغة العربية في قوتها هذه لم يتخللها من اللحن إلاّ القليل في صدر الإسلام . وقد بدأ اللحن يتفشى في عهد الصحابة ولكنه كان قليلاً ، قال ياقوت: (ومرّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون الرمي فقرعهم ، فقالوا إنّا قَوْمٌ "مُتَعلِمِينَ" فأعرض مُغَاضِباً ، وَقال: والله لَخطؤُكم فِي لِسَانِكُم أَشَدُّ عَلَيّ مِنْ

---

[1] / أنظر سنن أبي داود أول كتاب العلم ، ج٢ ، ص٣١١ ، بابي الحلبي.

خَطِئِكُم فِي رَمْيِكُم) ([1]) ، وقال ابن قتيبة: (سمع أعرابي مؤذناً يقول : أشْهَدُ أنّ مُحَمّداً رَسُوْلَ ا للهِ ، بنصب رسول ا لله ، فقال ويحك ماذا؟ .... ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنون فقال: سبحان ا لله يلحنون ويربحون ونحن لا نلحن ولا نربح)([2]).

وبدأ اللحن يتفشى ويزداد في العصر الأموي نتيجة لسعة الدولة الإسلامية ، ودخول كثير من الموالي والعجم في الإسلام ، وتفشى بصورة أوسع أو أكثر في عصر الدولة العباسية ، ومن بين أولئك الذين كانوا يلحنون العالم الجليل سيبويه ، فعندما جاء البصرة ـ وكانت الهجرة إلى الحواضر الإسلامية فاشية متواصلة في ذلك الزمان ـ لطلب العلم ، وطفق يطلب العلم بها ، وبدأ كعادة العلماء يتعلم الفقه والحديث ، وبدأ أخذ علم الحديث عن حمّاد بن سلمة أحد شيوخ الحديث ، فروى عنه هذا الشيخ أنه جاء ذات مرة مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث ، فقال حماد: فكان فيما أمليت ذكر الصفا ، فقلت: (صعد رسول ا لله ﷺ الصفا) وكان هو الذي يستمل فقال: (صعد النبي ﷺ الصفاء) ، فقلت يا فارسيُّ لا تقل الصفاء ؛ لأنّ الصفا مقصور . فلمّا فرغ من مجلسه كسر القلم وقال: (لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية)([3]) . ويذكر أن الفراء يقول في شأن سيبويه: (فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح ، سمعته يقول لجارية له: "هات ذيك من ذاك الجرة" ، فخرجت من عنده فلم أعد إليه)([4]).

ولعل هاتين الحادثتين المثيرتين مع حوادث أخرى هي التي دفعته إلى العناية الشديدة بتعلم النحو .

وهكذا بدأ يزداد اللحن بصورة واسعة حتى تخوّف العلماء على كتاب ا لله عز وجل وحديث رسول ا لله ﷺ . فهبوا لوضع علم يؤدي إلى حفظهما فكان علم

---

[1] / ياقوت: معجم الأدباء ، ج١ ، ص٦٧ ، دار الفكر .

[2] / ابن قتيبة: عيون الأخبار ، ج١ ، ص١٥٨ ـ ١٥٩ ، دار الكتاب العربي .

[3] / الزجاجي: مجالس العلماء ، (٦٩) مجلس سيبويه مع حماد بن سلمة ، ص١٥٤ ، الكويت .

[4] / ياقوت: معجم الأدباء ، ج١ ، ص١٣٨ ، دار الفكر .

النحو والصرف ، الأول يهتم بالإعراب والثاني بالبنية ، فكان من بين هؤلاء سيبويه الذي وضع أول كتاب في اللغة العربية ، الذي قال فيه أبو عثمان المازني: "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي" ..

وهكذا بدأت تتوالى المؤلفات والكتب خدمة للغة القرآن الكريم والسنة النبوية، فألف عيسى بن عمر الثقفي كتابي "الجامع" و"الإكمال" وألف المبرد كتابه المقتضب والزمخشري كتاب المفصل وابن الحاجب كتاب الكافيه ، وقامت عليهم شروحات قيمة ، ثم جاء من بعد ذلك ابن مالك فألف ألفيته التي قامت أيضاً عليها شروحات كثيرة ومفيدة . ووجد علماء اللغة والنحو عناية كبيرة فدونت أخبارهم ، وأحصيت كتبهم وآثارهم ، وحددت مواليدهم وأعمارهم ووفياتهم ، وتتبعت رحلاتهم ، وبسط القول في مذاهبهم وآرائهم ، وتعرض لنقدهم في كثير من الأحيان ، إذ كان هؤلاء العلماء هم الذين جمعوا اللغة وحملوها ، ووضعوا الكتب والمعاجم فيها ؛ وكانوا أيضاً هم الذين استقرءوا كلام العرب ودرسوا مختلف الأساليب ثم وضعوا أصول النحو والصرف والرسم والنقط والشكل .

وبذلت كل هذه المجهودات حفظاً وصوناً للسان من الخطأ في المفردات ومراعاة لقوانين الكتابة ، ورغم هذا مازال اللحن متفشياً ، ومازال يقرأ كتاب الله بصورة تؤدي أحياناً إلى تغيير معانيه ، قديماً قال اسحق بن خلف البهراني:

اَلنَّحْوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلْكَنِ ... وَالْمَرْءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُوْمِ أَجَلَّهَا ... فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيْمُ الْأَلْسُنِ

فالأمر مازال يحتاج إلي مزيد من العناية والإهتمام خاصة بمؤلفات علماء بذلوا فيها جهداً كبيراً وعناية فائقة ، من بين هؤلاء ذلك العالم الجليل من علماء القرن الثالث عشر الهجري الشيخ محمد بن حسن بن علي الدباغ الذي ألف حاشية على كتاب "دليل الطالبين لكلام النحويين" المشهور بـ"التحفة السنية على الرسالة المقدسية" ، فغيْرته على هذه اللغة هي التي دفعته للإهتمام بها ، ومن أجل ذلك قدم إلى وضع هذه الحاشية لذلك الكتاب الذي وصفه بأنه من أفضل الكتب علماً

وأغربها تبويباً ، فقال مبيناً الأسباب التي دفعته للاهتمام بهذا الكتاب: (لما كان علم النحو من أجل العلوم الأدبية ؛ إذ هو الطريق الموصل إلى المطالب السنية وكانت الهمم راغبة عن المطولات ، مائلة إلى المتون والمختصرات ، وكان أنفع متن فيه مشتمل على الدرر البهية الكتاب الشهير بالرسالة المقدسية ، المسمى بدليل الطالبين لكلام النحويين .... وهو كتاب تغالت فيه الأثمان لما أنه حسن الموقع عند جميع الأخوان ، لم يوضع في ترتيب الأحكام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله ، غير أنه لدقته يحتاج إلى ما يكشف عن وجوه مخدراته النقاب ويظهر ما توارى من خفي مكنوناته بالحجاب ، سنح لهذا العبد الضعيف أن يجمع عليه حاشية ، توضح ما أشكل من مبانيه ، وتفتح ما أغلق من معانيه ، فأمليت عليه ما تيسر سالكاً فيه سبل الإيضاح على ما يناسب ذلك الكتاب ، مراعياً في إعطاء الأشياء ما تستحقه حال مثلي من الطلاب)([1]).

ولهذه الأسباب المقنعة والتي تشوق الباحث في الإقدام على هذا الكتاب خاصة وأن طلاب العلم ومن بينهم شخصي الضعيف في حاجة إلى المزيد من هذا العلم؛ حتى نصون ألسنتنا من الوقوع في خطأ المفردات والتركيب؛ في وقت أخذ اللحن فيه دائرة متسعة وسط طلاب علم العربية خاصة، والمتعلمين من التخصصات الأخرى بصورة عامة؛ لكل هذه الأسباب ولقيمة الكتاب العلمية أقدمت على دراسته وتحقيقه، وبعد أن تمت الموافقة من قبل كلية الدرسات العليا شرعت في تحقيقه ، واتبعت في عملي الخطة التالية:

قسمت البحث فيه إلى مطلبين ؛ الأول يتعلق بالدراسة والثاني يتعلق بالتحقيق وسبقت المطلبين بمقدمة تناولت فيها الحديث عن أهمية اللغة العربية عامة والنحو والصرف خاصة ، مبيناً أهمية الإهتمام بهما ، متعرضاً إلى السبب الذي دفعني إلى اختيار هذا المؤلف .

---

[1] / أنظر: ص ٨٤ البحث .

بعدها شرعت في المطلب الأول ، والذي يتعلق بالدراسة واتبعت فيه الخطة التالية:

أولاً: دراسة المصنف ــ مرعي يوسف بن أبي بكر الكرمي المقدسي ، وكتابه الرسالة المقدسية ، ويتكون من بابين:

الباب الأول: عن المؤلف:

ويتكون من فصلين:

الفصل الأول: نشأته ونسبه

أولاً: مولده

ثانياً: نسبه

ثالثاً: كنيته ولقبه

رابعاً: موطنه

الفصل الثاني: عصره ومنزلته العلمية

أولاً: ثقافته

ثانياً: أخلاقه

ثالثاً: حياته

رابعاً: عصره

خامساً: مؤلفاته

سادساً: وفاته

الباب الثاني: تعريف بالرسالة المقدسية

ويتكون من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المنهج والخطة

أولاً: المنهج

ثانياً: الخطة

الفصل الثاني: السمات البارزة في الكتاب

أولاً: الأسلوب

ثانياً: توضيح معاني الكلمات

ثالثاً: شرح بعض الأمثال والأبيات الشعرية لزيادة الوضوح .

رابعاً: الإشارة إلى لغات القبائل الواردة

الفصل الثالث: الرأي والمذهب

أولاً: الأخذ بالرأي ، والنص على صاحبه

ثانياً: اختيار الرأي

ثالثاً: مذهبه النحوي

ثانياً: دراسة صاحب الحاشية ـ محمد بن حسن بن علي الدباغ وكتابه "التحفة السنية على الرسالة المقدسية ، ويتكون من بابين:

الباب الأول: عن المؤلف

ويتكون من فصلين:

الفصل الأول: نشأته ونسبه

أولاً: مولده

ثانياً: نسبه

ثالثاً: كنيته ولقبه

رابعاً: موطنه

الفصل الثاني: عصره ومنزلته العلمية

أولاً: ثقافته

ثانياً: أخلاقه

ثالثاً: حياته

رابعاً: عصره

خامساً: مؤلفاته

سادساً: وفاته

الباب الثاني: تعريف بالتحفة السنية على الرسالة المقدسية

ويتكون من أربعة فصول:

الفصل الأول: المنهج والخطة

أولاً: المنهج

ثانياً: الخطة

الفصل الثاني: الأسلوب والتوضيح

أولاً: الأسلوب

ثانياً: توضيح معاني الكلمات

ثالثاً: شرح الأمثال والأبيات الشعرية

رابعاً: الإشارة إلى لغات القبائل الواردة

الفصل الثالث: الرأي والمرجع

أولاً: الأخذ بالرأي والنص على صاحبه

ثانياً: اختيار الرأي

ثالثاً المراجع التي أشار إليها في مؤلفه

الفصل الرابع: الموقف والمذهب

أولاً: استشهاده بالقراءات

ثانياً: استشهاده بالأحاديث النبوية

ثالثاً: موقفه بين البصريين والكوفيين

رابعاً: شخصيته في التأليف

خامساً: مذهبه النحوي

المطلب الثاني: يتعلق بالتحقيق : بعد أن فرغت من خطة المطلب الأول التي تتعلق بالدراسة ، ها أناذاأشرع في المطلب الثاني الذي يتعلق بالتحقيق واتبعت فيه الخطة التالية:

أولاً: ما يتعلق بنسخ التحقيق

أ ـ إثبات عنوان المخطوط

ب ـ إثبات نسبته لصاحبه

ج ـ عدد النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق

د ـ تصنيف المخطوطات لتحديد الأصلية وما يليها

ثانياً: ما يتعلق بالتحقيق واتبعت فيه الآتي:

أ ـ مقابلة النسخ مع بعضها البعض ليخرج النص كاملاً صحيحاً .

ب ـ أثبت كلام المصنف في أعلى الصفحة ، وكلام صاحب الحاشية أسفل منه ، الأول بخط كبير والثاني بخط وسط ، وفي آخر الصفحة أثبت الهامش بخط صغير .

ج ـ أثبت كما أوضحت كلام المصنف وصاحب الحاشية في أعلى وإن كان خطأ وقمت بتصويبه في الهامش ، وهذا من الطرق المشهورة .

د ـ أرجعت الآيات القرآنية إلى سورها ، وقمت بتصويبها إن كان فيها خطأ ، أما القراءات فقد قمت بتخريجها من مظانها .

هـ ـ قمت بتخريج الأحاديث النبوية من كتبها .

و ـ نسبت الأبيات الشعرية التي لم ينسبها أيٌّ من المصنف وصاحب الحاشية إلى أصحابها ، مع شرح ما لم يشرح منها وتحديد مواضع الشاهد إن لم يحدد مع التوضيح ، وإن وضح أشير إليه بعبارة "وضحه الشارح" .

ز ـ أرجعت الأبيات الشعرية إلى عدة مراجع للتأكد من صحتها ونسبتها .

ح ـ عزوت الآراء ، والنصوص إلى مراجع أصحابها ، وإن لم أجد القول أو النص ، أو الرأي بمرجع صاحبه ، أو لم يكن له مرجع دعمته من مراجع أخرى ، مع ذكر النص ، أو الرأي وصاحبه .

ط ـ أرجعت الأمثال العربية إلى مراجعها الأصلية من كتب الأمثال .

ي ـ ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب مستعيناً في ذلك بكتب التاريخ والتراجم .

ك ـ قمت في الختام بالتعرض لنتائج هذا البحث والتي توصلت إليها من خلال الدراسة والتحقيق .

ل ـ قمت أخيراً بعمل فهارس في نهاية البحث للآتي:

١) فهرس للآيات

٢) فهرس للأحاديث النبوية

٣) فهرس للأبيات الشعرية

٤) فهرس للأمثال والأقوال والأساليب المشهورة

٥) فهرس للقبائل والبطون ونحوه ، وللأماكن والبلدان

٦) فهرس للأعلام

٧) فهرس للموضوعات

٨) فهرس لمراجع الدراسة والتحقيق

وبالله التوفيق؛؛؛؛

الطالب/ عبد المنعم الشيخ عثمان
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
كلية الدراسات العليا

المطلب الأول

الدراســـة

دراسة المصنف:

مرعي بن أبي بكر وكتابه: الرسالة المقدسية المعروف بـ: (دليل الطالبين لطلاب النحويين)

الباب الأول:
المؤلف

الفصل الأول: نشأته ونسبه

أولاً: مولده

لم تحدد كتب التراجم التي ذكرته فيما أطلعت عليه تاريخاً لمولده([1]) ، ولكن من خلال هذا الكم من الكتب التي قام بتأليفها في مختلف الفنون والعلوم ـ وقد ذكرتها عند الحديث عن مؤلفاته ـ وأن المؤلف الواحد يحتاج إلى قدر من الزمان في تأليفه استطيع أن أقدر عمره ، فإذا افترضت أنه بدأ التأليف في عمر بلغ الثلاثين عاماً ، وأن هذه الكتب التي ألفها أخذت منه زمناً يقدر بالخمسين عاماً ، يصبح عمره بهذا ثمانين عاماً ، فإذا كان تاريخ وفاته في عام ١٠٣٣هـ الذي يوافق ١٦٢٤م يكون تاريخ ميلاده في عام ٩٥٣هـ الذي يوافق ١٥٤٤م . والله أعلم .

ثانياً: نسبه

ذكرت كتب التراجم التي تناولته بأنه هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر ابن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن أحمد([2]).

ثالثاً: كنيته ولقبه

لم تذكر كتب التراجم التي تناولت سيرته أن له كنية ، ولكن ذكرت له لقباً وهو الكرمي والمقدسي([3]).

[1] / الأعلام للزركلي . ج٧ ، ص٢٠٣ ، دار العلم بيروت . معجم المؤلفين لكحالـه . ج١٢ . ص٢١٨ . دار إحياء التراث العربي . كشف الظنون لحاجي ؛ ج٢ ؛ ص١٩٤٨ .

[2] / المراجع أعلاه في ذات الأجزاء والصفحات .

[3] / المراجع أعلاه في ذات الأجزاء والصفحات ، والكرمي نسبة إلى بلدته ، والمقدسي نسبة إلى المقدس .

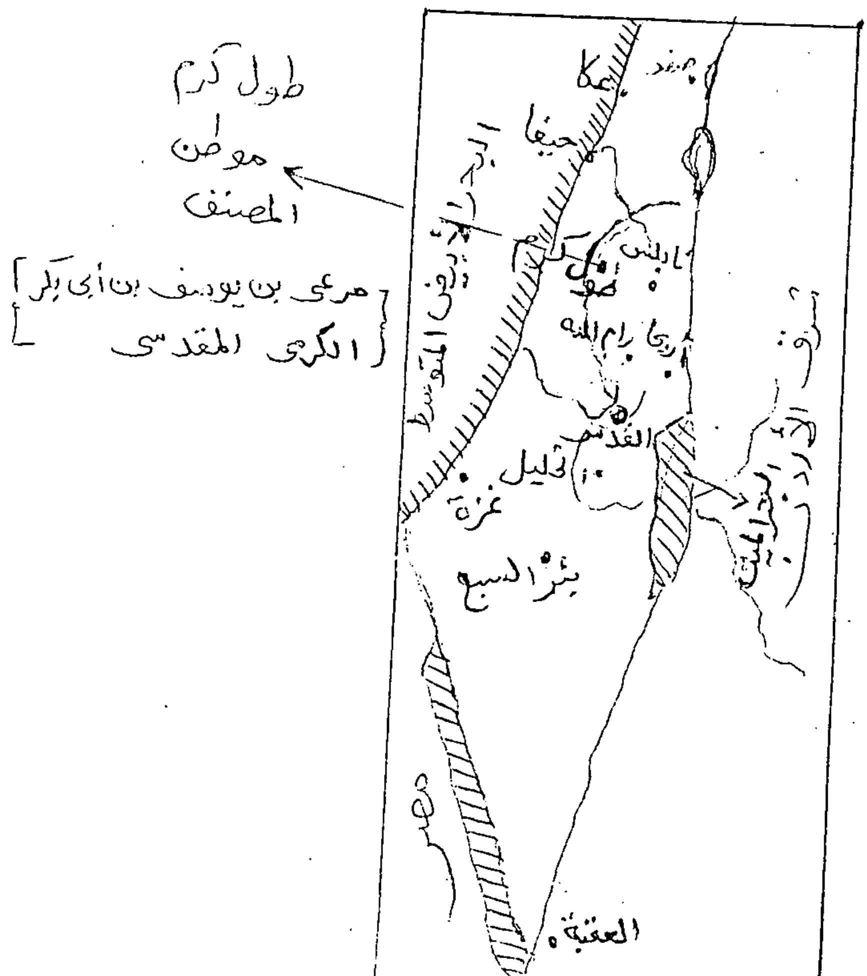
رابعاً: موطنه

كان يقطن المصنف رحمه الله ببلدة طول كرم([1]) بفلسطين وهي تقع بشمال غرب نابلس ، ويربط بينهما خط حديدي وهي قضاء ؛ أي محافظة من المحافظات وتقع في السهل الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط ، الذي يعتبر من أغنى المناطق في فلسطين ، والمناخ السائد في هذه المنطقة هو مناخ البحر المتوسط وتعتبر هذه المنطقة من المناطق الزراعية ، حيث يزرع فيها الخضر والفاكهة ، كالقمح والبرتقال ، والليمون ، والعنب ، والزيتون ... الخ . وتبلغ مساحتها (٧٩٤ كلم)([2]).

---

[1] / ذكر كتاب الأعلام للزركلي في ج٧ ، ص٢٠٣ بأنها طور كرم ، ولكن عدداً من الكتب الأخرى ذكرت بأنها طول كرم ، والكتب هي: بلادنا فلسطين لمصطفى مراد ، ج١ ، ق٢ ، ص١٤٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٦ ، وكتاب الموسوعة الفلسطينية لصبحي السعيد في خرطته في أول الكتاب في ص٣٩٥ ، دار الكتب الجامعية ، وكتاب الشرق الأوسط لعبد الرحمن زكي جدول المساحة والسكان ، ص١٦١ ، النهضة المصرية .

[2] / انظر المراجع أعلاه بالإضافة إلى كتاب جغرافية الوطن العربي الكبير لصلاح الدين علي ص٥٤٨ ، المعارف .



خريطة فلسطين

من كتاب فلسطين تاريخًا وعبرة ومصيرًا

لشفيق الرشيدات

الفصل الثاني: عصره ومنزلته العلمية

أولاً: ثقافته:

من خلال مؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم التي تناولت سيرته ـ وقد بلغت سبعين مؤلفاً في مختلف العلوم والفنون الإسلامية والعربية ـ تتضح سعة ثقافته وغزارة علمه([1]).

فهو فقيه قد ألف كتباً في الفقه منها: دليل الطالب لنيل المطالب ، في فروع الفقه الحنبلي .

وهو مفسر ، وتدل كتب التفسير التي ألفها على ذلك .

وهو عالم من علماء العقيدة ، وكتب العقيدة التي ألفها تشير إلى ذلك .

وهو عالم بعلوم القرآن وأحكامه ، كما له معرفة وعلم بالتاريخ ، وله فيه مؤلفات .

وهو أيضاً رجل نحويّ ، وله مؤلف فيه سأتناوله بالدرسة إن شاء الله .

ويتضح من كل ما ذكر عمق ثقافته ، فهو موسوعة علمية ، يمكن الرجوع إليه في أيّ فن من الفنون الإسلامية والعربية حتى يستفاد من علمه وأسلوبه وطريقته في عرض مادته ، وهو كما وصفه الزركلي فقيه ، أديب مؤرخ .

ثانياً: أخلاقه

سعة علمه هذه تدل على حسن خلقه ، وسمو روحه ورفعتها ، فهو عالم صبور ذو بال متسع ، وعزيمة قوية ، لا يستطيع أحد أن يؤلف هذا القدر من المؤلفات إلاّ إذا كان أكثر تحملاً وأقوى عزيمة .

---

[1] / الأعلام للزركلي ، ج٧ ، ص٢٠٣ . ومعجم المؤلفين لكحالة ، ج١٢ ، ص٢١٨ . أما الكتب التي تدل على سعة ثقافته فقد ذكرتها في مؤلفاته .

وامتاز بسعة عقله ورجاحته وهذا ساعده في أن يجمع بين القديم والحديث في مؤلفه هذا ، ويتضح ذلك من خلال المنهج الذي اتبعه في كتابه ، وهو أمين في علمه مما جعله يعد من أكابر علماء الفقه في وقته ذاك .

ثالثاً: حياته ([1])

عاصرت منطقة فلسطين التي كان يقطنها المصنف رحمه الله وضعاً اقتصادياً متدهوراً تحت حكم الدولة العثمانية ، مما جعل أهل المنطقة يعيشون ظروفاً معيشية صعبة كان لها أثرها في كل مناحي الحياة ، ومن بين الذين عاشوا هذه الأوضاع أسرة المصنف .

ولكن رغم هذه الظروف الصعبة هيأت له أسرته الظروف الملائمة ليواصل تعليمه .

ويتضح من خلال مؤلفاته الكثيرة التي بلغت سبعين مؤلفاً في مختلف العلوم والفنون أنه كان ذا عقل راجح ، وفكر ثاقب ، وقدرة فائقة على الاستيعاب ويتضح أيضاً من خلال مسيرته العلمية أنه بدأ تعليمه كعادة أهل المنطقة بحفظ القرآن الكريم في إحدى الكُتّاب بالمنطقة ، وبعد أن حفظ القرآن تنقل حول حلقات العلم ، وطاف على شيوخ مختلفين في تخصصاتهم ، فتعلم منهم القرآن وعلم الحديث ، والعقيدة ، والسيرة النبوية ، وحتى تكتمل الحلقة العلمية ، ويزداد الفهم والاستيعاب أقبل على لغة القرآن الكريم ، فنال من منبعها مستقصياً أصولها وفروعها حتى أصبح بها مفسراً بارعاً ، وفقيهاً محللاً مستنبطاً ، وأديباً شاعراً ، بل برع في علوم أخرى كالتاريخ وغيره .

والعلم الذي ناله المصنف هذا لم ينله من شيوخ حاضرته فحسب ، بل انتقل إلى مدن وبقاع مختلفة ، وتتلمذ على شيوخ آخرين أغزر علماً ، وأعمق ثقافة

---

[1] / لم تشر الكتب التي ذكرته إلى شئ من حياته . والكتب هي: الأعلام للزركلي ، ج٧ ، ص٢٠٣ . ومعجم المؤلفين ، ج٧ ، ص٢١٨ . وكشف الظنون لخاجي ، ج٢ ، ص١٩٤٨ .

فانتقل إلى القدس ، ثم بعد ذلك إلى القاهرة حتى اكتمل عقده ، واستدارت سلسلته ، فأصبح شيخاً من الشيوخ له تلاميذه وحلقاته في مختلف العلوم الإسلامية والعربية . تقبل الله علمه ، ونفع به أمة المسلمين .

رابعاً: عصره

عاصر المصنف رحمه الله فترة من الحكم العثماني لا يعرف مبدؤها ؛ لأنني لم أجد تاريخاً لميلاده ، أما نهايتها فتنتهي بتاريخ وفاته حيث كان في عام (١٠٣٣هـ الموافق ١٦٢٤م)[1] .

والذي قام بضم منطقة فلسطين هذه إلى الدولة العثمانية هو السطان سليم الأول ، فبعد أن استسلمت له حماة وحمص ، لم تلبث نابلس والقدس وغزة وغيرها من المدن المجاورة أن ألقت بسلاحها ، ولم تعمد إلى أية مقاومة .

وقد أضيفت القدس ونابلس وغزة إدارياً لولاية دمشق .

وقد عاشت هذه المنطقة في تلك الفترة سوءاً في الإدارة ، حيث كان هدف الوالي الأول تحقيق أطماعه الخاصة ، وكان الشعب إزاء هذه المفاسد يعتصم بالاستكانة والخيبة والتنكر للسلطة والتشاؤم ، ورغم هذا كانت هنالك محاولات للإصلاح الإداري تتمثل في وضع برامج وخطط لتحسين الأوضاع .

أما الأحوال الاجتماعية فإن هذه المنطقة لم تتأثر تأثراً واضحاً بالفتح العثماني والسبب في هذا يرجع إلى أن الأتراك كانوا يجيئون ويذهبون بحكم وظائفهم دون أي استقرار ، ولذا ظلت الحياة الاجتماعية كما هي دون تغيير .

أما الجانب الاقتصادي فكان في تدهور مستمر متواصل ، لم تكن الإدارة العثمانية الفاسدة سببه الوحيد ؛ إذا عاصر اكتساح العثمانيين للشرق العربي تحول في خطوط التجارة العالمية ذهب بأهمية المنطقة الاقتصادية .

---

[1] / ذكر معجم المؤلفين بأن تاريخ وفاته كان في ١٦٢٣م ؛ ج٢ ؛ ص٢١٨ .

أما الحياة الثقافية ، فكان هذا العصر من الوجهة الثقافية عصر جمود وعقم ولا بدع فالحكم الاعتباطي ، والضرائب الفادحة ، والتدهور الاقتصادي ، والإنهيار الاجتماعي لا تغري بالابتكار الشخصي ، أو الانتاج الخلاق في الفن والعلم والأدب ، فعصر الجمع والتعليق والاختصار والتقليد الذي بدأ قبل ذلك بقرون عديدة استمر في هذا الاثناء ؛ لكن النتائج التي أعطاها كانت أقل وأضعف.

ويتضح من كل هذا أن المصنف رحمه الله عاش فترة امتازت بالصعوبة في كل الجوانب ؛ إدارية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية ، ورغم هذه الظروف الصعبة استطاع أن ينتج ويبدع في مختلف الفنون العلمية ، فكان بذلك من أولئك القليلين الذين صمدوا وصبروا حتى أبرزوا هذا الانتاج العلمي ، الذي ما زال حبيس المخطوطات التي تحتاج إلى من يبرزها لطلاب العلم والباحثين ، لتعم الفائدة ويزداد الخير([1]) .

خامساً: مؤلفاته

ذكر صاحب الأعلام أن مؤلفات المصنف رحمه الله بلغت نحو سبعين كتاباً وذكر أسماء بعضها .

ومن مؤلفاته التي ذكرت أسماؤها:

[(١) قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن .

(٢) غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى (في فقه الحنابلة) .

(٣) دليل الطالب لنيل المطالب (في فروع الفقه الحنبلي) .

(٤) بديع الإنشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات .

(٥) أرواح الأشباح في الكلام على الأرواح .

(٦) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات .

---

[1] / باختصار وتصرف من د. فيليب: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ج٢ ، ص٣٠٦ إلى ص٣٢١ . وأيضاً شفيق الرشيدات: فلسطين تاريخاً وعبرةً ومصيراً ، من ص١٤ إلى ص٢٢ .

(٧) توضيح البرهان في الفرق بين الإسلام والإيمان .

(٨) بهجة الناظر (في عجائب الكون) .

(٩) توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين .

(١٠) إحكام الأساس في أول بيت وضع للناس .

(١١) محرك سواكن الغرام إلى حج بيت الله الحرام . (رسالة)

(١٢) رياض الأزهار في حكم سماع الأوتار .

(١٣) فرائد الفكر في الإمام المهدي المنتظر .

(١٤) الكلمات السنيّات (تفسير) .

(١٥) تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين .

(١٦) قلائد العقبان في فضائل آل عثمان .

(١٧) منية المحبين وبغية العاشقين .

(١٨) نزهة الناظرين في أسماء الخلفاء والسلاطين .

(١٩) نزهة الناظرين في تاريخ من تولى مصر بعد فتح الصحابة من الأمراء والسلاطين إلى آل عثمان (مختصر) .

(٢٠) مسبوك الذهب في فضل العرب .

(٢١) ديوان شعر .

(٢٢) دليل الطالبين لكلام النحويين] ([١]) .

(٢٣) شرح القطر ذكره الشيخ محمد حسن الدباغ في حاشيته علي التحفة السنية.

سادساً: وفاته

ذكرت كتب التراجم بأن تاريخ وفاته كان في عام (١٠٣٣هـ) الموافق (١٦٢٤م) ([٢]) ولم تذكر سبباً لوفاته .

---

[١] / نفس المراجع التي ذكرتها في مولده وفي ذات الأجزاء والصفحات .

[٢] / ذكر صاحب معجم المؤلفين أن تاريخ وفاته كان في ١٦٢٣م .

الباب الثاني:

تعريف بالرسالة المقدسية والمسماة بدليل الطالبين لكلام النحويين

ويتكون من ثلاثة فصول

الفصل الأول: المنهج والخطة

أولاً: المنهج

المنهج الذي سار عليه المصنف رحمه الله في تقرير قواعده النحوية لم يأخذ فيه بالأمور التالية:

أ/ التعليل:

لم يلجأ المصنف إلى تعليل قواعده النحوية ؛ بل كان يسردها دون أي تعليل ؛ أي: قواعد مجردة من العلة النحوية وربما أراد بهذا تيسير الفهم والاستيعاب .

ب/ الأخذ بآراء الآخرين:

لم يستأنس المصنف بآراء الآخرين إلا في مواضع قليلة جداً ، ففي القسم الذي أقوم بتحقيقه أخذ برأي غيره في موضع واحد فقط ذكره عند حديثه عن المعرف بالأداة ، حيث قال: (المعرف بالأداة وهي ألـ بجملتها عند الخليل وسيبويه ، واللام وحدها عند الأخفش) ([1]) .

ج/ شرح الأمثلة والأبيات الشعرية وتوضيح معاني الكلمات:-

لم يشرح المصنف رحمه الله أيّاً من الأمثلة والأبيات الشعرية ، كما أنه لم يعمد إلى توضيح معاني الكلمات الصعبة ؛ بل كان يأتي بها للتمثيل وتوضيح القواعد النحوية .

فكل الأبيات التي وردت في مؤلفه هذا لم يشرحها ، كما أن هنالك كثير من الكلمات الصعبة تحتاج معانيها إلى توضيح ، لكنه تركها دون توضيح([2]) .

د/ أثر العامل :-

لم يهتم المصنف رحمه الله بما يحدثه العامل من أثر بقدر ما يهتم بنوعه وأقسامه وما يدخل عليه .

---

[1] / ص ٢٥٦ من البحث .

[2] / ص ١٩٨ من البحث .

ومن ذلك ما ذكره عن جوازم الفعل المضارع حيث قال: (وجوازمه نوعان: ما يجزم فعلاً واحداً ، وهو أربعة .... وما يجزم فعلين ....)[1] .

ثانياً/ الخطة

الخطة التي اتبعها المصنف كانت على النحو التالي:

بدأ المصنف خطته على طريقة أهل العلم ؛ ببسم الله الرحمن الرحيم ، ثم أعقبها بمقدمة بدأها بالثناء والحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وأصحابه الميامين ، بأسلوب سلس ممتع استخدم فيه مصطلحات علم النحو ، ثم عرف فيها بعد ذلك علم النحو عند أهل العلم ، ثم ذكر بعد ذلك حكم تعلمه ومن بعده تحدث عن واضعيه ، ثم عرّف بعد ذلك النحو لغةً واصطلاحاً ، متعرضاً فيه لموضوعه وفائدته ، ثم ذكر بعد ذلك بعموم اللفظ الطريق المؤدية إلى تحصيل هذا العلم ، وهي معرفة الأهم منه ، وحصر الأهم هذا في: الكلمة والكلام والاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء ، والنكرة والمعرفة ، والمرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم ، والتابع ، والعامل[2] .

وبعد المقدمة هذه قسم مؤلفه هذا إلى أبواب وفصول ، ثم الفصول إلى أجزاء صغيرة يطلق عليها أحدها ، ثانيها ، ثالثها وهكذا ، وأحياناً يذكر اسم الجزء فقط ويقسم أحياناً الباب إلى أبواب كما سيأتي بيانه فيما بعد ، والمقام هنا لا يتسع إلى ذكر تفاصيل هذه الخطة لطولها ، وسوف أكتفي بذكر الأبواب فقط ، أما التفاصيل فسأتناولها في فهرست الموضوعات بمشية الله تعالى . أما الأبواب فكانت على النحو التالي:

[1] / انظر ص ٢١٦ ، ٢١٧ من هذا البحث .

[2] / انظر ص ٨٤ إلى ١٠٣ من هذا البحث .

أولاً: باب الكلمة والكلام .

ثانياً: باب الاسم والفعل والحرف .

ثالثاً: باب الإعراب والبناء .

رابعاً: باب المعرب والمبني .

خامساً: باب علامات الإعراب .

سادساً: باب أحكام الفعل المضارع .

سابعاً: باب النكرة والمعرفة .

ثامناً: باب أحكام الأسماء (ويشمل المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات) .

تاسعاً: باب العامل .

عاشراً: باب في ألفاظ متفقة بمعانٍ مختلفة .

الحادي عشر: باب الجمل .

الثاني عشر: باب في الخط .

كما وجدت في الخطة التي اتبعها المصنف وسار عليها صاحب الحاشية - رحمهما الله - اختلافاً كبيراً عن خطط الكتب التي سبقتهما ، اختلافاً في التبويب والترتيب ويظهر أنهما وجدا أنفسهما في حاجة إلي ترتيب جديد في الأبواب وإلي إضافة أبواب جديدة ، نظراً لأهميتها وكثرة الحاجة إليها ، وسأوضح هذا من خلال النقاط التالية :-

أولاً : ترتيب الأبواب

بدأ بما بدأ به العلماء الذين سبقوه بباب الكلام وما يتألف منه ، ثم أعقبه بعد ذلك بباب الاسم ، والفعل ، والحرف ([1]) ، فأفرد لهذه الأقسام الثلاثة باباً خاصاً أما في الكتب السابقة فهي تندرج تحت الباب الأول (الكلام) أعقبه بعد ذلك بباب الإعراب والبناء ([2]) ، فقدمه علي باب المعرب والمبني ، وأوضح السبب الذي دفعه إلي هذا بقوله :((إنما قدم الإعراب والبناء علي المعرب والمبني ؛ لأن

---

[1]) انظر ص ٢٥ من المخطوط " أ " وص ١٠٣ إلى ١١٦ من هذا البحث .

[2]) انظر ص ٤٢ من المخطوط أعلاه وص ١٣٤ من هذا البحث .

المعرب والمبني اسماء مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ، ومعرفة المشتق منه سابقة علي معرفة المشتق)) ([1]) ، أما الكتب السابقة فعلت العكس تماماً .

جاء بعد ذلك بباب المعرب والمبني ([2]) أعقبه بباب علامات الإعراب يظهر أن سبب فصله وانفراده بباب كامل وتأخيره هو أنه يحتوي علي مسائل كثيرة حصرها في مسئلتين دون تفصيل ، والمسئلتان هما :-

أ / الإعراب بالحركات .

ب/ الإعراب بالانابة .

ويتضح أن هذا السبب سبب وجيه يساعد علي سهولة ويسر الاستيعاب . ذكر بعد ذلك باب أحكام الفعل المضارع ([3]) وفي هذا خلا ف كبير بينه وبين الذين سبقوه ، فالذين سبقوه يضعون هذا الباب في مؤخرة الكتاب تقريباً ([4]) ولكنه جاء به هنا بعد باب الإعراب والبناء مباشرة ، والسبب في هذا يرجع إلي العلاقة المباشرة بين الإعراب والبناء وأحكام الفعل المضارع ؛ لأن الفعل المضارع معرب وقد تطرأ عليه أمور فيبنى ، ولهذا ذكره في هذا الموضع .

أعقب باب أحكام الفعل المضارع بباب النكرة والمعرفة ([5]) ، ثم بباب أحكام الأسماء ([6]) الذى بدأه بالمرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات وأطلق علي كل واحد منهما كلمة باب وهذا يعد مأخذاً لأن الباب لا يقسم إلى أبواب ، بل يقسم إلى فصول ولو قال : فصل المرفوعات ، وفصل المنصوبات ، وفصل المجرورات لكان أفضل . وهو بهذا ذهب على طريقة القدماء كالزمخشري وابن

---

[1]) انظر ص ٤٢ من المخطوط " أ " و ص ١٣٤ من هذا البحث .

[2]) انظر ص ٤٨ من المخطوط أعلاه و ص ١٤١ من هذا البحث .

[3]) انظر ص ٩١ من المخطوط أعلاه .

[4]) انظر ابن هشام أوضح المسالك تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج٤ ص ١٤١ دار الجيل ، وابن الحاجب الكافية شرح الرضي ج٢ ص ٢٢٤ دار الكتب العلمية .

[5]) انظر ص ١٢٩ من المخطوط " أ " .

[6]) انظر ص ١٦٢ من المخطوط " أ " .

الحاجب ، ولكنهم لم يطلقوا عليه باب أحكام الأسماء ، بل أطلقوا علي كل واحد من الثلاثة باباً .

أعقب باب أحكام الأسماء بباب العامل ([1]) ، والعامل هذا لم تفرد له المؤلفات السابقة باباً بذاته وإنما يذكر ضمناً ، إلا مؤلف اسمه تاج الدين الإسفرائيني وضع له باباً وكنت من بين الذين حققوا شرحاً له يسمى شرح اللباب في علم الإعراب للسيرافي الفالي ([2]) ونلت به درجة الماجستير ، وهذا الباب تتضح أهميته بعد الإطلاع عليه فهو يستحق أن يفرد له باب تيسيراً للحصر والفهم .

ذكر بعد الباب السابق هذا باباً يعد من الأبواب الجديدة التي لم تتعرض لها الكتب السابقة ألا وهو باب في ألفاظ متفقه بمعان مختلفة ([3]) وسأتناوله عند ذكر الأبواب الجديدة .

ذكر بعد ذلك باب الجمل ([4]) وهذا الباب لم تتعرض له كثير من الكتب بالذكر إلا القليل ولم يعالج في الكتب التي ذكرته معالجة تامة ، وتناوله صاحب الحاشية بصورة أشمل وأوضح .

وختم هذه الأبواب بباب يعد أيضاً من الأبواب الجديدة ألا وهو باب في الخط ([5]) ، والخط هذا من الموضوعات ذات الأهمية القصوي ، لأنه يبحث فيه عن رسم حروف الكلمة وكيفية كتابة الألفاظ ، وسأتناوله بشيء من التوضيح عندما أتناول الحديث عن الأبواب الجديدة أيضاً .

وأخيراً ختم هذا البحث بخاتمة أشار فيها إلي نهاية هذا المؤلف بقوله :[في هذا القدر كفاية لمن وفقه الله تعالي] ([6]) .

---

[1]) انظر ص ٤١٦ من المخطوط " أ " .

[2]) انظر السيرافي الفالي شرح اللباب في علم الإعراب ص٢٩١ رسالة ماجستير .

[3]) انظر ص ٤٧٠ من المخطوط " أ " .

[4]) انظر ص ٤٩٤ من المخطوط " أ " .

[5]) انظر ص ٥٠٧ من المخطوط أعلاه .

[6]) انظر ص ٥٢٠ من المخطوط أعلاه .

ثانياً : إضافة أبواب جديدة :

في هذا المؤلف بابين يعدان من الأبواب الـتي تطرق لأول مـرة مـن ضمـن أبواب النحو التي ذكرت في مؤلفات النحو السابقة .

الأول : باب في ألفاظ متفقة بمعان مختلفة .

قال صاحب الحاشية مبيناً أهمية هذا الباب :[لما كانت هذه الألفاظ يكـثر في الكلام دورهـا ويقبـح بـالمعرب جهلهـا عقـد المصنـف رحمـه الله تعـالي لهـا بابـاً مستقلاً ، وقوله :< في ألفاظ متفقة بمعان مختلفة > ؛ أي : هذا البـاب معقـود لبيـان الألفاظ التي كل لفظ منها له معان مختلفة] ([1]) .

ولمزيد مـن الإيضـاح سـأتناول بعـض هـذه الألفـاظ قـال صـاحب الحاشـية [وأعلم أن هذه الألفاظ ثمانية أنواع ذكر المصنف سبعة منها ، وبقي النوع الأول : وهو ما جاء علي وجه واحـد لا غـير وهـو أربعـة ألفـاظ] ([2]) - سـأكتفي بذكـر الأول منها - قال صاحب الحاشية في ذلك : [أحدها قَـطُّ بفتـح القـاف وتشـديد الطاء المضمومة في اللغة الفصحي ، وهـي ظـرف لاستغراق مـا مضـي مـن الزمـان ملازم للنفي ، تقول : هذا الشيء ما فعلته قَطُّ ، أي : لم يصدر مني فعله في جميـع أزمنة الماضي ، وقول العامة : لا أفعلـه قـط لحـن ؛ لأنهـم استعملوها في المستقبل وذلك مخالف للوضع ، وهو مبني علي الضم] ([3]) .

ومن الأنواع أيضاً ما جاء من الكلمات علي أربعة أوجه وهي أربعة لو لا ، وإنْ بكسر الهمزة وسكون النون ، وأنْ بفتح الهمزة وسكون النون ، ومَـنْ بفتـح الميـم وسأتناول لو لا علي سبيل المثال ، قال صاحب الحاشية فيها :[قوله :(ومنها لولا) هي جاءت علي أربعة أوجه : حرف امتنـاع ، وحـرف تحضيـض وحـرف توبيـخ قوله :(فتكون حرف امتناع لوجود) ؛ أي : حرفاً يقتضي امتنـاع جوابـه لوجـود شرطه ، وتختص بالجملة الاسمية المحذوفـة الخـبر وجوباً غالباً ... قولـه :(وحـرف

---

[1]) انظر ص ٤٧٠ ، ٤٧١ من المخطوط " أ " .

[2]) انظر ص ٤٧١ من المخطوط اعلاه .

[3]) انظر ص ٤٧١ من المخطوط " أ " أعلاه .

تحضيض الخ) التحضيض هو الطلب بإزعاج ، والعرض الطلب برفق ، ولو لا التي للتحضيض ، والتي للعرض مختصة بالفعل المضارع ، أو بما في تأويله ... قوله : (وحرف توبيخ الخ) التوبيخ هو التعبير علي الفعل القبيح واللوم عليه ، ولو لا التي للتوبيخ مختصة بالفعل الماضي ... الخ] ([1]) .

ومن الأنواع التي ذكرها النوع الخامس ، وهو ما جاء علي سبعة أوجه قال صاحب الحاشية في ذلك [النوع الخامس وهو ما جاء علي سبعة أوجه ، وهو قد لا غير ، فتكون اسماً بمعني حسب ، واسم فعل ، وحرف تحقيق ، وحرف تقريب ، وحرف توقع ، وحرف تقليل ، وحرف تكثير الخ] ([2]) .

وهكذا استمر في هذا الباب إلي أن فرغ منه .

ومن الأبواب التي تعد جديدة في أبواب النحو المطروقة باب في الخط ولأول مرة يطرق هذا الباب في كتب النحو بصورة مستقلة .

قال فيه صاحب الحاشية :[ويقال له الرسم وهو علم يبحث فيه عن رسم حروف الكلمة ، وكيفية كتابة الألفاظ ، من حيث مراعاة الأحوال التي تعتبر في الكلمة من مساواة المرسوم والمنطوق ، والزيادة عليها ، والنقص منها ، وإبدال بعضها ، ووصلها بغيرها ، وفصلها عنه . والأصل في كتابة الكلمة أن يطابق المرسوم المنطوق به في ذوات الحروف ، وعددها ، من دون زيادة عليها ، ولا نقص منها ، باعتبار حال الابتداء بها ، والوقف عليها] ([3]) .

وسأسوق نماذج من هذا الباب للتوضيح فمما ذكره صاحب الحاشية شرحاً لكلام المصنف رحمهما الله تعالي في هذا الباب قوله :[ولذلك ترسم كلمة ع أمراً من الوعي بها السكت في آخره ؛ لأنه يوقف عليها بهاء السكت وكذا حكم كل فعل معتل الآخر محذوف الفاء أمراً أو مضارعاً مجزوماً نحو عه ، ولا تعه] ([4]) .

---

[1]) انظر ص ٤٧٩ من المخطوط " أ " .

[2]) أنظر ص ٤٨٧ من المخطوط أعلاه .

[3]) انظر ص ٥٠٧ من المخطوط أعلاه .

[4]) انظر ص ٥٠٧ من المخطوط أعلاه .

ومما ذكره أيضاً شرحاً لكلام المصنف في قوله (فصل) قوله :[والصلوة والزكوة والحيوة الخ] وزن هذه الألفاظ فَعَلْة بفتح الفاء والعين وسكون اللام والأصل فيها أن تكتب بالألف لكنها كتبت بالواو مراعاة للفظ المفخم ... قوله : [يكتب بالواو] ؛ أي : يكتب كل واحد منها بالواو مراعاة لتفخيم اللفظ ([1]) .

ومما ذكر أيضاً في الذي والتي وجمعهما قال صاحب الحاشية [قوله : (والذي والتي وجمعهما يكتبان بلام واحدة) ؛ أي : علي الأصل ؛ لأن الحرف المشدد وإن كان بحرفين يكتب بحرف واحد ، قوله : (ومثناهما) ؛ أي : مثني الذي والتي ، وقوله : (بلامين) ؛ أي : علي خلاف القياس قوله :(فرقاً بين التثنية والجمع) إذ لو كتبت المثني بلام واحدة لا لتبس بالجمع في نحو : رأيت الذين عندك ؛ لأنه لا يعلم أن المراد به المثني أو الجمع وحمل عليه مثني التي] ([2]) .

ومن ذلك قوله : [قوله : (وتزاد الواو الخ) هذا النوع الثالث مما خرج عن الأصل وهو أحكام الزيادة قوله :(في عمرو) بفتح العين وسكون الميم ، قوله : (فرقاً بينه وبين عمر) بضم العين وفتح الميم ، قوله : (وفي النصب لا لبس) أي : فلا تزاد الواو في عمرو حالة النصب ؛ لأنه منصرف ، وتنوينه يبدل في حالة النصب ألفا ، فيحصل بسببها الفرق بينه وبين عمر ، واختيرت الواو ؛ لأنه لا يقع فيها لبس ، ولو زيدت الياء لالتبس بالمضاف لياء المتكلم ، أو الألف لا لتبس المرفوع والمجرور بالمنصوب وجعلت في عمرو ؛ لأنه أخف من عمر] ([3]) .

ثالثاً : تسمية الأبواب

خالف المصنف - وسار في طريقه صاحب الحاشية بعدم الاعتراض - النحاة السابقين في تسمية بعض الأبواب ، وأراد بهذه المخالفة الدقة في التسمية والله أعلم .

---

[1]) انظر ص ٥١٤ ، ٥١٥ من المخطوط " أ " .

[2]) انظر ص ٥١٥ من المخطوط " أ " .

[3]) انظر ص ٥١٥ من المخطوط " أ " .

من هذه الأبواب الباب الذي ابتدأ به فسماه باب الكلمة والكلام ([1]) ، أما المؤلفات التي سبقته فسمي فيها باب الكلام وما يتألف منه ، ويبدؤن حديثهم فيه عن الكلام قبل الكلمة ، أما المصنف وصاحب الحاشية فابتدآ حديثهما بالكلمة ثم بعد ذلك تناولا الكلام ؛ لأن الكلمة أصل الكلام ، فالمفرد يكون أصل للجمع وتناول الأصل أولى من تناول الفرع .

ومنها أيضاً الباب الخاص بالفعل المضارع فسماه المصنف وأيده صاحب الحاشية أحكام الفعل المضارع ([2]) . والمؤلفات التي سبقته سمته إعراب الفعل وتسميته بأحكام الفعل المضارع أشمل من تسميته بإعراب الفعل ، فالفعل المضارع لا يكون في كل صورة معرب فحسب ؛ بل يبني في صور من صوره ، ولذلك تسميته بأحكام الفعل المضارع أعم وأنسب .

ومنها كذلك الباب الخاص بالأسماء فسماه ([3]) باب أحكام الأسماء ؛ وهو يشمل المرفوعات ، والمنصوبات والمجرورات ، أما الكتب التي سبقته لم تجمعهم تحت باب واحد وإنما أطلقت علي كل واحد مسمي الباب ؛ أي : باب المرفوعات وباب المنصوبات ، وباب المجرورات ([4]) ، أما جمعها تحت باب واحد وإطلاق اسم باب أحكام الأسماء عليه ، يعد هذا من باب التنبيه للقاريء بأن كل الأحكام التي تندرج تحت هذا الباب خاصة بالأسماء وا لله أعلم .

أما بقية الأبواب الأخري لا اختلاف في تسميتها بين المصنف وصاحب الحاشية وبين الكتب التي سبقتهما .

[1]) انظر ص ١٥ من المخطوط أعلاه . والكتب الأخري انظر الصبان علي الأشموني ج١ ص١٩ الحلبي وأوضح المسالك لابن هشام ج١ ص ١١ دار الجيل .

[2]) انظر ص ٩١ من المخطوط وص ١٨٨ من هذا البحث ، أما الكتب الأخري فانظر الصبان علي الأشموني ج٣ ص ٢٧٧ الحلبي وأوضح المسالك لابن هشام ج٤ ص ١٤١ دار الجيل .

[3]) قوله ((فسماه)) أي المصنف انظر ص ١٦٢ من المخطوط " أ " .

[4]) انظر ابن الحاجب الكافية بشرح الرضي ج١ ص ٧٠ و١١٢ و ٢٧٢ دار الكتب العلمية بيروت .

الفصل الثاني: السمات البارزة في الكتاب

أولاً: الأسلوب

جنح المصنف رحمه الله في كتابه هذا إلى الإجمال في وضع القواعد في الأبواب المختلفة واتسم أسلوبه في هذا الجانب بالسهولة والإتقان ، ولكن إجماله يحتاج إلى بيان وتوضيح في كثير من المواضع ؛ لأن هذا الإجمال كما ذكر صاحب الحاشية أدى إلى إشكال في مبانيه وإغلاق لمعانيه مما دفعه إلى أن يقدم على شرحه بوضع حاشية له .

فمن الإجمال الذي ورد ما يلي:

تعريفه علم النحو ، فقد عرفه بصورة مجملة تحتاج إلى توضيح ، حيث قال: (النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح) [1] ومنه قوله في تعريف النحو لغةً: (ثم النحو لغةً يطلق على القصد ، والمقدار والجهة والمثل ، والنوع والبعض)[2] ، فكل هذا يحتاج إلى بيان وتوضيح حتى يدرك معانيه.

ومن الإجمال أيضاً ما ذكره في علامة الاسم حيث قال: (وعلامته إمّا أن تكون في أوله مثل حروف الجر ، وحروف النداء ، وأدوات التعريف ، وإمّا من آخره مثل تنوين التمكين ، والتنكير ، والعوض ، والمقابلة ، وياء النسب والتثنية والجمع ، وإمّا من جملته كالتصغير ، والتنكير والإضمار ، وإمّا من معناه مثل كونه خبراً ، أو مخبراً عنه أو فاعلاً أو مفعولاً أو منعوتاً)[3] ، فهذا إجمال يحتاج إلى بيان وتفصيل حتى يفهم .

---

[1] / ص ٩٤ من هذا لبحث .

[2] / ص ١٠١ من هذا لبحث .

[3] / ص ١١٨ من هذا البحث .

ومن الإجمال أيضاً قوله في فعل الأمر: (وحكمه البناء على ما يجزم به المضارع لو كان معرباً)([1]) .

ومن هذا الإجمال قوله في تعريف البناء اصطلاحاً: (اصطلاحاً على القول بأنه لفظي ما جيئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب من حركة ، أو حرف أو سكون ، أو حذف ، وليس حكاية ، ولانقلاً ، ولا اتباعاً ، ولا تخلصاً من سكونين)([2]) .

ومنه قوله في كي الناصبة للمضارع: (وكي المصدرية وهي ما تقدمتها اللام لفظاً أوتقديراً)([3]) .

وفي قوله في نصب المضارع في الأجوبة الثمانية: (وقاسه النحويون في الباقي)([4]) .

وفي قوله في استتار الضمير وجوباً وجوازاً: (فالمستتر وجوباً ما لا يخلفه الظاهر)([5]) .

بالاضافة إلي الإجمال الذي اتبعه في اسلوبه هذا ، وجدت أن الأسلوب الذي اتبعه في وضع قواعده كان بعيداً عن نطاق التعليل بالدليل والحجة ، ورغم أن هذا الأسلوب لجأ إليه في هذا الوقت المتأخر ، فقد سبقه إليه علماء من الرعيل الأول منهم علي سبيل المثال العالم الجليل الزمخشري في كتابه المفصل ، وهو يعد من المؤلفين الأوائل الذين ساروا في هذا الإتجاه .

و أسوق نماذج من كتابه المفصل في باب المبتدأ والخبر للتوضيح .

النموذج الأول :- يقول في المبتدأ : [والمبتدأ علي نوعين معرفة وهو القياس ونكرة إمّا موصوفة كالتي في قوله عز وجل :﴿ **ولعبد مؤمن** ﴾ ([6]) . وإما غير موصوفة

---

[1] / ص ١٣٠ من هذا لبحث .

[2] / ص ١٣٨ من هذا البحث .

[3] / ص ١٩٠ من هذا البحث .

[4] / ص ٢١٣ من هذا البحث .

[5] / ص ٢٣٣ من هذا البحث .

[6] / من الآية (٢٢١) من سورة البقرة .

كالتي في قولهم : أرجل في الدار أم امرأة ، وما أحد خير منك ، وشر أهـر ذا نـاب وتحت رأسي سرج ، وعلي أبيه درع] ([1]) .

النموذج الثاني :-

يقول في الخبر : [والخبر علي نوعين ، مفرد وجملة ، فـالمفرد علـي ضربـين خال عن الضمير ومتضمن له ، وذلك نحو زيد غلامك ، وعمر و منطلق] ([2]) .

النموذج الثالث :-

عن الخبر الجملة ، ويقول فيه : [والجملة علي أربعة أضرب فعلية ، واسميـة وشرطية ، وظرفية ، وذلك نحو زيد ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلـق ، وبكـر إن تعطه يشكرك ، وخالد في الدار] ([3]) وهكذا استمر في بقية أبوابه .

وممن سبقوه في هذا الإتجاه أيضاً العالم الجليل ابن مالك في ألفيتـه ، فسـاقها نظماً واضعاً بها القواعد دون التعرض للدليـل والحجـة ، وأسـوق بعـض النمـاذج للتوضيح :-

النموذج الأول : من الكلام وما يتألف منه ، ويقول فيه :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم ... وكلمة بها كلام قد يؤم ([4])

النموذج الثاني : من باب المعرب والمبني في إعراب جمع المذكر السالم يقول فيـه :

وارفع بواو وبيا اجرر وأنصب . سالم جمع [عامر ومذنب] ([5]) .

النموذج الثالث : من باب المبتدأ والخبر فيقول فيه :

مبتدأ زيد وعاذر خبر ... إن قلت (زيد عاذر من اعتذر)

وأول مبتدأ والثاني ... فاعل أغني في (أسار ذان) .

[1] / ابن يعيش شرح المفصل ج١ ص ٨٥ عالم الكتب بيروت .

[2] / المرجع السابق ج١ ص ٨٧ .

[3] / المرجع السابق ج١ ص ٨٨ .

[4] / ابن عقيل للألفية تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص١٣ دار الفكر .

[5] / المرجع السابق ج١ ص ٥٩ .

* وقس . وكاستفهام النفي . وقد يجوز نحو [فائز أولو الرشد]*(1) وهكـذا سـار في بقية الأبواب .

ويتضح لي من كل ذلك بـأن العلمـاء الذيـن لجـأوا لمثـل هـذا الأسـلوب في وضع القواعد لهم أسباب دفعتهم إلي السير في هذا الاتجاه ، من أهمهـا تعقيـد فهـم القواعد علي ضوء سياقة الأدلة والحجج .

والحقيقة أن طلاب العلم في العصر الحديث خاصة غير المتخصصين منهم في اللغة العربية يحتاجون إلي مثل هذا الأسلوب في وضـع القواعـد ليعرفـوا مثـلاً : أن الجملة تتكون من مبتدأ وخبر ، أو مـن فعـل وفـاعل ومفعـول . وأن المبتـدأ والخـبر مرفوعـان ، وكذلـك الفـاعل ، وأن المفعـول منصـوب ، مـع مزيـد مـن التمـارين والتطبيقات .

وليس معني هذا أننا لا حاجة لنا في سياقة الأدلة والحجج لا ؛ بـل أجـد أن المتخصصين في هذه اللغة لا يشعرون بمتعـة الاستيعاب لهذه اللغـة إلا مـن خـلا ل سياقة هذه الأدلة وفي ظنهم أنها ترسخ فهم القاعدة أو النص .

ثانياً: توضيح معاني الكلمات

هنالك كلمات تحتاج معانيها إلى توضيح ، خاصة في الأبيات الشعرية ، ولكن المصنف رحمه الله تركها دون توضيح مما أصبح معها المعنى مبهماً في بعض المواضع من ذلك كلمتي "عباءة" و"تقر" في البيت الذي ورد في نواصب الفعل المضارع(2).

ومن ذلك أيضاً كلمة "معتر" والتي ذكرت في بيت من أبيـات نواصـب الفعـل المضارع(3) .

ومنه أيضّاً "أعقله" في شاهد من شواهد نصب الفعل المضارع(4) .

---

(1) المرجع السابق ج1 ص 188 .

(2) ص 197 من هذا البحث .

(3) ص197 من هذا البحث .

(4) ص198 من هذا البحث .

ومنه كلمة " نؤمنك " في شاهد من شواهد جوازم الفعل المضارع .

ثالثاً: شرح الأبيات الشعرية

هنالك أبيات شعرية تحتاج إلى شرح ليفهم معناها ، أو إلى ذكر مناسبتها فكل الأبيات التي ذكرها لم يشرحها ، ولم يذكر مناسبتها ؛ بل لم يذكر قائل أي بيت من الأبيات التي ذكرها . كما أنه يذكر فقط شطر البيت الذي يحوي الشاهد فلم يكمل أيّاً من الأبيات .

رابعاً: الإشارة إلى لغات القبائل

أشار مرة واحدة فقط عند الحديث عن أسماء الموصول ، حيث قال: (وذو في لغة طي) ([1]) .

خامساً : تناول بعض الموضوعات بصورة مختلفة

هنالك بعض الموضوعات تناولها المصنف وتبعه صاحب الحاشية بصورة تختلف عن تناول السابقين وما تناولاه قد يكون فيه الدقة ، أو التفصيل بصورة أفضل .

من هذه الموضوعات علامة الاسم فتناولها السابقون موضحين أنها خمسة علامات هي : الجر والتنوين ، والنداء ، وأل ، والإسناد ، أما المصنف وتبعه صاحب الحاشية تناولها بصورة فيها نوع من التدقيق والتفصيل حيث قال فيه : [وعلامته ، إما أن تكون في أوله مثل حروف الجر ،وحروف النداء ، وأدوات التعريف وإما من آخره مثل تنوين التمكين ، والتنكير ، والعوض والمقابلة وياء

---

[1] / ص ٢٥٢ من هذا لبحث .

النسب والتثنية والجمع وإما من جملته كالتصغير ، والتنكير ، والإضمار ، وإما من معناه مثل كونه خبراً ، أو مخبراً عنه ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو منعوتاً] ([1]) .

ومنها ما تناوله عن أقسام الاسم والفعل والحرف فتناولها كل من المصنف وصاحبه الحاشية شارحاً لكلامه مباشرة بعد الحديث عن علامتها ، أما الكتب السابقة فتناولت العلامات في مكان والأقسام في مكان آخر ([2]) .

ومن الموضوعات أيضاً حديثه عن احوال بناء الاسم حيث قال :[والمبني من الأسماء ماأشبه الحرف في الوضع ، او المعنى ، أو الاستعمال ، أو الإفتقار ، أو الاهمال أواللفظ ، فشاركهما السابقون في الأربعة الأول وانفردا، أي المصنف وصاحب الحاشية بالآخرين أي الشبه الإهمالي واللفظي([3]) .

وما ذكره صاحب الحاشية من موضوعات بصورة مختلفة عن السابقين موضوع شروط التثنية ، فقال :[واعلم أنه يشترط في كل ما يثني عند الأكثرين ثمانية شروط أحدها : الافراد ، الثاني : الإعراب ، الثالث : عدم التركيب الرابع : التنكير ، الخامس : اتفاق اللفظ ، السادس : اتفاق المعني ، السابع : ألا يستغني عن تثنيته بتثنية غيره ، الثامن : أن يكون له ثان في الخارج] ([4]) وفصل فيها الكثير،والذين سبقوه خاصة شراح الألفية لم يذكروا كل هذه الشروط بل اكتفوا بالشرط أو الشرطين ، وهذا يدل علي دقته في توضيح المسائل .

ومما تناوله أيضاً ؛ أي : صاحب الحاشية بصورة تختلف عن السابقين . وضع ملخص في خاتمة الموضوع ، تيسيراً للاستيعاب وتقريباً للفهم ، وسأتناول نموذجين للتوضيح .

الأول : جاء في موضوع الأسماء الخمسة حيث قال : [فنلخص مما قرناه أن في الأب ، والأخ ، والعم ثلاث لغات ، أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة والثانية

---

[1] / انظر ص ١١٨ من البحث .

[2] / انظر ص ١١٨ إلى ١٣٢ من البحث ، وأوضح المسالك لابن هشام تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص٢٢ ، ٢٧ دار الجيل

[3] / انظر ص ١٤٤ وص ١٤٥ من البحث .

[4] / انظر ص ١٧٧ من البحث .

أن تكون بالألف مطلقاً ، والإعراب بحركات مقدرة ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثالثة ، والإعراب بحركات ظاهرة وأما الهن ففيه لغتان ، النقص ، وهو إعرابه بحركات ظاهرة ، وهذا هو الأفصح الذي أشار إليه المصنف والإتمام ، وهو إعرابه بالأحرف الثلاثة ، وهو قليل] (1) .

الثاني : ما لخصه المصنف في النيابة عن حركات الإعراب وتبعه صاحب الحاشية في ذلك ، فقال : [والحاصل أن الضمة ينوب عنها ثلاثة : الألف والواو والنون ، والفتحة ينوب عنها أربعة : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون . والكسرة تنوب عنها الياء ، والفتحة . والسكون ينوب عنه الحذف] (2) وقد فصل في هذا صاحب الحاشية مما جعل الملخص مكتملاً وواضحاً .

---

1 / انظر ص١٧٦ من هذا البحث .

2 / انظر ص ١٨٨ ، ١٨٩ من هذا البحث .

الفصل الثالث: الرأي والمذهب

أولاً: الأخذ بالرأي والنص على صاحبه

لم يجنح المصنف رحمه الله إلى الأخذ بآراء غيره . ومن المواضع التي أخذ فيها برأي غيره الموضع الذي ذكره عند حديثه عن المعرف بالأداة ، حيث قال: (المعرف بالأداة وهي أل بجملتها عند الخليل وسيبويه ، واللام وحدها عند الأخفش)([1]) .

ثانياً: اختيار الرأي

وإذا كان هنالك موضوع يحتمل أكثر من رأي ، كان يدخل مرجحاً برأيه . ومن ذلك ما تناوله في جوازم الفعل المضارع عند الحديث عن [إذ ما] أهي اسم أم حرف ، فقال: (وإذ ما في أحد القولين والأصح حرفيّتها)([2]) .

ومنه قوله أيضاً في جوازم الفعل المضارع عند الحديث عن [كيفما] أهي جازمة أم لا ، فقال: (والمشهور في كيفما عدم الجزم لعدم السماع)([3]) .

ومنه أيضاً قوله في إمكان انفصال الضمير واتصاله ، حيث قال: (ولا انفصال مع إمكان الاتصال إلاّ في نحو الهاء من سلنيه ، وملكتكه بمرجوحية ، وظننتكه وكنته برجحان)([4]) .

ومنه أيضاً قوله في أداة التعريف [ألـ] وجواز نيابتها عن الضمير ؛ فقال: (والمختار جواز نيابة أل عن الضمير)([5]) .

---

[1] / ص ٢٥٦ من هذا البحث .

[2] / ص ٢١٩ من هذا لبحث .

[3] / ص ٢٢٤ من هذا لبحث .

[4] / ص ٢٣٩ من هذا البحث .

[5] / ص ٢٥٨ من هذا البحث .

ثالثاً: مذهبه النحوي

الأسلوب الذي اتبعه المصنف يجعل مـن الصعوبـة تحديـد مذهبـه النحـوي ؛ لأن منهجه هذا خالٍ من الأدلة والإسـتئناس بـالآراء مما يمكـن ويسـاعد في تحديـد المذهب وربما يكون فيما تبقى من المخطوط ما يساعد من تحديد المذهب أو يقـرب إلى التحديد .

دراسة صاحب الحاشية محمد بن حسن بن علي الدباغ
وكتابه التحفة السنية على الرسالة المقدسية

الباب الأول: عن المؤلف

ويتكون من فصلين:

الفصل الأول: نشأته ونسبه

أولاً: مولده

ولد في عام (١٢٢٥هـ) الموافق (١٨١٠م)([1]) .

ثانياً: نسبه

هو محمد بن حسن بن علي([2]) .

ثالثاً: كنيته ولقبه

لم تذكر له كنية ، ويلقب بالدباغ[3] .

رابعاً: موطنه

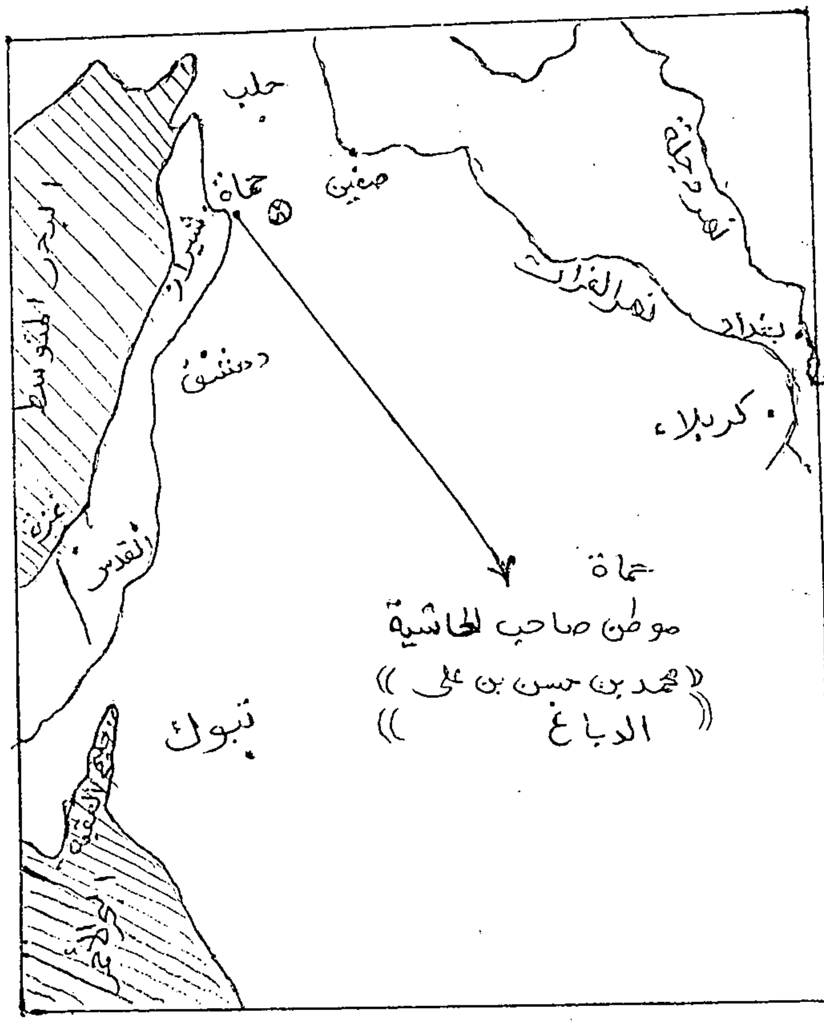
مدينة حماة بسوريا ، وهي مدينة كبيرة عظيمة كثيرة الخيرات رخيصة الأسعار واسعة الرقعة ، حَفْلَة الأسواق ، يحيط بها سور محكم ، وبظاهر السوق حاضر كبير جداً فيه أسواق كثيرة ، وجامع مفرد مشرف على نهرها المعروف بالعاصي عليه عدة نواعير تستقي الماء من العاصي ، فتسقي بساتينها وتصب إلى بركة جامعها ، ويقال لهذا الحاضر السوق الأسفل .... وفي طرف المدينة قلعة عظيمة عجيبة في حصنها ، وإتقان عمارتها وحفر خندقها نحو مائة ذراع وأكثر وبين كل واحد من حماة وحمص والمعَرّة وسَلَمية وبين صاحبه يوم ، وبينها وبين شيزر نصف يوم ، وبينها وبين دمشق خمسة أيام للقوافل ، وبينها وبين حلب أربعة أيام ؛ وقد نسب إليها جماعة من العلماء ، منهم: قاضي القضاة ببغداد أبو بكر

---

(1) الزركلي: الأعلام ، ج٦ ، ص٩٣ . وانظر: النسخ أ ، ب ، ج ، ص١ ، بحث .

(2) نفس المرجع السابق ج٦ ، ص ٩٣ .

(3) ذات المرجع السابق ج٦ ، ص ٩٣ .



سورية

من كتاب تاريخ سورية ولبنان وفلسطين

للدكتور فيليب

ترجمة

الدكتور اليازجي

محمد بن المظفّر بن بكران بن عبد الصمد بن سلمان الحموي المعروف بالشامي وكان من صالحي القضاة تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري ، وكان لا يخاف في الله لومة لائم ([1]) .

[1] / ياقوت: معجم البلدان ، ج٢ ، ص٣٠٠ ، دار صادر .

الفصل الثاني: عصره ومنزلته العلمية

اولاً: ثقافته

يتضح من الوظيفة التي تقلدها وهي أمين الفتوي في مدينة حماة ، إنه رجل ذو ثقافة واسعة وعلم غزير ، فالفتوي تتطلب من صاحبها أن يكون حافظاً للقرآن عارفاً بعلومه ، وهذا العالم الجليل من خلال ما استشهد به من آيات قرآنية يتضح أنه عالم بعلوم القرآن .

كما تطلب أيضا أن يكون له علم ودراية بالحديث وعلومه ، بالرغم من أنه إستشهد بالقليل من الاحاديث ، والسبب في هذا يرجع الي موقف العلماء من الإستشهاد بالاحاديث النبوية .

ومما تتطلبه الفتوي المعرفة بالمذاهب الفقهية المختلفة ، والفهم التام للعقيدة والطوائف المختلفة فيها .

فهو إذاً رجل ذو معرفة واسعة فيما ذكرت ، ومما يؤكد هذا بعض ما ذكر من مؤلفاته فقد ألف كتاباً في الفتاوي بلغ خمس مجلدات ، وكتاباً في الفقه ، وآخر في العقيدة ([1]) .

أما كتابه التحفة السنية على الرسالة المقدسية ، وهو حاشية لكتاب المصنف الذي سبقت دراسته ، فيكفي أنه دليل على سعة علمه وغزارة معرفته بعلم النحو خاصة واللغة العربية عامة ، ويتضح هذا من خلال حاشيته هذه ، فقد تناول فيها كل ما يعينه على الشرح والتوضيح فأخذ من القرآن ما أمكنه شاهداً ودليلاً على مواضع كثيرة وأخذ من الحديث ما يحتاجه في توضيح بعض القواعد . أما الشعر فقد أخذ منه الكثير الغالب ، لأنه وعاء أهل النحو والصرف واللغة ، الذي يأخذون منه ما يثبتون به أحكام قواعدهم في هذه الفنون المختلفة .

---

[1] / سوف أذكرها بمشيئة الله عندما أتناول مؤلفاته .

ومما يدل أيضاً على سعة ثقافته في علم النحو كثرة الكتب التي اعتمد عليها في حاشيته ، أولها كتاب سيبويه ومن عاصروه ، وآخرها شروحات ألفية ابن مالك ولم يكتف بهذه الكتب فقط ؛ بل أقدم على أي حاشية تناولت كتاباً من هذه الكتب[1] .

ومن الكتب التي استعان بها في كتابه هذا كتب المنطق ، مما يدل على أنه نال من هذا العلم ما يعينه في تفسير بعض ظواهر علم النحو ، فبعمق ثقافته وسعة علمه أصبح من كبار علماء مدينة حماة في ذلك الوقت .

ثانياً: أخلاقه

كونه يختار أميناً للفتوى فيه دلالة على رفعة منزلته ، وحسن خلقه وقمة تواضعه ، وفي هذا العدد الضخم من الكتب التي اعتمد عليها في مؤلفه دلالة على قوة عزيمته ، وسعة صبره ، وحسن إقدامه .

وفي إرجاعه الأقوال إلى أصحابها دلالة على أمانته ، وصدقه ، وسمو نفسه فهذا أقل ما يقال في مثل ذلك العالم الجليل .

ثالثاً: حياته[2]

عاصر الشيخ الجليل محمد بن حسن الدباغ وضعاً اقتصادياً متدهوراً ، جعل المنطقة التي عاش فيها تعاني من وضع معيشي صعب ، أثر في كل جوانب الحياة اجتماعية كانت أم ثقافية .

ورغم هذه الظروف الصعبة لم تقف أسرته عاجزة أمام تعليمه ، ويتضح من خلال مسيرته العلمية أنه بدأ تعليمه بحفظ القرآن في إحدى كُتّاب منطقته ، ثم تتلمذ بعد ذلك على شيوخ أجلاء طاف على حلقاتهم العلمية ، فتعلم منهم علوم

[1] / سأذكر هذه الكتب والحواشي عندما أتناول الكتب التي اعتمد عليها .

[2] / لم ينشر الزركلي في كتابه الأعلام شيئاً عن حياته : ج٦ ، ص٩٣ .

القرآن ، ثم علم الحديث والعقيدة مما أهله لأن يكون أمين الفتوى بمدينة حماة . ولكن هذه العلوم التي تقدم ذكرها لا تعينه على الفهم المتكامل لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ فلا بد من أن يتعلم لغة القرآن حتى يتدبر معانيه ، ويفسر أحكامه ، هذه اللغة التي أعانته على فهم السنة النبوية الشريفة فجلس في حلقات شيوخ عرفوا بعلمهم العميق لقواعد اللغة العربية ، فتتلمذ على أيديهم حتى نال القدرة على العطاء ، فكان من بين ما أعطى هذه الحاشية التي بها أعطي كتاب الرسالة المقدسية وضوحاً وبياناً ، فحل مبهمه ، وفسر إجماله ، وأزال قيوده ؛ بل تعلم علماً آخر أعانه على تفسير كثير من الظواهر النحوية بالحجة والمنطق ، ألا وهو علم المنطق فانهال على كتبه قراءةً وتحليلاً وفهماً ، مثل كتاب شرح الشمسية للقطب الرازي.

هكذا استمر الشيخ يعطي ويفتي حتى لقى ربه راضياً مرضياً بمشيئة الله تعالى تقبل الله علمه وجعله خالصاً لوجهه الكريم .

رابعاً: عصره

عاصر الشيخ الجليل العالم محمد بن حسن الدباغ فترة من الحكم العثماني امتدت ما بين (١٢٢٥ ـ ١٢٨٨هـ) الموافق (١٨١٠ ـ ١٨٧١م) وهذه الفترة كانت تحت سلطة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨م) وانتهت بقرب نهاية السلطان عبد العزيز (١٨٩٣م) .

ولقد ذكرت عند تناول دراسة المصنف أن منطقه سورية هذه ضمها إلى الدولة العثمانية السلطان سليم الأول ، فعلى إثر انتصاره في "مرج دابق" استسلمت حماة وحمص فدخلها دخول الفاتحين ، ولدى عودته من مصر توقف طويلاً في سورية من أجل أن يثبت فيها مركزه ، ويعمل على تنظيم شؤونها .

وكانت حماة موطن العالم الجليل تتبع لولاية طرابلس ، وقد عاشت هذه المنطقة في تلك الفترة نمطاً معيناً كان السلطان فيه يُسخِّرُ المنطقة وأهلها لمنفعته الشخصية ، وكان من يتصف بالفطنة وتوقد الذهن يُعدُّ لتولي المناصب الحكومية

ومن يتصف بالقوة الجسدية يوجه إلى الخدمة العسكرية ، وكان أصلبهم يحول إلى فرقة المشاة المعروفة بالانكشارية .

ولقد وصفت الإدارة في تلك الفترة بالسوء ، ويرجع ذلك إلى بعد الولاة عن السلطة المركزية ، مما أدى إلى تفشي الفساد ، واستغلال الأوضاع للمصالح الشخصية ، ويرجع أيضاً إلى كثرة تعاقب الولاة على الولاية الواحدة ، فقد تعاقب على دمشق وحدها ما لايقل عن مائة وثلاثة وثلاثين والياً في فترة وجيزة .

وقد يزداد شقاء الناس بتردد جنود الانكشارية على المدينة من وقت لآخر ليقودوا الكثيرين جهاراً إلى حتوفهم ، وكان الشعب إزاء ذلك يعتصم بالاستكانة والخيبة ، والتنكر للسلطة ، والتشاؤم .

وبالرغم من أنه كانت هنالك محاولات للإصلاح والحد من استغلال الموظفين إلا أن هذه المحاولات الإصلاحية بقيت حبراً على ورق نتيجة لمقاومة الانكشارية والموظفين الفاسدين .

لم تتأثر الحياة الاجتماعية بالفتح العثماني نظراً لعدم استقرار الأتراك ولاة كانوا أم موظفين فقد كانوا يجيئون ويذهبون بحكم وظائفهم . أما الحالة الإقتصادية فهي كما أوضحت عند الحديث عن عصر المصنف رحمه الله .

أما في الجانب الثقافي بالاضافة لما ذكرته سابقاً عند الحديث عن عصر المصنف رحمه الله ، تجد أن العصر العثماني بجملته لم ينجب شاعراً سورياً واحداً ، ولا فيلسوفاً ولا فناناً، ولا عالماً من الطبقة الاولي ، وكانت الأمية واسعة الانتشار ؛ بل كادت تكون جارفة ، وقد عين من القضاة من لم يكن يجيد الكتابة الصحيحة ولم تستطع عاصمة الأمبراطورية إلا جذب قليل من المفكرين ليصبحوا عثمانيي الصبغة([1]) .

---

[1] / بتصرف وإختصار من د.فيليب تاريخ سوريه ولبنان وفلسطين ج ٢ ؛ ص ٣٠٦ ـ ١٢٣ دار الثقافة بيروت ترجمة د.كمال اليازجي.

خامساً : مؤلفاته

ذكر صاحب الأعلام من مؤلفاته القليل هي :-

١/ مجموعة فتاوي (في خمس مجلدات) .

٢/ البحث عن صفة العلم .

٣/ ملخص أحكام حاشية ابن عابدين .

٤/ رسالة في الوضع .

٥/ حاشية علي دليل الطالبين ([١]) ، وهي التي أقوم بتحقيقها الآن.

سادساً: وفاته:

ذكر صاحب الاعلام بأن تاريخ وفاته كان في (١٢٨٨هـ) الموافق (١٨٧١م) ([٢]) .

[١] / الزركلي الاعلام ج٦ ؛ ص٩٣ .

[٢] / الزركلي الاعلام ج٦ ؛ ص٩٣ .

الباب الثاني:

تعريف بالتحفة السنية علي الرسالة المقدسية

ويتكون من أربعة فصول:

الفصل الأول: المنهج والخطة.

أولاً: المنهج:

المنهج الذي إتبعه صاحب الحاشية هذا في مؤلفه ، هو المنهج التعليلي المعياري التقليدي الذي يقوم علي الإقناع بالحجة والدليل ، وبالحكم علي المثال بالقياس أو الشذوذ ، أو الندرة .

والمنهج المعياري التقليدي من الدراسات اللغوية القديمة ، وبخاصة في اللغة العربية ، منذ نشأته في اليونان علي أيام أرسطو حتي أواخر القرن الماضي ، وكانت بداءة الدراسة عند النحاة العرب القدماء محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي لدراسة اللغة يقوم علي جمعها وروايتها ، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها للخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم ، ولكن منهجهم سرعان ما تحول الي منهج معياري صارخ ، وكانوا كلما داهمتهم الأمثلة التي تعارضهم لجأوا الي تأويلها ، أو وصفها بأنها شاذة ، أو نادرة ، أو أن صاحبها قد أخطأ ؛ كي تستقيم قواعدهم ، وإن لم تستقم مع قواعدهم حكموا عليها بالقلة ، أو الشذوذ ، أو الخطأ .

إن المفكرين العرب افتتنوا بالمنطق الأرسطي ؛ إذ إعتبروه سمة الثقافة عندهم وصاروا يطبقونه علي علومهم ، بخاصة علم النحو ، حتي أصبح كلامهم في النحو أقرب الي الفلسفة منه الي النحو نفسه .

والمنهج المعياري التقليدي هذا يهتم أساساً بمعرفة العلة ، فمثلاً في جملة: جاء الرجل ، تذهب المدرسة المعيارية الي تعليل الإعراب فيها أي : الي تعليل البناء في الفعل ، والرفع في الفاعل ، فتقول: إن الأسماء أقوي الكلمات ، وأرفعها قوة ومرتبة ولذلك أعربت ، أما الأفعال فأحداث تصدر عن الذوات فهي تأتي في مرتبة ثانية من القوة والرفعة ، لذلك بنيت . وعن علة رفع الفاعل تقول: إن الفاعل رفع كي يخالف المفعول به .

وأصحاب المدرسة هذه يهتمون أيضاً بقضية العامل ، فهو خير مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة ، فمن المعروف أن اللغة العربية معربة وأن أواخر معظم الكلمات فيها تغيير تبعاً لموقعها في التركيب ، أي: لوظيفتها النحوية وللباحث أمام ظاهرة الإعراب موقفان: موقف الوصف المقرر، وموقف المتفلسف الذي يحاول أن يجد الأسباب والعلل لهذه الظاهرة ، وقد إتخذ النحاة العرب الموقف الثاني - ومن بينهم العالم الجليل محمد حسن الدباغ صاحب هذه الحاشية ـ فقالوا: إن سبب الإعراب عامل ، يسبب الرفع ، والنصب والجزم ، والجر ، وتقدير العامل كان سبباً من أسباب الخلاف بين النحاة ، إذ أنّ هؤلاء لم يختلفوا في أن المبتدأ أو الخبر مرفوعان مثلاً ، بل إختلفوا في عامل رفعهما وربما أصبحت فكرة العامل المحور الذي دار حوله النحو([1]) .

ثانياً: الخطة:

لم يغير صاحب الحاشية شيئاً في خطة المصنف رحمهما الله ، بل أبقاها كما هي وسار علي نهجها الي أن فرغ من حاشيته([2]) .

[1] / مأخوذ بتصرف وإختصار من د.إميل يعقوب كيف تكتب بحثاً . ص١١ ، ١٣ طرابلس ـ لبنان .

[2] / أنظر ص ٢٥ من دراسة المصنف .

الفصل الثاني: الأسلوب والتوضيح:

أولاً: الأسلوب:

جنح الدباغ في حاشيته علي الرسالة المقدسية هذه الي التوضيح والتفصيل حتي يحقق الغاية المرجوة في الإستفادة من هذا الكتاب ، وقد أوضح الدوافع التي دفعته الي تناول هذا الكتاب بالشرح والتفصيل فقال: (لما كان علم النحو من أجلّ العلوم الأدبية ، إذ هو الطريق الموصل للمطالب السنية ، وكانت الهمم راغبة عن المطولات ، مائلة الي المتون والمختصرات وكان أنفع متن فيه مشتمل علي الدرر البهية ، الكتاب الشهير بالرسالة المقدسية ، المسمي بدليل الطالبين لكلام النحويين............ وهو كتاب تغالت فيه الأثمان لما أنه حسن الموقع عند جميع الأخوان ، لم يوضع في ترتيب الأحكام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله)([1]) .

ثم أوضح بعد ذلك الأسباب التي دفعته الي إتخاذ اسلوب سهل في تناول هذا الكتاب فقال:(غير أنه لدقته يحتاج الي ما يكشف عن وجوه مخدراته النقاب ويظهر ما تواري من خفي مكنوناته بالحجاب ، سنح لهذا العبد الضعيف أن يجمع حاشية توضح ما أشكل من مبانيه وتفتح مأغلق من معانيه ، فأمليت عليه ما تيسر سالكاً فيه سبل الإيضاح علي ما يناسب ذلك الكتاب ، مراعياً في إعطاء الأشياء ما تستحقه حال مثلي من الطلاب)([2])

وحتي يذلل هذه الاسباب التي ذكرها أعلاه ، استخدم أسلوباً سهلاً ، وميسراً في الشرح والتعليل ؛ ولكنه أحياناً يفصل فيه كثيراً حتى تكاد تضيع المعالم وأحياناً يختصر اختصاراً شديداً حتى لا يكاد أن يتضح معه المعنى ، ولكنه استخدم في

---

[1] / ص ٨٣ من هذا البحث .

[2] / ص ٨٤ من هذا البحث .

الكثير الغالب أسلوباً وسطاً بين التفصيل والاختصار ، مما أكسب الرسالة سهولة في الفهم ويسراً في الاستيعاب دفعاً لقراءتها .

فمن الأول ؛ أي: التفصيل بإسهاب ما تناوله من حديث حول أسباب البدء بالبسملة والحمدلة فقد أوضح أن سبب البدء بها الاستحباب ، كما ورد في بعض الأحاديث التي ذكرها ، ثم ذكر بعد ذلك سبب الجمع بينهما ؛ أي: بين البسملة والحمدلة ، وهو البركة ، ثم ذكر بعد ذلك أسباب تقديم البسملة على الحمدلة فقال هي أمور:-

الأول: الاقتداء بالقرآن العظيم .

الثاني: الإجماع الفعلي من المؤلفين .

الثالث: أن البسملة دالة على الذات ، والحمدلة دالة على الصفة ، والذات مقدمة ، ثم دخل بعد ذلك في تفاصيل توضيحية وإعرابية ومعنوية استغرقت عدة صفحات[1] مما أضاع الهدف والغاية المرجوة من البدء بالبسملة والحمدلة .

ومما فصل فيه بإسهاب أيضاً ما ذكره في توضيح استعمال كلمة (أما بعد) فبعد أن أوضح المقصود منها دخل في تفصيل طويل في إعرابها ، ومعانيها واستعمالاتها حتى أصبح من الصعب استيعاب كل ما ذكر[2] .

ومن الثاني ؛ أي: الاختصار الشديد ما تناوله عند الحديث عن حكم الفعل المضارع كنوع من أنواع الكلم ، فقال: (تقدم أن سبب إعراب المضارع مشابهته الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لا يميزها إلا الإعراب[3]) .

ومنه قوله في شرح كلمة أثر عند تعريف الإعراب ، حيث قال: (أثر) ؛ أي: حركة أو حرف ، أو سكون ، أو حذف[4]) .

---

[1] / ص ٨٤ إلى ٨٩ من البحث .

[2] / ص ٩٢ من البحث .

[3] / ص ١٢٨ من البحث .

[4] / ص ١٣٥ من البحث .

ومن الثالث ؛ أي: الأسلوب الوسط ما تناوله في توضيح معنى الحرف اصطلاحاً بقوله: (دلت على معنى في غيرها) في للسببية ؛ أي: دلت على معنى بسبب انضمام غيرها إليها كما مر ، وبهذا القيد جزم الاسم والفعل[1] .

ومنه ما تناوله عند شرح قول المصنف (يجلبه العامل) عند الحديث عن تعريف الإعراب [2] .

ومنه ما تناوله عند الحديث عن الأمثلة الخمسة ، حيث قال شارحاً قول المصنف (السادس الأمثلة الخمسة) ؛ أي: السادس مما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة[3] ..إلخ .

ومنه ما تناوله في الحديث عن حكم الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم الرفع لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً[4] .

ومنه وما تناوله في الحديث عن نصب المضارع الواقع بعد أو ، شارحاً فيه كلام المصنف [قوله: (وبعد أو الصالح في موضعها إلى أو إلا .. إلخ) خرج بقوله الصالح إلخ ، أو التي لا يصلح في موضعها واحدة منها ، وهي المسبوقة باسم خالص الخ][5] .

ومما يؤخذ على صاحب الحاشية استخدام أسلوب المناطقة في شرحه ، خاصة في المقدمة ، مما أدى إلى إطالتها فأفقدها الثمرة المرجوة منها ، أما في الأبواب الأخرى قلل كثيراً من استخدام هذا الأسلوب ، مما جعل الشرح أسهل وأوضح وأمتع .

---

[1] / ص ١٣١ من البحث .

[2] / ص ١٣٥ من البحث .

[3] / ص ١٨٦ من البحث .

[4] / ص ١٨٩ من البحث .

[5] / ص ٢٠٦ من البحث .

ثانياً: توضيح معاني الكلمات

عمد صاحب الحاشية إلى شرح الكلمات التي يشعر بأنها صعبة حتى تيسر الفهم ، وتمكن من الاستيعاب .

ومن ذلك كلمة يحل الواردة في قول الشاعر:-

*فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ * فقال فيها بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر... وأما حلا الشئ في فمي فمضارعه يحلو([1]) .

ومن ذلك أيضاً شرحه لمعنى كلمة الإعراب في اللغة ، فقال يقال: أعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد([2]) إلخ .

ومنه ما ذكره في المراد من كلمة العينين التي وردت في بيت الحريري ، فقال أراد بقوله عينين عين الذهب ، والعين الباصرة([3]) .

ومنه ما ذكره في توضيح معنى كلمة الملوان الواردة في بيت شعر في الشطر الثاني منه وهو:

*أَمَلّ عَلَيْهَا بِالْبَلا الْمُلَوانِ * فقال الملوان .... هو الليل والنهار([4]) .

ومنه ما ورد في قول الشاعر في الشطر الأول من البيت وهو :-

* لو لا توقع معتر فأرضيه * فتناول كلمة معتر بالشرح قائلاً: والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق وتشديد الراء وهو المعترض للمعروف ([5]) .

ومنه أيضاً ما ورد في قول الشاعر في الشطر الأول منه وهو:-

*لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ * فتناول كلمة خلق بالشرح قائلاً: والخلق بضم اللام ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة([6]) .

ومنه كذلك ما ورد في الشطر الثاني من قول الشاعر:-

---

[1] / ص ١٣٤ من البحث .

[2] / ص ١٣٤ من البحث .

[3] / ص ١٧٨ من البحث .

[4] / ص ١٨١ من البحث .

[5] / ص ١٩٨ من البحث .

[6] / ص ٢١٢ من البحث .

نجاحاً في غابر الأزمان فتناول كلمة نجاحاً بالشرح فقال: والنجاح الظفر بالمقصود ، وكلمة غابر فقال : الغابر بغين معجمة وباء موحدة يطلق على المستقبل([1]) .

ثالثاً: شرح الأمثال وأبيات الشعر

(أ) شرح الأمثال والأقوال:

ماورد من أمثال وأقوال في هذا القسم قليل ، منه ما ذكره في علامة الاسم المعنوية فجاء بقولة العرب وهي من الأقوال (زعموا مطية الكذب) فقال مطيّة الكذب ، وذلك أن الرجل يُقدِّمه أمام كلامه ليتوصل به إلى غرضه ، من نسبة الكذب إلى القول المحكي ، كما يركب الرجل في سيره إلى بلد مطيّة ليقضي عليها حاجته([2]).

(ب) شرح أبيات الشعر:

إذا كان الشاهد الشعري يحتاج إلى بيان وتوضيح لا يتردد صاحب الحاشية في شرحه . من ذلك البيت الذي أورده في الممنوع من الصرف ، والبيت هو:-

لَمْ تَتَلَفَّع بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ … وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ

قال في شرحه: (والمعنى أن دعد هذه ليس لها فضل ، أي: زائد على مئزرها لتتلفح به ، ولم تشرب في تلك الأواني ، وهذه كناية عن كونها ليست من بنات الأعيان([3]) .

ومن ذلك أيضاً البيت الذي أورده في نواصب الفعل المضارع ، والبيت هو:-

لَمَّا رَأَيْتَ أَبَا يَزِيْدَ مُقَاتِلاً … أَدَعَ الْقِتَالَ وأَشْهَدَ الْهَيجَاءَ

لم يشرحه شرحاً مباشراً ، ولكن وضح الشرح من خلال التقدير حيث قال: (والتقدير لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً)([4]) .

---

[1] / ص ٢٢٢ من البحث .

[2] / ص ١٢٣ من البحث .

[3] / ص ١٦٨ من البحث .

[4] / ص ١٩٠ من البحث .

ومنه البيت الذي أورده أيضاً في نواصب الفعل المضارع ، وهو:

وَلُبسَ عُبَاءةٍ وَتَقَرّ عَيْنــــي ... أحَبَّ إِليّ مِنْ لُبسِ الشُّفُوفِ

فقال في شرحه (وهو من جملة أبيات من بحر الوافر إلى ميسون زوجة معاوية رضي الله عنه تذكر فيها ضيق نفسها ، واستيلاء الهمّ عليها حين تسري عليها معاوية رضي الله عنه([1]) .

ومنه البيت الذي أورده أيضاً في نواصب الفعل المضارع :-

إنّي وَقتْلِي سُلَيكاً ثُمّ أعْقِلَهُ ... كَالثَوْرِ يُضْرَبُ لما عَافَتِ البَقَرُ

فقال في شرحه: (وسليك اسم رجل ، والثور ذكر البقر ، وكانت العرب إذا رأت البقر عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ، ولا تمتنع منه فزعاً من الضرب أن يصيبها)([2]) ، ثم ساق بعد ذلك قصة البيت .

رابعاً: الإشارة إلى لغات القبائل الواردة:

وكان صاحب الحاشية يشير إلى لغات القبائل الواردة في مؤلفه هذا . من ذلك ما أورده في شرحه لمقدمة المصنف عندما وقف على كلمة مبين في قوله: (كَلَاماً مُبِينْ) فقال صاحب الحاشية: (أي: كلاماً ظاهراً ، ووقف على مبين بحذف التنوين وسكون الآخر على لغة ربيعة)([3]) .

ومن ذلك ما أورده أيضاً في باب الكلمة والكلام عند ذكر اللغات في لفظ كلمة فقال: (أن في الكلمة ثلاث لغات أحدها: كَلِمة على وزن نبقة بفتح الكاف وكسر اللام وهي أفصحها ، ثانيها: كَلْمَة على وزن تمرة بفتح الكاف وإسكان اللام ، وثالثها: كِلْمَة على سِدْرَة بكسر الكاف وإسكان اللام ، وإنما كانت الأولى أفصحها ؛ لأنها لغة أهل الحجاز)([4]) .

---

[1] / ص ١٩٧ من البحث .

[2] / ص ١٩٨ من البحث .

[3] / ص ٩٥ من البحث .

[4] / ص ١٠٤ من البحث .

ومنه أيضاً ما ذكره في الملحق بجمع المذكر السالم فقال: (قال في التصريح: وبعضهم ؛ أي : العرب يجري بنين وباب سنين ؛ أي : وإن لم يكن علماً مجرى غلسين في لزوم الياء ، والحركات علي النون منونة غالباً على لغة بني عامر ، وغير منونة على لغة بني تميم)([1]) .

ومنه ما جاء في الضمير المتصل وتقسيمه إلى مرفوع ومنصوب ومجرور ، فقال عند الحديث عن الضمير (الهاء): (وتكسر عند غير الحجازيين إذا كان قبلها كسرة نحو: أرمِهِ وبِهِ ، أو ياء نحو: سليهِ ، وعليهِ ، وأما الحجازيون فيضمونها)([2]) .

[1] / ص١٨٤ من البحث .

[2] / ص ٢٣٧ من البحث .

الفصل الثالث: الرأي والمرجع

أولاً: الأخذ بالرأي والنص على صاحبه

كان صاحب الحاشية إذا أخذ برأي يعزوه إلى صاحبه . من ذلك ما تناوله عند حديثه في البدء بالبسملة والحمدلة ، وإعرابها ، وتقدير متعلقهما ، حيث قال: (واختار الزمخشري تقدير المتعلق فعلاً مؤخراً مناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له)([1]).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عند الحديث عن واضع علم النحو ، فقال: (قوله: : [أبو الأسود الدؤلي] ضبطه بعضهم بكسر الدال ، وسكون التحتية ، وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة اهـ صبان)([2]) .

ومنه ما أورده عند تعريف كلمة (القول) شارحاً لكلام المصنف: (هو اللفظ الموضوع لمعنى) فقال صاحب الحاشية ملخصاً ذلك: (ولذا عرف النحاة الوضع بجعل اللفظ دليلاً على المعنى ، فهو شامل لما كانت دلالته عليه بنفسه أو بواسطة القرينة كما حققه البدر الدماميني في شرح التسهيل)([3]) .

ومنه ما ذكره في كلمة (دلت) عند تعريف الاسم ، فقال: (قوله : " دلت " من الدلالة بتثليث الدال والفتح أفصح ، لا من الدلال ، وهو مايفعله الانسان كأنه مخالف وليس بمخالف اهـ عباده نقلاً عن المدابغي مع بعض زيادة)([4]) .

ومنه ما ذكره من حديث عن علامة الفعل المضارع ، فقال: (إنما لم يذكر من علاماته حروف أنيت لما ذكره ابن هشام في شرح القطر من أنها غير مختصة بالمضارع لوجودها في أول الماضي)([5]) .

---

[1] / ص ٨٧ من البحث .

[2] / ص ٩٨ من البحث .

[3] / ص ١٠٩ من البحث .

[4] / ص ١١٧ من البحث .

[5] / ص ١٢٨ من البحث .

ومنه ما أورده عند تعريف الإعراب على أنه معنوي فقال: (يجوز أن يكون قوله لفظاً أو تقديراً تفصيل لتغيير الأواخر ، ولاختلاف العوامل ، فإن العامل يكون أيضاً ملفوظاً به ومقدراً اهـ . يس بتصرف)([1]) .

ومنه ما جاء به عند الحديث عن الممنوع من الصرف فقال في تنبيه: (يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء أحدها: فُعَل في التوكيد نحو: جُمَع ، فإنه معرفة بنية الإضافة إلى ضمير مؤكد فشابه في ذلك العلم ، الثاني: في علم المذكر المعدول إلى فُعَل نحو: عمر ، الثالث: سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه ومعنى كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع عن المعدول عنه اهـ عطار بتغيير)([2]).

ومنه ما جاء عند الحديث عن كلمة فم في الأسماء الستة ، فقال في أصله: (وأصله فوه بفتح الفاء ، وسكون الواو عند الخليل وسيبويه ، وبضم الفاء عند الفراء)([3]) .

ومنه ما ذكره في الفصل بين إذن والفعل المضارع ، فقال: (واغتفر ابن بابشاذ .... الفصل بالنداء ، وابن عصفور الفصل بالظرف وعديله)([4]) .

ثانياً: اختيار الرأي

وإذا تعددت الآراء ، أو الأحكام يدخل صاحب الحاشية مرجحاً برأيه .

ومن ذلك ما ذكره في إعراب كلمة (باب) من قول المصنف رحمه الله: (باب الكلمة والكلام) فقال: (لا يجوز في باب الرفع والنصب .... والرفع أولى لأن فيه إبقاء ركن الإسناد)([5]) .

---

[1] / ص ١٣٧ من البحث .

[2] / ص ١٦٦ من البحث .

[3] / ص ١٧٤ من البحث .

[4] / ص ١٩٣ من البحث .

[5] / ص ١٠٣ ، ١٠٤ من البحث .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في تعريف كلمة "قول" التي وردت في تعريف الكلمة اصطلاحاً فقال: (القول جنس قريب للكلمة ..... وكون القول جنساً حقيقة هو الراجح)([1]) .

ومنه ما ذكره عند الحديث عن تعريف الكلام اصطلاحاً عند المصنف ، فقال :[قوله : (اصطلاحاً لفظ مفيد) ولو عبر بالقول هنا كما في الكلمة لكان أولى الخ) ([2]) .

ومنه ما ذكره عند تعريف الكلام من حيث الفائدة أو تجددها ، فقال: (وهل يشترط في الكلام تجدد الفائدة ، أو تكفي الفائدة الموضوعة ، صحح أبو حيّان الثاني وهو الأوجه الخ) ([3]) .

ومنه ما تناوله في إعراب لفظ النبي في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ** ...﴾([4]) فقال : (والنّبيُّ نعت لِأيّ على اللفظ ، والأظهر أن ضمته ضمة إتباع لا ضمة إعراب)([5]) .

ومنه ما ذكره عند تعريف الإعراب حيث قال: (قوله: [على القول بأنه لفظي] إختار هذا القول ابن مالك ، ونسبه إلى المحققين وهو الحق الخ)([6]) .

ومنه ما ذكره عند الحديث عن كلمة الصرف فقال: (واختلف في الصرف ، فقيل هو التنوين فقط وتبعه الجر في السقوط وهو مذهب المحققين وهو المعتمد الخ)([7]) .

ومنه ما تناوله عند الحديث عن كلمة الهن ، فقال: (وأما الهن ففيه لغتان النقص وهو إعرابه بحركات ظاهرة ، وهذا هو الأفصح الخ)([8]) .

---

[1] / ص ١٠٨ من البحث .

[2] / ص ١١٣ من البحث .

[3] / ص ١١٣ من البحث .

[4] / وردت في آيات عدة ، انظر: ص ١١٩ من البحث .

[5] / ص ١١٩ من البحث .

[6] / ص ١٣٥ من البحث .

[7] / ص ١٦٠ من البحث

[8] / ص ١٧٦ من البحث .

ومنه ما تناوله في الشرط والجزاء عند سقوط الفاء بعد الطلب ، فقال: (وهذا الذي أشار له المصنف بقوله فإن سقطت الفاء بعد الطلب ، وقصد الجزاء جزم الفعل ؛ أي: جزم لكونه جواب شرط مقدر ، فجازمه أداة الشرط المقدرة ، وهو مذهب الجمهور وهو الأصح كما في المغني)[1] .

ومنه ما تناوله في إعراب الحديث الوارد في ص٢٢٠ في باب الشرط والجزاء وتحديد خبر من الشرطية فقال في ذلك: (وكان واسمها العائد على من ، وخبرها في موضع رفع على أنه خبر مَنْ ، وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما معاً ، والأول أرجح ..)[2] .

ثالثاً: المراجع التي أشار إليها في مؤلفه هذا

اعتمد صاحب الحاشية على مراجع كثيرة في تأليفه كتابه هذا ، والمراجع التي اعتمد عليها تعتبر ذات أهمية علمية كبيرة ، فهي تحوي على كتب وحواشٍ لبعض هذه الكتب ، وسوف أرتبها حسب فائدته منها بقدر المستطاع ، وهي كما يلي:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني .

(٢) حاشية يس على الفاكهي لقطر الندى .

(٣) حاشية الشيخ العطار على الأزهرية .

(٤) حاشية عبادة على شذور الذهب .

(٥) ألفية ابن مالك .

(٦) حاشية السجاعي على شرح القطر للمصنف .

(٧) حاشية الشيخ يحيى المسالخي على المرادي .

(٨) مغني اللبيب لابن هشام .

(٩) شرح التصريح على التوضيح للأزهري .

(١٠) شرح الفاكهي لقطر الندي .

---

[1] / ص ٢١٥ من البحث .

[2] / ص ٢٢١ من البحث .

(١١) شرح شذور الذهب لابن هشام .

(١٢) شرح قطر الندى لابن هشام .

(١٣) حاشية الأمير على شذور الذهب .

(١٤) الإتقان للسيوطي .

(١٥) النهاية لابن الخباز .

(١٦) رسالة أما بعد للغنيمي .

(١٧) شرح المهذب لابن كسيان ([1]) .

(١٨) الفنري على المطول .

(١٩) شرح التسهيل للدماميني .

(٢٠) حفني على الأشموني .

(٢١) شرح المصباح والمصباح للمطرزي النحوي وله عدة شروح([2]) .

(٢٢) الإظهار للفاضل محمد بن بير علي الشهير ببركلي([3]) .

(٢٣) كافية ابن الحاجب .

(٢٤) كافية ابن مالك (شرح الكافية الشافية) .

(٢٥) شرح اللباب للسيد (مخطوط) .

(٢٦) الحلبي لعلي بن إبراهيم الحلبي .

(٢٧) نكت ابن مالك على مقدمة ابن الحاجب .

(٢٨) الصحاح للجوهري .

(٢٩) شرح عقود الجمان للسيوطي .

(٣٠) شرح العنقود للشيخ شمس الدين محمد بن الحسين الموصلي([4]) .

(٣١) شرح الشمسة للقطب الرازي .

(٣٢) تفسير البيضاوي وحواشيه .

(٣٣) شرح القطر للمصنف([5]) .

---

[1] / حاجي كشف الظنون ج٢ ص١٩١٤ .

[2] / المرجع السابق . ج٢ . ص١٧٠٨ .

[3] / المرجع السابق . ج٢ . ١١٧ .

[4] / المرجع السابق . ج٢ . ١١٧٤ .

[5] / ما ذكرته من مراجع هو خاص بالقسم الذي قمت بتحقيقه .

الفصل الرابع: الموقف والمذهب

أولاً: استشهاده بالقراءات

استشهد العالم الجليل الدباغ في بعض المواضع بالقراءات متواترة كانت أم شاذة .

ومن ذلك ما ذكره عند تعريف البناء اصطلاحاً ، فقال: (وقوله: [ولا إتباعاً] كقراءة زيد بن علي [الحَمْدِ للهِ](1) بكسر الدال إتباعاً لحركة اللام) .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في نواصب الفعل المضارع ، في موضع نصبه بعد الفاء فقال: (في قوله تعالى: ﴿وإنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوَ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ لِمنْ يَشَاءُ﴾ (2) في قراءة من نصب يغفر) .

ومنه ما جاء في موضع رفع الجزاء بعد الماضي والمضارع ، فقال: (وقد قرئ في الشواذ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُم المْوتُ ﴾ (3) برفع يدرك ، وهذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة الخ) .

ومنه ما جاء في الضمير الهاء عند الاتصال فقال: (تكسر إذا كان قبلها كسرة نحو أرمه ، وبه ، أو ياء نحو: سليه ، وعليه . وأما الحجازيون فيضمونها ، وبلغتهم قرأ حفص ﴿ ومَا أَنْسَانِيهُ إلَّا الشَّيْطَانُ ﴾ (4).

ثانياً: استشهاده بالأحاديث النبوية

استشهد الدباغ بالأحاديث النبوية، وهو كغيره من العلماء الذين سبقوه لم يكثر من الاستشهاد بها ، ومما استشهد به ما ذكره عند حديثه عن فضل البدءة بالبسملة

---

(1) من الآية: (1) من سورة الفاتحة ، وهذا الموضع في ص 140 من البحث .

(2) من الآية (284) من سورة البقرة ، وهذا الموضع في ص 207 من البحث .

(3) من الآية (78) من سورة النساء ، وهذا الموضع في ص 227 من البحث .

(4) من الآية (67) من سورة الكهف ، وهذا الموضع في ص237 من البحث .

والحمدلة ، فجاء بقول الرسـول ﷺ: (**كُـلُّ أَمْـرٍ ذِي بَـالٍ لَـا يَبْـدَأُ فِيـهِ بِبِسْـمِ ا للهِ الرّحَمَنِ الرّحِيمِ فَهْوَ أَجْزَمُ**) ([1]) .

ومن ذلك أيضاً ما جاء عند وصف النبي ﷺ بأنه أفصح الناس ، فعضد الدبـاغ قول المصنف هذا بحديث الرسول ﷺ: (**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالْضَـادِ بَيْـدَ أَنّي مِنْ قُرَيْشٍ**) ([2]) .

ومنه ما ورد في نصب المضارع بعد الفاء الواقع في جـواب الأمـر ، واستشـهد لذلك بقول الرسول ﷺ: (**ارْحَمْ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكَ مَنْ فِي السَّمَاءِ**)([3]) .

ومنه ما ورد في الأدوات التي تجزم فعلين فـالفعلين قـد يكـون أولهمـا مضـارع والثاني ماضي واستشـهد لذلـك بقـول الرسـول ﷺ: (**مـن يَقُـمْ لَيْلَـةَ الْقَـدْرِ إِيمَانـاً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ**)([4]) .

ثالثاً: موقفه بين البصريين والكوفيين :-

كان موقف صاحب الحاشية بين البصريين والكوفيين موقـف الكثـيرين مـن العلماء ، موقف الاحترام والتقدير وعدم التجريح ، وكان إذا اقتضى الوضـع ذكـر أي من المذهبين ، أو ذكرهما معـاً:ذكـر ذلـك بـدون تعصـب ودون ميـول لأحـد المذهبين .

ومن هذه المواقف ما جاء في تعريفه للاسم لغة ، حيث قال: (وهو مشتق عنـد البصريين من السمو ، وهو العلو ، وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة)([5]) .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عند تقسيم الاسم إلى مظهر ، ومضمر ، ومبهم فقال في المضمر: (ثم تسميته مضمراً اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيين فـإنهم يسـمونه كناية ومكنياً) ([6]) .

---

[1] / ص ٨٤ من البحث ، وفيها تم تخريج الحديث .

[2] / ص ٩٠ من البحث ، وفيها تم تخريج الحديث .

[3] / ص ٢١١ من البحث ، وفيها تم تخريج الحديث .

[4] / ص ٢٢٠ من البحث ، وفيها تم تخريج الحديث .

[5] / ص١١٥ من البحث .

[6] / ص ١٢٥ من البحث .

ومنها ما ذكرها في مواضع منع الاسم من الصرف ، فقال: (ويمنع من الصرف وذلك إذا أشبه الفعل في فرعيتين مختلفتين ...... أو فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك أن الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ ، وهي عند البصريين اشتقاق من المصدر وعند الكوفيين التركيب إلخ)([1]) .

ومنها ما ذكرها في شروط ما يثنى فقال: (فلا يثنى المبني ، وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين ، وليس من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين)([2]) .

ومنها ما ذكرها عند الحديث عن إلغاء عمل إذن ، فقال: (قوله: [وإلغاؤها مع اجتماع الشروط] ، أي: الثلاثة: "لغة بعض العرب ، وتلقاها البصريون بالقبول" لأنه القياس ؛ إذ هي غير مختصة بقبيل)([3]) .

ومنها ما ورد عند الحديث عن كيفما ، فقال معضداً كلام المصنف: (قوله: [والمشهور في كيفما عدم الجزم لعدم السماع خلافاً للكوفيين] فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً)([4]) .

رابعاً: شخصيته في مؤلفه

شخصية المؤلف كانت واضحة في مؤلفه ، وضحت من خلال ترجيحاته خاصة ومن شرحه عامة ، فكان لا يتردد أن يرجح ما يراه مناسباً ، أو يؤيد ، أو يثبت رأي غيره إن كان مناسباً .

ومن ذلك ما قاله في كلمة بيان عند تعريف الإعراب لغة ، فقال: (قوله: "البيان" هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي على القول بأن الإعراب لفظي وهو الصحيح ، ولذا قدمه إلخ)([5]) .

---

[1] / ص ١٦٠ من البحث .

[2] / ص ١٧٧ من البحث .

[3] / ص ١٩٤ من البحث .

[4] / ص ٢٢٤ من البحث .

[5] / ص ١٣٤ من البحث .

ومن ذلك ما قاله في بيان كلمة الصرف ، حيث قال: (واختلف في الصرف فقيل هو التنوين فقط وتبعه الجر في السقوط ، وهو مذهب المحققين وهو المعتمد بدليل قولهم يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة والمراد تنوينه)([1]) .

ومنه أيضاً ما ذكره في "ما" الواقعة في قول المؤلف [الثاني ما جمع بألف وتاء مزيدتين] فقال: (والجواب أننا نختار أن "ما" واقعة على الجمع ؛ أي: الجمع الذي تحققت جمعيته بألف وتاء)([2]) .

وما أثبته لغيره ما ذكره في اللام التي وردت في قوله تعالى: ﴿ **وإنْ كَانَ مَكْرُهُم لِتَزُوْلَ مِنْهُ الجِبَالُ** ﴾([3]) فقال: (واستظهر في المغنى أنها لام كي وأن شرطية)([4]).

ومنه ما أورده في اعترض المرادي لقول البصريين في اللام السابقة ، فقال: (واعتراض المرادي قول البصريين بأن قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضي أنها ليست بزائدة ، وتقديرهم مريداً يقتضي أنها زائدة مقوية)([5]) .

خامساً: مذهبه النحوي

هذه بعض النماذج من مؤلفه والتي أصبحت عوناً لي لتحديد مذهبه النحوي والنماذج هي:

الأول: رأيه في إذ ما الشرطية ، فقال: (على القول بأسميتها وهو مرجوح والأصح أنها حرف بمنزلة إن فإذا قلت إذماتقم أقم ، فمعناها: إن تقم أقم ، وهذا مذهب سيبويه والقائل بأنها ظرف زمان ؛ المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأن المعنى متى تقم أقم)([6]) . فهو برأيه هذا ـ وهو القول بحرفيتها ـ يوافق سيبويه وهو زعيم المدرسة البصرية عند بدء تكوينها ، ويخالف رأي الفارسي البغدادي المذهب الذي

---

[1] / ص ١٦٠ . . من البحث .

[2] / ص ١٧١ من البحث .

[3] / من الآية (٤٦) من سورة إبراهيم .

[4] / ص ٢٠١ من البحث .

[5] / ص ٢٠١ من البحث .

[6] / ص ٢١٩ من البحث .

سار في نهج المذهب الكوفي ، ورأي ابن السراج وهو بغدادي المذهب ، ولكن غلبت عليه النزعة البصرية .

والثاني: ما تناوله في كيفما ، حيث قال موضحاً مراد المصنف: (قوله: "والمشهور في كيفما عدم الجزم لعدم السماع خلافاً للكوفيين" فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً)([1]).

والثالث: ما تناوله من حديث عن زيادة أل حيث قال مستشهداً بقول الشاعر:

﴿ *صَدَدتَ وَطِبْتَ النَفْسَ* ـــ *يَا قَيْسُ عَنْ عمرو* (٢) ﴾

: (وأراد وطبت نفساً ، لأن التمييز واجب التنكير) . فهو بهذا يوافق البصريين ويخالف الكوفيين ، وقد ذكر النحاة أن الكوفيين لا يجبون تنكير التمييز ؛ بل يجوز عندهم أن يكون معرفة ، وأن يكون نكرة)([3]) .

الرابع: ما تناوله عن إذن وإلغاء عملها ، حيث قال: (وقوله: [وإلغاؤها مع اجتماع الشروط] ؛ أي: الثلاثة "لغة بعض العرب وتلقاها البصريون بالقبول" لأنه القياس إذ هي غير مختصة بقبيل)([4]) .

ومن خلال هذه النماذج ، وخاصة الأخير الذي قال فيه لأنه القياس ، يكون قد اتضح مذهبه النحوي ألا وهو المذهب البصري ، فهو بصري المذهب ، وما أخذته من نماذج هو خاص بهذا القسم الذي أقوم بتحقيقه ، وقد يكون في بقية المخطوط ما يعضد أو يؤيد هذا الرأي .

---

[1] / ص ٢٢٤ من البحث .

[2] / ص ٢٦٠ من البحث .

[3] / أوضح المسالك لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ص (١٨١) دار الفكر .

[4] / ص ١٩٤ من البحث .

المطلب الثاني

يتعلق بالتحقيق

بعد أن فرغت من المطلب الأول من هذا المخطوط الذي يتعلق بدراسة المصنف وكتابه وصاحب الحاشية وحاشيته انتقل إلى المطلب الثاني الخاص بالتحقيق وتناولت فيه:-

أولاً: نسخ التحقيق

١ ـ إثبات عنوان المخطوط:

عنوان المخطوط الذي قمت بدراسته وتحقيقه هو التحفة السنية على الرسالة المقدسية وهو الاسم المشهور به ، وقد أثبت هذا العنوان في النسخ الثلاث[١] .

أما الزركلي في كتابه الأعلام فقد أورد الاسم الآخر لذلك المخطوط ألا وهو حاشية على دليل الطالبين لكلام النحويين[٢] ، وقد أوردت النسخ الثلاث هذا العنوان ولكن نصت على أن العنوان الأول هو المشهور[٣] .

٢ ـ إثبات نسبة الكتاب لصاحبه:

صاحب كتاب التحفة السنية على الرسالة المقدسية المعروف بـ(حاشية على دليل الطالبين لكلام النحويين) هو محمد بن حسن بن علي الدباغ ، ونص على هذه النسبة في النسخ الثلاث[٤] ، وفي كتاب الأعلام للزركلي[٥] .

٣ ـ عدد النسخ التي اعتمدت عليها:

بلغ عدد النسخ التي اعتمدت عليها في الدراسة والتحقيق ثلاث نسخ ، هي:

(أ) النسخة السعودية ، وهي تحت رقم (٤١٥) .

(ب) نسختان من جمهورية مصر ؛ الأولى تحت رقم (٣٨٨) ، والأخرى تحت رقم (٥٤٧) .

---

١ / الصفحة الأولى والثانية من النسخ الثلاث أ ، ب ، ج .

٢ / الزركلي: الأعلام ، ج٦ ، ص٩٣ .

٣ / الصفة الأولى والثانية من النسخ الثلاث .

٤ / المراجع أعلاه . وفي نفس الصفحتين

٥ / الزركلي: الأعلام ، ج٦ ، ص٩٣ .

وهناك نسخة رابعة في الظاهرية بسوريا تحت رقم عام (١٣٣١) طلبت أيضاً إحضارها ، وقد قامت إدارة مكتب المدير بإرسال خطاب لسفارة السودان بدمشق ولكن للأسف قد تعذر وصولها ، ولذا اكتفيت بالنسخ الثلاث باعتبار أن هذا العدد يكفي للعمل المطلوب .

٤ ـ تصنيف المخطوطات الثلاثة لتحديد الأصلية منها وما يليها .

بعد وصول المخطوطات الثلاثة بدأت في الاطلاع عليها حتى تمكنت من تحديد النسخة الأصلية والنسخة المساعدة الأولى ، والمساعدة الثانية .

فالنسخة المصرية تحت رقم (٣٨٨) رمزت لها بالحرف (أ) وجعلتها النسخة الأصل للأسباب الآتية:

١/ الخط الذي كتبت به الحاشية ممتاز .

٢/ التصويب في هذه النسخة أقل من النسختين الأخريين .

٣/ التصوير في هذه النسخة أكثر وضوحاً .

٤/ فصل فيها الناسخ كلام المصنف على الجانب الأيمن أو الأيسر ، ثم أدخله مع الحاشية .

٥/ ليس فيها سقط إلاّ القليل جداً .

والنسخة السعودية تحت رقم (٤١٥) رمزت لها بالحرف (ب) وجعلتها النسخة المساعدة الأولى للأسباب التالية:

١/ الخط الذي كتبت به الحاشية جيّد جداً .

٢/ فيها تصويب على جانب الورقة يأخذ أحياناً مساحة واسعة مما يصعب معه الفصل بينه وبين كلام المصنف (انظر الصفحات: ١٣ ، ١٤ ، ١٥) .

٣/ التصوير فيه سواد يؤدي أحياناً إلى الطمس .

والنسخة المصرية الثانية تحت رقم (٥٤٧) رمزت لها بالحرف (ج) وجعلتها النسخة المساعدة الثانية للأسباب الآتية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع مقام من انخفض لعظيم الجلال، وفتح لمن
جزم بوحدانيته ابواب رحمته وتحفه بمشاهدة ذلك الجمال، واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المنزه عن التشبيه في ذاته وصفاته
واسمائه والافعال، واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله
المفرد العلم المميز بالفرق بين الحرام والحلال، صلى الله عليه وسلم
وعلى اله واصحابه الحائزين بمتابعته كل فخر وكمال، ما اعربت
المصنوعات عن وجوب وجود صانعها الملك المتعال، اما بعد
فيقول العبد الفقير مرتجي عفو ربه وحماه، محمد بن حسن الدباغ
ابن الفتوى بحماه، لما كان علم النحو من اجل العلوم الادبية اذ هو
الطريق الموصل الى المطالب السنية، وكانت الهمم راغبة عن
المطولات، مائلة الى المتون والمختصرات، وكان انفع متن فيه
مشتمل على الدرر البهية، الكتاب الشهير بالرسالة المقدسية المسمى
بدليل الطالبين لكلام النحويين، للفاضل اللوذعي واللبيب
الالمعي ذي الخلق الانسي، المكرمي المقدسي، تغمده الله تعالى بغفرانه
واسكنه فسيح جنانه، وهو كتاب تغالت فيه الاثمان لما انه
حسن الموقع عند جميع الاخوان، لم يوضع في ترتيب الاحكام
مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله، غير انه لدقته
يحتاج الى ما يكشف عن وجوه مخدراته النقاب، ويظهر ما
توارى من خفي مكنوناته بالحجاب، سنح لهذا العبد الضعيف
ان يجمع عليه حاشية توضح ما اشكل من مبانيه، وتفتح ما انغلق
من معانيه، واملت عليه ما تيسر سالكا فيه سبل الايضاح
على ما يناسب ذلك الكتاب مراعيا في اعطاء الاشياء ما تستحقه

حال مثلي من الطلاب، وسميتها التحفة السنية على الرسالة المقدسية
راجيا من الله ذي الفضل والانعام، حسن السلوك في المبدا والختام
انه الكريم الجواد، واليه الملجا وعليه الاعتماد، وقد آن اوان الشروع
في المقصود، بعون الملك المعبود، قوله بسم الله الرحمن الرحيم هنا
ثلاثة اشيا سبب البداة بالبسملة والحمدلة وسبب الجمع بينهما و
سبب تقديم البسملة اما الاول فلان البداة بهما في اول الكتب
مستحبة لقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم
الله الرحمن الرحيم فهو اجذم وفي رواية كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد
لله فهو ابتر فهذا سبب البداة بهما واما الجمع بينهما فلقصد البركة
الكاملة واما تقديم البسملة فلامور الاول الاقتدا بالقران العظيم
الثاني الاجماع الفعلي من المولفين الثالث ان البسملة دالة على
الذات والحمدلة دالة على الصفة والذات مقدمة وهذه الامور
حملت رواية البسملة على الابتدا الحقيقي الذي هو ذكر الشيء امام
المقصود من غير ان يسبق بشيء ورواية الحمد على الاضافي
الذي هو ذكر الشيء امام المقصود مطلقا فبينهما عموم مطلق
يجتمعان في الابتدا بالبسملة وينفرد الاضافي في الابتدا
بالحمدلة وبهذا الحمل يندفع التعارض بين الروايتين لان
محله اذا لم يمكن العمل بهما وهنا امكن بحمل حديث البسملة
على الابتدا الحقيقي وحديث الحمدلة على الابتدا الاضافي لما
مر من الامور الثلاثة التي ذكرت سببا لتقديم البسملة
على الحمدلة فانها سبب ايضا لحمل حديث البسملة على الابتدا
الحقيقي ثم البا تاتي لمعان متعددة وهنا يصح ان تكون
للاستعانة وان تكون للمصاحبة وهذان المعنى[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

النسخة ٢ رقم ٣٨٨

... يتيسر على ذلك واذا حذف

من الشرح ... قوله بالاصول ... احكام ... لحكايته التلاوة اه

بالاصول جميع اصل ... قاعدة وهي قضية كلية يتعرف

منها احكام جزئيات موضوعها   احوال اواخر المراد بالاحوال

الامور التي تعرض لاواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء واعلم

ان انواع الاعراب اربعة رفع ونصب وخفض وجزم فبقوله اعرابا

يدخل جميع المرفوعات والمنصوبات من الاسماء والافعال وجميع المخفوضات

من الاسماء وجميع المجزومات من الافعال وبقوله بناء تدخل

المبنيات كلها من الاسماء والافعال والحروف فاشتمل التعريف على

جميع مسائل النحو اجمالا وخرج باضافة الاحوال الى اواخر الكلم

بقية العلوم وبعض احكام الصرف وبقوله اعرابا وبناء البعض

الاخر من احكام الصرف   وموضوعه الكلمات العربية اي من

حيث يعرض لها الاعراب والبناء وانما قيدنا بالحيثية لان موضوع

النحو ليس مطلق الكلمات والا لكان النحوي يبحث عن احوالها

اللاحقة لاولها ووسطها وليس كذلك بل انما يبحث عنها من

حيث الاعراب والبناء فكان ينبغي للمصنف ان يقيد بذلك وانما

كانت الكلمات العربية موضوع هذا العلم لان النحوي يبحث عن

عوارضها اللاحقة لها التي هي الحركات والسكونات الاعرابية والبنائية

وفائدته فائدة الشيء ثمرته ونتيجته المترتبة عليه

والطريق المؤدية اي الموصلة   فالكلمة والكلام سيأتي شرح

ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى وانما ذكرها مجملة ثم مفصلة لانه

اوقع في النفس باب   الكلمة والكلام يجوز في باب

الرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا

باب الكلمة او مبتدأ محذوف الخبر وسمي ابتداء كل كلام مقصود

بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا

الوصول

والصرف تحصيل الى فهم معنى العلم كالكلمة والاسم ومنه والكلام والاسم والفعل والحرف والاعراب والبناء والنكرة والمعرفة والمعرب والمبني والمرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم والتابع والعامل

باب الكلمة والكلام

النسخة (ب)

رقم ٤١٥

٧٦

الوصول منه الى المعاني وابتدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا

العلم عن اعرابهما واحوال اقسامهما التي تتوقف معرفتها على معرفتهما والشيء

ما لم يعلم لا يمكن ان يبحث عنه وقدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام

والجزء متقدم طبعا فيقدم وضعا قال السجاعي في حاشيته على شرح القطر

للمصنف ما نصه قوله تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة اي مجازا علاقته

الجزئية ولا مفهوم لقوله في اللغة لان الكلمة تطلق لغة واصطلاحا مجازا

على الكلام وحقيقة على المفرد فكل من النحويين واللغويين لا يطلق الكلمة

حقيقة الا على اللفظ المفرد الموضوع لمعنى ولا تطلق عنده على الجمل المفيدة

الا مجازا فلا فرق في الكلمة حقيقة ومجازا بين النحويين واللغويين ذكره

الشنواني وح ففي كلام المصنف احتباك وهو الحذف من الاول لدلالة الثاني

وبالعكس فقوله تطلق الكلمة في اللغة اي وفي الاصطلاح مجازا وقوله

وفي الاصطلاح على القول اي وفي اللغة حقيقة وقوله تطلق الكلمة

اي باعتبار لفظها على الجمل وقوله وفي الاصطلاح اي وتطلق الكلمة

باعتبار معناها وهو القول المفرد في الاصطلاح والمراد بالجمل الجنس

الصادق بالجملة وبالاكثر والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت

عليه قال العصام في حواشي ابن الحاجب ولا يظهر داع الى ترك بيان المعنى

اللغوي للكلمة وهو اللفظة اه فالكلمة لغة معناها اللفظة او كلام

الشيخ وعمله تقريبهما   على الجمل المفيدة لا مفهوم له اذ غير المفيدة كذلك لان

اطلاق الكلمة على جميع المركبات مفيدة كانت اولا مجاز لغة واصطلاحا

واصطلاحا اي ولغة كما مر يعني ان الكلمة في الاصطلاح القول

المفرد وههنا سؤال مشهور ان الاول ان ال في الكلمة للجنس والتاء

للوحدة وبينهما منافاة لان الجنس يفيد التعدد والوحدة تنافي ذلك

وجوابه ان الوحدة هنا نوعية لا شخصية والفرق ان التاء التي للوحدة

النوعية مدخولها امر كلي يدل على التعدد فلا منافاة بين التاء وال

وفائدة التاء التنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تطلق على

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع مقام من انخفض لعظيم الجلال وفتح لمن
جزم بوحدانيته ابواب رحمته واتحفه بمشاهدة ذلك الجمال
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المنزه عن الشبيه
في ذاته وصفاته واسمائه والافعال واشهد ان سيدنا
ومولانا محمدا عبده ورسوله المفرد العلم المميز باقواله
بين الحرام والحلال صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه
الفائزين بمتابعته كل فخر وكمال ما اعربت المصنوعات
عن وجوب وجود صانعها الملك المتعال **اما بعد**
فيقول العبد الفقير مرتجي عفو ربه وحماه محمد ابن حسن
الدباغ امين الفتوى بحماه لما كان علم النحو من اجل العلوم
الادبية اذ هو الطريق الموصل الى المطالب السنية وكانت
الهمم راغبة عن المطولات مائلة الى المتون والمختصرات
وكان انفع متن فيه مشتمل على الدرر البهية الكتاب الشهير بالرسالة
المقدسية المسمى بدليل الطالبين لكلام النحويين للفاضل
اللوذعي واللبيب الالمعي ذي الخلق الانسي الكرمي المقدسي
تغمده الله بغفرانه واسكنه فسيح جنانه وهو كتاب تغالت
فيه الاثمان لما انه حسن الموقع عند جميع الاخوان لم
يوضع في ترتيب الاحكام مثله ولم يبرز للوجود في هذا
النحو شكله غير انه لدقته يحتاج الى ما يكشف عن وجوه
مخدراته النقاب ويظهر ما توارى من خفي مكنوناته
بالحجاب سنح لهذا العبد الضعيف ان يجمع عليه حاشية
توضح ما اشكل من مبانيه وتفتح ما اغلق من معانيه
وما رأيت عليه ما تيسر سالكا فيه سبيل الايضاح على
ما يناسب ذلك الكتاب مراعيا في اعطاء الاشياء ما تستحق
حال

قوله اللوذعي هو الذكي الظريف والالمعي الذكي المتوقد اهـ قاموس

حال مثلي من الطلاب **وسميتها التحفة السنية على الرسالة**
المقدسية راجيا من الله الفضل ذي الفضل والانعام حسن
السلوك في المبتدا والختام انه الكريم الجواد واليه الملجا و
عليه الاعتماد وقد آن اوان الشروع في المقصود بعون
الملك المعبود بسم الله الرحمن الرحيم هنا ثلاثة اشياء
سبب البداءة بالبسملة والحمدلة وسبب الجمع بينهما وسبب
تقديم البسملة اما الاول فلان البداءة بهما في اول الكتب
مستحبة لقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجذم وفي رواية كل امر ذي
بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو ابتر فهذا سبب البداءة بهما
واما الجمع بينهما فلقصد البركة الكاملة واما تقديم البسملة
فلامور الاول الاقتداء بالقران العظيم الثاني الاجماع الفعلي
من المولفين الثالث ان البسملة دالة على الذات والحمدلة
دالة على الصفة والذات مقدمة ولهذه الامور حملت رواية
البسملة على الابتداء الحقيقي الذي هو ذكر الشيء امام
المقصود من غير ان يسبق بشيء ورواية الحمد على الاضافي
الذي هو ذكر الشيء امام المقصود مطلقا فبينهما عموم
مطلق يجتمعان في الابتدا بالبسملة وينفرد الاضافي في
الابتدا بالحمدلة وبهذا الحمل يندفع التعارض بين الروايتين
لان محله اذا لم يمكن العمل بهما وهنا امكن بحمل حديث
البسملة على الابتداء الحقيقي وحديث الحمدلة على الابتدا
الاضافي لما مر من الامور الثلاثة التي ذكرت سببا لتقديم
البسملة على الحمدلة فانها سبب ايضا لحمل حديث البسملة
على الابتداء الحقيقي ثم الباء تاتي لمعان متعددة وهنا
يصح ان تكون للاستعانة وان تكون للمصاحبة وهنا

النسخة "ج" رقم "٥٤٧"

البدو لاصل اسما المسميات قوله وقد تكون الزائدة يعني ان ال كما
تكون معرفة تكون زائدة وموصولة واستفهامية فان تكون على
اربعة اوجه وقد مرت الموصولة والمعرفة واما الزائدة فحكمها
انها اذا دخلت على معرفة بغيرها فهو باق على تعريفه بذلك الغير
لا بها واذا دخلت على منكر فهو باق على تنكيره فمعنى زيادتها
كونها غير معرفة لا صلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وقوله
كاللات والحارث اشار بالمثالين الى ان ال تزاد لازما وغير لازم
فاللازم في الفاظ مخصوصة منها الاعلام التي قارنت ال
وضعها كاللات والعزى علمي صنمين ومنها اسم الاشارة كالآن
واسم الموصول كالذي والتي والذين واللاتي وغير اللازم على
ضربين اضطراري وغيره فالاول هو الذي يكون لضرورة
الشعر كبنات الاوبر في قول الشاعر
ولقد جنيتك اكموًا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر
اراد بنات اوبر وهو علم على ضرب من الكماة رديء والاكمؤ
جمع كمء واحد الكماة كافلس وفلس وكالنفس في قوله وطبت
النفس يا قيس عن عمرو اراد وطبت نفسا لان التمييز واجب
التنكير والزائدة لغير اضطرار كالداخلة على بعض الاعلام
المنقولة مما يقبل ال للمح ذلك الاصل كالفضل والحارث
فالاول اصله مصدر والثاني اسم فاعل ثم نقلا للعلمية وزيدت
عليهما ال للمح الاصل وقوله كالضارب مثال لكون ال موصولة
وقوله الدفعلت مثال لكونها استفهامية بمعنى هل اي هل فعلت
قوله السادس اي من المعارف وهو خاتمتها وقوله المضاف اي
اضافة محضة الى واحد مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة
نحو

وقد تكون الزائدة وموصولة واستفهامية كاللاتي والحارث والضارب والدفعلت
السادس المضاف الى واحد مما ذكر كغلامي وغلام زيد

النسخة ١
رقم ٣٨٨

٧٨

نحو غلام ابن زيد ما لم يكن متوغلا في الابهام لغير ومثل
وهو اي المضاف في التعريف بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر
فالمضاف للعلم في رتبة العلم كغلام زيد والمضاف لاسم
الاشارة في رتبة الاشارة كغلام هذا وكذا البواقي الا المضاف
الى الضمير كغلامي فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم اي في
رتبته والاصح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون
اعرف من الموصوف تنبيه لا يرد على اطلاق قولهم هنا
ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة
المضافة لمعمولها كالحالي ضارب زيد الآن والمتوغل في الابهام
كغير لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منهما لا يتعرف بالاضافة
والحكم اذا علم في باب لشيء كان قيدا للحكم الذي يذكر مطلقا
في باب اخر باب احكام الاسماء لما قدم ان
الاسم يدخله من انواع الاعراب ثلاثة الرفع والنصب والخفض
وكان ذلك مجملا يحتاج الى البيان شرع الان في تفصيله وبيان
ان الاسم في اي موضع يحكم عليه بكونه مرفوعا وفي اي موضع
يحكم عليه بكونه منصوبا وفي اي موضع يحكم عليه بكونه مجرورا
فالاحكام جمع حكم والمراد به هنا المحكوم به لانك اذا قلت الفاعل
مرفوع فالمحكوم به في هذه العبارة هو المرفوع وكانه قال باب
مرفوعات الاسماء ومنصوباتها ومجروراتها اي هذا الباب
في بيان المرفوعات من الاسماء وفي بيان المنصوبات منها وفي بيان
المجرورات منها فافهم وقوله لفظا اي تقديرا او محلا كل
واحد من هذه الثلاثة متعلق بكل واحد من الثلاثة قبله
يعني ان الاسماء المرفوعة رفعها اما لفظي اذا كان اخرها صحيحا

وهو في التعريف بحسب ما يضاف اليه الا المضاف الى الضمير
وهي اما [illegible] منصوبة لفظا [illegible] محلا

١/ فيها سقط كبير شمل جزءاً من باب أحكام الفعل المضارع ، وباب النكرة والمعرفة[1] .

٢/ التصوير فيه سواد كثيف في أغلب الصفحات .

٣/ لم يفصل الناسخ كلام المصنف على جانب الصفحات ، فأصبح كلام المصنف والحاشية كله في الداخل ، ولم يستخدم مع هذا لفظ قوله والذي به يفصل بين كلام المصنف والحاشية مما أدى إلى صعوبة التمييز بين الاثنين.

ثانياً: ما يتعلق بالتحقيق واتبعت فيه الآتي:

(أ) مقابلة النسخ مع بعضها البعض:

بعد أن حددت النسخة الأصل بدأت في نسخ ما أريد تحقيقه . ثم بعد ذلك قمت بمقابلة النسخ الأخرى مع ما نسخت مراعاة للآتي:

١/ لتوضيح الكلمات غير الواضحة .

٢/ لتكملة النصوص والقواعد الناقصة نتيجة للبتر الناتج غالباً من التصوير.

٣/ لمعالجة الأخطاء في المفردات سواء أكانت في الرسم الإملائي أم في حروف العلة ، أو غير ذلك مما يخص المفردات .

٤/ لتسهيل وتيسير قراءة النص .

(ب) ترتيب نص المخطوط:

قمت بترتيب نص المخطوط ، فأثبت كلام المصنف في أعلى الصفحة بخط كبير ، وكلام صاحب الحاشية أسفل منه بخط وسط ، كما جعلت الهامش في آخر الصفحة فاصلاً بينه وبين الحاشية بخط صغير .

---

[1] / من قوله (في الثاني) في ص ١٩٦ من باب أحكام الفعل المضارع إلى نهاية باب النكرة والمعرفة في ص ٢٦١ سقط من ج .

(ج) أثبت كلام المصنف والحاشية في مكانها الموضح وإن كانا خطأ ، وعمدت إلى تصويبه في الهامش حفظاً لحقهما . وما فعلته هذا من الطرق المشهورة المعمول بها في التحقيق .

(د) إرجاع الآيات إلى سورها:-

قمت بإرجاع الآيات إلي سورها ، وصوبت الخطأ الموجود في الآيات ، وأما القراءات فقمت بتخريجها من مظانها .

(هـ) تخريج الأحاديث النبوية:

قمت بتخريج الأحاديث النبوية من كتب الأحاديث المشهورة ما أمكن .

(و) الأبيات الشعرية:

نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها إلا ما نسب منها ، وقمت بشرح ما لم يشرح منها ، كما قمت بتحديد موضع الشاهد في حالة عدم تحديده ، وإن وضح أشير بلفظ (وضحه الشارح) ، أما ما لم يوضح منها فقمت بتوضيحه .

(ز) إرجاع الأبيات الشعرية إلى عدة مراجع:

قمت بإرجاع الأبيات الشعرية إلى عدة مراجع تأكيداً لصحتها وصحة نسبتها.

(ح) عزو الآراء وإرجاع النصوص:

قمت بعزو الآراء والنصوص إلى مراجع أصحابها ، وفي حالة عدم وجود القول أو النص ، أو الرأي في مرجع صاحبه ، أو لم يكن له مرجع ، في هذه الحالة قمت بدعمه من مراجع أخري ، مع ذكر النص أو الرأي وصاحبه .

(ط) إرجاع الأمثال العربية إلى مراجعها:

قمت بإرجاع الأمثال العربية إلى مظانها ، وأيضاً الأقوال والأساليب ما أمكن.

(ى) ترجمة الأسماء الواردة في الكتاب:-

قمت بترجمة الأسماء الواردة واعتمدت في هذا على كتب التراجم المعروفة خاصة كتاب الأعلام للزركلي لأنه من الكتب المتأخرة وترجمته فيها نوع من الشمول .

كما قمت بتعريف الأماكن والبلدان ما أمكنني ذلك .

(ك) عمل الفهارس:-

قمت بإعداد فهارس في ذيل الكتاب شملت الآتي:-

١/ فهرس للآيات .

٢/ فهرس للأحاديث النبوية .

٣/ فهرس للأبيات الشعرية .

٤/ فهرس للأمثال والأقوال والأساليب العربية .

٥/ فهرس للقبائل والبطون ونحوها ، وللأماكن والبلدان أيضاً .

٦/ فهرس للأعلام .

٧/ فهرس للموضوعات .

٨/ فهرس لمراجع الدراسة والتحقيق .

(ل) وختمت هذا البحث بخاتمة اشتملت على أمور هامة .

الطالب/ عبد المنعم الشيخ عثمان إبراهيم

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

كلية الدراسات العليا

الحاشية والكتاب
المقـــدمـــة

بسم ا لله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع مقام من انخفض لعظيم الجلال وفتح لمن جزم بوحدانيته أبواب رحمته واتحفه بمشاهدة ذلك الجمال ، وأشهد أن لا[١] إله إلا ا لله وحده لا شريك له ، المنزه عن الشبيه في ذاته ، وصفاته، وأسمائه ، والأفعال ، وأشهد أن سيدنا ، ومولانا ، ومحمداً عبده ورسوله المفرد العلم المميز بأقواله بين الحرام والحلال ﷺ[٢] ، وعلى آله وأصحابه الحائزين بمتابعته كل فخر وكمال ، ما أعربت المصنوعات عن وجوب وجود صانعها الملك المتعال ، أما بعد:

فيقول العبد الفقير ، مرتجي عفو ربه وحماه محمد بن حسن الدباغ ، أمين الفتوى بحماة[٣]: لما كان علم النحو من أجلّ العلوم الأدبية ؛ إذ هو الطريق الموصل إلى المطالب السنية ، وكانت الهمم راغبة عن المطولات ، مائلة إلى المتون والمختصرات ، وكان أنفع متن فيه مشتمل[٤] على الدرر البهية الكتاب الشهير بالرسالة المقدسية ، المسمى بدليل الطالبين لكلام النحويين ، للفاضل اللوذعي واللبيب الألمعي[٥] ، ذي الخلق الأنسي ، المكرمي[٦] المقدسي[٧] ، تغمده ا لله تعالى بغفرانه ، وأسكنه فسيح جناته .

---

١ / قوله (أن لا) بإظهار النون ، وادغامها في اللام جائز .

٢ / في "ب" و"ج" (صلى ا لله وسلم عليه) .

٣ / حماة كما أوضحت قبل ذلك: مدينة كبيرة ، كثيرة الخيرات ، رخيصة الأسعار ، واسعة الرقعة ، حفلة الأسواق ، يحيط بها سور محكم . أنظر: ياقوت معجم البلدان ، ج٢ ، ص٣٠٠ ، دار صادر .

٤ / مشتمل بالجر لأنه صفة للمتن قبله .

٥ / تناول الناسخ كلمتي اللوذعي والألمعي بالشرح قائلاً: (قوله اللوذعي هو الذكي الظريف ، والألمعي الذكي المتوقد) اهـ . القاموس ، وذكر هذا في هامش النسخة (ج) .

٦ / في "ب" و"ج" (الكرمي) وهو الصواب .

٧ / المقدسي: نسبة إلى المقدس ، وقال ياقوت / ومن هذا بيت المَقْدِس ، وكذا ضبطه بفتح أوله وسكون ثانيه ، وتخفيف الدال وكسرها ؛ أي: البيت المقدّس المُطهِّر الذي يتطهر به من الذنوب . ياقوت معجم البلدان مادة (مقدس) دار صادر .

وهو كتاب تغالت فيه الأثمان ؛ لما أنه حسن الموقع عند جميع الأخوان ، لم يوضع في ترتيب الأحكام مثله ،ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله ، غير أنه لدقته يحتاج إلى ما يكشف عن وجوه مخدراته([١]) النقاب([٢])ويظهر ما توارى من خفى مكنوناته([٣]) بالحجاب ، سنح([٤]) لهذا العبد الضعيف أن يجمع عليه حاشية توضح ما أشكل من مبانيه ، وتفتح ما أغلق من معانيه ، فأمليت عليه ما تيسر سالكاً فيه سبل([٥]) الإيضاح على ما يناسب ذلك الكتاب ، مراعياً في إعطاء الأشياء ما تستحقه حال مثلي من الطلاب ، وسميتها التحفة السنيّة على الرسالة المقدسية ، راجياً من الله ذي الفضل والإنعام حسن السلوك في المبدأ والختام إنه الكريم الجود ، وإليه الملجأ وعليه الاعتماد ، وقد آن أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود .

قوله([٦]): (بسم الله الرحمن الرحيم) هنا ثلاثة أشياء: سبب البدأة([٧]) بالبسملة والحمدلة ، وسبب الجمع بينهما وسبب تقديم البسلمة ، أما الأول: فلأن البدأة بهما في أول الكتاب مستحبة ؛ لقوله ﷺ: ((كل أمر ذي بال لا يبدأ([٨]) فيه ببسم

---

[١] / قال الزمخشري في أساس البلاغة في مادة (خدر) ومن المجاز ليل مخدور وخداري: مظلم . وهودج مخدور مستور وهي هنا بهذا المعنى .

[٢] / وفي المرجع أعلاه في مادة (نقب) النقاب طرق الجبال ، وهي صعبة المسالك أهـ . أو من نقاب المرأة ويكون بهذا المعنى المراد الغموض .

[٣] / في القاموس مادة (كان) قال: مكنونة اسم زمزم ، فأصبح هذا وصف لكل طيب .

[٤] / في أساس البلاغة مادة (سنح) ومن المجاز: سنح له الرأي ؛ أي عرض له .

[٥] / في "ب" و"ج" (سبيل) .

[٦] / لفظ "قوله" فاصل يميز بين كلام المصنف والحاشية ، ففي "ج" ترك الناسخ مكانها فارغاً / وفي "ب" ترك مكانها فارغاً في مواضع قليلة .

[٧] / في "ب" (البدأة) وفي "ج" (البداءة) .

[٨] / في ب (يبداء) والصواب كما في "أ" و"ج" .

ا الله الرحمن الرحيم فهو أجذم))([1]) وفي رواية ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر)) فهذا سبب البدأة بهما ، وأما الجمع بينهما ؛ فلقصد البركة الكاملة وأما تقديم البسملة ؛ فَلأُمُور:

الأول: الاقتداء بالقرآن العظيم .

الثاني: الإجماع الفعلي من المؤلفين .

الثالث: أن البسملة دالة على الذات ، والحمدلة دالة على الصفة،والذات مقدمة وهذه الأمور حملت رواية البسملة على الإبتداء الحقيقي الذي هو ذكر الشيئ أمام المقصود من غير أن يسبق بشيئ ، ورواية الحمدلة على الإضافي الذي هو ذكر الشيئ أمام المقصود مطلقاً،فبينهما عموم مطلق ، يجتمعان في الإبتداء بالبسملة وينفرد الإضافي في الإبتداء بالحمدلة ، وبهذا الحمل يندفع التعارض بين الروايتين لأن محله([2]) إذا لم يكن العمل بهما ، وهنا أمكن([3]) بحمل حديث البسملة على الإبتداء الحقيقي ، وحديث الحمدلة على الإبتداء الإضافي ؛ لما([4]) مرّ من الأمور الثلاثة التي ذكرت سبباً لتقديم البسملة على الحمدلة ؛ فإنها سبب أيضاً لحمل حديث البسملة على الإبتداء الحقيقي . ثم الباء تأتي لمعان متعددة([5]) ، وهنا يصح أن تكون للاستعانة ، وأن تكون للمصاحبة ، وهذان المعنيان يصحان مطلقاً سواء قدر المتعلق من مادة الإبتداء أو غيره ، ويصح أن تكون للتعدية إن([6]) قدر المتعلق من مادة الإبتداء ، وباء الاستعانة هي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف وجوده عليها كما في : كتبت بالقلم،فإن قلت جعلها للإستعانة يوهم

[1] / سنن ابن ماجه ، كتاب النكاح ، ج١ ، ص٦١٠ ، دار إحياء التراث ، وفي أبو داود ، كتاب الأدب ، ج٥ ، ص١٧٢ دار الكتب.

[2] / الضمير في (محله) يرجع إلى لفظ (التعارض) قبله .

[3] / قوله: (وهنا أمكن) ؛ أي: العمل بالروايتين .

[4] / في "ب" (كما) .

[5] / أنظر ابن يعيش شرح المفصل ج٨ ، ص٢٢ ، دار صادر ، وابن هشام أوضح المسالك ، ج٣ ، ص٣٥ ، دار الجيل .

[6] / لفظ (إن) هذا مكرر مرتين في "ب" .

أنّ اسم الله غير مقصود لذاته ؛ لأن مدخولها الآلة ، وهي لتحصيل المقصود، أجيب بأنّ للآلة جهتين: جهة التوقف ، وجهة عدم قصدها بالذات ، والمنظور إليه هنا الجهة الأولى دون الثانية ، وقد ورد في الشرع ما يدل على جواز استعنت بالله ونحوه ، وباء المصاحبة هي التي يصلح موضعها مع ، أو يعبر عنها وعن مصحوبها بالحال كما في ﴿ **اهْبِطْ بِسَلَامٍ** ﴾[1] أي: مع سلام ، أو سالماً ، والمراد بالمصاحبة هنا المصاحبة على وجه التبرك بقرينة المقام ، وقيل الباء زائدة ، وعليه فاسم مرفوع بالإبتداء ، وقيل تقديراً ؛ لأنّ الإعراب المحلي للمبنيات ، وقيل محلاً ؛ لأنّ التقدير على الحرف فيلزم إجتماع إعرابين ، ومنع هذا القائل اختصاص المحلي بالمبنيات بوجوده في فاعل المصدر إذا أضيف إليه ذلك المصدر ، والخبر محذوف ؛ أي: اسم الله مبدؤ به ، ثم الباء على تقدير كونها أصلية متعلقة بمحذوف، وقد اختلف فيه فقدره الكوفيون فعلاً وهو المشهور في التفاسير والأعاريب[2] فالجملة فعلية وبسم ظرف لغو متعلق بالفعل ، والمجرور في محل نصب بذلك الفعل علي المفعولية، وقدره البصريون اسماً[3] فالجملة اسمية ، وهو[4] إمّا مبتدأ وباسم ظرف لغو متعلق به فمحل المجرور نصب علي المفعولية ، وقولهم المصدر لا يعمل محذوفاً خاص بغير الظرف لتوسعهم فيه ، والخبر محذوف ، والأصل: إبتدائي بسم الله الرحمن الرحيم كائن ، فإن قلت العامل في الخبر هو المبتدأ ، والمبتدأ هنا مصدر محذوف ، والمصدر لا يعمل محذوفاً في غير الظرف ، قلت المصدر الواقع مبتدأ له جهتان: جهة مصدرية وبها يعمل عمل الفعل ، وجهة مبتدئية وبها يعمل في الخبر ، وعدم

---

[1] / من الآية (٤٨) من سورة هود والآية كاملة كما يلي: ﴿قيل يا نوح اهبط بسلام منّا وبركات عليك وعلى أمم من معك وأمم سنمتعهم ثم يمسهم منّا عذاب أليم﴾ .

[2] / حول هذا الإعراب انظر تفسير ابن جزيّ ص٨ دار الكتاب العربي وتفسير الثعالبي ج١ ، ص٢٠ مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، بيروت ، وتفسير القرطبي ج١ ، ص٨٦ ، والكشاف للزمخشري ج١ ، ص٢٦ دار الفكر ، والتفسير الكبير للرازي مج١ ، ج١ ، ص١٧ دار الكتب العلمية ، بيروت .

[3] / المرجع السابق .

[4] / قوله ((وهو)) ؛ أي: الأسم الذي يتعلق به الجار والمجرور ، أهـ الناسخ في النسخة "ج" .

عمله محذوفاً من الجهة الأولى ، أمّا من(١) الثانية فيعمل محذوفاً كما يعمل مذكوراً وأمّا خبر وباسم الله ظرف مستقر متعلق به ، ومحل المجرور نصب على المفعولية أيضاً ، والأصل: إبتدائي كائن بسم الله ... إلخ ، واختار الزمخشري(٢)تقديراً المتعلق فعلاً مؤخراً مناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ (٣) له ، أما تقديره فعلاً ؛ فلأن الأصل في العمل للأفعال ، وأمّا تقديره مؤخراً ؛ فلإفادة الاختصاص ، وأمّا تقديره مناسباً ؛ فلرعاية حق خصوصية المقام ، فثبت بما قررناه أن جملة البسملة يصح أن تكون فعلية ، وأن تكون أسمية علي حسب تقدير المتعلق، وأنّ بسم الله على جعلها فعلية ظرف لغو لا غير ، وعلى جعلها اسمية يصح أن يكون لغواً إن علق بنفس المبتدأ ، وأن يكون مستقراً إن علق بالخبر .

تنبيه: الظرف المستقر هو ما كان عامله عاماً واجب الحذف، وذلك في أربعة مواضع: إذا وقع خبراً ، أو صفة ، أو صلة أو حالاً ، ومحل كون عامل المستقر عاماً إذا لم تقم قرينة على خصوصه، وإلا عمل بها وسمي مستقراً ؛ لاستقرار الضمير فيه والظرف اللغو: هو ما كان عامله خاصاً كالقيام والقعود ، واجب الذكر ؛ أي: إلا لقرينة، فإنه عند قيام القرينة يصح حذفه إمّا جوازاً نحو: يوم الخميس جواباً لمن قال: متى قدمت؟ ، وإمّا وجوباً نحو: يوم الخميس صمت فيه ، لأن حذف العامل في باب الاشتغال واجب ، وسمي لغواً لإلغائه عن الضمير ، أي: لعدم استتار الضمير فيه ، والحاصل أن بين الظرف المستقر واللغو فرقاً من وجهين: أحدهما: أن المستقر عامله عام إلاّ لقرينة ، بخلاف اللغو فإن عامله لا يكون إلاّ خاصاً ، الثاني أن

---

١ / كلمة ((من)) سقطت من "ج" .

٢ / ((الزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله . ولد بزمخشر (بلد بخوارزم) وتلقى عن النيسابوري وغيره . وأصبح الإمام المعلم في كثير من الفنون . فشدت إليه الرحال ، ومن مؤلفاته في النحو: النموذج . والأمالي . والمفرد . والمؤلف ، والمفصل ، وعنى العلماء بالمفصل شرحاً وتعليقاً ، فمن أشهر شروحه شرح ابن يعيش . وشرح ابن الحاجب . مات سنة ٥٣٨هـ بزمخشر)) . بتصرف من كتاب النحو وتاريخ أشهر النحاة لشيخ الطنطاوي . ص١٥٩ . ط٤ . سنة ١٣٧٤هـ ، وذكره الزركلي في الأعلام ، ج٧ ، ص١٧٨ .

٣) في (ب) [مبدأ له] وفي ج [مبدؤله] المبتدأ والمبدأ هنا بمعني واحد وهو أول الشيء ، ولكن المبدأ قد ينصرف إلي معان أخري ولذا يكون المبتدأ في أداء المعني المراد أفضل .

المستقر عامله لا يكون إلاّ واجب الحذف ، بخلاف اللغو فإن عامله واجب الذكر إلاّ لقرينة ، فاحفظ هذا التنبيه تسلم من الخلط ، ثم الاسم لغة: ما دل على مسمى فيصدق بأنواع الكلمة الثلاثة كزيد وقام ، وهل[1] ، وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه .

والإضافة في بسم الله على معنى اللام إن أريد بالجلالة مدلولها،ويصح حينئذٍ أن تكون استغراقية ،وأن تكون عهدية ؛ لأن الإضافة تأتي لما تأتي له ال ، والمعنى على جعلها استغراقية ابتداء متبركاً بكل اسم للذات العلية ، وعلى جعلها عهديّة ابتداء متبركاً باسم مخصوص للذات العلية وهو: الفتاح مثلاً ، والاستغراقية أولى ، وللبيان إن أريد بالجلالة لفظها ، والمعنى: ابتداء متبركا باسم هو الله ، وهل الاسم عين المسمى أولا؟ إن أريد بالاسم اللفظ الدال على المسمى كلفظ زيد الدال على ذات مشخصة فغير المسمى قطعاً ، وإن أريد به المدلول مجازاً لعلاقة المحلية أو السببيّة باعتبار فهم المدلول من الدال فعينه مطلقاً عند غير الأشعري[2] ولفظ الجلالة كما قال الجمهور علم وضع للذات الواجب الموجود المستحق لجميع المحامد والرحمن الرحيم نعتان لله ، ويجوز رفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف وجوباً ؛ أي: هو الرحمن الرحيم ، وهذا من المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ ، ونصبهما على المفعولية لفعل محذوف وجوباً ؛ أي: أمدح الرحمن الرحيم ، وجر الأول على التبعية مع رفع الثاني أو نصبه ، ورفع الأول ونصب الثاني والعكس ، فهذه سبعة أوجه جائزة ويمتنع جر الثاني مع رفع الأول أونصبه ؛ لأن في القطع ثم الاتباع رجوعاً

---

[1] / قال ابن هشام (سمة الشيء ؛ أي : علامته ، وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث ، فإن كلاً منها علامة على معناه) عباده على شذور الذهب ج١ ، ص٢٤ ، الحلبي .

[2] / الأشعري: (٢٦٠- ٣٢٤هـ) هو علي بن اسماعيل بن اسحاق ، أبو الحسن ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة . كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين . ولد في البصرة ، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ، ثم رجع وجاهر بخلافهم ، توفي ببغداد . من مصنفاته (إمامة الصديق مقالات الإسلاميين ، الإبانة عن أصول الديانة) أنظر الزركلي: الأعلام ، ج٤ ، ص٢٦٣، طبقات الشافعية السبكي ج٢ ، ص٢٤٥ ، دار المعرفة ، البداية والنهاية ، ابن كثير ج١١ ، ص١٨٧ ، مكتبة المعارف ، بيروت .

الحمد لله الذي رفع من خفض جناحه ونصب نفسه للطالبين والصلاة والسلام

للشيء بعد الانصراف عنه ، قال في الإتقان نقلاً عن الفارسي([1]) قطع النعوت في مقام المدح أو الذم أحسن من إتباعها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب([2]) . خاتمة: جملة البسملة لا محل لها من الإعراب سواء جعلت فعلية ، أو أسمية ؛ لأنها مستأنفة.

قوله([3]) (الحمد لله) ؛ أي: الوصف بجميل الصفات على جهة التعظيم لأجل الجميل الاختياري ثابت لله تعالى اختصاصاً واستحقاقاً ، قوله([4]): (من خفض جناحه) أي: تواضع وألآن جانبه للمتعلم ، مستعار من: خفض الطائر جناحه حيث شبه تواضع المعلم وإلآنة جانبه للمتعلم بخفض الطائر جناحه فوق أفراخه بجامع العطف والشفقة ، واشتق من الخفض ، خفض بمعنى تواضع وألان جانبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية ، ويصح أن تجري الاستعارة في الجناح بأن يشبه الجانب بالجناح على الاستعارة التصريحية الأصلية ، وبين الرفع والخفض صنعة الطباق وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة ، وقوله([5]): ((للطالبين)) متعلق بكل من خفض ونصب على سبيل التنازع وإعمال الثاني ، وفي ذكر الرفع والنصب والخفض براعة استهلال ؛ وهي أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده وإضافة براعة للإستهلال من إضافة الصفة للموصوف والمعنى: إبتداء بارع ؛ أي: فائق غيره من الإبتداءات لكونه أشير فيه للمقصود ، وقد أكثر المصنف رحمه الله

---

[1] / الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ الموافق ٩٠٠ - ٩٨٧م): هو أبو الحسن بن أحمد . نشأ بفسا (من بلاد فارس) أخذ النحو في بغداد عن الزجاج وابن السراج وابن الخياط رفع من شأن المذهب البصري ، من مؤلفاته (الإغفال) ذكر فيه ما أغفله شيخه الزجاج ، ومنها أيضاً (التذكرة ، والمسائل الحلبية ، والبغدادية والشيرازية وغيرها توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ)) . باختصار من كتاب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ، ص١٥٦ ، ط٤ . والزركلي: الأعلام ، ج٢ ، ص١٧٩ .

[2] / السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ، ج٢ ، ص٧٠ ، المكتبة الثقافية ، بيروت .

[3] / كلمة ((قوله)) سقطت من "ب" .

[4] / كلمة ((قوله)) سقطت من "ب" .

[5] / كلمة ((قوله)) سقطت من "ب" .

تعالى مِن ذكر براعة الاستهلال ، قوله[١]: ((على أفصح الناس)) اختار هذا الوصف لما فيه من براعة الاستهلال ؛ ولقوله ﷺ: ((**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ**[٢] **أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ**)) [٣] ، والفصاحة يوصف بها المفرد ، يقال كلمة فصيحة ويوصف بها الكلام يقال: كلام فصيح ، وقصيدة فصيحة ، ويوصف بها المتكلم يقال: كاتب فصيح وشاعر فصيح ، فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف ومن الغرابة ، ومن مخالفة القياس ، فالتنافر نحو الهُعْخُع في قول إعرابي سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهعخع ، والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة[٤] الاستعمال نحو: تكأكأتم بمعنى اجتمعتم ، فإنه غير مأنوس الاستعمال للعرب ، ومخالفة القياس نحو: الأجلل[٥] بالفك ، والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف ، ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد مع فصاحتها والفصاحة في المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، قوله[٦]: ((لفظاً)) هو وما عطف[٧] عليه منصوب على التمييز ، وقوله[٨]:((إعراباً)) ؛ أي: إظهاراً وتبياناً للأحكام الشرعية ، فهو ﷺ سيّد[٩] الناس تبياناً للأحكام الشرعية قوله[١٠] (كلاماً مبين) ؛ أي: كلاماً ظاهراً ، ووقف على مبين بحذف التنوين

---

[١] / كلمة ((قوله)) سقطت من "ب" .

[٢] / قوله: ((بيد)) بمعنى غير أهد الناسخ في النسخ "ج" .

[٣] / أورده الشوكاني في كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٢٧ رقم (٢٦) دار الكتب العلمية ، لبنان . وقال: لا أصل له ، ومعناه صحيح .

[٤] / ((مأنوسة)): أي مألوفة .

[٥] / ((الأجلل)) والقياس فيها الإدغام . أي: الأجلُّ .

[٦] / ((قوله)) هذه سقطت من "ب" .

[٧] / في "ج" : ((وهو ما عطف)) والصواب ما في الأصل .

[٨] / ((قوله)) سقطت من "ب" .

[٩] / في "ج". ((أكثر الناس)) وهو الأنسب للمعنى هنا .

[١٠] / ((قوله)) سقطت من "ب" .

اسماً ، وفعلاً وصفة ، ووصفاً[1] ، وكنية ، وعلماً ، ولقباً ، وتمييزاً ، وحالاً خاتم النبيين والمرسلين ، وعلى آله ، وأصحابه الذين رفعوا الفاعل ، ونصبوا المفعول وخفضوا المضاف[2] فصاحة منهم وسجية لهم ، كيف لا وقد فازوا بصحبة

وسكون الآخر على لغة ربيعة ؛ لأجل السجع ، وقوله[3]: ((الذين رفعوا الفاعل)) أي: رفعوا ما تسميه النحاة فاعلاً ؛ وهو الاسم الذي أسند إليه فعل مقدم عليه[4] على جهة القيام به ؛ لأن تسمية هذا الاسم فاعلا حدثت[5] النحاة في آخر زمن الصحابة رضي الله عنهم ، وكذا يقال فيما بعده، قوله[6]: ((فصاحة منهم)) مفعول لأجله ، وهو من جهة المعنى متعلق بكل الأفعال الثلاثة قبله ، والعامل فيه أحدهما ، ويقدر نظيره مع كل واحد من الفعلين الآخرين ، وليست المسئلة من باب التنازع ؛ لأنه لا يقع في المفعول لأجله ،ولا في الحال ، ولا في التمييز كما نقله عبادة[7]في حاشية الشذور[8] عن النهاية لابن الخباز[9] قوله: ((كيف لا)) أي: كيف لا أصلي على الآل تبعاً للصلاة عليه ﷺ والحال أنهم قد فازوا .. الخ فكيف هنا للإستفهام الإنكاري ، أي: لا يليق بي أن لا[10] أصلي عليهم وهذه حالتهم ؛ بل اللائق أن أصلي عليهم اهـ ، ولا يصح أن يقدر: كيف لا يوصفون

---

[1] / ((ووصفاً)) هكذ في "ب" .

[2] / في "ب" المضاف إليه ، وهو الصواب .

[3] / ((قوله)) سقطت من "ب" .

[4] / لفظ ((عليه)) سقطت من "ج" .

[5] / في "ج" ((حديث النحاة)) والأصوب في هذا ((حدثت النحاة)) .

[6] / لفظ ((قوله)) سقطت من "ب" .

[7] / عبادة تم تعريفه في ص٩٣ ؛حيث ذكر باسم آخر هو العدوي ، و لم اسطع التعرف عليه في كتاب الأعلام إلاّ بلقبه ؛ أي: العدوي .

[8] / عبادة في حاشية الشذور ، ج٢ ، ص١٧١ .

[9] / ابن الخباز (.... ـ ٦٣٩هـ / .... ـ ١٢٤١م): هو أحمد الضرير بن الحسين نشأ بأربل وتلقى العلم بالموصل واشتهر قدره ومن مصنفاته النحوية النهاية ، وشرح ألفية ابن معط ، توفي بالموصل سنة ٦٣٩ ، نشأة النحو ، محمد الطنطاوي ، ص١٢٥ دار المنار ، والأعلام للزركلي ، ج١ ، ص١٧١ .

[10] / قوله ((أن لا)) بإظهار النون وقد مرت .

أفضل الخلق أجمعين صلى ا لله عليه وعليهم ما أعرب معرب قام زيد وعمرو ، وانطلق بشر وبكر وامتثل نهي وأمر ، ما دامت السموات والأرضين .

أما بعد:

برفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وخفض المضاف ؛ لأن ذلك لا ينتجه فوزهم بالصحبة ، إلاّ أن يراد زيادة فصاحتهم أي: كيف لا يتصفون بزيادة الفصاحة وقد فازوا ..إلخ[1] ، قوله: ((والأرضين)) منصوب على أنه مفعول معه ، وعدل عن العطف وإن كان في مثل هذا التركيب أولى من النصب لأجل السجع .

قوله: ((أما بعد)) ؛ أي: بعد البسملة والحمدلة ؛ إن جعلت بعد هنا مبنية على الضم ؛ لأن المنوي على هذا التقدير معنى المضاف إليه المحذوف ، وبعد بسم ا لله الرحمن الرحيم الحمد لله إن جعلتها معربة منصوبة على الظرفية بغير تنوين ؛ لأن المنوي حينئذ لفظ المضاف إليه ، وأمّا حرف شرط دائما ، وتفصيل غالباً ، خلافاً لمن قال أنها للتفصيل دائماً[2] لجواز: أمّا زيد فذاهب ، مع أنه خال عن التفصيل والفاء لازمة لأمّا مطلقاً ، سواء كان[3] الجواب صالحاً لمباشرة الأداة أولا واختصت بذلك دون سائر أدوات[4] الشرط ؛ لأن دلالة أمّا على الشرط ضعيفة فلزمتها الفاء تقوية لتلك الدلالة اهـ . وبعد تستعمل ظرف زمان كثيراً: كصمت بعد رمضان ستاً من شوال ، وظرف مكان قليلاً : كدار زيد بعد دار عمرو،ويصح هنا كونها ظرف زمان باعتبار زمن النطق والرقم ، وكونها ظرف مكان باعتبار مكان المرقوم ، صرح بذلك العلامة الغنيمي[5] في رسالة أما بعد اهـ،وبعد لها أربع

---

[1] / كلمة ((إلخ)) سقطت من "ب" .

[2] / الأشموني حاشية الصبانة على شرح الأشموني ، مج٢ ، ج٤ ، ص٥٤ ، الحلبي .

[3] / قوله ((سواء كان...)) والأفضل مجيء الهمزة بعد سواء أي: ((سواء أكان)) .

[4] / في "ج" ((أدواة)) والصواب كما في النسخ "أ" أي بالتاء المفتوحة لأنه جمع مؤنث سالم .

[5] / (الغنيمي (٩٦٤ ـ ١٠٤٤هـ ـ ١٥٥٧ ـ ١٦٣٥م): هو أحمد بن محمد بن علي ، شهاب الدين الغنيمي الأنصاري الخزرجي ، فقيه باحث من أهل مصر له شروح وحواشي في الأصول العربية . ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد) الزركلي الأعلام ، ج١ ، ص٢٣٧ ، ورسالته هذه لم أعثر عليها .

حالات تعرب في ثلاث منها وهي: ما إذا أضيفت وذكر المضاف إليه نحو: جاء زيد وجاء عمر بعده ، أو حذف المضاف إليه ونوى لفظه كما تقول في المثال: جاء زيد وعمرو بعد ؛ أي: بعد زيد ، أو لم تضف أصلاً نحو قوله:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً   أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ [1]

وتبنى على الضم في حالة واحدة ، هي ما إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه كأن تقول في المثال المتقدم: جاء زيد وجاء عمرو بعد ؛ أي: بعد المسمى بزيد وإنما فسرنا هنا المضاف إليه المحذوف[2] بالمسمى بزيد ، وفيما تقدم فسرناه بزيد إشارة للفرق بين ما إذا نوى لفظ المضاف إليه ، وبين ما إذا نوى معناه ، فإنه إذا نوى لفظه يفسر بزيد مثلاً ، وإذا نوى معناه يفسر بمدلوله وهو المسمى بزيد ، ثم القاعدة أنّ الاسم إذا بني على حركة يسئل عنه ثلاثة أسئلة ، فتقول إنما بنى[3] لشبهه بأحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها،وبنى على حركة للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة جبراً لها بأقوى الحركات ، أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها ، أو لتكمل لها الحركات الثلاث .

فائدة: إذا بنيت بعد امتنع كونها ظرفاً مستقراً فلا تقع صفة ، ولا صلة،ولا حالاً ولا خبراً ، وجاز ذلك إذا أعربت ؛ نص عليه العلامة الغنيمي في الرسالة المذكورة[4] . وأصل أمّا مهما يكن من شئ ، فمهما اسم شرط جازم في محل رفع

---

[1] / قائل هذا البيت هو النابغة الذبياني ، ونسبه في الخزانة ، ج١ ، ص١٧٦ ، ليزيد بن الصعق ونسب في الدرر ، ج١ ١٧٦ ومعه العيني لعبد الله بن يعرب ، وهو مروي بروايات مختلفة وهو من بحر الوافر . اللغة ((الماء الحميم)) حسب الروايات الأخرى الحار . ((أغص)) هو انحباس الطعام في المريء ووقوفه في الحلق . موضع الشاهد في قوله ((قبلاً)) حيث قطعه عن الإضافة البتة معنىً ولفظاً يريد الشارح هنا أن بعد كقبل في هذا الاستعمال . ذكر هذا البيت في ابن مالك شرح الكافية الشافية ج٢ ، ص٩٦٥ تحقيق د. عبد المنعم هريدي ، دار المامون للتراث . وذكر أيضاً في ابن عقيل ج٢ ، ص٧٣ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . وذكر أيضاً في ابن هشام أوضح المسالك ج٣ ص١٥٦ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

[2] / في "ب" ((بمحذوف)) والصواب كما في " أ " .

[3] / في "ج" ((بني بعد)) بزيادة بعد وهو أفضل .

[4] / يقصد رسالة أما بعد و لم أعثر عليها .

مبتدأ ، ويكن فعل الشرط مضارع كـان التامـة ، وفاعلـه ضمـير مسـتتر عـائداً إلى مهما ، ومن شئ بيان لمهما متعلق بمحذوف حال من فاعل يكن ، فإن قلت شـرط المبين بالكسر أن يكون أخص من المبـين بـالفتح لا مسـاوياً لـه ، ومـن شـئ مسـاو للمبين بالفتح ، أجيب بأن محل اشتراط ذلك إذا لم يرد بالمبين بالفتح العمـوم ، أمّـا إذا أريد به العموم فيبين بعام مثله ، واختلف في العامل في بعد ، فذهب بعضهم إلى أنه فعل الشرط المحذوف وهو يكن ، فتكون من متعلقات الشرط ، وذهب بعضهم إلى أنه ما في الجواب من وصف نحو: أما بعد فزيد ذاهـب ، أو فعـل مذكـور نحـو: أما بعد فيقول ، أو مقدر نحو: أما بعد ، فهذا شرح ؛ أي: فأقول هذا شرح وعلـى هذا فتكون بعد من متعلقات الجواب وهو الأولى ليكـون الشـرط المعلـق عليـه غـير مقيد بكونه بعد البسملة وما بعدها ، بخلاف ما إذا جعل من متعلقات الشرط فإنـه مقيد بما ذكر ، ولا مرية في أن التعليق على المطلق أقرب في تحقيق وقوع المعلق مـن التعليق على المقيد ، وتقدير أمّا بعد هنا مهما يكـن مـن شـئ فـأقول بعـد البسـملة والحمدلة قد قال أهل العلم ..الخ .

قوله: ((فقد قال أهل العلم)) لما كان ينبغي لمن أراد الخوض في علـم مـا أن يعرف قبل الشروع فيه مبادئه العشـرة ؛ ليكـون علـى بصـيرة في طلبـه ، وهـي مـا نظمها الفاضل الصبان([1]) بقوله:

---

[1] / الصبان: هو محمد بن علي الصبان ، أبو العرفان: عالم بالعربية والأدب ، مصري ، مولده ووفاته بالقـاهرة ، مـن مؤلفاتـه (الكافية الشافية في علم العروض والقافية ، حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، إسعاف الراغبين في السيرة النبوية حاشية على شرح الرسالة العضدية وغيرها) توفي بالقاهرة في سنة ١٢٠٦هـ ـ ١٧٩٢م. الزركلي الأعـلام ، ج٦ ، ص٢٩٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت.

النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى

إن مبادئ كل فن عشـــــرة — الحدّ والموضوع ثم الثمــــــرة
وفضله ونسبة والواضـــــع — والاسم والاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى — ومن درى الجميع حاز الشرفـــا[1]

بدأ المصنف ببيانها فذكر منها سبعة ، حده وموضوعه ، وفائدته واستمداده: وهو أنه من كتاب الله تعالى ، والكلام الفصيح ، وواضعه هو: أبو الأسود الدؤلي[2] ، واسمه وهو: النحو ، وحكم الشارع فيه وهو: أنه فرض كفاية ، وبقي من المبادئ ثلاثة لم يذكرها المصنف ، وهي المسائل ، وفضله ونسبته[3] من العلوم فنذكرها تتميماً للفائدة ، أمّا مسائله فهي القضايا الباحثة عن أحوال الكلمات العربية إعراباً وبناءً ، وأمّا فضله فهو يزيد ويفوق على غيره من العلوم ، لكونه يعصم اللسان عن الخطأ ويعين على فهم معاني كلام الله تعالي وكلام رسوله ﷺ وأما نسبته من العلوم فهو مباين لها . قوله: ((النحو علم ..الخ)) النحو يطلق عند المتقدمين على ما يشمل الصرف فعرفوه بما هو شامل لهما حيث قالوا علم مستنبط إلخ ، والمتأخرون خصصوه ([4]) بفن الإعراب والبناء عرفوه بما هو مختص

---

[1] / هذه الأبيات لم أعثر عليها في حاشية الصبان على الأشموني .

[2] / أبو الأسود الدؤلي: هو ظالم بن عمرو بن جَنْدَل بن سفيان الدؤلي الكناني ، واضع علم النحو ، كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب ، من التابعين ، رسم له علي بن أبي طالب شيئاً من أصول النحو فكتب فيه أبو الأسود: شهد مع علي بن أبي طالب ﷺ صفين ، سكن البصرة في خلافة عمر وولي أمارتها أيام علي وهو في أكثر الأقوال أول من نقط المصحف وله شعر جيد ، مات بالبصرة سنة ٦٩هـ ــ ٦٨٨م . أنظر الزركلي الأعلام ، ج٣ ص٢٣٦ ، وابن قتيبة الشعر والشعراء ، ص٤٨٨ ، دار الكتب العلمية .

[3] / في "ب" ((ونسبة)) والصواب كما في "آ" .

[4] / كلمة ((خصصوه)) في "ب" غير واضحة .

به ، حيث قالوا: النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً والمصنف جرى هنا على طريقة المتقدمين فعرف النحو بأنه علم مستنبط الخ وفيما يأتي جرى على طريقة المتأخرين فعرفه بأنه علم بأصول الخ ، وإنما فعل ذلك تكثيراً للفائدة ، قوله: ((علم الخ)) العلم يطلق على ثلاثة معان إما بالاشتراك اللفظي أو بطريقة الحقيقة والمجاز أحدها: الإدراك ، وثانيها القواعد المعلومة ، وثالثها الملكة ، وحيث وقع لفظ العلم في تعاريف العلوم فهو محتمل لهذه المعاني الثلاثة ، إلا أن توجد قرينة تخصه بأحدها والمراد به هنا القواعد المعلومة لا الإدارك ولا الملكة ؛ لأنهما لا تستنبطان([1]) والاستقراء عطف تفسير ؛ إشارة إلى أنه ليس المراد بالقياس هنا القياس الأصولي ،وهو حمل جزئي([2]) على آخر لمعنى؛ بل المراد بالقياس الاستقراء وهو التتبع . قوله: ((والكلام الفصيح)) ، أي: كلام العرب ، ومعنى التعريف النحو هو القواعد المستنبطة الموصلة بواسطة القياس والاستقراء إلى معرفة أحكام أجزاء الكلام و([3]) التي يتألف منها ؛ أي: إلى معرفة الأحكام المستقرة في ذات الأجزاء؛ وهي الأحكام الصرفية أو فيما يعرض لها بعد التركيب من حيث الإعراب والبناء؛ وهي الأحكام النحوية ، فهذا التعريف شامل للعلمين كما في حاشية الأشموني([4]) للصبان . تنبيه: علوم الأدب ستة: اللغة والصرف ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، فالثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب نظماً ونثراً ؛ لأن المعتبر فيها ضبط ألفاظهم ، والعرب ثلاث

---

[1] / في "ب" و"ج" ((لا يستنبطان)) بالتحتية .

[2] / في "ج" ((جزءى)) .

[3] / كلمة ((و)) هذه سقطت من "ج" ، ولعله الأفضل .

[4] / الأشموني (٨٣٨ - نحو ٩٠٠ هـ - ١٤٣٥ - ١٤٩٥): هو علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني: نحوي من فقهاء الشافعية . أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة: ولي القضاء بدمياط . وصنف.(شرح ألفية ابن مالك ـط) في النحو ، و((نظم المنهاج)) في الفقه ، و(شرحه) ، و(نظم جمع الجوامع) ، و(نظم إيساغوجي) في المنطق (٨٣٨ - ٩٠٠هـ) الزركلي الأعلام ، ج٥ ، ص١٠ .

طبقات جاهليون وهم من لم يدرك الإسلام كامرئ القيس([1]) وأضرابه،ومخضرمون وهم من أدرك الجاهلية والإسلام كسيدنا حسان([2]) رضي الله عنه وأضرابه وإسلاميون كالفرزدق([3]) وجرير([4]) فمن أتى بعدهما فهو من المولدين لا يستشهد بكلامه ، والعلوم الثلاثة الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم من المولدين لأنها راجعة إلى المعاني،ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل ، وذكر النووي([5]) في شرح المهذب وغيره أن الإشتغال بأشعار العرب من فروض الكفاية ؛ لأنها يستشهد بها في علوم العربية التي هي من آلات علوم الشرع بخلاف أشعار المولدين([6]) اهـ . قلت: ولا شك أن علوم البلاغة الثلاثة من أعظم آلات الشرع ؛ بل ذكروا أن كمال الإيمان متوقف عليها لتوقف إدراك إعجاز

---

[1] / أمرؤ القيس (١٣٠ - ٨٠ ق هـ - ٤٩٧ - ٥٤٥م): هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي من بني آكل المرار أشهر شعراء العرب على الإطلاق ، يماني الأصل ، مولده بنجد أشتهر بلقبه واختلف في اسمه قتل بنو أسد أباه فبلغه ذلك وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبي ضيعني صغيراً وحملني دمه كبيراً ، لا صحو اليوم ولا سكر غداً اليوم خمر وغداً أمر ونهض من غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بني أسد ، ويعرف بالملك الضليل (لاضطراب أمره طول حياته) وذي القروح (لما أصابه في مرض موته) مات سنة ٨٠ ق هـ . بتصرف الزركلي الأعلام ، ج٢ . ص١١ .

[2] / حسّان ... - ٥٤هـ - .... - ٦٧٤م): هو حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي لأنصاري ، أبو الوليد: الصحابي شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام . عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام ، وكان من سكان المدينة ...عمي قبل وفاته ... قال أبو عبيدة: فضل حسّان الشعراء بثلاثة: كان شاعر الأنصار في الجاهلية وشاعر النبي ﷺ في النبوة ، وشاعر اليمانيين في الإسلام ، وكان شديد الهجاء فحل الشعر . أنظر: الزركلي: الأعلام ، ج٢ ، ص١٧٥ .

[3] / الفرزدق (... - ١١٠هـ - ... - ٧٢٨م): (هو همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس ، الشهير بالفرزدق شاعر من النبلاء ، من أهل البصرة ... كان يقال: لو لا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب ، ولو لا شعره لذهب نصف أخبار النّاس ، يشبه بزهير بن أبي سلمى ، وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى ، زهير في الجاهليين ، والفرزدق في الإسلاميين ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر ، كان شريفاً في قومه عزيز الجانب ...) أنظر: الزركلي: الأعلام ، ج٨ ، ص٩٣ .

[4] / جرير (٢٨ - ١١٠هـ - ٦٤٠ - ٧٢٨م): (هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي ، من تميم أشعر أهل عصره ، ولد في اليمامة ...) أنظر: الزركلي: الأعلام ، ج٢ ، ص١١٩ .

[5] / النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ - ١٢٣٣ - ١٢٧٧م): هو يحي بن شرف بن مرى بن حسن الحزامي الحوراني ، النووي الشافعي ، أبو زكريا ، محي الدين: علامة بالفقه والحديث ، مولده ووفاته في نوا من قرى حوران بسورية ، وإليها نسبته تعلم في دمشق وأقام بها زمناطٍ طويلاً ، من كتبه: تهذيب الأسماء واللغات - ط . منهاج الطالبين - ط . رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين - ط) . أنظر: الزركلي: الأعلام ، ج٨ ، ص١٤٩ .

[6] / أنظر: المجموع شرح المهذب للنووي ، ج١ ، ص ٢٦ ، ٢٧ ، دار الفكر .

ومعرفته فرض كفاية ، ويقال أول من وضعه أبو الأسود الدؤلي بإشارة من[1] علي[2] كرم الله وجهه ، علمه الاسم ، والفعل والحرف وشيئاً[3] من الإعراب، وقال[4] انح هذا النحو يا أبا الأسود

القرآن على معرفتها ، وقد تقرر أن أشعار المولدين حجة فيها فلتكن كأشعار العرب من هذه الحيثية اهـ ملخصاًمن شرح عقود الجمان[5] للجلال السيوطي[6] مع زيادة من الفنري[7] على المطول . قوله ((ومعرفته فرض كفاية)) ؛ لأن الأحكام الشرعية منها ما تعلمه فرض عين وهو بقدر ما يحتاج المكلف لدينه؛ ومنها ما تعلمه فرض كفاية وهو ما زاد على ذلك ، وهذا تعلمه متوقف على معرفة علم النحو ، فتكون معرفته فرض كفاية . قوله: ((ويقال أول من وضعه)) ؛ أي: هذا العلم وهو النحو ، لكن لا بالمعنى المتقدم الشامل لعلم الصرف ، بل بمعنى العلم المختص بفن الإعراب والبناء ، ففي كلامه استخدام؛ حيث ذكر النحو أولاً بمعنى وأعاد الضمير عليه بمعنى . قوله: ((أبو الأسود الدؤلي)) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية ، وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة اهـ صبان [8] . قال في

---

[1] / كلمة (من) غير موجودة في "ب" .

[2] / علي كرم الله وجهه: (هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ... بن لؤي القرشي الهاشمي . ابن عم الرسول ﷺ وأم علي فاطمة بنت أسد بن هاشم وكنيته أبو الحسن أخو رسول الله ﷺ . وصهره على إبنته فاطمة سيدة نساء العالمين وأبو السبطين .... وهو أول الناس إسلاماً .... هاجر إلى المدينة وشهد بدراً ، وأحداً ، والخندق ، وبيعة الرضوان ، وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ إلا تبوك ، آخاه رسول الله ﷺ مرتين .... وقال لعلي في كل واحدة منهما: أنت أخي في الدنيا والآخرة) أنظر: أسد الغابة للجزري ، ج٣ ، ص٥٨٨ ، دار الفكر .

[3] / في "ب" (شياء)) .

[4] / في "ب" (وقال له ...)

[5] / لم أعثر على هذا الكتاب .

[6] / الجلال السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ - ١٤٤٥ - ١٥٠٥م): هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي جلال الدين: إمام حافظ ، مؤرخ ، أديب ، له نحو (٦٠٠) مصنف ، منها الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة ، نشأ في القاهرة يتيماً ... من كتبه: (الإتقان في علوم القرآن) و(عقود الجمان في المعاني والبيان) أنظر: الزركلي: الأعلام ، ج٣ ص٣٠١ .

[7] / في "ب" (القنري) والصواب كما في "أ" و"ج" . ولم أعثر علي كتابه هذا .

[8] / في النسب الي دئل أوجب الاشموني فتح عينه ، وذكر الصبان في حاشيته علي الاشموني قائلاً : (خالف في وجوبه ظاهر القزويني فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبوحيان قاله في الهمع) . الصبان علي الاشموني ج٤ص١٣٥ دار الفكر بيروت

التصريح وقد تظافرت ([1]) الروايات على أنّ أول من وضع النحو أبو الأسود ، وأنه أخذه أولا عن علي أبي ([2]) طالب رضي الله عنه،وكان أبو الأسود كوفي ([3]) الدار بصري ([4]) المنشأ ، ومات وقد أسنّ ، ثم خلف أبا الأسود خمسة أنفار أولهم عبسة الفيل ([5]) ، وثانيهم ميمون الأقرن ([6]) ، وثالثهم يحيى بن يعمر ([7]) العدواني والرابع والخامس ولدا أبي ([8]) الأسود عطاء ([9]) وأبو الحارث ([10]) ، ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحاق ([11]) الحضرمي

---

[1] / والصواب فيها (تضافرت) بالضاد المعجمة .

[2] / في "ب" (ابن أبي طالب) وهو الصواب .

[3] / قوله: ((كوفي)) نسبة إلى الكوفة . قال ياقوت: (والكُوفة بالضم المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق .... وكان علي عليه السلام يقول: الكوفة كنز الإيمان وحجة الإسلام وسيف الله ورمحه يضعه حيث يشاء ...) أنظر: معجم البلدان ياقوت الحموي ، مادة كوفة ، دار صادر .

[4] / قوله: ((بصري)) نسبة إلى البصرة . قال ياقوت: (البصرة هما بصرتان العظمى بالعراق وأخرى بالمغرب) والمقصود هنا التي بالعراق . وقال ياقوت: (وذكر أحمد بن محمد الهمداني حكاية عن محمد بن شرحبيل بن حسنة أنه قال: إنما سميت البصرة لأن فيها حجارة سوداء صُلبة ، وهي البصرة) معجم البلدان لياقوت الحموي مادة بصرة ، دار صادر .

[5] / قوله: ((عبسة الفيل)) والصواب: (عنبسة الفيل): (هو عنبسة بن معدان الفيل المهري ، ولقب بالفيل لأن أباه كان يروض فيلاً للحجاج فغلب عليه اللقب ثم انتقل منه إليه ، ولم نقف على تاريخ وفاته ، إلاّ أننا نعرف أنه عاصر الفرزدق ، فلعل وفاته كانت حول المائة الأولى من الهجرة) نشأة النحو للطنطاوي ، ص٤١ .

[6] / ميمون الأقرن أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي ، قال أبو الطيب اللغوي : (كان ميمون يكنى أبا عبد الله ، فرأس النّاس بعد عنبسة ، وزاد في الشرح ، ثم توفي وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي) أنظر: مراتب النحويين لأبي الطيب ، ص٣١ ، دار الفكر العربي ، وذكره الزبيدي في الطبقات ، ص٢٤ . ط١ .

[7] / في "ج" ((يعمد)) والصواب ما ذكر في " أ " (وهو يحيى بن يعمر العدواني أبو سليمان ألحقه الحجاج بخرسان . فولاه يزيد بن المهلب القضاء بها ، كان شيعياً فصيحاً بليغاً يستعمل الغريب في كلامه . توفي سنة ١٢٩هـ) انظر: نشأة النحو للطنطاوي ، ص٤١ ، دار صادر .

[8] / في "ج" ((ابن أبي الأسود)) وصوابها ابنا أبي الأسود .

[9] / قال القفطي كان عطاء على شرط أبيه بالبصرة ، ثم بَعَج - (أي: توسع في وضع مسائلها) - هو ويحيى بن يعمر العدواني بعد أبي الأسود ولا عقب لعطاء . القفطي أنباه الرواة ، ج١ ، ص٥٦ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

[10] / ذكره القفطي باسم آخر هو أبو حرب . فقال: وأما أبو حرب فكان عاقلاً شجاعاً ، ولاه الحجاج جُوْخا ... فلم يزل على جُوْخا إلى أن مات الحجاج .... ومات أبو حرب .... سنة تسع ومائة . المرجع السابق ج١ . ص٥٦ .

[11] / قال أبو الطيب اللغوي عنه: (توفي ميمون الأقرن وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ، وكان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة ، وأعقلهم ، ففرّع النحو وقاسه ، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاب مما أملاه (=)

وعيسى بن عمر([1]) الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء ([2]) ، ثم خلفهم الخليل بن أحمد([3]) الفراهيدي([4]) ، ثم سيبويه([5]) والكسائي([6]) ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين كوفيّاً وبصرياً([7]) ، وقال في شرح العنقود: وأول مستخرج النحو وواضعه علي بن أبي طالب ([8]) ؛ وذلك أن أصحاب التواريخ ذكروا أنّ أبا الأسود دخل يوماً على علي بن أبي طالب فوجده([9]) مفكر([10]) مطرقاً فقال له([11]): فيم تفكر

(=) وكان رئيس الناس وواحدهم ، توفي سنة ١١٧هـ أو ١٢٧هـ) مراتب النحويين أبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ ص٣١ ، دار الفكر العربي ، وذكره الزبيدي في الطبقات ، ص٢٧ ، وأيضاً القفطي أنباه الرواة ؛ ج٢ ؛ ص١٠٧ .

[1] / عيسى بن عمر الثقفي البصري: (هو أبو عمر مولى خالد بن الوليد ونزل في ثقيف فنسب إليهم أخذ العلم عن أبي عمرو وجماعة : كان أفصح الناس وكان صاحب تقعير في كلامه ؛ واستعمال الغريب فيه وفي قراءته ؛ توفي سنة ١٤٩هـ) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، ص٤٣ ، دار الفكر العربي . والزبيدي طبقات ، ص٣٦ .

[2] / أبو عمرو بن العلاء: (هو زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي ، أخذ النحو عن نصر بن عاصم وغيره ؛ واشتهر بالقراءات والعربية وأيام العرب ولهجات القبائل) نشأة النحو للطنطاوي ؛ ص٤٤ ؛ دار المنار ؛وقال عنه أبي الطيب أخبرنا الرياشي عن الأصمعي قال: قلت لأبي عمرو: ما أسمك؟ فقال لي: أبو عمرو قال: قال وكان نقش خاتمة:

إن امرأً دنياه أكبر همه لمستمسك منها بحبل غروره

[3] / الخليل بن أحمد أخذ النحو عن عيسى بن عمر فلم يكن قبله ولا بعده مثله وهو من الفراهيد ... قال رجل للخليل بن أحمد من أي العرب أنت؟ فقال فراهيدي ، ثم سأله آخر فقال فرهودي ... والفراهيد صغار الغنم ... وكان الخليل أعلم الناس وأذكاهم ، وأفضل الناس ، وأتقاهم ، توفي رحمه الله بالبصرة سنة ١٧٥هـ ،مراتب النحويين لأبي الطيب ؛ ص٥٤ دار الفكر العربي.

[4] / الفراهيدي: قال أبو الطيب اللغوي وهو من الفراهيد ، من أزد ، وقال: قال المبرد قوله (فراهيدي) أنتسب إلى فراهيد بن مالك ،وقوله (فرهودي) انتسب إلى واحد الفراهيد) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ؛ ص٥٤ .

[5] / سيبويه: (هو عمرو بن قنبر ، قال أبو الطيب: ... وهو أعلم الناس بالنحو لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه .... وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو ، وعقّد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل وكان يكنى أبا البشر وهو أثبتها ... وهو من أهل فارس وقبره بشيراز) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص١٠٦ .

[6] / الكسائي: (هو أبو الحسن علي بن حمزة ، قال أبو الطيب: عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إليه ينتهون بعلمهم وعليه يعوّلون في روايتهم ، وروى أبو الطيب قائلاً: وحمل الكسائي إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً ، وقرأ عليه كتاب سيبويه وقال وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قدوتهم وإليه يرجعون ، توفي سنة ١٨٩هـ) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ؛ ص١٢٠ .

[7] / التصريح على التوضيح للأزهري ، ج١ . ص٥و٤ ، الحلبي ، ونقله بتصرف .

[8] التصريح على التوضيح للأزهري . ج١ . ص٥و٤ ، الحلبي . ونقله بتصرف .

[9] / في "ج" ((وجده)) بالواو .

[10] / كلمة ((مُفكر)) جاء في "ب" مضبوطة كما يلي (مُفْكِراً) وهو الصواب مع التشديد .

[11] / كلمة ((له)) هذه غير موجودة في "ب" .

ثم النحو لغة يطلق على القصد والمقدار ، والجهة ، والمِثْلُ والنوع ، والبعض

يا أمير المؤمنين ؟ قال : إني سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية ، فقلت له : إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيته بعد ذلك فألقى إلي صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم الكلام : كلمة ، اسم وفعل وحرف،فالاسم ما أنبأ (1) عن المسمى ، والفعل ما أنبأ (2) عن حركة المسمى . والحرف ما أنبأ(3) عن معنى ليس باسم ولا فعل ، ثم قال: اتبعه (4) وزد فيه ما وقع لك،واعلم أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ، ومضمر ، وشيئ لا ظاهر ولا مضمر فأخذ أبو الأسود ذلك واحتذاه ثم عرضه على أمير المؤمنين فقال: ما أحسن هذا النحو الذي ذهبت إليه ، فصار هذا اللقب اسماً لهذا العلم (5) ، وسبب استخراجه رضي الله عنه لهذا العلم أنه سمع الناس يلتحنون (6) في كتاب الله تعالى فخاف على اللغة أن تذهب وعلى كتاب الله (7) أن يغير ويبدل ، فشرع في ذلك اهـ .

قوله: ((ثم النحو لغة يطلق على القصد)) ؛ يعني: أنّ النحو في اللغة يطلق على ستة معانٍ: أحدها: القصد وهو أظهر معانيه وأكثرها دوراناً ، يقال: نحوتُ نحوك أي: قصدت قصدك . وثانيها: المقدار ، تقول: عندي نحو ألف دِرهم ؛ أي: مقدار ألف درهم،وثالثها: الجهة: تقول: توجهت نحو البيت ، أي: جهة البيت،ورابعها: المثل نحو: مررت برجل نحوك ؛ أي: مثلك ، وخامسها: النوع ، تقول: هذا على أربعة أنحاء أي: أنواع ، وسادسها: البعض ، تقول: أكلت نحو السمكة،أي : بعضها .

---

1 / كلمة ((أنبأ)) في "ب" و"ج" ((أنباء)) والصواب الهمزة على الألف .

2 / كلمة ((أنبأ)) في "ب" و"ج" ((أنباء)) .

3 / كلمة ((أنبأ)) في "ب" ((أنباء)) .

4 / في "ج" ((تتبعه)) .

5 / كتاب: شرح العنقود (لم أعثر عليه) .

6 / في "ب" ((يلحنون)) وهو الصواب .

7 / في "ج" ((الله تعالى)) .

وإصطلاحاً : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلام إعراباً وبناء وموضوعه الكلمات العربية

وقوله: ((وإصطلاحاً)) ؛ أي: النحو في اصطلاح المتأخرين على ما تقدم: علم بأصول ..إلخ . وقوله: ((علم)) تقدم أن لفظ العلم حيث وقع في تعاريف العلوم محتمل لمعانيه الثلاثة إلاّ أن توجد قرينة تخصصه بأحدها ، والمراد به هنا الإدارك بقرينة . قوله: ((بأصول)) فالباء بمعنى اللام ، ومعنى التعريف النحو إدراك لأصول وقواعد يستنبط منها معرفة كل فرد من جزئيات أحوال أواخر الكلم ، مثلاً يستنبط من العلم بقاعدة الفاعل مرفوع أن زيداً من قام زيد مرفوع ، وقس على ذلك ، وإذا حذف من التعريف قوله بأصول كان لفظ العلم محتملاً لمعانيه الثلاثة انتهى([1]) ، قوله: ((بأصول)) جمع أصل بمعنى القاعدة ، وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها . قوله([2]): ((أحوال أواخرالكلام)) المراد بالأحوال الأمور التي تعرض لأواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء ، وأعلم أن أنواع الإعراب أربعة ([3]): رفع ، ونصب ، وخفض ، وجزم ، فبقوله إعراباً يدخل جميع المرفوعات والمنصوبات من الأسماء والأفعال ، وجميع المخفوضات من الأسماء وجميع المجزومات من الأفعال ، وبقوله بناء تدخل المبنيات كلها من الأسماء والأفعال والحروف ، فاشتمل التعريف على جميع مسائل النحو إجمالاً ، وخرج بإضافة الأحوال إلى أواخر الكلم بقية العلوم وبعض أحكام الصرف . وبقوله إعراباً وبناء البعض الآخر من أحكام الصرف . قوله :((موضوعه الكلمات العربية)) ؛ أي : من حيث يعرض لها الإعراب والبناء ، إنما قيدنا بالحيثية ؛ لأن موضوع النحو ليس مطلق الكلمات ؛وإلاّ لكان النحو يبحث عن أحوالها اللاحقة لأولها ووسطها ([4])

---

[1] / في "ب" ((أهـ)) وهو الأفضل .

[2] / لفظ ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في "ب" .

[3] / في "ب" ((أرفعه)) والصواب كما في "أ" و"ج" .

[4] / في "ج" ((وأوسطها)) . وهو الأفضل .

وفائدتة الاحتراز عن الخطأ([1]) والاستعانة على فهم معاني ([2]) كلام الله ورسوله ﷺ ([3]) مخاطبة العرب بعضهم لبعض والطريق المؤدية إلى تحصيل هذا العلم معرفة الأهم منه كالكلمة ، والكلام ، والاسم ، والفعل والحرف والإعراب ، والبناء والنكرة ، والمعرفة ، والمرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم والتابع ، والعامل .

باب الكلمة والكلام: الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتح

وليس كذلك ؛ بل إنما يبحث عنها من حيث الإعراب والبناء ، فكان ينبغي للمصنف أن يقيد بذلك وإنما كانت الكلمات العربية موضوع هذا العلم ؛ لأن النحوي يبحث عن عوارضها اللاحقة لها التي هي الحركات والسكونات الإعرابية والبنائية . قوله([4]):((وفائدته إلخ)) : فائدة الشيء ثمرته ونتيجته المترتبة عليه . قوله: ((والطريق المؤدية)) أي: الموصلة . قوله([5]):((كالكلمة والكلام)) سيأتي شرح ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى؛وإنما ذكرها مجملة ثم مفصلة ، لأنه أوقع في النفس. **باب الكلمة والكلام:** يجوز في باب الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر مبتدأ([6]) محذوف تقديره: هذا باب الكلمة ، أو مبتدأ([7]) محذوف الخبر تقديره: باب الكلمة هذا ، وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ([8]) ، وكونه خبراً ، ففي الأولى خلاف ، قيل كونه المبتدأ ؛ لأن الخبر محط الفائدة ، وقيل كونه الخبر ، لأن المبتدأ مقصود لذاته ، ولأن الحذف في الأعجاز أليق منه في الصدور ، وأمّا النصب فعلى

---

[1] / في "ب" ((عن الخطأ في اللسان)) وهو الأفضل .
[2] / كلمة ((معاني)) سقطت من "ب" .
[3] / عبارة (صلى الله عليه وسلم) سقطت من "ب" .
[4] / لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في "ب" .
[5] / لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في "ب" .
[6] / في "ج" ((مبتداء)) والصواب كما في " أ "و"ب" .
[7] / في "ج" ((مبتداء)) والصواب كما في "ب" .
[8] / في "ج" ((مبتداء)) والصواب كما في "ب" .

أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: إقرأ[1] ، أو تعلم باب الكلمة والرفع أولى ؛ لأن فيه إبقاء ركن الاسناد . والباب لغة: ما يدخل منه إلى غيره ، وإصطلاحاً: الألفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على أحكام المضاف إليه ، وسمي إبتداء كل كلام مفصول باباً ؛ لأنه يدخل منه إلى المقصود ، ثم سمي نفس ذلك الكلام باباً للوصول منه إلى المعاني ، وإنما بدء [2] بتعريف الكلمة والكلام ؛ لأنه يبحث في هذا العلم عن أحوالهما وأحوال أقسامهما التي تتوقف معرفتها على معرفتهما ، والشيئ ما لم يعلم لا يمكن أن يبحث عنه ، وقدم الكلمة على الكلام ؛ لأنها جزء الكلام والجزء مقدم طبعا فيقدم طبعاً[3] ، ومن قدم الكلام نظر إلى أنه المقصود بالذات ، ولكل وجهة . قوله[4]: ((الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتح الكاف وكسرها مع إسكان اللام)) تلخيص المقام أنّ في الكلمة ثلاث لغات أحدها: كَلِمة على وزن نبقة بفتح الكاف وكسر اللام وهي أفصحها ، ثانيها كَلْمَة على وزن تَمْرة بفتح الكاف وإسكان اللام ، ثالثها: كِلْمَة على وزن سِدْرَة بكسر الكاف وإسكان اللام ، وإنما كانت الأولى أفصحها ؛ لأنها لغة أهل الحجاز [5] وبها جاء التنزيل ، قال تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ [6] . قوله [7] : ((وهي لغة تقال للجمل المفيدة)) ؛ يعني: أنّ الكلمة تطلق في اللغة باعتبار لفظها على الجمل المفيدة أي: مجازاً علاقته الجزئية كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ [8] فالضمير

---

[1] / في "ج" ((اقراء)) والصواب كما في "آ" و"ب" .

[2] / ولو جعل الهمزة على الألف أي (بدأ) لكان أحسن .

[3] / في "ب" و"ج" ((وضعا)) وهو الصواب .

[4] / لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في "ب" .

[5] / انظر: ابن يعيش شرح المفصل مج١ ، ج١ ، ص١٩ ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة .

[6] / من الآية (٤٠) م سورة التوبة .

[7] / لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في "ب" .

[8] / من الآية (١٠٠) من سورة المؤمنون .

وهو اسم إنّ راجع إلى قول القائل ﴿ربّ ارْجِعُونِي لَعَلّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيْمَا تَرَكْتُ ﴾([1]) فالمراد من الكلمة هو تلك الجملة ، لأنّ الخبر عين المبتدأ في المعنى وهذا من إطلاق الجزء مراد به الكل ، قال في السجاعي ([2]) في حاشيته على شرح القطر للمصنف ما نصه: قوله تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة ؛ أي: مجازاً علاقته الجزئية ولا مفهوم لقوله في اللغة ، لأنّ الكلمة تطلق لغةً واصطلاحاً مجازاً على الكلام وحقيقة على المفرد ، فكل من النحويين واللغويين لا يطلق الكلمة حقيقة إلاّ على اللفظ المفرد الموضوع لمعنى ، ولا تطلق عنده على الجمل المفيدة إلاّ مجازاً ، فلا فرق في الكلمة حقيقة أو مجازاً بين النحويين واللغويين ذكره الشنواني([3]) وحينئذ ففي كلام المصنف احتباك ، وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني وبالعكس؛فقوله تطلق الكلمة في اللغة ؛ أي: وفي الاصطلاح([4]) مجازاً . وقوله وفي الاصطلاح([5]) على القول ؛ أي: وفي اللغة حقيقة . وقوله و([6]) تطلق الكلمة ؛ أي: باعتبار لفظها على الجمل . وقوله: وفي الاصطلاح ؛ اي: وتطلق الكلمة باعتبار معناها وهو القول المفرد في الاصطلاح ، والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة وبالأكثر ، والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت

[1] / من الآيتين(٩٩ ـ ١٠٠) من سورة المؤمنون .

[2] / في "ب" و"ج" ((قال السّجاعي)) وهو الصواب . والسُّجاعي (... ـ ١١٩٧هـ ـ ... ـ ١٧٨٣م) هو أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوي الأزهري: فقيه شافعي مصري نسبته إلى (السجاعية) من غربية مصر ، له تصانيف كثيرة كلها شروح وحواش ورسائل ومتون منظومة في علوم الدين والأدب والتصوف والمنطق والفلك ، منها: (الدرر في إعراب أوائل السور ـ خ) (وحاشية على شرح القطر لابن هشام ـ ط) في النحو و(حاشيةعلى شرح ابن عقيل للألفية في النحو ـ ط) الزركلي: الأعلام ، ج١ ، ص٩٣ .

[3] / الشَّنَواني (٩٥٩ – ١٠١٩هـ – ١٥٥٢ – ١٦١١م): هو أبو بكر بن اسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني: نحوي تونسي الأصل . ولد في شنوان (بالمنوفية ـ مصر) وتعلم في القاهرة وبها وفاته ، له كتب كلها شروح وحواشي على (الأجرومية) و(الشذور) و(القطر) . الزركلي: الأعلام ، ج٢ ، ص٦٢ .

[4] / في "ج" ((وفي الاصطلاحي)) .

[5] / في "ج" ((وفي الاصطلاحي)) .

[6] / كلمة ((و)) لم تذكر في "ب" .

عليه ، قال العصام([1]) ـ في حواشي ابن الحاجب([2]): ولا يظهر داع إلى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة([3]) اهـ. فالكلمة لغةً معناها اللفظة اهـ كلام السجاعي([4]) وبمثله يقرر هنا . قوله على الجمل المفيدة لا مفهوم له أن([5]) غير المفيدة كذلك ؛ لأن إطلاق الكلمة على جميع المركبات مفيدة كانت أو لا ، مجاز لغةً واصطلاحاً . قوله ([6]): ((واصطلاحاً)) أي: ولغة كما مر ؛ يعني: أن الكلمة في الاصطلاح: القول المفرد ، وههنا سؤالان مشهوران الأول: أن " أل" في الكلمة للجنس ، والتاء للوحدة ، وبينهما منافاة لأن الجنس يفيد التعدد ، والوحدة تنافي ذلك ، وجوابه أن الوحدة هنا نوعية لا شخصية ، والفرق أن التاء ([7]) للوحدة النوعية مدخولها أمر كلي يدل على التعدد فلا منافاة حينئذ بين التاء وأل ، وفائدة التاء التنبيه من أول الأمر على أنّ الكلمة لاتطلق على ما تصدق عليه من الأفراد إلا بصفة الأفراد ، والتاء التي للوحدة الشخصية مدخولها فرد مخصوص ، كما إذا قلت لمخاطبك: انظر إلى هذه الكلمة مشيراً إلى كلمة معينة ، فالتاء هنا للوحدة الشخصية وهي تنافي " أل " الجنسية فلذا كانت " أل" في الكلمة في هذا المثال للعهد الحضوري لا للجنس . السؤال الثاني أن المطابقة بين المبتدأ والخبر تذكيراً

---

[1] / العِصَام (٨٧٣ ـ ٩٤٥هـ – ١٤٦٨ ـ ١٥٣٨م) هو: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين : صاحب ((الأطول)) في شرح تلخيص المفتاح للقزويني في علوم البلاغة ، ولد في أسفراين (من قرى خراسان) وكان أبوه قاضيها فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها . وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها) الزركلي: الأعلام ، ج١ ، ص٦٦ .

[2] / ابن الحاجب (٥٧٠ ـ ٦٤٦هـ ـ ١١٧٤ ـ ١٢٤٩م) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب . فقيه مالكي ، من كبار العلماء بالعربية ، كردي الأصل . ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة وسكن دمشق ، ومات بالأسكندرية وكان أبوه حاجباً فعرف به ، من تصانيفه (الكافية ـ ط) في النحو و(الشافية ـ ط) في الصرف و(المقصد الجليل ـ ط) قصيدة في العروض ... وغيرها) . الزركلي: الأعلام ، ج٤ ، ص٢١١ .

[3] / ذكر ذلك العصام في شرحه للكافية ، أنظر: شرح العصام على الكافية ، ص٨ ، م درا السلطنة السنية .

[4] / في "ب" (الشجاعي) والصواب كما في "أ" و"ج" وكلام السجاعي في السجاعي على القطر ص٧ ، دار إحياء الكتب العربية .

[5] / في "ج" ((إذ غير)) وهو الصواب .

[6] / لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في "ب" .

[7] / في "ب" و"ج" ((أن التاء التي ...)) والمختار هو الذي في " ب " و " ج " .

وتأنيثاً واجبـة ، وهـي لم توجـد هنـا ؛ لأن المبتـدأ فيـه التـاء ، والخـبر لا تـاء فيـه ، وجوابه: لا نسلم أن التاء في الكلمة للتأنيث بل للوحدة ، فكأنه قـال: أحـد نوعـي اللفظ الموضوع قوله ([1]) مفرد ، سـلمنا التـأنيث لكـن لا تجـب المطابقـة بينهمـا إلاّ بشروط ثلاثة: أن يكون الخـبر مشـتقاً ، أو مـؤولاً([2]) بالمشـتق ، وأن يكـون رافعـاً لضمير المبتدأ ، وأن لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، والخبر هنا جامد فـلا تجب المطابقة ، فإن قلت الخبر هنا وإن كان جامداً لكنه مؤول بالمشتق ؛ لأنه بمعنى مقول ، والخبر الجامد يطابق مبتدأه إذا كان مؤولاً بالمشتق ، أجيب بأن كون الخـبر هنا مؤولاً بالمشتق بالنظر لما قبل نقل النحاة له ([3]) أما بعده فلا ؛ لأنه منقول للفـظ الموضع ، فهذا بعد النقل اسم جنس جامد غير مؤول ، سلمنا ذلك ، فالمصدر ولـو أوّل بوصف يخبر به عن المذكـر والمؤنـث الواحـد والمتعـدد ، فهـو مما يسـتوي فيـه المذكر والمؤنث ، نحو: رجل صوم وامرأة صوم،فمن ثم ذكـر قـول وتبعـه مفـرد في التذكير اهـ ، وهذا على القول بأنه يكون حكم بين المحدود والحد والتحقيق خلافـه ؛ أي: أنه لا حكم بين المحدود والحد ؛ بل الحد مفسر للمحدود ، فقولك الإنسـان حيوان ناطق بمنزلة الانسان ؛ أي حيوان ناطق فحينئذ لا يرد السـؤال الثـاني أصـلاً اهـ أمير ([4]) في حاشية على الشذور ([5]) قوله: ((قول مفرد ..)) القول جنس

---

[1] / في "ج" ((قول)) بدون هاء ، وهو المختار .

[2] / في "ج" (مؤلا)) والصواب كما في " أ " .

[3] / كلمة ((له)) غير موجودة في "ب" .

[4] / أمير (١١٥٤ ـ ١٢٣٢هـ / ١٧٤٢ ـ ١٨١٧م) هو : محمد بن محمد بن أحمد بن عبـد القـادر بـن عبـد العزيـز السـنباوي الأزهري المعروف بالأمير . عالم بالعربية ، م فقهاء المالكية ، ولد في ناحية سنبو (بمصر) وتعلم في الأزهر ، وأصله من المغرب . أكثر كتبه حواشي وشروح أشهرها (حاشية على مغني اللبيب لابن هشام ـ ط)و(حاشية على شرح الشذور ـــ ط) نحـو . الزركلي : الأعلام ، ج٧ ، ص٧١ . ذكر كلام الأمـير هـذا في الأنبـابي علـى حاشـية السـجاعي علـى القطـر ، ص١٩ ط١ العلمية .

[5] / ((عبارة)) ((في حاشية علي الشذور)) غير موجودة في "ب" ولفظ ((قوله)) بعدها مكانه فارغ في "ب" .

قريب للكلمة ، فلا يحترز بـه ، لأن شـأن[1] الجنس الإدخـال لا الإخـراج ، وأمّـا الدوال الأربع وهي: الإشاد[2] والكتابة والعقد والنصب فليست داخلة في التعريف حتى يحتـاج إلى إخراجهـا بـه ، وكـون القـول جنسـاً حقيقـة هـو الراجـح ، وقـال بعضهم هو كالجنس وتعقبه العلامة الأمير في حاشيته الشذور بـأن هـذا مبـني علـى قول بعضهم الأمور الإصطلاحية اعتبارية لا تعلم حقيقتها في الواقع فتعاريفها رسمية ؛ لجواز أنها غير ذاتياتها ؛ أي: والجنس حقيقة إنما هو في الذاتيـات ، وهـو مـردود بما قاله القطب الرازي[3] في شرح الشمسية ليس حقيقة الأمور الإصطلاحية إلا ما عينه لها أهل الاصطلاح واعتبروها باذائها [4] كما أنه ليس حقيقة الإنســان إلا مـا وضعه له الواضع فهي حدود جزما فالقول جنس حقيقة ، والمفرد فصـل ، علـى أن الجزم بالرسمية لا ينتجه عدم العلم بالحقيقة ، لجواز أنه الحقيقة [5] اهـ . فإن قلت : القول مشترك بين اللفظ الموضوع وبين الرأي والاعتقاد واستعمال المشترك في الحـد ممنوع ، أجيب : بأنه صار حقيقة عرفيـة عنـد النحـاة للفـظ الموضـوع ، بحيـث إذا أطلق لا ينصـــرف إلي غـــيره علـــي مـــا أريـــد بـــه ، وهنـــا القرينـــة مـوجـــودة ، وهـــي صـــفـة [6] بـالمفــــرد . قـولـه : ((مفـرد)) [7] فعـل

---

[1] / في "ج" ((شاءن)) والصواب كما في " أ " .

[2] / في "ج" ((الإشارة)) وهو الصواب .

[3] / الرازي (٦٩٤ - ٧٦٦هـ / ١٢٩٥ - ١٣٦٥م) هو : محمد (أو محمود) بن محمد الرازي أبو عبد الله قطب الدين: عـالم بالحكمة والمنطق ، من أهل الرأي ؛ استقر في دمشق سنة ٧٦٣ وعلت شهرته وعرف بالتحتاني ، توفي بدمشق ، مـن كتبـه: (المحاكمات ـ خ) في المنطق و(تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية ـ ط) و(شرح الحاوي) في فروع الشافعية ، لم يكملـه و(حاشية على الكشاف ـ خ) الزركلي: الأعلام ؛ ج٧ ، ص٣٨ ، دار العلم .

[4] / والصواب ((بإزائها)) بالزاي .

[5] / وقوله هذا لم أعثر عليه .

[6]) في " ب " (بوصفه) .

[7]) [قوله : (مفرد)] من كلام المصنف انظر الصفحة السابقة .

والقول هو اللفظ الموضوع لمعني ، واللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً .

خرجت به المركبات كلها مفيدة كانت أو لا ، إلا العلم المركب تركيباً مزجيّاً كبعلبك فإنه داخل في حد الكلمة لأنه مفرد ؛ لأن الجزء الثاني منه بمنزلة تاء التأنيث مما قبلها،وهي وما قبلها لا يعدان كلمتين ، قوله : ((والقول الخ)) لمّا كان كل من القول والمفرد اللذين هما جزءا تعريف الكلمة غير معلومين احتاج المصنف إلى أن يعرفهما بما هو معلوم ؛ لأنه يشترط في أجزاء التعريف أن تكون معلومة إمّا بنفسها أو بواسطة الاكتساب ، قوله ((هو اللفظ الموضوع لمعني)) ؛ أي : مفرداً كان أو مركباً ، مفيداً كان أو غير مفيد ، والمراد بالوضع هنا تعيين ([1]) اللفظ بإزاء المعني،سواء كانت دلالته عليه بنفسه أو بواسطة القرينة ، لتدخل الألفاظ المجازية في حد الكلمة نحو : أسد في قولك : رأيت أسداً في الحمام،ولذا عرف النحاة الوضع بجعل اللفظ دليلاً على المعني ، فهو شامل لما كانت دلالته عليه بنفسه أو بواسطة القرينة كما حققه البدر الدماميني ([2]) في شرح التسهيل فاحفظه فإنه قل من نبه عليه ، قوله :((تحقيقاً)) كالأسماء الظاهرة والمضمرات البارزة ، ((أو تقديراً)) كالضمائر المستترة فإنها ألفاظ تقديراً ، قوله :((هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية)) ، فإن قلت يخرج عن التعريف باء الجر وواو العطف ؛ لأن الشيء لا يشتمل على نفسه ، قلت : هو من اشتمال ([3]) العام على الخاص ؛ أي اندراج العام في ضمن الخاص كاندراج الحيوان في الانسان ، فقولهم العام يشتمل ([4]) على الخاص معناه أن العام مندرج في الخاص ومتحقق فيه ، فمعني التعريف أن اللفظ هو الصوت المندرج في ضمن حرف

---

[1]) في " ب " ((تعين)) .

[2]) في " ج " ((الدّماميني)) والبدر الدّماميني (٧٦٣- ٨٢٧هـ - ١٣٦٢- ١٤٢٤م) هو : محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر،ابن محمد ، المخزومي القرشي ، بدرالدين المعروف بابن الدماميني : عالم بالشريعة وفنون الأدب . ولد في الاسكندرية . واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون ، وتصدي لإقراء العربية بالأزهر ، ثم تحول إلى دمشق ، ومنها حجّ وعاد إلى مصر فولي فيها قضاء المالكية . ثم ترك القضاء ورحل إلى اليمن فدرس بجامع زبيد نحو سنة ، وانتقل إلى الهند فمات بها في مدينة (كلبرجا) . من كتبه (تحفة الغريب-ط) شرح لمغني اللبيب) و (الفتح الرباني - خ) في الحديث و (إظهار التعليل المعلق - خ) في مسألة نحوية و(شرح تسهيل الفوائد - خ) الزركلي الأعلام ج٦ص٥٧ الضوء اللامع ج٧ص١٨٤ وبغية الوعاة ص٢٧وما حققه الدماميني هذا في يس على الفاكهي ج١ ص٤١ .

[3]) في " ب " ((من سمل اشتمال)) أظنه يقصد ((من شمل اشتمال)) بزيادة شمل .

[4]) في " ب " ((تشتمل)) .

والصوت عرض يخرج من داخل الرئة (1) مع النفس مستطيلاً ممتداً (2) متصلاً بمقطع من مقاطع الحلق ، واللسان ، والشفتين والمفرد ما لا يدل جزءه (3) على جزء معناه

فأكثر من الحروف الهجائية تأمل . قوله : ((والصوت عرض الخ)) العرض هو ما لا يقوم بنفسه ؛ بل يفتقر إلى محل يقوم به كالبياض فإنه لا يقوم بنفسه ؛ بل لابد له من ذات يقوم بها ، وكذا الصوت لا يقوم بنفسه ؛ بل لا بد له من ذات يقوم بها ، ثم الصوت من حيث هو إمّا ناشيء عن القرع ، أو عن القلع ، والصوت الذي في ضمن اللفظ ناشيء عن القرع ؛ أي: قرع الرئة (4) بعضها ببعض . قوله : ((الرئة)) بالهمزة عضو ذو شعبتين ، إحداهما في الجانب الأيمن ، والأخري في الجانب(5) الأيسر ، يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين (6) ، قوله : ((متصلاً بمقطع)) ؛ أي: بمخرج (7) ، وقوله (8) : ((من مقاطع الحلق)) ؛ أي : من مخارج حروف (9) الحلق ((واللسان والشفتين)) فإطلاق المقطع على المخرج مجاز مرسل من إطلاق اسم الحال على المحل ؛ لأن المقطع حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن ، فالمقطع حال أطلق وأريد محله الذي هو المخرج مجازاً ، وهذا مجاز مشهور فلا يضر اشتمال التعريف عليه،قوله:((والمفرد))هذا الجزء الثاني من جزئي تعريف الكلمة ، قوله : ((ما لا يدل جزؤه على جزء (10) معناه)) ؛ أي : لفظ لا يدل جزؤه الخ ، فيدخل في تعريف المفرد المركب الإضافي والإسنادي ؛ إذا جعلا علمين كعبدا لله ، وزيد قائم علمين ، فإن كلاً منهما لا يدل شيء من أجزائه على جزء معناه ، وتعريف المفرد بما ذكر اصطلاح المناطقة وهو لا يناسب اصطلاح النحاة لما

---

(1) في "ب" ((الرأة)) والصواب كما في " أ " .

(2) كلمة ((ممتداً)) سقطت من " ب " .

(3) في " ب " ((جزؤه)) وهو الأفضل .

(4) في " ب" ((الرئة)) .

(5) كلمة ((الجانب)) سقطت من " ب " .

(6) في " ب " ((اللين له)) بزيادة له وفي " ج " أيضاً .

(7) في " ج" ((مخرج)) .

(8) أثبت لفظ ((قوله)) في " ج " هذه المرة .

(9) في " ج " ((الحروف)) والصواب كما في " أ " .

(10) في " ب " و " ج " ((على جزئ)) والصواب كما في " أ " .

كزيد ، ويقابله المركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه ([1]) ، وللمفرد أربع إطلاقات فتارة يراد به ما قابل المركب كما هو هنا ،

عرفت أنه يكون كل من ([2]) المركب الإضافي والإسنادي العلمين على هذا التعريف من المفرد ، مع أنهما عند النحاة من المركب ، فهو خلط اصطلاح باصطلاح ، والحق أن المراد بالمفرد هنا ما تلفظ به مرة واحدة بحسب العرف ويقابله المركب ، وهو ما تلفظ به مرتين فأكثر ، وحينئذٍ يكون كل من المركب الإضافي والإسنادي العلمين خارجاً ([3]) من حد المفرد داخلاً ([4]) في حد المركب عند النحاة ، كما حققه بعض الفضلاء ، والحاصل : أن بين المفردين على الاصطلاحين العموم المطلق والأعم المفرد في اصطلاح المناطقة يجتمعان في زيد ، فإنه مفرد في الاصطلاحين ، وينفرد المفرد على اصطلاح المناطقة في عبدا لله علماً ، والمركب بالعكس عند النحاة أعم منه عند المناطقة ، يجتمعان في غلام زيد ، وينفرد ([5]) المركب على اصطلاح النحاة في عبدا لله علماً . قوله : ((ويقابله المركب وهو ما دل جزؤه على جزؤ معناه الخ)) علمت أن تعريف المركب بما ذكر اصطلاح المناطقة،وأنه لا يناسب اصطلاح النحاة ، وأن المركب عندهم هو ما تلفظ به مرتين فأكثر فلا تغفل ، قوله : ((وللمفرد أربع إطلاقات)) لما كان المفرد تذكره النحاة في خمسة أبواب في أربعة ([6]) معان مختلفة ، أراد المصنف أن يبين المراد منه في كل باب لئلا يتوهم المبتدي أن المراد منه في تلك الأبواب معنى واحداً ، ويختلط عليه اصطلاح باب في اصطلاح باب آخر اهـ . وإطلاق المفرد على المعاني المذكورة من قبيل الاشتراك اللفظي ، وهو كون اللفظ الواحد موضوعاً لمعان متعددة بأوضاع متعددة ، قوله : ((كما هو ([7]) هنا)) ؛ أي : في باب حد الكلمة ، وقوله :

---

[1]) عبارة ((وهو ما دل جزؤه على جزء معناه)) سقطت من " ب " .

[2]) في " ب " ((منها)) والصواب كما في " أ " .

[3]) في " ج " ((خارجين)) وهو الصواب .

[4]) في " ج " ((داخلين)) وهو الصواب .

[5]) في " ب " ((منفرد)) والصواب كما في " أ " .

[6]) في " ب " و " ج " ((بأربعة)) بالباء الموحدة وهو المختار .

[7]) في " ب " و " ج " ((كما هنا)) بإسقاط ((هو)) والصواب كما في " أ " .

وكما (1) في باب العلم ، وتارة يراد به ما قابل المعرب بالحروف ، وجمع التكسير وذلك في باب الإعراب ، وتارة يراد به ما قابل المضاف وشبهه ، وذلك في باب لا والمنادى ، وتارة يراد به ما قابل الجملة وشبهها وذلك في باب المبتدأ والخبر. فصل : والكلام لغة عبارة عن القول ، وما كان مكتفياً بنفسه .

((وكما في باب العلم)) ؛ أي : فالمفرد في هذين البابين ما قابل المركب ، وقد عرفت حد المفرد في هذا الباب ، والظاهر أن حده في باب العلم كحده هنا ؛ إلا أن المفرد في هذا الباب أعم منه في باب العلم ؛ لشموله هنا أنواع الكلمة الثلاثة ، والنكرة والمعرفة بخلافه في باب العلم ، فإنه مختص بالعلم ، وكذلك المركب في هذا الباب أعمّ منه في باب العلم ؛ لشموله في هذا الباب المفيد وغيره ، بخلافه في باب العلم ، فإنه لا يكون مفيداً (2) البتة كما لا يخفى ، قوله : ((وجمع التكسير)) ؛ أي : وجمع المؤنث السالم ؛ ولعله سقط من قلم الناسخ سهواً تأمل ، قوله :((وذلك (3) في باب الإعراب)) وضابط المفرد في باب الإعراب : كل اسم دل على واحد ، وحكمه أنه يرفع بالضمة وينصب بالضمة (4) وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة إن كان منصرفاً ، وإلا جر بالفتحة ، قوله :((وذلك في باب لا)) وحكم المفرد في هذا الباب أنه يبني على ما ينصب به لو كان معرباً ، نحو : لا رجل في الدار ، قوله : ((والمنادى)) ؛ أي : وباب المنادي ، وحكم المفرد في هذا الباب أنه يبني على ما يرفع به لو كان معرباً ، قوله :((وذلك في باب المبتدأ و الخبر)) وحكم المفرد في هذا الباب أنه إن كان جامداً فهو غير محتمل لضمير المبتدأ ، ولا تجب المطابقة بينهما وإن كان مشتقاً ، فإن كان رافعاً لضمير المبتدأ ، وليس مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فالمطابقة واجبة بينه وبين المبتدأ تذكيراً وتأنيثاً ، إفراداً وتثنية وجمعاً كما سيأتي في بابه . فصل : قوله : ((والكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه)) الواو بمعني أو التي للتنويع ؛ يعني أن الكلام يطلق في اللغة على القول ؛ أي : كل ما نطق

---

(1) كلمة ((كما)) سقطت من " ب " .

(2) في " ج " ((مفيد)) والصواب ((مفيداً)) لأنه خبر يكون .

(3) في " ب " ((كذلك)) .

(4) عبارة ((وينصب بالضمة)) زائدة في " أ " .

به ولو مفرداً مهملاً ، وعلي ما كان مكتفياً بنفسه مما ليس بلفظ كالخط ، والإشارة ، وغير ذلك مما يفيد معني وليس بلفظ ، وإطلاقة على الأول حقيقة عند اللغويين ، وعلي الثاني مجاز ، فإن نطقت بزيد كان كلاماً في اللغة حقيقة ، وإن كتبته فهو كلام مجازاً اهـ ، الشيخ حسن العطار ([1]) في حاشيته على شرح الأزهرية . قوله :((واصطلاحاً لفظ مفيد)) لو عبر بالقول هنا كما في الكلمة لكان أولى ([2]) ؛ لأن اللفظ جنس بعيد للكلام ، والقول جنس قريب له ، واستعمال القريب في الحد أولى ؛ لأنه يصير به حداً تاماً بخلاف البعيد فإنه معه حد ناقص ، وخرج باللفظ ما ليس بلفظ كالخط والإشارة،وبالمفيد المفردات كلها،والمركبات غير المفيدة؛كالمركب الإضافي والتقييدي وغير ذلك ، وهل يشترط في الكلام تجدد الفائدة ، أو تكفي الفائدة الموضوعة ، صحح أبوحّيان ([3]) الثاني وهو الأوجه ليدخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا ، والأرض تحتنا،وإلا بأن قلنا يشترط تجدد الفائدة ؛ لكان الواحد كلاماً بالنسبة لمن يجهله ([4]) وغير كلام بالنسبة ([5]) لمن لا يجهله اهـ،وكان الأولي ذكر المركب في حد الكلام وإن كان المفيد يستلزمه ([6]) لأن دلا لة الإلتزام مهجورة في الحدود ، واعتبر بعضهم في الكلام قيدين آخرين وهما القصد ليخرج كلام النائم ونحوه ، الوضع ([7]) العربي ليخرج الكلام الأعجمي ، فإنه لفظ مفيد ولا يسمي كلاماً اصطلاحاً فعلي هذا الأولي في التعريف أن يقال : الكلام قول مركب

---

[1]) الشيخ حسن العطار (١١٩٠- ١٢٥٠هـ - ١٧٧٦ - ١٨٣٥م) هو حسن بن محمد بن محمود العطار : من علماء مصر أصله من المغرب ؛ ومولده ووفاته في القاهرة . أقام زمناً في دمشق ... واتسع علمه ؛ وعاد إلى مصر ، فتولي إنشاء جريدة (الوقائع المصرية) في بدء صدورها ، ثم مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦هـ إلى أن توفي . له ((ديوان شعر)) وحواش في العربية والمنطق والأصول . الأعلام للزركلي ج٢ ص٢٢٠ وذكر معني الكلام هنا في حاشيته على الأزهرية ص ٧ المطبعة الأزهرية سنة ١٣٣٠هـ .

[2]) انظر ص ١٠٧ من هذا البحث .

[3]) أبوحّيان (٦٥٤- ٧٤٥هـ = ١٢٥٦- ١٣٤٤م) هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حّيان الغرناطي الأندلسي الجياني النّفري أثير الدين أبوحيان من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد في غرناطة وأقام بالقاهرة وتوفي فيها ... من كتبه (البحر المحيط -ط) في تفسير القرآن ... و(طبقات نحاة الأندلس) ... و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك -خ) وغيرها انظر الزركلي الأعلام ج٧ ص١٥٢ .

[4]) في " ب " ((تجهله)) .

[5]) عبارة ((كلام بالنسبة)) بترت في " أ " نتيجة للتصوير .

[6]) في " ب " ((يستلزمه)) الصواب كما في " أ " .

[7]) في " ب " و " ج " ((والوضع)) بالواو وهو أوجه .

وأجزاء الكلام ([1]) التي يتركب منها ثلاثة لا رابع لها : اسم وفعل وحرف فيتركب من اسمين كزيد قائم ، ومن فعل واسم كقام زيد ، ومن الثلاثة كلن يقوم زيد

مفيد مقصود لذاته موضوع بوضع عربي . قوله : ((وأجزاء الكلام)) لما كان كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها شرع المصنف في بيان أجزاء الكلام ، وإضافة أجزاء ([2]) إلى الكلام للجنس ، فإنه قد يتركب الكلام ([3]) من جزءين ([4]) فقط ، قوله : ((ثلاثة لا رابع ([5]) لها)) ؛ لأن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا ، الثاني الحرف ، والأول إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني الاسم ، والأول الفعل وتقسيمه إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه كانقسام السكنجبيل ([6]) إلى خل وعسل ، ومن جعلها أقساماً للكلمة فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى انسان وفرس ، وعلامة هذا صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه ، كصدق الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف بخلاف الأول فقد ظهر الفرق بينهما ، قوله : ((اسم وفعل وحرف)) قدم الاسم على أخويه لحصول الكلام من نوعه كزيد قائم بخلافهما ، وقدم الفعل على الحرف ؛ لأنه يقع جزء من الكلام نحو : ضرب زيد ، بخلاف الحرف فإنه لا يقع ركناً في الإسناد أصلاً ، قوله :((فيتركب من اسمين ... الخ)) .

الصور التي يتألف منها الكلام ثمانية : اسمان ، فعل واسم ، و اسمان وفعل ([7]) وثلاثة اسماء فعل وأربعة أسماء ، الكلمات الثلاث جملة الشرط وجوابه ، جملة القسم وجوابه ، وأقل ائتلافه من اسمين ، أو فعل واسم،ولا يشترط في جزئي الكلام أن يلفظ بهما معاً كما مثل المصنف ؛ بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم ، وقد لا يلفظ بهما معاً كالمقدر بعد نعم في جواب من قال : أقام زيد ؟ . ثم الكلام خبر إن احتمل الصدق والكذب

---

[1]) من قوله ((وأجزاء الكلام)) إلى قوله : ((كلن يقوم زيد)) فيه بتر في " أ " نتيجة للتصوير أكملته من " ب " .

[2]) في " ب " ((أجزأ)) وصوابها الهمزة على السطر كما في " أ " .

[3]) كلمة ((كلام)) سقطت من " ج " .

[4]) في " ب " ((جزئن)) والصواب كما في " أ " .

[5]) عبارة ((لا رابع لها)) في " ب " من كلام الشارح .

[6]) في حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ، ص ١٩ خ ٢ السكنجبين لا السكنجبيل .

[7]) في " ب " ((فعل واسمان)) .

وأما الكلم فهو ما تركب من ثلاثة كلمات فأكثر [1] أفاد أم لم يفد فهو أخص من الكلام باشتراط التركيب من الثلاث ، وأعم منه لعدم اشتراط الفائدة والكلام عكسه.

باب الاسم ، والفعل ، والحرف

الاسم لغة ما دل على مسمي واصطلاحاً كلمة

وإلا فإنشاء فاكهي [2] قوله : ((وأمّا الكلم فهو ما تركب من ثلاث كلمات)) ؛ أي سواء كانت من نوع الاسم وحده ، أو منه ومن نوع الفعل ، أو من الأنواع الثلاثة كإن قام زيد ، قوله :((فهو)) ؛ أي : الكلم ((أخص من الكلام ... الخ)) ، قوله: ((وأعم منه)) ؛ أي : الكلام ، قوله : ((والكلام عكسه)) ؛ أي : فهو أخص من الكلم باشتراط الفائدة ، وأعم منه لعدم اشتراط التركيب من الثلاث ، وحاصله : أن المصنف أشار بذلك إلى أن النسبة بين الكلام والكلم العموم والخصوص الوجهي ، يجتمعان في : لن يقوم زيد وينفرد الكلام في : قام زيد ، وينفرد الكلم في : إن قام زيد ، وأمّا النسبة بين الكلام والجملة فهي العموم المطلق ، والجملة أعمّ منه ؛ لانفرادها في جملتي الصلة والخبر ، فكل واحدة منهما جملة وليست بكلام ؛ لكونها غير مقصودة لذاتها .

[باب الاسم ، والفعل ، والحرف] : شروع في بيان الأقسام الثلاثة ، قوله :((الاسم لغة ما يدل على مسمي)) ؛ أي : فيصدق بالكلمات الثلاث نحو : زيد ، وقام ، وهل،صرح بذلك العلامّة الصبان في شرح البسملة،وهو مشتق عند البصريين من السموْ ، وهو العلو وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة : قوله : ((واصطلاحاً كلمة ... الخ)) الاسم له حدّ ؛ وعلامة ، وحكم ، وتقسيم ، وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب ، فأشار إلى حده بقوله : ((واصطلاحاً كلمة ... الخ)) وإلي علامته بقوله : ((وعلامته إمّا تكون من

---

[1]) كلمة ((فأكثر)) سقطت من " ب " .

[2]) فاكبي (٨٩٩- ٩٧٢هـ = ١٤٩٣- ١٥٦٤م) هو عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن على الفاكهي المكي . جمال الدين : عالم بالعربية ، من فقهاء الشافعية . مولده ووفاته بمكة . أقام بمصر مدة . من كتبه ((الفواكه الجنية على متممة الأجرومية - ط)) و ((مجيب الندا إلى شرح قطر الندي -ط)) كلاهما في النحو ... واستنبط حدوداً للنحو جمعها في كراسة ثم شرحها ، وسماها ((الحدود النحوية -خ)) في جزأين . الزركلي الأعلام ج٤ ص٦٩ . وذكر الفاكهي هذا في شرح على القطر ، انظر حاشية على شرح القطر للفاكهي ج١ ص ١٩ . ط٢ س ط ١٣٩٠ هـ .

أوله ... الخ)) (1) وإلي حكمه بقوله : ((وحكمه الإعراب)) (2) وإلي تقسيمه بقوله : ((وهو ثلاثة أقسام مظهر ... الخ)) (3) وقد عرفت اشتقاقه ومعناه لغة . قوله (4) : ((كلمة الخ)) (5) الكلمة جنس تشمل الأنواع الثلاثة ، وقوله (6) : دلت على معني في نفسها)) فصل أول خرج به الحرف ، وقوله (7) : ((غير مقترن بزمن)) فصل ثان خرج به الفعل ، وقوله (8) : ((وضعاً)) قيد به ليدخل اسم الفاعل ؛ لأن دلالته على الزمان(9) عارضة لا بطريق الوضع ؛ بل الالتزام ؛ إذ هو موضوع لذات نسب إليها الحدث على جهة القيام بها ، فالزمان ليس جزء معناه وكذا يقال في اسم المفعول ، وليخرج نعم وبئس وعسي ، وفعل التعجب لأنّ تجريدها عن الزمان عارض لا بطريق الوضع ، فهذا القيد للإدخال والإخراج معاً ، فإن قلت لا يصح أن تكون الكلمة جنساً للأنواع الثلاثة ؛ لأنه يشترط للجنس أن يكون امتياز كل واحد من أنواعه بفصل وجودي ، مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي ، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية ، والاسم يمتاز عن الفعل بقيد عدمي ، وهو كونه غير دال على زمان معين ، وحاصل هذا السؤال أنّ الماهيات لا تتقوم بالعدمي ، فالتعريف بالعدمي غير صحيح ؛ لأنه للتحصيل ، والعدمي لا تحصيل به: قلت إنما يعتبر ذلك في الماهيات المتأصلة الوجود ، وأمّا الماهيات الاعتبارية فلا يشترط في مميزها أن يكون وجودياً ، وما هنا من هذا القبيل أفاده عبادة (10) . قوله : ((دلت)) من الدلالة بتثليث الدال والفتح أفصح لا من الدلال وهو ما يفعله الانسان

---

1) ص ١١٨ من هذا البحث .

2) ص ١٢٤ من هذا البحث .

3) ص ١٢٥ من هذا البحث .

4) كلمة ((قوله)) أثبتها هذه المرة في " ج " .

5) في " ج " ((إلى آخره)) .

6) كلمة ((قوله)) هذه مثبتة في " ج " .

7) كلمة ((قوله)) هذه مثبتة في " ج " و ((مقترن)) بعدها في " أ " ((مقترنة)) .

8) كلمة ((قوله)) هذه مثبتة في " ج ".

9) في " ج " ((الزمن)) .

10) وما أفاده عبادة في حاشيته على الشذور ج١ ص ٢٣ .

كأنه مخالف ، وليس بمخالف اهـ . عبادة نقلاً عن ([1]) المدابغي ([2]) مع بعض زيادة ، قوله :((دلت على معني في نفسها)) معني دلالة الكلمة على معني في نفسها عدم الاحتياج في فهم معناه إلى ضميمة غيرها إليها ، ومعني دلالتها على معني في نفسها احتياجها إلى ضميمة غيرها إليها،فقول النحاة : الحرف ما دلّ على معني في غيره في سببيته ؛ أي : دلّ على معناه بسبب انضمام غيره إليه بخلاف الاسم والفعل فإن كلاً منهما يدل على معناه وحده بدون أن ينضم إليه غيره ([3]) اهـ عطار ، فإن قلت يرد أن بعض الحروف قد يفهم معناه عند سماعه كليت ، أجيب بأن فهم معناه ليس من دلالته ؛ بل،لالف سابق اهـ ([4]) عبادة عن شيخ الإسلام،قلت ويجاب أيضاً بأنّا لا نسلم أنّ بعض الحروف قد يفهم معناه عند سماعه ؛ لأنّ ما يفهم من ليت عند سماعه وهو مطلق التمني ليس معناه ؛ بل معناه التمني الجزئي ؛ لأنّ الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً على التحقيق ، فإذا قلت : ليت لي مالاً، فمعني ليت هو تمني حصول المال ،وهو معني جزئي مقيد، فما لم يذكر المتمني([5]) لا يفهم معناه المذكور ، فمعناه لا يفهم منه بدون ([6]) انضمام المتمنى إليه فإن قلت : يخرج من التعريف ([7]) الاسم أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام كمَنْ مثلاً ؛ لأنها باعتبار دلالتها على الشرط والاستفهام تكون حروفاً لدلالتها على معني في غيرها ، أجيب : بأن الكلام في المعني الوضعي لا التضمني ، ومعني من الوضعي هو العاقل فقط ، وهو معني مستقل بالمفهومية اهـ ([8]) عبادة بقليل زيادة ، وسيأتي ذلك في المعرب والمبني،قوله

---

[1]) في " ج " ((من)) و ((عن)) أفضل .

[2]) المدابغي (٠٠٠-١١٧٠هـ = ٠٠٠-١٧٥٦م) هو حسن بن على بن أحمد المنطاوي الشافعي الأزهري . الشهير بالمدابغي : فاضل من أهل مصر له كتب منها (إتحاف فضلاء الأمة المحمدية ببيان جمع القرآت السبع من طريق التيسير والشاطبية -خ) و (حاشية على شرح الأربعين النووية -خ) و (كفاية اللبيب - ط) حاشية على شرح الخطيب في فقه الشافعية)) ؛ الأعلام الزركلي ج٢ ص ٢٠٥ وما نقله عبادة عن المدابغي انظر اليه في حاشية على الشذور ج١ ص ٢٢ .

[3]) العطار على شرح الأزهرية ص ٢٦ ط٢ .

[4]) وما نقده عبادة عن شيخ الإسلام في حاشيته على الشذور ج١ ص ٢٢ .

[5]) في " ب " ((المتمني)) بالياء والصواب بالألف ؛ لأنه اسم مفعول .

[6]) في " ب " ((لدون)) والصواب كما في " أ " .

[7]) ولو قال ((تعريف)) منكرة لكان صواباً .

[8]) عبادة على شذور الذهب ج١ ص ٢٢ .

:((وعلامته إمّا أن تكون من ([1]) أوله)) حاصل المقام أن للاسم علامـات ([2]) بعضهـا في أوله ، وبعضها في آخره ، وبعضها في جملتـه ، وبعضهـا في معنـاه ، فـالتي في أولـه سـبع : حروف الجرّ ، والقسم ، وحروف النداء وأل ، ولـولا الإمتناعيـة ، وإنّ وأخواتهـا ، وأمّـا التفصيلة ([3]) ، و واو الحـال،والـتي في آخره عشـرة ([4]) : يـاء النسـب كدمشـقيّ ، وتـاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء كمسلمة ، وألف التأنيث مقصورة كحبلي وممدودة كحمراء ، وتنوين التمكين كرجل ، والتنكير كصهٍ ، وحروف التثنيـة ، وجمـع المذكـر السـالم ([5]) والألف والتاء في نحو : زينبات ، والخفض،والتي في جملته خمس : التنكير كرجال،والتصغير كفُلَيْس ، والإضمـار نحـو : أنـا ، وأنـت ، والإبهـام كهـذا ، والموصـول كـالذي والـتي وأخواتهما ، والتي في معنـاه تسـع : الإسـناد ، وكونـه فـاعلاً،أو مفعـولاً،أو مبتـدأ ، أو منعوتاً ، أو علماً ، أو منكراً ، أو معرفاً ، أو خبراً اهـ ([6]) عبادة ؛ لكن في جعل واو الحال من علامات الاسم بحث ، لأنها لا تختص بالاسم ؛ بل تدخل على الجملـة الفعليـة كقولـه تعالي حكاية ﴿ أنَّي يَكُونُ لِـي غُـلامٌ وَقَـدْ بَلَغَنِـيَ اَلْكِـبَرُ ﴾ ([7]) فالـواو في وقـد بلغـني الكـبر للحال . تنبيه : قط وعوض يقبلان العلامات بمرادفهما ، وهو الزمـن فـلا يـردان على العلامات اهـ . قوله : ((مثل حروف الجرّ)) إنما اختصت حروف الجر بالاسم حتي صح جعلها علامة له ؛ لأنّ كل مجرور مخبر عنه في المعني ، ولا يقبل ذلك إلا معـني الاسـم فإذا قلت : مررت بزيد ، فالمعني زيد ممرور به اهـ ، والجر على القول بأن الإعراب لفظـي الكسرة وما ناب عنها ، وعلي القول بأنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب

---

[1]) في " أ " ((في)) .

[2]) في " ب " ((علاماة)) بالهاء والصواب كما في " أ " لأنه جمع مؤنث سالم .

[3]) في " ب " ((التفصيلية)) وهو الصواب وفي " ج " ((التفصيلة)) كما في " أ " .

[4]) في " ب " و " ج " ((عشر)) بدون تاء وهو الصواب .

[5]) قوله : ((وجمع المذكر السالم)) ؛ أي : وحروف جمع المذكر السالم .

[6]) عبادة في حاشيته على الشذور ج١ ص ٢٨ ، وما ذكر عن قط وعوض في نفس الصفحة .

[7]) من الآية (٤٠) من آل عمران .

عنها ([1]) صبان . قوله : ((وحروف النداء ... الخ)) في النداء أربع لغات : كسر النون وضمها مع المد والقصر؛ لكن كسر النون مع المد قياسي ؛ لأن قياس مصدر فاعل الفعال والمفاعلة ، والثلاث سماعية ، وأما النّداء بالفتح فهو الكرم ([2]) صبان ، والمراد بالنداء كون الكلمة مناداة ؛ أي : مطلوباً إقبالها بحرف نائب مناب ادعو ؛ أي : إقبال مدلولها ، وغير الاسم لا يطلب إقبال مدلولها ([3]) بحرف النداء ؛ فلذا كانت حروف النداء من خواص الاسم ، وقال عبادة : وإنما اختص النداء بالاسم حتي صح جعله ([4]) علامة عليه ؛ لأن المنادي مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا اسماً ؛ لأنه مخبر عنه في المعني ([5]) اهـ ، مثال النداء قوله تعالي : ﴿ **يا أيُّها النَّبِيُّ** ... ﴾ ([6]) فيا حرف نداء ، وأي منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب ، والنبيّ نعت لأي على اللفظ ، والأظهر أن ضمته ضمة إتباع لا ضمة إعراب ، فيقال في إعرابه : والنبي نعت لأي ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالضمة العارضة لأجل الإتباع ، وكذا يقال في : يا زيد العاقل أفاده ([7]) الصبان ، وسيأتي تحقيقه في باب المنادي فأي اسم لدخول " يا " عليها ، وهكذا كل منادى ، فإن قلت يرد على كون حروف النداء من علامات الاسم دخولها على ما ليس باسم نحو قوله تعالي : ﴿ **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ**..﴾([8]) ، وقوله صلي الله عليه وسلم : ﴿ **يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴾ ([9]) ، أجيب : بأن يا في مثل ذلك إمّا للتنبيه ، أو داخلة على اسم محذوف ؛ أي : يا قوم ليتنا نرد ، ويا قوم ربّ كاسية ، ثم كاسية مجرور بربّ لفظاً في محل رفع

---

[1]) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ج١ ص ٣٠ الحلبي .

[2]) المرجع أعلاه ج١ ص ٣٧ .

[3]) في " ب " و " ج " ((مدلوله)) والصواب كما في " أ " .

[4]) في " ب " ((جعلصه)) والصواب كما في " أ " .

[5]) وما قال عباده في حاشيته على الشذور ج١ ص ٢٧ .

[6]) من آيات كثيرة منها الآية (٦٤) الأنفال و (٦٥) الأنفال و (٧٣) التوبة و (١) الأحزاب و (١٢) الممتحنة .

[7]) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج٣ ص ١٤٨ و ص ١٥٠ مكتبة زهران .

[8]) من الآية (٢٧) من سورة الانعام .

[9]) هذا الحديث في البخاري برواية أخري انظر خ باب العلم والعظة بالليل مج١ ج٢ ص ٥٩ ، ٦٠ محمد على ميدان الأزهر .

مبتدأ ، وفي الدنيا صفته ، عارية إمّا بالرفع خبره ، أو الخبر الجار والمجرور ؛ أعني : في الدنيا ، وعارية خبر بعد خبر أو صفة ، أو بدل على المحل ؛ أي : محل كاسية ، وإمّا بالجرّ صفة أو بدل على اللفظ ، وإمّا بالنصب على الحال من الضمير في الخبر ؛ أعني : في الدنيا ، وهي حال منتظرة مسوقة للتخويف ، والتقليل لا يناسبه ؛ فلذا جعلت ربّ للتكثير اهـ حِفني [1] على الأشموني أفاده [2] عبادة، قوله : ((مثل تنوين ... الخ)) التنوين نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً استغناء عنها بتكرار الحركة ، و أقسامه عشرة ، وإنما اقتصر المصنف على أربعة منها ؛ لأنها المختصة بالاسم علي ما ذكره العلامة الفاكهي [3] قوله : ((تنوين التمكين)) هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف،ما عدا جمع المؤنث إشعاراً ببقائه على أصالته،بحيث لم يشبه الحرف فيبني،ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وذلك كرجل ورجال ، وسمي تنوين التمكين ؛ لأنه يدل على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية ، ويقال له أيضاً تنوين الأمكنية وتنوين الصرف ؛ لأنه يدل على أمكنية الاسم بكونه معرباً منصرفاً ، قوله : ((والتنكير)) ؛ أي : تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية إشعاراً بأن المراد به غير معين ، وهو معني قولهم فرقاً بين معرفتها ونكرتها تقول : سيبويه بغير تنوين إذا أردت معيناً،وسيبويهٍ بالتنوين إذا أردت غير معين ؛ أي : رجلاً مسمي بهذا الاسم ، وتقول : إيهِ بغير تنوين إذا طلبت من مخاطبك زيادة معهودة من حديث معين ، وإيهٍ بالتنوين إذا طلبت زيادة ما من أي حديث كان ، ويقع سماعاً في باب اسم الفعل كصه ، وقياساً في العلم المختوم بويه ، قوله : ((والعوض)) ؛ أي : تنوين العوض ، وهو إمّا عوض عن جملة ، وهو اللاحق لإذ عوضاً عن المضاف إليه[4]

---

[1]) حِفْني (١١٠١-١١٨١هـ = ١٦٩٠-١٧٦٧ م) هو : محمد بن سالم بن أحمد الحِفني (أو الحفناوي) شمس الدين : فقيه شافعي من علماء العربية . ولد بحفنة (من أعمال بلبيس بمصر) وتعلم في الأزهر ، وتولي التدريس فيه وتوفي بالقاهرة . من كتبه (الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية -خ) و (حاشية على شرح الأشموني -خ) نحو و (أنفس نفائس الدرر-ط) حاشية على شرح الهمزية لابن حجر الهيتمي)و (حاشية على الجامع الصغير للسيوطي -ط) جزآن و (رسالة في التقليد والفروع -خ) ، الزركلي الأعلام ج٦ص١٣٤

[2]) وإفادة عبادة هذه من حفني في حاشيته على الشذور ج١ ص ٣١ .

[3]) حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ج١ ص ٢٤ الحلبي ط٢ .

[4]) في " ب " و " ج " ((إليه نحو)) وهو الأفضل .

﴿وَأَنتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ ([1]) ؛ أي : حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون ، فالتنوين في حينئذ عوض عن الجملة ، وهي : بلغت الروح ، وإضافة حين إلى إذ من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر ، أو عوض عن حرف وهو اللاحق للاسم الممنوع من الصرف المنقوص كجوارٍ ، فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة ، وحذفها إمّا للالتقاء ([2]) الساكنين بناء على الصحيح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف ، فأصل جوار جَوَارِيٌ بالضم والتنوين ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، حذفت الياء لالتقاء ([3]) الساكنين ، ثم نظر في الكلمة بعد الإعلال فوجدت على وزن مفاعيل ([4]) تقديراً ؛ لأن المحذوف لعلة في حكم الثابت لزوال الساكنين ، فعوض التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها ، وإما للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الإعلال فأصله بعد منع صرفه جواري باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذف الياء وعوض عنها التنوين ؛ لأجل التخفيف ؛ لأن جوارٍ بالتنوين أخف منه بالياء ؛ لأن الياء لا تحذف للوقف والتنوين يحذف له ، وقيل التنوين عوض عن حركة الياء بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال ، فأصله بعد منع صرفه جواري بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت الضمة ، وأتي بالتنوين عوضاً عنها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وهذا الحكم في حالتي الرفع والجرّ ، فتقدر الضمة في حالة الرفع ، والفتحة النائبة عن الكسرة في حالة الجرّ ، أمّا في حالة النصب فالفتحة تظهر على الياء ، وإنما كانت الفتحة حالة الجرّ مقدرة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ، قوله : ((والمقابلة)) ؛ أي : وتنوين المقابلة ، وهو اللاحق للجمع بالف ([5]) وتاء كمسلمات ، سمي بذلك ؛ لأنه في مقابلة النون في جمع

---

[1]) الآية (٨٧) من سورة الواقعة .

[2]) الصواب فيها ((لالتقاء)) .

[3]) في " ب " و " ج " ((للالتقاء)) والصواب كما في " أ " .

[4]) في " ب " و " ج " ((مفاعل)) وهو المختار .

[5]) في " ب " ((بالألف)) .

والتثنية والجمع ، وإمّا من جملته كالتصغير ، والتنكير ، والإضمار ، وإمّا من معناه مثل كونه خبراً ، أو مخبراً عنه ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً

المذكر السالم ، قوله : ((والتثنية والجمع)) قال عبادة عند الكلام على كون الإسناد من علامات الاسم ما نصه : واختص كون الشيء مسنداً إليه بالاسم حتي صلح جعله علامة ؛ لأن المسند إليه مخبر عنه إمّا في الحال ، أو في الأصل ، ولا يخبر إلا من لفظ (1) ال على ذات في نفسه مطابقة ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً ، والحرف لا يدل على معني في نفسه ، ولهذه العلة اختصت التثنية ،والجمع ،والتصغير ، والنسب ، والنداء بالاسم ؛ يعني: أن التثنية وما بعدها لا تكون إلا في لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة (2) اهـ . قوله :((كالتصغير)) هو تغيير مخصوص يرد على الكلمة ، قوله :((والتنكير)) هو كون الكلمة نكرة ،قوله :((والإضمار)) هو كون الكلمة ضميراً ، قوله : ((مثل كونه خبراً))(3) فيه بحث ؛ لأن الخبر قد يكون جملة ، والجواب أن الكلام في المفردات ؛ لأن جنس هذا التعريف الكلمة ، فكأنه قال : الاسم كلمة علامتها أن تقع خبراً فخرجت الجملة ، وكذا يقال في قوله :((أو مفعولاً)) ، قوله : ((أو مخبر عنه)) هذا هذا (4) معني قولهم : من علامات الاسم الإسناد إليه ، وهو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة كتاء ضربت ، فإنها اسم ؛ لأنه أسند إليها الضرب ، وكمن وضرب من قولك : من حرف جر ، وضرب فعل ماض ؛ لأن كل كلمة قصد لفظها فهي اسم ، فإن قلت " من " إذا قصد لفظها وجعلت اسماً فما مسماها قلت مسماها " من " نفسها إذا استعملت فيما وضعت له كخرجت من الكوفة،وكذا ضرب في قولك ضرب فعل ماض اسم مسماه " ضرب " نفسها،إذا استعملت فيما وضعت له كضرب زيد ، وقس على ذلك جميع الكلمات التي قصد لفظها

---

(1) في " ب " و " ج " ((إلا عن لفظ دال)) وهو الصواب .

(2) وما قاله عبادة هذا انظر إليه في حاشيته على الشذور ج1 ص32 .

(3) في " ب " ((خبر)) بالرفع والصواب بالنصب لأنه خبراً لكون .

(4) ((هذا هذا)) هذا التكرار في " أ " فقط .

أو منعوتاً (١) ،

فأن قلت يرد على هذه العلامة قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه (٢) فتسمع مخبراً عنه بخير ، مع أنه فعل بالاتفاق ، أجيب بأنه على إضمار "أن" ، والمعني أن تسمع ، فأن والفعل في تأويل مصدر ؛ أي : سماعك ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم ، وقال بعضهم هذا إذا لم يرد بتسمع الحدث ، أما إذا أريد به الحدث صح وقوعه مبتدأ بدون تقدير "أنْ"،وإعرابه : تسمع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالضمة القائمة بصورة الفعل الأصلية لأجل التجرد قرره العلامة العدوي (٣) ، فإن قلت : قد أسند إلى الجملة في قولة (٤) العرب : ((زَعَمُوا مَطِيّةُ الكَذِبِ)) (٥) وفي الحديث : ﴿ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلّا باللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنّةِ ﴾ (٦) ، قلت : المعني في الأول هذا اللفظ ((مطيّة الكذب)) وذلك أن الرجل يُقدّمُهُ أمام كلامه ليتوصل به إلى غرضه ؛ من نسبة الكذب إلى القول المحكي ، كما يركب الرحل في سيره إلى بلد مطيّة ليقضي عليها حاجته . وفي الثاني هذا اللفظ ((كنز من كنوز الجنة)) ؛ أي : كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس اهـ . قوله :((أو منعوتاً)) إنما كان المنعوت اسماً ؛ لأنه مخبر عنه في المعني ، فإذا قلت : جاء (٧) زيد الفاضل فالمعني زيد موصوف بالفضل ، ولا

---

(١) في " ب " ((أو منصوباً)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

(٢) هذا مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال ج١ ص ٢٢٧ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الحلبي وشركاه وقد ذكر بروايات مختلفة فيروي :(لأن تسمع بالمعيدي خير) ، و (أن تَسْمَع) ويروي : (تسمع بالمعيدي لا أن تراه) والمختار (أن تَسْمَع) قال ويضرب لمن خَبَرُه خير من مرآه قال المفضل : أول من قال ذلك المنذر بن ماء السماء الخ انظر نفس المرجع وفي ذات الصفحة مع ص ٢٢٨ .

(٣) العدوي (٠٠٠-١١٩٣هـ = ٠٠٠-١٧٧٩م) : هو محمد بن عبادة بن بري العدوي المالكي : فاضل مصري نسبته إلى (بني عديّ) من بلاد الصعيد ، من قسم منفلوط . جاور بالأزهر (سنة ١١٦٤) وتوفي بالقاهرة . من كتبه (حاشية على شرح الشذور -ط) فى النحو وحاشية على شرح الهدهدى -خ) في التوحيد . (وشرح الحكم العطائية -خ . في التصوف) الزركلي الأعلام ج٦ص١٨٢ .

(٤) في " ج " ((قول)) .

(٥) انظر لسان العرب مادة ((زعم)) ج٣ ص ١٨٣٦ دار المعارف وفيه ((زعموا كنية الكذب)) وفي سنن أبي داود في كتاب الأدب باب في قول الرجل زعموا أورد حديثاً فيه ((بئس مطية الرجل زعموا)) ج٥ ص٢٥٤ بيروت .

(٦) هذا الحديث ذكر في مسند الإمام أحمد بن حنبل بروايات مختلفة انظر حم ج٤ ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ . ٤١٨ المكتب الاسلامي اسلامبول .

(٧) في " ب " ((جاءني)) .

يخبر إلا معني الاسم كما مرّ [1] ، قوله : ((وحكمه الإعراب)) اعلم أن الإعراب في الاسم واجب ؛ لأنه تتوارد عليه معان مختلفة مجملة تفتقر إلى التمييز ، وكلّ ما شأنه ذلك يجب فيه ما يزيل الإجمال الحاصل بين معانية ، فالاسم يجب فيه ما يزيل إجمال معانية وهو الإعراب،وإيضاح هذا المقام أنّ الاسم على فرض عدم إعرابه تارة يحصل بين معانية إجمال ، وتارة يحصل لبس ، والإجمال هو استواء الاحتمالين أو الاحتمالات ، واللبس هو تبادر خلاف المراد ، فالإجمال فيما إذا تعاقبت المعاني على صيغة واحدة ، كما في نحو : ما أحسن زيد بإسكان أحسن ، وإسكان زيد ، فإنه حينئذ يحتمل رفع زيد على الفاعلية وجعل ما نافية ، ويحتمل نصبه على المفعولية وجعل ما تعجبيه ، وآخر أحسن في هذين الوجهين مفتوح ، ويحتمل جره على الإضافة ، وفي هذا الوجه آخر أحسن مرفوع على الخبرية وهو اسم تفضيل ، وما اسم استفهام مبتدأ ، وهذه الاحتمالات الثلاثة في زيد على السواء ، واللبس فيما إذا تعاقبت المعاني على أكثر من صيغة واحدة ، كما إذا قدمت المفعول على الفاعل وقلت ضر ب زيد عمرو بإسكان زيد وعمرو ، فإنه حينئذ يلتبس الفاعل بالمفعول ؛ لأنه يتبادر أن الفاعل هو زيد ، والمفعول هو عمرو ، وهو خلاف المقصود ؛ لأن المقصود عكس ذلك ؛ ولذا وجب تقديم الفاعل على المفعول إذا حصل اللبس بينهما كما في نحو : أكرم موسي عيسى ، فوجب إعراب الاسم إزالة للإجمال أو اللبس الحاصل بين معانيه ، وإنما أعرب المضارع لمشابهته الاسم في توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة بحيث لو لم يعرب لالتبست ، فإن قلت لا لبس في نحو : شرب زيد الماء ، أجيب : بأن هذا نادر ، فحمل على ما فيه لبس ليجري الباب على سنن واحد،فإن قلت الإجمال من مقاصد البلغاء فلا يجب الاحتراز عنه ، أجيب : بأنه ليس من مقاصدهم في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة ؛ بل يتحاشون عنه فيه ، وهذا [2]

[1]) انظر ص ١١٨ من هذا البحث .

[2]) قوله : (وهذا) والصواب و (هذان) لأن ما بعده مثني (السؤلان) .

وهو ثلاثة أقسام : مظهر ومضمر ومبهم ، فالمظهر ما دل بظاهره وإعرابه على المعني المراد به كزيد ، والمضمر ما كني به

السؤالان مع جوابهما في حاشية ([1]) الصبان ، فاغتنم هـذا التحرير المصان ([2]) . قوله : ((وهو)) ؛ أي : الاسم ((ثلاثة أقسام)) ، قوله : ((مظهر)) هو وما بعده يجوز فيه الجرّ على أنه بدل من أقسام ، والرفع على أنه بدل من ثلاثة ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والمظهـر اسم مفعول مأخوذ من قولك : أظهرت الشيء إذا كشفته و لم تستره ، ولمّا كـان الاسـم الظاهر يدل بنفسه على المعني بدون أن يتوسط شيء في دلالته على معناه كان أظهر دلالـة من المضمر والمبهم ؛ لأن كلاً منهما يحتاج لأمر آخر ينضم إليه حتي يفيـد معنـاه ، فـأطلق عليه اسم المظهر ؛ ولذلك بدأ فيه في التقسيم ، قوله([3]):((كزيد)) ؛ أي : ورجل ؛ لأنـه لا فر ق في الظاهر بين أن يكون معرفة أو نكـرة ، قولـه ([4]): ((ومضمـر)) اسـم مفعـول مأخوذ من أضمرت الشيء إذا أخفيته وسترته ، سمي به اللفظ ؛ لأنه دلالتـه علـــي معنـاه أخفي من دلالة الاسم الظاهر ؛ لأن الضمـير يحتـاج - في دلالتـه علـى معنـاه - إلى قرينـة زائدة على اللفظ وهي التكلم والخطاب والغيبة ، وما هو محتاج في دلالته على معناه لشيء زائد على ذات اللفظ أخفي مما دل ([5]) على معناه بدون تلك الزيادة،ويسمي ضميراً أيضـاً مأخوذ من الضمور : وهو الهـزال ، ثـم تسـميته مضمـراً اصطـلاح ([6]) البصريـين ، وأمّـا الكوفيون فإنهـم يسمونه كناية ومكنيّاً ، قوله([7]): ((ما كني ([8]) بـه)) ؛ أي : لفـظ كـني به عن الظاهر اختصاراً ، فإذا قال لك من اسمه زيد : أنا اءمرك ([9]) أن تفعل كذا ، فالمعني

---

[1]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج٢ ص ٥٢ ، ٥٣ دار الفكر بيروت ، وفي شرح الأشموني بأن الاجمال من مقاصد العقـلاء لا البلغاء و لم أجد السؤالين مع جوابهما نصّاً إنما توضيحاً يدور حول هذا الموضوع .

[2]) قوله ((فاغتنم)) ؛ أي : هذا التلخيص قلما تجده فاحرص عليه واهتم به .

[3]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

[4]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

[5]) في " ب " ((مما يدل)) وهو الأصوب لأنه يريد بحديثه المستقبل .

[6]) في " ب " ((اصطلاحاً)) .

[7]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

[8]) في " ب " ((ما كنيا به)) .

[9]) الأفضل في كلمة ((اءمرك)) أن تكتب الهمزة أمام الألف كما في الرسم القرآني .

عن الظاهر اختصاراً كأنا وأنت ، والمبهم كهذا وهذه .

فصل : والفعل لغة الحدث،واصطلاحاً كلمة دلت على معني في نفسها واقترنت بزمان (1) وضعاً ، وهو ثلاثة أقسام

زيد يأمرك بكذا،فلفظ " أنا " كناية عن زيد ، وقس على ذلك ، والكناية في اللغة الخفاء والاستتار (2) يقال : كنيت عن حاجتي ؛ أي : سترتها ، ولما كان في الضمير استتار وخفاء أطلق عليه اسم الكناية ، قوله : ((كأنا وأنت)) ؛ أي : وهو من كل ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، قوله : ((ومبهم)) من الإبهام وهو الخفاء ، مأخوذ من أبهمت الشيء إذا أخفيته ، ولما كان المبهم لا يفيد معناه إلا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ ، وهي الإشارة في اسم الإشارة ، والصلة في اسم الموصول كان مبهماً ؛ أي : خفيّاً بالنسبة للاسم الظاهر الدال على معناه بدون أن ينضم إليه شيء آخر، قوله : ((كهذا وهذه)) ؛ أي : ونحوهما من المبهمات ليدخل الاسم الموصول كالذي والتي .

فصل : قوله : ((والفعل)) ؛ أي : بالكسر اسم مصدر ، وأمّا المصدر فهو الفتح، قوله :((لغة الحدث)) هذا على القول بأن مدلول اسم المصدر الحدث الظاهر ، وأمّا على القول بأن مدلوله لفظ المصدر فيحتاج إلى تقدير مضاف في عبارة المصنف ؛ أي : والفعل لغة اسم اللفظ الدال على الحدث،قوله : ((دلت على معني في نفسها)) خرج الحرف وقوله (3) :((واقترنت بزمان)) خرج به الاسم ، وقوله (4) :((وضعاً)) قيد به ليدخل نعم وبئس والأفعال الواقعة في التعاريف ، فإن تجريدها عن الزمان عارض ؛ وليخرج ما دلالته على الزمان عارضة كاسم الفاعل ، قوله : ((وهو ثلا ثة أقسام)) إنما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لانحصار الزمان في ذلك ؛ لأن الفعل الذي هو الحدث ، إمّا متقدم عن زمان الإخبار ، أو مقارن له أو متأخر ، فالأول هو الماضي ، والثاني الحال ، والثالث الاستقبال

---

(1) في " ب " ((بزمن)) .

(2) في " ب " ((اللاستتار)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

(3) كلمة ((قوله)) أثبتها هذه المرة في " ج " .

(4) كلمة ((قوله)) أثبتها هذه المرة في " ج " .

ماض ومضارع وأمر ، فالماضي ما دل وضعاً على حدث وزمان انقضى ، وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة ، وحكمه البناء على الفتح لفظاً كقام ، أو تقديراً إن اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو جماعة [1] كضربت وضربوا ، والمضارع ما دل وضعاً

قوله : ((على حدث وزمان انقضي)) وهو الزمان الذي قبل [2]زمانك الذي تتكلم فيه ؛ أي : قبل زمان الحال ، قوله : ((ما دل وضعاً)) ، أي : فعل دل بحسب الوضع على حدث وزمان ، وقيد بقوله وضعاً ؛ ليدخل الفعل الماضي المقترن بإن الشرطية ، لأن دلالته على الاستقبال عارضة [3] ، وليخرج المضارع المقترن بلم فإن [4] دلالته على المضي عارضة ، قوله : ((تاء التأنيث الساكنة)) ؛ أي : وضعاً فلا تضر [5] تحركها لعارض كالتقاء [6] الساكنين ، قوله : ((وحكمه البناء على الفتح)) الحاصل أن الماضي مبني إتفاقاً ، ولا يسئل عن علة بنائه ؛ لأنه جاء على الأصل ، واختلف فيما يبني عليه،والراجح أنه الفتح في سائر أحواله ، لكن الفتح تارة يكون ظاهراً كضر ب ، وكذا ضرباً على الأصح ، وتارة يكون مقدراً وذلك في ثلاثة مواضع أحدها : فيما إذا كان معتلاً بالألف كرمى ودعا [7] فيقدر للتعذر ، والثاني فيما إذا لحقه ضمير متحرك [8] كضربت فيقدر للاستثقال منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض ، والثالث فيما إذا لحقه واو الجماعة كضربوا فيقدر لاشتغال المحل بالضمة العارضة لمناسبة الواو ، ثم يسئل لم [9] حرّك ؟ ولم كانت الحركة فتحة ؟ فيقال حرك ، لأنه أشبه الاسم في وقوعه صفة ، وصلة ، وخبراً ، وحالاً ، وكانت الحركة فتحة للخفة ، وقوله : ((والمضارع)) هذا القسم الثاني من أقسام الفعل ، قوله : ((ما دل وضعاً)) ؛ أي : فعل دل بحسب الوضع على ما

---

[1]) في " ب " ((الجماعة)) .

[2]) في " ب " ((قيل)) والصواب ((قبل)) كما في " أ " و " ج " .

[3]) في " ب " ((عارضته)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[4]) في " ب " ((فإنه)) والصواب كما في " أ " و "ج" .

[5]) في " ب " و " ج " ((يضر)) وهو الصواب .

[6]) في " ب " ((كالتا)) والصواب ((كالتقاء)) كما في " أ " و " ج " .

[7]) في " ج " ((دعي)) والصواب ((دعا)) كما في " أ " و " ج " .

[8]) في " ب " و " ج " ((ضمير رفع)) وهو الأفضل .

[9]) في " ج " ((لما)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

على حدث وزمان غير منقض حاضراً كان أو مستقبلاً،وعلامته أن يقبل لم أو (١) السين أو(٢)سوف،وحكمه الإعراب ، ما لم تتصل به نون النسوة فيبني(٣)على السكون

ذُكِر،وقيد بقوله وضعاً ليدخل المضارع المنفي بلم ، وليخرج الماضي في سياق الشرط ، قوله : ((وعلامته الخ)) إنما لم يذكر من علاماته حروف أنيت لما ذكره ابن هشام (٤) في شرح القطر من أنها غير مختصة بالمضارع لوجودها في أول الماضي (٥) ، قوله : ((حاضراً كان أو مستقبلاً)) اسم كان مستتر فيه يرجع للزمان ، وحاضراً خبر مقدم،وقوله :((أو مستقبلاً)) عاطف ومعطوف ، والمراد بالحاضر الحال وهو زمن التكلم،وظاهر كلامه أن المضارع من قبيل المشترك ، وهو ظاهر مذهب سيبويه،واختار بعض المحققين أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، قوله :((وحكمه الإعراب)) تقدم سبب إعراب المضارع مشابهته الاسم في أن كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لا يميزها إلا الإعراب ، قوله :((ما لم تتصل به نون النسوة فيبني على السكون)) نحو : ﴿ والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ (٦) ، و ﴿ إلاَّ أَن يعْفُونَ ﴾ (٧) وبني الفعل (٨) رجوعاً إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل ؛ أي : مع تعذر إعرابه معها ، فلا يرد أنّ هذه العلة تقتضي بناءه إن اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة ؛ لأنهما لا يتصلان إلا بالفعل ؛ لكنه لم يتعذر إعرابه معهما فأعرب اهـ ، وبني على السكون لما سيأتي في باب المبني،ووزن يعفون يفعلن ،

---

(١) في " ب " ((و)) والصواب في " أ " و " ج " .

(٢) في " ب " ((و)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

(٣) في " ب " ((افيبني)) و الصواب بدون الهمزة كما في " أ " و " ج " .

(٤) ابن هشام (٧٠٩-٧٦٢هـ= ١٣٠٩-١٣٦٠م) هو : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، الشيخ جمال الدين الحنبلي ، النحوي الفاضل ، العلامة المشهور ، أبو محمد ، لزم الشهاب عبداللطيف بن المرحل ، وتلا على بن السراج وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمي ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه . صنف مغني اللبيب . شذور الذهب وشرحه . والجامع الكبير والجامع الصغير وغيرها . انظر أحمد بن مصطفي مفتاح السعادة ومصباح السيادة ج١ ص١٨٣ دار الباز .

(٥) ابن هشام شرح قطر الندي وبلّ الصدي ص ٣٦ . تحقيق ح الفاخوري ، دار الجيل بيروت .

(٦) من الآية (٢٢٨) من سورة البقرة .

(٧) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة .

(٨) في " ب " (الفعل معها) وهو الصواب .

فالواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة،والنون ضمير النسوة لا نون الرفع بخلا ف نحو : الرجال يعفون فإن الواو فيه ضمير الجماعة ، ولام الكلمة محذوفة ([1]) ، والنون علامة الرفع والفعل معها معرب ، قوله : ((أو تباشره)) مجزوم ؛ لأنه معطوف على تتصل المجزوم بلم ، والمراد بمباشرة نون التوكيد الفعل اتصالها به من غير حاجز ملفوظ به ، أو مقدر نحو ﴿ لَيُنبَذَنَّ ﴾ ([2]) وعلة البناء تركيبه معها تركيب خمسة عشر ، بدليل أنه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ؛ ولأنّ النون لما لحقته أكدت فيه الفعلية ، وردت ([3]) إلى أصله من البناء ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد ؛ لأنها لا تكون إلا مباشرته،بخلاف المؤكدة فإنه ([4]) قد تكون مباشرة فيبني الفعل معها نحو : ﴿ لَيُسجَنَنَّ وَلَيَكُونَن ﴾ ([5]) ، وقد لا تكون فيعرب ؛ وذلك إذا فصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به نحو:﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾([6]) ، أو مقدر نحو: ﴿ولتعلَمُـنّ﴾([7]) بضم الميم ، أصله قبل التوكيد تعلمون ([8]) بواو الضمير ثم أكد بالنون الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فالتقي ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها ، وكذا يقال ([9]) في نحو : لتضربِنّ بكسر الباء ، والضابط في ذلك أن ما كان من المضارع رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بني على الفتح ، وما كان رفعه بثبوت النون يبقي على إعرابه ، تنبيه : يضم أول المضارع إذا كان ماضيه رباعيّاً كيدُحرِج ([10]) ويُكرِم ، ويفتح في غيره بأن كان ماضيه ثلاثياً كيضرب

---

[1]) في " ب " ((محذوف)) .
[2]) من الآية (٤) من سورة الهمزة .
[3]) في " ب " و " ج " ((ردته)) وهو الصواب .
[4]) في " ب " ((فإنها)) وهو الصواب .
[5]) من الآية (٣٢) من سورة يوسف .
[6]) من الآية (٨٩) من سورة يونس .
[7]) من الآية (٧١) من سورة طه ومن الآية (٨٨) من سورة ص .
[8]) في " ب " ((تعلمن)) والصواب كما في " أ " و " ج " .
[9]) كلمة ((يقال)) لم تذكر في " ج " .
[10]) في " ب " ((كيدخرج)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

والأمر ما دل على حدث في زمان (١) مستقبل فقط ، وعلامته أن يدل على الطلب بالصيغة مع قبول ياء المؤنثة (٢) المخاطبة ، وحكمه البناء على ما يجزم به المضارع

أو خماسيًّا كينطلق ، أو سداسيًّا (٣) كيستخرج . قوله :((والأمر)) هذا القسم الثالث من أقسام الفعل ، قوله :((ما دلّ على حدث في زمن مستقبل فقط)) ؛ أي : فعل دلّ على ما ذكر ، وإنما لم يقيد فعل الأمر بقوله (٤) وضعاً- كما قيد في سابقيه - لعدم الإحتياج إليه ؛ لأنه ليس هنا شيء يحترز به عنه ، وقوله : ((في زمن (٥) مستقبل)) خرج به الماضي ، قوله :((فقط)) خرج المضارع ، وإنما كان زمنه مستقبلاً أبداً ؛ لأن المقصود به حصول مالم يحصل ، أو دوام ما حصل ، قوله :((وعلامته أن يدل على الطلب بالصيغة)) ؛ أي : بنفسه لا بانضمام غيره إليه ليخرج نحو : لتضرب فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت منه فهي بواسطة لام الأمر ، قوله : ((مع قبول ياء المخاطبة)) (٦) ؛ أي : ونون التوكيد كأقبلنّ ، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء والنون فهي إمّا اسم فعل كنزال ، أو مصدر كضرباً زيداً أو حرف نحو : كلا بمعني انتهِ ، أو قبلتهما ولكن لا تدل على الطلب فهي مضارع نحو : تضربين و ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ (٧) ؛ قوله : ((وحكمه البناء على ما يجزم به المضارع)) فيبني على السكون اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير جمع ، ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كاضرب ؛ إذ مضارعه يجزم بالسكون ويبني على حذف آخره إذا كان معتلاً ، وهو ما آخره (٨) واو أو ألف أو ياء بشرط أن (٩) لا يتصل به ما تقدم ، ولا نون النسوة كاغزُ ، واخْشَ ، وارمِ إذ مضارعه يجزم بحذف آخره ، فاغزِ مبني على حذف الواو ، واخش مبني على حذف الألف

---

١) في " ب " ((زمن)) .

٢) كلمة ((المؤنثة)) لم تذكر في " ب " .

٣) في " ج " ((سيداسيًّا)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

٤) في " ب " ((بقول)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

٥) كلمة ((زمن)) لم تذكر في " ب " .

٦) كان عليه أن يورد كلام المصنف كاملاً .

٧) من الآية ((٣٢)) من سورة يوسف .

٨) في " ج " ((وهو ما كان آخره)) .

٩) في " ب " ((أي)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

لو كان معرباً .

فصل : والحرف لغة طرف الشيء ، واصطلاحاً كلمة دلت على معني في غيرها لا في نفسها،وعلامته أن لا يقبل شيئاً من علامات الاسماء والأفعال،وحكمه البناء مطلقاً ،

وارمِ مبني ([1]) على حذف الياء ، ويبني على حذف النون إذا اتصل به ضمير تثنية نحو : قوما ، أو ضمير الجماعة نحو قوموا ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : قومي ؛ إذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل صحيحاً كما مثلنا أو معتلاً نحو : اغزو ([2]) ، واغزي ، قوله : ((لو كان معرباً)) قيد بذلك ؛ لأنّ فعل الأمر يبني على ما يبني عليه مضارعه ، فيبني على السكون إذا اتصل به نون النسوة نحو : اضربن يا هندات ؛ إذ مضارعه المتصل به ذلك يبني على السكون ، ويبني على الفتح إذا باشرته نون التوكيد نحو : اضربَنّ يا زيد ؛ إذ مضارعه الذي باشرته النون المذكورة يبني على الفتح .

فصل : قوله : ((والحرف لغة طرف الشيء)) يقال حرف الجبل ؛ أي : طرفه ، قال تعالي :﴿ وَمِنْ النّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ([3]) ؛ أي : على طرف وجانب من الدين ؛ أي : لا يدخل فيه على ثبات وتمكن ، قوله : ((دلت على معني في غيرها)) في للسببيه ؛ أي : دلت على معني بسبب انضمام غيرها إليها ، فالحرف يحتاج في فهم معناه منه إلى انضمام غيره إليه كما مرّ ([4]) ، وبهذا القيد خرج الاسم والفعل ، وقوله : ((لا في نفسها)) تفسير لما قبله ، قوله : ((وعلامته أن لا يقبل شيئاً الخ)) إن قلت : الجملة لا تقبل شيئاً من علامات الاسماء والأفعال ، أجيب بأن الكلام في المفردات ؛ لأن جنس هذا التعريف الكلمة ، فكأنه قال الحرف كلمة علامتها أن لا تقبل شيئاً الخ ، قوله : ((وحكمه البناء مطلقاً)) ؛ أي : في سائر أحواله وبالاتفاق ، بخلاف الاسم والفعل المضارع فإنهما يبنيان في بعض الأحوال ، وبخلاف فعل الأمر فإنه مختلف في بنائه ، واعلم

---

[1]) كلمة ((مبني)) لم تذكر في " ب " .

[2]) في " ب " ((اغزوا)) وهو الصواب .

[3]) من الآية (١١) من سورة الحج .

[4]) انظر ص ١١٧ من هذا البحث .

وهو ثلاثة أقسام مختص بالأسماء فيعمل فيها الجر كمِن وإلي ، ومختص بالأفعال فيعمل فيها الجزم كلم ولّما ، ومشترك فلا يعمل كهل وبل ، وإنما عملت ما ، وإن ، ولا النافيات لعارض الحمل على ليس ، ومن العرب من يهملهن على الأصل وإنما لم تعمل

أن الفعل الماضي ، وفعل الأمر والحرف ملازمة للبناء ؛ لأنّ الإعراب فيها أمر زائد لغير فائدة لعدم توارد المعاني المختلفة عليها ، والزائد لغير فائدة يجب الاحتراز عنه فالإعراب(١) يجب الاحتراز عنه ، وإذا انتفي عنها الإعراب وجب لها البناء؛ إذ لا واسطة بينهما على الصحيح ، قوله :((وإنما عملت ما وإن الخ)) قدم المصنف أصلين أحدهما أن حق الحرف المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ، الثاني أن حق المشترك أن لا يعمل شيئاً ولما جاءت حروف على خلاف ما تستحقه من هذين الأصلين، ومن المقرر أن العرب لا يعدلون عما يستحقه الشيء إلا لنكتة أراد المصنف أن يبين نكتة ما جاء على خلاف أصله على سبيل اللف والنشر المشوش ، فقوله : ((وإنما عملتِ ما وإن الخ)) إشارة (٢) ما خرج عن الأصل ، الثاني وهو أن حق المشترك أن لا يعمل ، فأجاب بأن نكتة عملها الحمل على ليس ، وقوله : ((وإنما لم تعمل ها التنبيه)) إلى آخر الفصل إشارة إلى ما خرج عن الأصل الأول ، وهذا خروجه إمّا بعدم العمل أصلاً ، أو بعمله غير العمل الخاص، وقوله :((كهل)) محل كون هل من المشترك إذا لم يكن في حيزها فعل؛ أما إذا كان فهي مختصة بالفعل ، ولذا امتنع الرفع بالابتداء في نحو : هل زيداً أكرمته كما سيجيء في باب الإشتغال ، ووجب كون زيد فاعلاً بفعل محذوف لا مبتدأ في : هل زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه زاهلة (٣) وإن رأته في حيزها(٤) حنت إليه لسابق الإلفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته ، قوله : ((لعارض الحمل))

---

١) في " ب " و " ج " ((فالإعراب فيما ذكر يجب ...)) وهو الأفضل .

٢) في " ب " و " ج " ((إلى ما خرج)) وهو الصواب .

٣) في " ج " ((ذاهلة)) وهو الصواب .

٤) في " ج " ((حينها)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

ها التنبيه ، وأل المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء،وقد ، والسين وسوف مع اختصاصهن بالفعل ؛ لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، وإنما [1] تعمل إنّ وأخواتها ، وأحرف النداء والنصب [2]لأنها أشبهت [3] الفعل ، وإنما عملت لن النصب دون الجزم حملاً على لا النافية للجنس لأنها بمعناها،وبعضهم يجزم

؛ أي : لعارض هو الحمل [4] ، فالإضافة للبيان ، قوله :((ها التنبيه)) بالقصر ولا يجوز المد ، لأنه علمٌ على الكلمة المركبة من هاء وألف،فنكّر وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى[5] المدلول ليتضح المراد به ، قوله :((لتنزيلهن)) ؛ أي : الخمسة ، ووجهه في قد ، والسين ، وسوف أن قد تفيد قرب قرب الفعل من الحال ، أو تحقيقه ، أو تقليله،والسين وسوف يفيدان تأخره [6] ، فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعاً على الحدث وقربه ، أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره ، قوله :((لأنها أشبهت الفعل)) ؛ أي : في المعني ، فإنْ تشبه [7] أوكد ، وليت أتمني ، ولعل أترجي ، وكأن أشبه ، ولكن استدرك ، وأحرف النداء نائبة عن أُدعو ، فتلخص أنّ إنّ وأخواتها إنما عملت غير الجر وهو نصب الاسم ورفع الخبر مع اختصاصها بالاسم ؛ لأنها أشبهت الفعل ، فإن قلت لم [8] التزموا تقديم المنصوب في باب إنّ ، ولم يلتزموا ذلك في ما ولا وإن المشبهات بليس ، قلنا : إنّ وأخواتها لما أشبهت الفعل لفظاً ومعني احتاجوا إلى المخالفة بينها وبين الأصل وهو الفعل لئلا تشتبه به ، بخلاف ما ولا وإنْ فإنها لم تشبهه تلك المشابهة القوية فأمن فيها اشتباه [9]

---

[1] في " ب " ((وإنما لم تعمل)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[2] في " ب " ((الجرّ)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3] في " ب " ((أشبهت)) وهو الصواب .

[4] عبارة ((لعارض هو الحمل)) سقطت من " ج " .

[5] في " ب " ((على)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[6] في " ج " ((تؤخره)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[7] في " ب " ((شبه)) .

[8] في " ج " ((لما)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[9] في " ج " ((الاشتباه)) وهو الصواب .

بها كقوله : فَلَنْ يَحْلَ لِلعَيْنَينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ : (١) .

باب الإعراب والبناء :- الإعراب لغة : البيان والتغيير

بالأصل أفاده في شرح المصباح (٢) قوله : ((فلن يحل)) بفتح اللام من خليت المرأة في عيني بالكسر تَحَلَي (٣) بالفتح ، وأمّا حلا الشيء في فمي فمضارعه يحلو ، والكاف في قوله:((بعدك)) مكسورة ، والمنظر بفتح الظاء انتهي (٤) صبان في باب إعراب الفعل(٥) .

[باب الإعراب والبناء] .

إنما قدم الإعراب والبناء على المعرب والمبني ؛ لأن المعرب والمبني (٦) اسما مفعول مشتقا(٧) من الإعراب والبناء ، ومعرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق ، قوله : ((البيان)) هذا أنسب بالمعني الاصطلاحي على القول بأن (٨) الإعراب لفظي وهو الصحيح ؛ ولذا قدمه والأنسب به على القول بأنه معنوي التغيير ، قوله :((البيان)) يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ، قوله :((التغيير)) يقال أعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد (٩) ؛ لكن في كلام ابن فلاح (١٠) وغيره قيل أنه مشتق من قولهم عربت معدة البعير إذا فسدت

---

١) هذا البيت من شواهد الأشموني و لم يذكر له قائل وهو من بحر الطويل

والبيت أورده الأشموني كاملاً كما يلي :-

أيادي سبايا عزّ ما كنت بعدكم *** فلن يحل للعينين بعدك منظر

موضع الشاهد فيه ((فلن يحل)) فلن هنا جازمة جزمت فعل المضارع ((يحل)) وعلامة جزمه حذف حرف العلة . انظر شرح الأشموني تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ج٣ ص ٥٤٨ شاهد رقم (٩٩٦) .

٢) لم أعثر على هذا الكتاب .

٣) في " ج " ((تحلا)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

٤) في " ج " ((اهـ)) وهو الأفضل ليسير الوضع على صورة واحدة .

٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني مج١ ج٣ ص ٢٧٨ الحلبي .

٦) عبارة ((لأن المعرب والمبني)) سقطت من " ب " .

٧) في " ب " و " ج " ((مشتقان)) وهو الصواب .

٨) في " ب " ((بأنه)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

٩) في " ب " ((بفساد)) . والصواب كما في " أ " و " ج " .

١٠) ابن فلاح (٠٠٠-٦٨٠هـ= ٠٠٠-١٢٨١م) هو : منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان أبو الخير تقي الدين نحوي ، يمني له مؤلفات في علوم العربية وغيرها ، منها ((الكافي)) قال السيوطي يدل على معرفته بأصول الفقه ، و((المغني -خ)) في النحو أربع مجلدات في مكتبة الكاشاني بكر بلاء والنسخة فريدة ، انظر الزركلي الأعلام ج٧ ص٣٠٣ وانظر أيضاً السيوطي بغية الوعاة ص ٣٩٨ وأيضاً حاجي الكشف الظنون ج٢ ص ١٧٥١ .

وأعربتها ؛ أي : أفسدتها ؛ أي : أزلت[1] فسادها ؛ لأن الهمزة تأتي للسلب ، كأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته ، والمعنى أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه أفاده يس ([2]) قوله : ((التحسين)) يقال جارية عروبة ؛ أي حسناء ، قوله: ((على القول بأنه لفظي)) اختار هذا القول ابن مالك ([3]) ، ونسبه إلى المحققين وهو الحق ؛ لأنه إنما جيء به للتمييز بين المعاني ، والتمييز إنما يكون بالأثر لا بتغيير ([4]) الأواخر ، قوله :((أثر)) ؛ أي : حركة ، أو حرف ، أو سكون أو حذف ، قوله : ((ظاهر أو مقدر)) صفة للأثر ، و أو للتنويع ، فالظاهر نحو : زيدٌ يضرب ، والمقدر نحو : موسي يخشي ، قوله:((يجلبه العامل)) ؛ أي: يطلبه ويقتضيه ، فالعامل أولاً يقتضي المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة وهذه المعاني لكونها خفيّة تستدعي الإعراب الذي هو الرفع،والنصب ، والجر ؛ لأجل بيانها وتمييز بعضها من بعض ، فالعامل يطلب الإعراب بواسطة اقتضائه المعاني المذكورة فجاء عامل يقتضي فاعلاً ؛ لأنه فعل ، وهو يستدعي ذاتاً يصدر هو عنها ويقوم بها ورأيت يقتضي مفعولاً ؛ لأنه فعل متعد أخذ فاعله ، فيستدعي ذاتاً وقع هو عليها،وغلام من قولك غلام زيد يقتضي مضافاً إليه ؛ لأنه مضاف منسوب إلى ما بعده ، والمنسوب يستدعي ذاتاً ينسب هو إليها ، قوله :((العامل)) ؛ أي : الملفوظ به ، أو المقدر ، أو المعنوي ، فالأول كجاء من قولك جاء زيد ، والثاني كزيد جواباً لمن قال : من قام؟ والثالث : كالابتداء أو التجرد ، وخرج بقوله : ((يجلبه العامل)) حركات البناء وحركة النقل والإتباع ، والتخلص من الساكنين ، فلا تكون إعراباً ؛ لأن العامل لم يجلبها،قوله :

---

[1]) في " ب " ((أزالت)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[2]) يس (٠٠٠-١٠٦١هـ = ٠٠٠-١٦٥١م) هو : ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي ، الشهير بالعُلَيمي : شيخ عصره في علوم العربية ، ولد بحمص ، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر ، له حواش كثيرة منها (حاشية على ألفية ابن مالك -ط) جزآن ، و (حاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي -ط) و (حاشية على شرح الإستعارات -خ) و (حاشية على التصريح شرح التوضيح -ط) في النحو . الزركلي الأعلام ج٨ ص ١٣٠ . قوله أفاده يس انظر إليه في يس على الفاكهي ج١ ص٢٣ ط٢ الحلبي وذُكِرَ معه كلام ابن فلاح قبله في ذات الصفحة .

[3]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج١ ص ٥٣ .

[4]) في " ب " ((بتغيير)) .

في آخر الكلمة،أو ما نـزل منزلته ، وعلي القول بأنه معنوي : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل

((في آخر الكلمة الخ)) إن قلت الظرفية مسلمة بالنظر للمعرب بالحركات ؛ لأن الحركات أثر مظروف في آخر الكلمة ، وغير مسلمة بالنظر للمعرب بالحروف كالمثني وجمع المذكر السالم ؛ لأن الحروف نفس الآخر لا مظروفة فيه ، أجيب بأن الظرفية بالنسبة إلى المعرب بالحروف مجازية؛لتنزيل تلك الحروف منزلة الحركات المظروفة في الآخر بجامع التبدل ([1]) والتغيير ، فإن قلت لا يشمل التعريف الأثر في نحو : الزيدان ، والزيدون ، واثنا عشر ؛ لأن الآخر لم يقم به أثر ، أجيب بأن النون في الأولين وعشر في الثالث بمنزلة التنوين،فكما أنّ التنوين لا يخرج ([2]) ما قبله عن كونه آخراً لعروضه ، فكذلك ما كان بمنزلته اهـ،وشملت الكلمة المعرب من الاسماء والأفعال ، وإنما جعل الإعراب في الآخر لأن المعاني المحتاجة له من أحوال الذات وهي متأخرة عن الذات ، والدال على المتأخر متأخر ، قوله :((أو ما نزل منزلته)) زاده ليشمل يداً ودماً ؛ لأنّ اللام المحذوفة ([3])جعلت نسياً منسياً،وليشمل اثني عشر ؛ لأن عشر حال محل النون، وهي بمنزلة التنوين،قوله : ((و على القول بأنه معنوي)) نسب لظاهر كلام سيبويه ([4]) ، قوله :((تغيير أواخر الكلم)) ؛ أي : تغير أواخر،إطلاقاً ([5]) للمصدر وإرادة الحاصل به،أو هو مصدر المبني للمفعول ؛ أي : كون الأواخر مغيرة اهـ يس ([6]) ، قوله :((أواخر الكلم)) ؛ أي : ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كالمثني والجمع رفعاً ونصباً ، أو حكماً كما فيهما حالة النصب والجر ، أو صفة بأن تبدل صفة بصفة أخري حقيقة كما في الاسم المنصرف رفعاً ونصباً وجراً ، أو حكماً كما في غير المنصرف حالة النصب والجر ، وكما في جمع المؤنث السالم حالة الجر والنصب ، قوله:((لاختلاف العوامل)) ؛ أي : لتغيرها ودخول أحدها بعد

---

[1]) لو قال ((التبديل)) لكان أحسن .

[2]) في " ب " ((يخروج)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3]) في " ب " ((المحذوفت)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[4]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج١ ص٥٣ دار الفكر .

[5]) في " ب " ((اطلاق)) .

[6]) في " ب " و " ج " ((يسن)) انظر يس على الفاكهي للقطر ج١ ص٣٣ .

الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، وأنواعه أربعة :

الآخرين ([1]) ، والعوامل جمع عامل ، وهو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب،والمراد بالواسطة مقتضي الإعراب بالكسر اسم فاعل ، وهو في الاسماء توارد المعاني المعاني ([2]) فإنها أمور خفيّة تستدعي علائم ظاهرة لتعرف مثلاً إذا قلنا : ضرب زيد غلام عمرو،فضرب أوجب كون آخر زيد مرفوعاً ، وآخر غلام منصوباً بواسطة ورود الفاعلية على زيد ، والمفعولية على غلام ، وغلام أوجب كون آخر عمرو مجروراً بواسطة ورود الإضافة عليه،وفي المضارع مشابهته الاسم في توارد المعاني المختلفة هذا ملخص ما في الإظهار ([3]) ، قوله :((لفظاً أو تقديراً)) حالان من تغيير ؛ أي : حال كون ذلك التغيير ملفوظاً أثره أو مقدراً ، وذلك نحو : عصى فإنه استحق الإعراب و لم يظهر المانع ، فقدر أنه متغير بخلاف المبني الواقع في محل المعرب فإنه لم يستحق الإعراب بل لو كان في محله معرب لتغير ([4]) آخره ، فظهر الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي واعلم أن عدم استحقاق ([5]) الإعراب إمّا لأنّ اللفظ لا يقبله أصلاً كما في المبني ، أو لأن العامل لا يقتضيه كما في : مررت بزيد ، فإن زيداً محله النصب ، لأنه مفعول به ، وإنما لم ينصب ؛ لأن العامل وهو مرّ لكونه فعلاً قاصراً لا يقتضي النصب ([6]) أو لأنّ الآخر مشغول بحركة عامل آخر ، كما في عامل ([7]) المصدر والمجرور بحرف زائد ، فإن إعراب ما ذكر محلي ، ويجوز أن يكون قوله لفظاً أو تقديراً تفصيل لتغيير الأواخر ، ولاختلاف العوامل ، فإن العامل يكون أيضاً ملفوظاً به ومقدراً اهـ يس ([8]) بتصرف ، قوله : (وأنواعه أربعة الخ)) النوع ، والضرب ، والصنف ، والقسم ألفاظ متقاربة المعني لغة؛ يعني:

---

[1]) في " ب " و " ج " ((الآخر يس)) وهو الصواب انظر الىالمرجع أعلاه في نفس الجزء والصفحة .

[2]) في " ب " ((المختلفة)) و " ج " أيضاً وهو الصواب .

[3]) لم أعثر على هذا الكتاب .

[4]) في " ج " ((لتغيير)) .

[5]) في " ج " ((استحقاق)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[6]) العبارة من ((فإن زيداً محله النصب)) إلى ((لا يقتضي النصب)) سقطت من " ج " .

[7]) في " ب " و " ج " ((فاعل)) والصواب عامل .

[8]) حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ج١ ص ٣٢ ط٢ الحلبي .

رفع ونصب في اسم وفعل ، وخفض في اسم ، وجزم في فعل . فصل : والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت، واصطلاحاً على القول بأنه لفظي ما جيء به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الإعراب من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف ، وليس حكاية

أنّ بعض أفراده مسمي بالرفع ، وبعضها بالنصب وهكذا، قوله :((رفع)) هو على القول بأن الإعراب لفظي الضمة وما ناب عنها، وعلي القول بأنه ([1]) معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، والنصب على القول بأنه لفظي الفتحة وما ناب عنها ، وعلي أنه معنوي تغيير معنوي ([2]) مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها ، وقس على هذا الجرّ والجزم ، قوله :((في اسم وفعل الخ)) حاصله أن هذه الأنواع الأربعة ثلاثة أقسام ([3]) ، ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب نحو: زيد يقوم ، ونحو إنّ زيداً لن يقوم وما هو خاص بالاسم وهو الجر نحو : بزيد ، وما هو خاص بالفعل وهو الجزم نحو: لم يقم. ((فصل والبناء لغة الخ)) قوله : ((على صفة ([4]) يراد بها الثبوت)) احترز به عن الوضع لا على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب ، فإنه لا يسمي بناء لغة ، قوله :((لا لبيان مقتضي العامل)) خرج به الأعراب ، قوله :((من شبه الإعراب الخ)) من فيه لبيان الجنس ، أتي به لرفع الإبهام عن ما، وشِبه بكسر الشين وسكون الباء ، وفتحهما بمعني المشابه ؛ أي : من الأمر المشابه للإعراب في كونه حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً، وكونه في آخر الكلمة لا في أولها ولا في حشوها اهـ ([5]) ، قوله : ((وليس حكاية الخ)) ؛ أي : وليس هو ؛ أي : ما جيء به لا لبيان مقتضي العامل حكاية نحو : مِنْ زيداً ، فإن الحركة المذكورة ليست إعراباً ولا بناء ، وكذا بقية الحركات المذكورة ، قوله ([6]) :

---

[1]) في " ب " و " ج " ((أنه)) .
[2]) كلمة ((معنوي)) زائدة في " أ " .
[3]) في " ب " و " ج " ((تنقسم ثلاثة أقسام)) بزيادة تنقسم .
[4]) في " ب " ((على صيغة)) .
[5]) في " ب " و " ج " ((اهـ يسن)) وهو الصواب يس على الفاكهي للقطر ج١ ص٣٩ .
[6]) كلمة ((قوله)) سقطت من " ب " .

ولانقلاً ، ولا اتباعاً ، ولا تخلصاً من سكونين ،

((ولا نقلاً لا اتباعاً ولا تخلصاً من سكونين)) فكل واحدة من هذه الحركات لا تسمي بناء اهـ ؛ لكن ما هي فيه معرب تقديراً ، وتلك الحركات مانعة من ظهور الإعراب للتعذر إن كان اسماً غير مشبه للحرف أو فعلاً مضارعاً نحو : ﴿ لَم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾([1]) ، ومبني إن كان اسماً مشبهاً للحرف ، أو فعلاً غير مضارع . أو حرفاً ، ثم ما هي فيه إن لم يكن مستحقاً لغير تلك الحركة ، فهي حركة بناء نحو : كيف ، وذه ، ومنذ ، وأمس فإن هذه الحركات منها ما هو للتخلص والإتباع معاً كحركة كيف ، ومنذ ومنها ما هو للتخلص فقط كحركة أمس ، ومنها ما هو للإتباع فقط كحركة ذه فهذه الحركات حركات بناء وإن كانت للتخلص أو الإتباع ؛ لأن ما هي فيه ليس مستحقاً لغيرها ، وبهذا تعلم أن قولهم حركة الإتباع ، أو التخلص ليست حركة بناء ليس على إطلاقه ؛ بل محله إذا كان ما هي فيه مستحقاً لغير تلك الحركة نحو : عض فعل أمر ؛ فإن حركته حينئذ ليست حركة بناء ؛ لأنه مستحق البناء على السكون ، فهو مبني على سكون مقدر منع من ظهوره ([2]) حركة الإتباع ، وقد مِنْ ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ ([3]) مبنية على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره حركة النقل ، والحاصل أنّ ما فيه حركة تخلص أو إتباع إن لم يكن مستحقاً لغير تلك الحركة فحركته حركة بناء نحو : كيف وإن كان مستحقاً لغيرها فحركته ليست حركة بناء ، ويقدر ما يستحقه كعضّ ، و ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ وما أشبه ذلك اهـ ([4]) يس ، قوله ([5]) : ((ولا نقلاً)) نحو : ﴿ فَمَنْ أُتِيَ ﴾([6]) بنقل حركة الهمزة للنون قبلها ، فمَنْ مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل فضمة النون ليست حركة بناء ، كما أنها ليست حركة إعراب ، قوله([7]): ((ولا إتباعاً))

---

[1]) من الآية (١) من سورة البينة .

[2]) في " ب " ((ظهورها)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3]) من الآية (١) من سورة المؤمنون ، ومن الآية (١٤) من الأعلى ومن الآية (٩) من سورة الشمس .

[4]) في " ج " ((انظر يسن)) وحول هذا الموضوع انظر يس على الفاكهي ج١ ص ٢٩ الحلبي .

[5]) كلمة ((قوله)) سقطت من " ب " .

[6]) من الآية (٧١) من سورة الإسراء .

[7]) كلمة ((قوله)) سقطت من " ب " .

وعلي القول بأنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من غير عامل،وأنواعه أربعة ضم وكسر في اسم وحرف ، وفتح وسكون في الكلم الثلاث

كقراءة زيد بن (1) على ﴿ الحمدِ للهِ﴾ بكسر الدال (2) اتباعاً لحركة اللام ، قوله (3) : ((ولا تخلصا من سكونين)) نحو : ﴿ مَنْ يَشَـإِ اللهُ يُضْلِلْهُ ﴾ (4) قوله : ((لزوم آخر الخ)) اللزوم جنس يشمل لزوم الآخر ولزوم غيره ، وخرج بإضافته للآخر لزوم ما عداه فليس بناء كما أنه ليس إعراباً،وخرج بقوله:((حالة واحدة)) المعرب المختلف الآخر وبقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة للزومه عاملاً واحداً كالظروف (5) الغير (6) المتصرفة،وما لزم (7) النصب على المصدرية كسبحان ، فإن قلت يرد عليه حيث؛لأنها لم تلزم حالة واحدة،أجيب بأن المراد باللزوم المذكور عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل ، وحركات حيث لغات (8) ، وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة لازمة حالة واحدة ؛قوله : ((وأنواعه أربعة ضم الخ)) الضم على القول بأن البناء لفظي الضمة وما ناب عنها ، وعلي أنه معنوي لزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها ، والفتح على أنه لفظي الفتحة وما ناب عنها ، وعلي أنه معنوي لزوم مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها (9) ، والكسر على أنه لفظي نفس الكسرة فقط ، وعلي أنه معنوي لزوم مخصوص علامته الكسرة فقط،والسكون على أنه لفظي نفس السكون وما ناب عنها ، و على أنه معنوي لزوم مخصوص علامته السكون وما ناب عنها ، وإنما قلنا في جانب

---

(1) في "ج" ((زيد ابن على)) والصواب بدون همزه وزيد بن على (٧٩-١٢٢هـ= ٦٩٨- ٧٤٠م) هو : زيد بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب ، أبو الحسين العلوي الهاشمي القرشي .. وقال أبو حنيفة : ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جواباً ولا أبين قولاً،كانت اقامته بالكوفة ، وقرأ على واصل بن عطاء ... (قتل) بالكوفة ...) الزركلي الأعلام ج٣ ص ٥٩ .

(2) في " ب " ((الذال)) وهي من الآية (١) من سورة الفاتحة .

(3) كلمة ((قوله)) سقطت من " ب " .

(4) من الآية (٣٩) من سورة الانعام .

(5) في " ب " ((كالظرف)) .

(6) قوله :((الغير)) دخول (أل) على (غير) لا يفيدها شيء لأنها متوغلة في الإبهام .

(7) في " ب " ((لزوم)) والصواب كما في " أ " " ج " .

(8) في " ج " ((لغاة)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

(9) من قوله :((وعلي أنه معنوي)) إلى قوله : ((وما ناب عنها)) سقط من " ج " .

الكسر هو الكسرة فقط ؛ لأن الكسرة البنائية لا ينوب عنها شيء ، بخلاف بقية أنواع البناء ، فإن الضمة البنائية ينوب عنها في باب المنادي الواو في جمع المذكر السالم والألف في المثني ، والفتحة البنائية ينوب عنها في باب لا الياء في جمع المذكر السالم والمثني والكسرة في جمع المؤنث السالم ، والسكون ينوب عنه في فعل الأمر حذف حرف العلة وحذف النون ، قوله:((ضم وكسر في اسم وحرف ، وفتح وكسر ([1]) في الكلم الثلاث)) اعلم أن الأصل في البناء السكون لخفته وثقل البناء فلا يعدل عنه إلا لسبب ، ومن أجل ذلك دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم،ولما كان الفتح أقرب الحركات إلى السكون لحصوله بأدني فتح الفم دخل أيضاً في الكلم الثلاث كسوف ، وقام ، وأين ، ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم دون الفعل لثقله .

((باب المعرب والمبني)) :

اعلم أن قولهم المغرب يحتمل ثلاث حالات ([2]) : الأول ما أعرب بالفعل بأن نطق بإعرابه الثاني ما يستحق الإعراب بالفعل بأن ركب مع عامله ، الثالث ما صلح للإعراب فالاحتمال الأول ليس مراد النحاة ، وأما الثاني والثالث فذهب إلى كل منهما طائفة،ويبني على ذلك أن من ذهب إلى الثاني – وهو أن المعرب ما يستحق الإعراب بالفعل بعد التركيب مع عامله – يقول بأن الاسماء قبل التركيب مبنية ، ومن ذهب إلى الثالث – وهو أن المعرب ما صلح للإعراب – يقول بأن الاسماء قبل التركيب معربة ثم المعرب مطلقا لا بقيد كونه من الاسم ، ولا من الفعل يعرف على القول بأن الإعراب لفظي بأنه ما حصل في آخره أثر ظاهر أو مقدر بعامل ملفوظ به أو مقدر ، والمبني ما كان في آخره شبه إعراب ، وليس حكاية ، ولا نقلا ، ولا اتباعاً ، ولا تخلصاً من ساكنين ، وعلي أنه معنوي يعرف بأنه ما تغير آخره لاختلاف العوامل ، والمبني بخلافه . وأما المعرب من الاسماء فهو ما سلم من مشابهة ([3]) الحرف ، والمعرب من الأفعال – وهو المضارع – ما

---

[1]) في " ب " و " ج " ((وسكون)) وهو الصواب ؛ لأن الكسر لا يكون في الكلم الثلاث .

[2]) أظنه يقصد ثلاث احتمالات والدليل على ذلك قوله بعد قليل فالاحتمال الأول .

[3]) في " ب " ((مشابهته)) .

المعرب من الاسماء ما سلم من مشابهة الحرف،فإن كان صحيح الآخر كزيد ، أو مشبهاً للصحيح كدلو وظبي ظهرت فيه الحركات الثلاث ([1])، وإن كان معتلاً بالألف كالفتي قدرت فيه الثلاث للتعذر ويسمي مقصوراً

كان خاليا من النونين ، قوله :((المعرب من الاسماء)) وهو الأصل فيها ولهذا قدمه ويسمي متمكناً ، وكذا أمكن إن انصرف ، وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها ([2]) إلا الإعراب كما مر ([3]) . قوله:((ما سلم من مشابهة ([4]) الحرف)) ؛ أي : المشابهة المقتضية للبناء ، وهي المشابهة التي لم يعارضها ما هو من خصائص الأسماء كالإضافة والتثنية فلا يرد على مفهوم ، قوله ([5]) :((ما سلم من مشابهة الحرف)) أن أيّا الشرطية لم تسلم من مشابهة الحرف مع أنها معر بة ، وحاصل الجواب أن مشابهة أي غير مقتضية للبناء؛لأنه عارضها ما هو من خصائص الاسماء كما سيأتي ، قوله :((فإن كان صحيح الآخر الخ)) لّما كان المعرب من الاسماء على قسمين صحيح يظهر إعرابه ، ومعتل يقدر إعرابه شرع في بيان ذلك،قوله : ((أو مشبهاً للصحيح)) وهو ما آخره واواً أو ياء قبلها ساكن كدلو وظبي ، وغزو ، ورمي ، وإنما أشبه ما ذكِر الصحيح ؛ لأن حرف العلة لا يثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ، قوله: ((قدرت فيه الثلاث)) ؛ أي : الحركات الثلاث ، وهذا إذا كان مصروفاً كالفتي وإن كان ممنوعاً كموسي قدرت فيه الضمة والفتحة فقط ؛ لأنه يقدر فيه حالة الجر الفتحة كحالة النصب ، وكذا يقال في المنقوص غير المنصرف فتقدر فيه الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لنيابتها عن حركة ثقيلة وتظهر الفتحة الأصلية ، قوله :((ويسمي مقصوراً)) قال الرضي ([6]) ؛ لكونه ضد الممدود ؛ ولكونه ممنوعاً من مطلق الحركات ، والقصر المنع

---

[1]) لفظ ((الثلاث)) سقط من " ب " .

[2]) في " ب " ((لا يميزها)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3]) انظر ص ١٢٤ من هذا البحث .

[4]) في " ب " ((مشابهته)) .

[5]) لفظ ((قوله)) أثبته هذه المرة في " ج " .

[6]) الرضي (٠٠٠-٦٨٦هـ = ٠٠٠ - ١٢٨٧م) هو : محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي نجم الدين : عالم بالعربية من أهل استراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه (الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب -ط) في النحو جزآن أكمله سنة ٦٨٦هـ و (شرح مقدمة

وهو كل اسم معرب آخره ألف لازمة ، وإن كان مضافاً لياء المتكلم كغلامي قدرت فيه الثلاث أيضاً ؛ لاشتغال المحل بحركة المناسبة وهو كل اسم أضيف لياء المتكلم وليس مثني ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً ، وإن كان معتلاً بالياء كالقاضي قدرت فيه الضمة والكسرة للثقل ، وظهرت الفتحة للخفة ويسمي منقوصاً وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة

والأول أولي ([1]) ؛ لأن غلامي ممنوع من الحركات ، و لا يسمي مقصوراً اهـ سجاعي في حاشيته على شرح ([2]) القطر ، قوله : ((وهو كل اسم معرب)) خرج الفعل والحرف والمبني من الاسماء ، فلا يسمي كل منها مقصوراً،وخرج بقوله : ((آخره ألف لازمة)) ما آخره غير ألف ، وما آخره ألف غير لازمة كرأيت أباك ، قوله :((وليس مثني ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً)) قيد بذلك ؛ لأن هذه لا تغير عن إعرابها المتأصل ، قوله :((ويسمي منقوصاً)) إمّا لنقص لامه أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، قوله :((وهو كل اسم معرب الخ)) علمت ما يخرج بذلك ، وخرج بقوله :((آخره ياء لازمة)) ما آخره غير ياء،وما آخره ياء غير لازمة كمررت بأبيك وخرج بقوله :((قبلها كسرة)) ما آخره ياء قبلها فتحة كلبيك ، وما آخره ياء لازمة قبلها سكون كظبي،واُعلم أن كلام المصنف يوهم أن الحركات لا تقدر في غير المقصور والمنقوص ، والمضاف لياء المتكلم من الأسماء ، وليس كذلك ، والجواب ([3]) إنما تعرض لما هو الكثير الواقع في الكلام أفاده السجاعي ، وقد نظم ما تقدر فيه الحركات فقال :

يُقَــدَّرُ إعْــرَابٌ بِسَبْعِ مَوَاضِــعٍ تَقَدَّرْ أَصْلِيّ كَجَاءَ الفَتَي العُلَا

كَذَا عَارِض عِنْدَ الحِكَايَةِ فَاعْلَمَن وَإِسْكَان تَخْفِيفٍ كَبَارِئكُم تَلَا

ابن الحاجب –ط) وهي المسماة بالشافية في علم الصرف انظر الزركلي الأعلام ج٦ص٨٦ والبغدادي خزانة الأدب ج١ ص١٢ دار صادر و مفتاح السعادة ج١ ص١٧٠ وحاجي خليفة كشف الظنون ١٠٢١ و ١٣٧٠ والسيوطي بغية الوعاة ج١ ص ٥٦٧ صيدا بيروت وقول الرضي هذا انظر إليه في الرضي شرح شافية ابن الحاجب ج٢ ص ٣٢٥و ٣٢٦ دار الكتب العلمية بيروت و لم يقل الرضي ضد الممدود انما قال احتراز عن الممدود .

[1]) في " ب " ((أولاً)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[2]) كلمة ((شرح)) سقطت من " ج " وكلام السجاعي هذا انظر اليه في السجاعي على القطر ص ٢٨ .

[3]) في " ج " ((والجواب أنه)) .

والمعرب من الأفعال الفعل المضارع بشرطه ، فإن كان صحيح الآخر كيضرب جزم بالسكون ، وظهرت فيه الضمة والفتحة ، وإن كان معتلاً بالألف كيخشي قدرتا فيه للتعذر ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء كيدعو ويرمي قدرت الضمة للثقل (1) فقط ، وظهرت الفتحة للخفة والجازم يحذف حرف العلة فقط . فصل : والمبني من الاسماء ما أشبه الحرف

مُسَكّن إدْغَامٍ وَوَقْفٍ فَاتْبعَن (2) مُجَاوِرَة أَيْضاً وَانْشِدْ مُزْمِلَا

وَزِدْ ثَامِناً أنْ بِالقَوَافِي تَحصَّلَا مُخَالِفُ إعْرَابٍ لِذاكَ تَجَمّلَا (3)

قوله :((بشرطه)) ؛ أي بأن لم تتصل به نون النسوة ، ولم تباشره نون التوكيد ، قوله : ((فإن كان صحيح الآخر الخ)) يشير بذلك إلى أن الفعل المضارع المعرب على قسمين : صحيح يظهر إعرابه ومعتل يقدر إعرابه ؛ فإن كان صحيح الآخر لم يتصل بآخره شيء كيضرب يرفع بالضمة الظاهرة ، وينصب بالفتحة الظاهرة ، ويجزم بالسكون ، وإن كان معتلاً بالألف كيخشي يرفع بالضمة المقدرة وينصب بالفتحة المقدرة ؛ وذلك للتعذر ويجزم بحذف آخره وهو الألف ، وإن كان معتلاً بالواو كيدعو ، وبالياء كيرمي يرفع بالضمة المقدرة للثقل ، وينصب بالفتحة الظاهرة للخفة ، ويجزم بحذف آخره وهو الواو والياء .

((فصل)) :- قوله :((والمبني من الاسماء ما أشبه الحرف)) ؛ أي : بنفسه أو بالواسطة ليدخل المنادي ، فإنه أشبه الحرف بالواسطة ؛ أي : أشبه كاف أدعوك المشابهة لكاف ذلك إفراداً وتعريفاً وليدخل نحو : حزام (4) فإنه أشبه نزال المشابهة للحرف ، والمراد أنه

---

(1) كلمة ((الثقل)) سقطت من " ب " .

(2) في " ج " ((واتبعن)) بالواو .

(3) انظر السجاعي على القطر ص ٢٨ و ٢٩ . وفي البيت الأول الشطر الثاني الكلمة الأولي تعذر وليس تقدر وفي الثالث الكلمة الأخيرة من الشطر الأول وأتبعن وليس فاتبعن وآخر الشطر الثاني منه مرسلا وليس مزملا ، وفي البيت الأخير الكلمة الأخيرة من الشطر الأول محصلا وليس تحصلا . وإفادة السجاعي هذه لم يوردها كاملة وهي كما يلي بدأ من قوله وأعلم قال العلامة الشنواني اعلم أن كلام المصنف يوهم أن الحركات لا تقدر في غير المضاف لياء المتكلم والمقصور والمنقوص من الأسماء وليس كذلك بل تقدر في الاسماء في مواضع اهـ المراد قلت ويجاب عنه بأنه إنما تعرض لما هو الكثير الواقع في الكلام وقد نظمت ما تقدر فيه الحركات فقلت . وذكر الأبيات انظر السجاعي على القطر ص ٢٩ .

(4) في " ج " ((حذام)) بالذال وهو الصواب .

في الوضع ، أو المعني ، أو الاستعمال ، أو الافتقار ، أو الاهمال أو اللفظ ، فالشبه الوضعي (1) أن يكون الاسم موضوعاً في الأصل على حرف أو حرفين كالضمائر ،

أشبه الحرف شبهاً قوياً يقربه منه ، والاحتراز بذلك عن الشبه الضعيف ، وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم،كما في أيّ فإنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهاميّة مشابهة للحرف،ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الإضافة التي هي من خواص الاسماء،وإنما اكتفي في بناء الاسم بشبهة للحرف من وجه واحد ، ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل إلا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعني ؛ لأنه الشبه الواحد بالحرف ؛ لكونه قويّا يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو الكلمة،والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم ؛ لأن كّلاً منهما له معني في نفسه بخلاف الحرف ، وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم ؛ لعدم فائدة الإعراب في الحرف ؛ لأنه لا تتوارد عليه معان مختلفة تفتقر إلى الإعراب ، فإن قلت كلام المصنف يفيد أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهة الحرف ، وليس كذلك إذ من أسباب البناء الإضافة إلى مبني كما في بعض الظروف ، أجيب بأن الكلام في العلة الموجبة للبناء ، والإضافة المذكورة مجوزة له ، قوله :((في الوضع أو المعني)) أشار بذلك إلى أن أنواع الشبه ستة،قوله :((أن يكون الاسم موضوعاً في الأصل)) ؛ أي : في الوضع الأوّلي على حرف أو حرفين ، فيخرج نحو يد ودم ؛ لأنهما موضوعان في الأصل على ثلاثة أحرف ، ويخرج نحو شربت ما بالقصر والوقف ؛ لأن وضعه على حرفين ثانوي لا أوّلي فلا اعتداد به ، وكذا يخرج حروف الهجاء نحو : هذه با أو تا أو ثا ، أو جا ، أو حا ، أو خا بالقصر والوقف ؛ لأن حروف الهجاء يجوز فيها المد والقصر ؛ لكن القصر بطريق الوضع الثانوي،فجميع ما ذكر أسماء معربة ؛ لأنها موضوعة في الوضع الأوّلي على ثلاثة أحرف،ثم الأصل في وضع الحروف أن يكون على حرف أو حرفي هجاء ، وما وضع على أكثر فعلي (2) خلاف الأصل ، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعداً ، فما

---

(1) في " ب " ((في الوضع)) .

(2) في " ب " ((فعلا)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء ، وظاهر كلام المصنف أنه لا يشترط في الشبه الوضعي أن يكون ثاني الحرفين لين (2) كنا من جئتنا ، كما اشترط الشاطبي (3) فإنه قال : يشترط أن يكون ثاني الحرفين حرف لين (4) ، فما كان من الضمائر موضوعاً على حرفين ليس ثانيهما حرف لين لا تكون علة بنائه عند الشاطبي الشبه الوضعي ؛ بل الجمود ، وغيره لم يشترط هذا الشرط،فالضمائر كلها عند غير الشاطبي علة بنائها الشبه الوضعي ، ورجح الشيخ يحي (5) في حاشيته على المرادي ما لغير الشاطبي ، ثم الشبه الوضعي إنما يصار إليه إذا لم تؤد الكلمة مع المعني الاسمي معني الحرف ، فإن أدت ذلك فعلة البناء الشبه المعنوي كما ومَن الشرطيتين (6) والاستفهاميتين (7) قوله :((لأنه فرد نادر)) هذا يفيد أن ما عدا نحن من الضمائر ليس موضوعاً على ثلاثة أحرف ؛ بل إمّا موضوع على حرف واحد كالضمائر المتصلة إلا " نا " ، وما زاد لواحق كالميم والألف من ضربتما مثلاً،وكبعض الضمائر المنفصلة ، فإن الضمير من هما ، وهم وهن هو الهاء وما زاد لواحق ، أو على حرفين كبقية الضمائر المنفصلة إلا نحن فإن الضمير هو أن وإيّا وما زاد لواحق ، فإن قلت : أيّا أكثر من حرفين ، أجيب بأنه على حرفين(8)

---

1) في " ب " ((والحق)) .

2) وصوابها ((ليناً)) لأنه خبر يكون .

3) الشاطبي (٠٠٠-٧٩٠هـ = ٠٠٠ - ١٣٨٨م) هو : إبراهيم بن موسي بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي : أصولي حافظ . من أهل غرناطة كان من أئمة المالكية . من كتبه ((الموافقات في أصول الفقه - ط)) أربع مجلدات و ((الاتفاق في علم الاشتقاق و ((أصول النحو)) و ((الاعتصام - ط)) في اصول الفقه ، ثلاث مجلدات و ((شرح الألفية)) سماه ((المقاصد الشافعية في شرح خلاصة الكافية -خ)) خمس مجلدات ضخام . انظر الزركلي الأعلام ج١ ص ٧٥ .

4) وقول الشاطبي هذا ذكره الأشموني انظر الصبان على الأشموني ج١ ص٥٨ دار الفكر .

5) الشيخ يحي (٠٠٠-١٢٢٥هـ = ٠٠٠-١٨١٠م) هو : يحي بن محمد المسالخي فاضل . من أهل حلب . ولد ونشأ بها ، وسافر إلى مصر فقرأ على بعض شيوخها وعاد إلى حلب ، ثم سكن دمشق وتوفي بها . له كتب منها (شرح مختصر البخاري لأبي جمرة) و (شرح ألفية العراقي) في الحديث و (رسالة في النحو -خ) شرحها بعض معاصريه ، و(تعليقه) على الترغيب والترهيب للمنذري . الزركلي الأعلام ج٨ ص ١٧٠ .

6) في " ج " ((الشرطيتان)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

7) في " ج " ((وكالاستفهاميتين)) لا داعي للكاف لأنها لا معني لها هنا .

8) في " ج " ((الحرفين)) .

وضعاً ، والألف الأخيرة جيء بها للإشباع ، ولا نظر هنا لتشديد الياء ، وقول المصنف ((ولا يرد نحن لأنه فرد نادر)) ([1]) ويفيد أن أيّا ليست موضوعة على ثلاثة أحرف؛ لأنه حكم بأنفراد نحن بكونها موضوعة على ثلاثة أحرف ، والحكم على شيء بانفراده بحكم يفيد أن ما عداه ليس له ذلك الحكم . قوله :((والشبه المعنوي أن يتضمن الاسم معني من معاني الحروف)) ؛ أي : تضمناً لازماً بأن يكون الاسم خلف حرفا في إفادة معناه بحيث صار ذلك الحرف مطروحاً غير منظور إليه وغير جائز الذكر ، كتضمن مَنْ الاستفهامية معني همزة الاستفهام ، فإن الهمزة في قولك مَنْ قام مستفهماً غير منظور إليها وغير جائز الذكر ، فخرج بقولنا تضمناً لازماً تضمن الظروف معني في ، والتمييز معني مَنْ ؛ لأن تضمنها معني الحرف غير لازمة ([2]) ؛ لأنه لا ينفك ([3]) عنهما ؛ إذ يجوز معها ذكر الحرف ، ومع ذكر الحرف لم يكونا متضمنين له ؛ لأن تضمن كلمة معني كلمة أخري عبارة عن خلفها في إفادة معناها، وخلف الشيء إنما يكون عند فقده ، والتضمن الغير([4]) اللازم غير موجب للبناء،ثم قوله ((أن يتضمن الاسم معني)) ؛ أي : زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولاً وبالذات ولكون وضعه له أولاً وبالذات ، ووضعه لمعني الحرف ثانياً وبالعرض جعل ([5]) اسماً ولم يجعل حرفاً ، فلا يرد أن أسماء الشرط مثلاً أدت معني الشرط ، وهو من معاني الحروف الغير ([6]) المستقلة بالمفهومية ، فحقها أن تكون حروفاً ، والجواب أن أسماء الشروط وضعت أولاً لمعني مستقل ، ثم ضمنت معني الشرط فمَنْ مثلاً موضوعة أولاً لِمَنْ يعقل فجعلت اسما ، ثم ضمنت معني الشرط فبنيت ، وقس على ذلك كل ما بني من الأسماء لشبهه الحرف بالمعني،والحاصل : أنه روعي ما وضع له

[1]) في " ج " ((نادر يفيد)) بدون واو وهو الأفضل .

[2]) في " ب " و " ج " ((لازم)) وهو الصواب .

[3]) في " ب " و " ج " ((لأنه ينفك)) وهو الصواب .

[4]) لو قال ((غير اللازم)) لكان أفضل .

[5]) في " ب " ((جعلا)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[6]) ولو قال ((غير المستقلة)) لكان أفضل .

أولاً فجعل اسماً ، وما وضع له ثانياً فبني (٢) وفاءً بحق المعنيين (٣) ، قوله : ((من معاني الحروف)) (٤) ؛ أي : من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحروف ، وهي النسبة (٥) الجزئية (٦) ، الغير المستقلة بالمفهومية ، قوله :((كأسماء الشروط الاستفهامية)) فكلها مبنية إلا أيّا لتضمن الأول(٧) معني إن الشرطية ، وتضمن الثانية معني همزة الاستفهام وهناك أسماء بنيت (٨) للشبه (٩) المعنوي منها كم الخبرية بنيت لتضمنها معني ربّ التكثيرية ، وأما كم الاستفهامية فداخلة في أسماء الاستفهام ، ومنها أمس ؛ لتضمنها معني أل ، ومنها سيبويه(١٠) ؛ لتضمنه معني واو العطف،ومنها أحد عشر وأخواته فإنها مبنية صدراً وعجزاً. أما الصدر فاختلف في علة بنائه فقيل للإفتقار ، وقيل لتنزيله منزلة صدر الكلمة،وأما العجز فلتضمنه معني حرف العطف ، واختار يس(١١) أن الجزئين بنيا لتضمنهما معني حرف العطف اهـ (١٢) ، قوله :((وكذا أسماء الإشارة)) فصله بكذا لمخالفته لما قبله من حيث أن ما قبله وهو أسماء الشروط والاستفهام (١٣) تضمن معني حرف موجود ، وأسماء الإشارة تضمنت معني حرف غير موجود وهو (١٤) الإشارة فهي(١٥) معني حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب ، لكنهم لم يضعوا لهاحرفاً ، فإن قلت :

---

١) قوله : ((والاستفهام)) سقط من " ب " .
٢) في " ج " ((فيبنى)) والصواب كما في " أ " و " ب " .
٣) في " ب " ((المعنين)) والصواب كما في " أ " و " ج " .
٤) انظر الصفحة السابقة من كلام المصنف .
٥) في " ج " ((النسب)) والصواب كما في " أ " و " ب " .
٦) في " ب " ((الجزئية)) وما في " أ " و " ج " أوضح .
٧) في " ج " ((الأولي)) وهو أفضل نظر لما بعد في قوله وتضمن الثانية .
٨) في " ج " ((بنية)) والصواب كما في " أ " و " ب " .
٩) في " ب " ((لشبه)) والصواب كما في " أ " و " ج " .
١٠) في " ج " ((س)) وما في " أ " و " ب " أوضح .
١١) في " ب " و " ج " ((يسن)) واختيار يس هذا انظر اليه في حاشيته على شرح الفاكهي ج١ ص ٤٧ و ٤٨ الحلبي .
١٢) لفظ ((اهـ)) سقط من " ج " .
١٣) لو قال ((تضمنت)) لكان أفضل .
١٤) في " ج " ((وهي)) .
١٥) لو قال ((فهو)) لكان أفضل ليكون مطابقاً مع مرجع الضمير في قوله حقه بعد .

قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود هنا ([1]) أو خارجاً وهي حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً ، أجيب بأن المراد بالإشارة هنا التي لم يضعوا لها حرفاً الإشارة الحسية ، وهي ما كانت باليد أو الرأس ، والإشارة بالي ([2]) ليست كذلك ، قوله : ((وإنما أعربت أي ، وذان ، وتان على قول)) جواب سؤال مقدر ، وأورد ([3]) الشبه([4]) المعنوي تقريره أنّ هذه الأسماء تضمنت معنى الحرف فحقها البناء فَلِمَ أعربت ؟ وحاصل الجواب أنه عارض شبهها ما هو من خصائص الأسماء فضعف ، وشرط الشبه الموجب للبناء أن يكون قويّاً لا ضعيفاً بسبب المعارضة فأعرب ما ذكر ؛ لأنه تكرر فيه مقتضي الإعراب ، وهذا موافق للقاعدة الأصولية ، وهي إذا تعارض المقتضي والمانع ، قدم المانع ما لم يتكرر المقتضي ، فالاسمية مقتضية للإعراب ، وشبه الاسم للحرف مانع منه ، فيعمل بموجبه وهو البناء؛ إلا إذا تكرر المقتضي للإعراب فإن الاسم حينئذ يعرب كما في أي وذان([5]) ، وتان ، وهذا السؤال ([6]) بالنسبة إلى ذان وتان وارد على القول بإعرابهما،وأمّا على القول ببنائهما ([7]) فلا ، ثم من قال بإعرابهما حكم بأن التثنية فيهما حقيقة،ومن قال بالبناء حكم بأنها صورية ؛ لأن مفرد ما ذكر مبني لا يقبل التنكير وهو يشترط في إعراب([8]) التثنية ، أن يكون المفرد معرباً قابلاً للتنكير ، والظاهر أن الاسمين المذكورين على هذا القول مبنيان على الألف والياء ، كما في يا رجلان ولا رجلين ، ففي نحو : ذان قائمان ، يقال ذان اسم إشارة جاء على صورة المثنى مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وقائمان خبره ، وفي نحو : رأيت ذين ، يقال : ذين ([9]) اسم إشارة جاء على صورة المثني

[1]) في " ب " و " ج " ((ذهنا)) وهو الصواب .
[2]) في " ب " و " ج " ((بأل)) وهو الصواب .
[3]) في " ج " ((وارد)) وهو الصواب .
[4]) في " ب " و" ج " ((على الشبه)) وهو الصواب .
[5]) في " ب " ((ذات)) والصواب كما في " أ " و " ج " .
[6]) في " ب " ((السئوال)) والصواب كما في " أ " و " ج " .
[7]) في " ج " ((بناهما)) والصواب كما في " أ " و " ب " .
[8]) في " ب " ((إعرابه)) الصواب كما في " أ " و " ج " .
[9]) في " ج " ((زين)) والصواب بالذال .

لمعارضة الشبه بالإضافة والتثنية اللتين ([1]) من خواص الأسماء ، والشبه الاستعمالي أن يكون الاسم نائباً عن الفعل ولا يتأثر بالعامل كأسماء الأفعال

مبني على السكون في محل نصب مفعول به ، وقس عليه مررت بذين ، وكذا يقال في تان رفعاً ونصباً وجراً ، وحكم اللذان ، واللتان كذان وتان في جميع ما ذكر فاحفظ ذلك ، قوله : ((بالإضافة)) ؛ أي : بلزوم الإضافة إلى المفرد ؛ لأن مطلق الإضافة غير معارض وهذا بالنظر ([2]) لأي ؛ يعني أن أيا إنما أعربت مع ([3]) أشبهت الحرف بالمعنى ؛ لأنه عارض شبهها ما هو من خصائص الأسماء ، وهو ملازمتها الإضافة إلى المفرد فخرج باللزوم كم فإنها تضاف إلى مفرد ، وقد لا تضاف أصلاً ، وبالمفرد إذ و إذا وحيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ، فإن قلت : يرد لدن فإن المعارض موجود فيها ، وهو ملازمتها الإضافة إلى المفرد؛أجيب بأن المعارض يمنع وجوب البناء لا جوازه ، فيجوز للواضع عند قيام المعارض البناء والإعراب ؛ فلذا كان في لدن لغتان الإعراب و البناء وهو الأكثر ، وبمثل هذا يقال في قد الاسمية في نحو : قد زيد درهم بالسكون إيراداً وجواباً ([4]) تقرير الإيراد أن يقال المعارض في قد الاسمية موجود ، وهو ملازمتها الإضافة إلى المفرد؛والجواب أن المعارض يمنع تحتم البناء لا جوازه ؛ ولذا كان فيها لغتان الإعراب والبناء ، قوله : ((والتثنية)) هذا بالنظر إلى ذان وتان ، وإنما لم يقل وصورة التثنية ؛ لأن من ذهب إلى إعرابهما يقول بأن التثنية حقيقة كما مر ([5]) ، قوله :((والشبه الاستعمالي)) هذا النوع الثالث من أنواع الشبه ، قوله :((أن يكون الاسم نائباً عن الفعل)) في العمل ، قوله : ((ولا يتأثر بالعامل)) ؛ أي: لا يقبل الأثر الذي هو الإعراب ، فالمعنى يبني الاسم لشبهة الحرف بمجموع شيئين النيابة وعدم قبول الإعراب ([6]) ((كأسماء الأفعال)) فكلها مبنية للشبه الاستعمالي فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ، ولا يعمل غيرها فيها فأشبهت ليت ولعل

---

[1]) في " ب " ((اللذين)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[2]) في " ب " ((بالنظر)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3]) في " ب " و " ج " ((مع أنها)) وهو الصواب .

[4]) في " ج " ((وجوباً)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[5]) انظر ص ١٤٩ و ١٥٠ من هذا البحث .

[6]) في " ب " ((قوله كأسماء)) وهو الأفضل .

فاشبهت الحرف في كونها عاملة غير معمولة،والشبه الافتقاري أن يكون الاسم لازم الافتقار إلى جملة يتم بها معناه

مثلاً ألا تري أنهما نائبتان عن أتمني وأترجي (1) ، ولا يتسلط عليهما عامل ، والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ؛ ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله ، فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف ، قوله : ((في كونها عاملة غير معمولة)) لا يرد قول زهير(2) :

فَلنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجّ في الذُّعْرِ(3)

وجه الإيراد أنّ نزال اسم فعل وهو هنا نائب فاعل لقوله دُعيت فهو معمول ، وإنما لا يرد هذا ؛ لأنه من الإسناد إلى اللفظ:قوله:((والشبه الافتقاري)) هذا النوع الرابع ، قوله :((أن يكون الاسم لازم الافتقار إلى جملة)) أما ما افتقر(4) إلى مفرد(5) كسبحان،أو إلى جملة لكن افتقار(6)غير لازم كافتقار المضاف في نحو:﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾(7) إلى الجملة التي بعده فلا يبني ؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته (8) ، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا

---

1) في " ب " ((وأترج)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

2) زهير (٠٠٠-١٣ق هـ= ٠٠٠ - ٦٠٩م) هو : زهير بن أبي سلمي ربيعة بن رياح المزني ، من مضر : حكيم الشعراء في الجاهلية ، وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة . قال ابن الأعرابي : كان لزهير في الشعر ما لم يكن لغيره : كان أبوه شاعراً وخاله شاعراً ، وأخته سلمي شاعرة ، وابناه كعب وبجير شاعرين ، وأخته الخنساء شاعرة ، ولد في بلاد ((مُزينة)) بنواحي المدينة ، فكانت قصائده تسمي ((الحوليات)) . الأعلام للزركلي ج٣ ص ٥٢ ، انظر أيضاً الأصفهاني (الأغاني) ج١٠ ص٢٨٨، ٣٢٤ ط الدار وانظر ابن قتيبة الشعر والشعراء ص ٤٤ والبغدادي الخزانة ج١ ص ٣٧٥ .

3) هذا البيت يمدح فيه زهير هرم بن سنان المري وهو من بحر الكامل . معاني المفردات تحشو الدرع ؛ أي : حشوها . لج الناس في الذعر ؛ أي : تتابعوا في الفزع موضوع الشاهد في قوله :((نزال)) وقد تم توضيحه . هذا البيت من شواهد سيبويه انظر الكتاب ج٣ ص٢٧١ عالم الكتب بيروت وفي المقتضب ج٣ ص٣٧٠ تحقيق عضيمة القاهرة ١٣٨٦هـ والإنصاف للأنباري ج٢ص٥٣٥ط٤ ١٣٨٠

وراوية : *ولأنت أشجع من أسامة إذا ... دعيت نزال ولُجّ في الذّعْر*

وذكره أيضاً ابن يعيش في شرح المفصل ج٤ ص٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ عالم الكتب بيروت .

4) في " ب " ((مافتقر)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

5) في " ب " ((المفرد)) .

6) في " ب " ((افتقاراً)) وهو الصواب لأنه اسم لكن .

7) من الآية ((١١٩)) من سورة المائدة .

8) في " ب " ((لزاته)) والصواب بالذال كما في " أ " و " ج " .

كالأسمـــاء الموصولـــة،و إعـــراب اللـــذان واللتـــان ([1]) لمـــا تقـــدم

تري أنّ يوماً في غير هذا التركيب لم يفتقر إليهـا نحـو : هـذا يـوم مبـارك ، ومثلـه النكـرة الموصوفة بالجملة نحو: رأيت رجلاً يتكلم،فإنها مفتقرة إليها ؛ لكن افتقاراً غير لازم ؛ لأنـه ليس لذات النكرة،وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، ثم قولـه : إلى الجملـة ؛ أي : أو إلى ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة ، أو إلى عوض عنها كـالتنوين في إذ ، قولـه : ((كالأسمـاء الموصولـة)) ، أي : كـإذ([2]) وإذا وحيـث ، قولـه : ((لمـا تقـدم)) ؛ أي : لمعارضة الشبه بالتثنية التي هي من خـواص الأسمـاء ومـر ذلـك موضحـاً ([3]) . تنبيـه : إنمـا أعربت أي الموصولة لمعارضة الشبه بالإضافة ، فإن قلت يـرد أنهـا تبـني إذا أضيفـت لفظـاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ ﴾ ([4]) أجيـب بأنها لّما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضاف إليه منزلته ، فصارت كأنهـا منقطعـة عـن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجـب البنـاء ، وهـو شبـه الحـرف بالافتقـار اهـ ([5]) أشمونـي وقوله([6]) : كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية ، أمّا الأول فللتنزيل المذكور ، وأمّا الثاني فلأنه لا معني لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظاً اهـ ([7]) صبان ، وأعلم أن لأي الموصولة أربع حالات تبني في حالة واحدة ، وهي الحالة المذكـورة ، وتعـرب في ثـلاث ، أحدهـا : مقابل الحالة المذكورة وهي ما إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضمـيراً غـير محذوف نحو : أكرمت أيهم هو راغب في العلم ؛ أي : أكرمت الذي هو راغب في العلم ، فأي في المثال المذكور اسم موصول معرب منصوب على المفعولية،ثانيها أن يحذف المضاف إليـه ويكـون صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو : أكرمت أيّـاً راغـب في العلـم ، أي : أكرمـت أيهـم هـو راغب في العلم فالمضاف إليه وصدر الصلة محذوفـان ، وهـي أيضـاً اسـم موصـول معـرب

---

[1]) في " ب " ((واللتان على قول)) بزيادة على قول .

[2]) في " ب " ((وكإذ)) بزيادة الواو ولا داعي لها .

[3]) انظر ص ١٤٩ و ١٥٠ من هذا البحث .

[4]) من الآية (٦٩) من سورة مريم .

[5]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج١ ص٣١ ط٢ س ط١٩٣٩م الحلبي وأولاده .

[6]) الضمير في ((قوله)) يرجع إلى الأشموني قبله .

[7]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج١ ص ٦٢ دار الفكر بيروت .

والشبه الإهمالي أن يكون الاسم مشابهاً (1) للحرف في كونه غير عامل وغير معمول كأوائل السور وأسماء الهجاء، وكذا الأسماء قبل التركيب

منصوب (2) ثالثها أن يحذف المضاف إليه ولا يكون صدر صلتها ضمير محذوفاً، وهذا صادق بصورتين أحدهما: أن يكون صدر صلتها ضميراً غير محذوف (3) نحو: أكرمت أيّاً هو راغب في العلم، الثانية أن لا يكون صدر صلتها ضمير أصلاً نحو: أكرمت أيّاً رغب في العلم. قوله :((والشبه الإهمالي)) هذا هو النوع الخامس، قوله :((كأوائل السور)) نحو: ﴿ ص ﴾(4)، و ﴿ ق ﴾ (5)، و ﴿ الم ﴾ (6) وهذا مبني على أنها لا محل لها من الإعراب لكونها متشابهة لا يعرف معناها، ولم يصحبها عامل، أمّا على أنها أسماء للسور مثلاً، وأن محلها رفع بالإبتداء أو الخبرية، أو نصب على المفعولية لمحذوف، أيْ: اقرأ،أو جرّ بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع؛ بل ما كان مفرداً منها كصاد (7) أو موازن مفرد كحاميم موازن قابيل جاز إعرابه لفظاً أو تقديراً؛ بأن يسكن حكاية لحالهُ قبل العلمية، وما عدا ذلك كألف لام ميم وكهيعص (8) يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي(9)وحواشيه أفاده(10)الصبان قوله:((وكذا الأسماء قبل التركيب))

---

1) في " ب " ((مشبهاً)).

2) قوله : ((منصوب)) ؛ أي : على المفعولية الناسخ على هامش المخطوط.

3) عبارة ((غير محذوف)) سقطت من " ب ".

4) من الآية (1) من سورة ص.

5) من الآية (1) من سورة ق.

6) من الآية (1) من سورة البقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

7) في " ب " ((وكصار)) بالراء والصواب بالدال كما في " أ " و " ج ".

8) في " ج " ((كفهيعص)) بزيادة الفاء والصواب كما في " أ " و " ب ".

9) البيضاوي (000-685هـ = 000 - 1286م) هو عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد،أوأبو الخير ناصر الدين البيضاوي قاض، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء (بفارس قرب شيراز) وولي قضاء شيراز مدة. وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها. من تصانيفه (أنوار التنزيل وأسرار التأويل -ط) يعرف بتفسير البيضاوي. و (طوالع الأنوار -ط) في التوحيد، و (منهاج الوصول إلى علم الأصول -ط) و (لب اللباب في علم الإعراب -خ). الزركلي الأعلام ج4 ص110 وابن كثير البداية والنهاية ج13 ص309 المعارف بيروت والسيوطي بغية الوعاة ج2 ص50 وزاده مفتاح السعادة ج2 ص92 الباز مكة المكرمة.

10) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج1 ص 63 دار الفكر بيروت.

على قول،والشبه اللفظي أن يكون الاسم مشابها[1] للحرف في لفظه كعلي الاسمّية ، وكّلا بمعني حقاً ، والكاف بمعني مثل

فصله بكذا للخلاف فيه ، وقوله [2] :((على قول)) درج على هذا القول ، وهو جعل الأسماء قبل التركيب مبنية ابن الحاجب في كافيته [3] ، واختاره ابن مالك [4] ، وعلية بنائها على هذا القول الشبه الإهمالي ، وقيل أن الأسماء قبل التركيب معربة حكماً ، وقيل موقوفة لعدم مقتضي الإعراب والبناء،فهذه ثلاثة أقوال في الأسماء قبل التركيب ، قوله : ((والشبه اللفظي)) [5] هذا النوع السادس [6] ، ونقل العلامة الصبان عن شيخه أنّ الشبه اللفظي مجوز للبناء الا محتم [7] ، ثم قال فعليه يجوز أن تكون حاشا ، وعلي ، وكلا الاسميات [8] معربة تقديراً كالفتي ، وقد الاسمية معربة لفظاً اهـ [9] ، قوله :((والكاف بمعني مثل)) نحو : مررت بكأسد ؛ أي : بمثل أسد ، وينبغي أن تكون الكاف الاسمية واجبة البناء ؛ لأنه انضم إلى الشبه اللفظي [10] الشبه الوضعي تأمل ، ومما بني للشبه اللفظي مذ ومنذ الاسميتان ، وعدّ بعضهم من أنواع الشبه الجمودي [11] وهو أن يكون الاسم مشبهاً للحرف في عدم التصرف [12] ولزومه طريقة واحدة كلدن ولدى على لغة بنائهما ، فإنهما أشبها الحرف في الجمود وعدم التصرف،قال الصبان:والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالي بمعني يشمله ؛ أي : بأن يعرف الشبه الاستعمالي بما لزم طريقة من

---

[1]) في " ب " ((مشبهاً)) .

[2]) أثبت لفظ ((قوله)) هذه المرة في " ج " .

[3]) انظر ابن الحاجب شرح الرضي ج١ ص ١٦ دار الكتب العلمية بيروت .

[4]) ابن مالك شرح الكافية الشافية ج١ ص ٢١٦ تحقيق:عبدالمنعم هريدي ، دار المأمون للتراث .

[5]) في " ب " ((اللفظي)) ولعله سهواً والصواب كما في " أ " و " ج " .

[6]) في " ب " ((التبادس)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[7]) في " ب " ((لا محتم)) وهو الصواب .

[8]) في " ب " ((الاسمات)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[9]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج١ ص٦٣ دار الفكر بيروت .

[10]) في " ب " ((اللفضي)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[11]) في " ب " و " ج " ((الشبه الشبه الجمودي)) وهو الأفضل .

[12]) في " ب " و " ج " شرح الناسخ على الهامش قول الشارح ((عدم التصرف)) بقوله : قوله في عدم التصرف الخ المراد بعدم التصرف هنا عدم تثنيته وجمعه مثل لدن فإنها لا تثني ولا تجمع اهـ منه)) .

طرائق الحروف ، فيشمل أسماء الأفعال ؛ لأنها لزمت طريقة من طرائق الحروف ، وهي كونها عاملة غير معمولة ، ويشمل لدن ولدي ؛ لأنهما لزمتا طريقة من طرائق الحروف وهي الجمود وعدم التصرف ([1]) . خاتمه : ما بني ([2]) من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لِمَ بني ؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاث أسئلة لم بني ؟ ولم حُرّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بني من الأفعال والحروف على السكون لا يسأل عنه ، والذي بني منهما على حركة فيه سؤالان لم حُرّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ بقي هنا شيء وهو أن المضارع إذا بني يسئل عن سبب بنائه ؛ لأن المضارع لما أشبه الاسم صار كأن الإعراب أصل فيه فاستحق أن يسئل عن علة بنائه ، ثم إذا بني على السكون كما إذا اتصل به نون النسوة يسئل عنه سؤالان لم بني؟ ولم سكن؟ فيقال إنما بني لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه([3]) باتصاله ([4]) بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل ، وإنما بني على السكون حملاً على الماضي المتصل بها وإذا بني على حركة كما إذا باشرته نون التوكيد يسئل عنه سؤالان أيضاً لم بني ؟ ولم كانت الحركة فتحة ؟ فيقال بني لما مرّ في نون النسوة من فوات شبهه بالاسم ([5]) ، وكانت الحركة فتحة للخفة ، ولا يسئل عن سبب تحريكه ، ثم المضارع المبني فيه مخالفة للاسم المبني من وجهين أحدها : أنه يسئل في المضارع المبني على السكون عن سبب سكونه ، ولا يسئل إذا بني على حركة عن سبب تحريكه ، والاسم بخلافه والجواب أن المضارع لمّا أشبه الاسم صار له أصالة في الإعراب الذي الأصل فيه الحركة فصار كأن الأصل في المضارع الحركة ، فإذا بني على السكون يسئل عن سبب سكونه([6]) وإذا بني على حركة لا يسئل عن سبب تحريكه،وإنما لوحظ فيه ذلك دون الاسم ؛ لأن المضارع لمّا ضعفت أصالته في الإعراب ([7]) بالكلية احتيج إلى دفع هذا التوهم بهذه

---

[1]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج١ ص ٦٣ دار الفكر بيروت .

[2]) في " ب " ((ما من الاسماء بني)) وفي " ج " ((من الاسماء ما بني)) في " أ " و " ج " تقديم وتأخير ولكن المعنى واضح .

[3]) في " ب " ((لإعراب)) وهو الأفضل .

[4]) في " ج " ((لاتصاله)) وهو الأفضل .

[5]) انظر ص ١٢٩ من هذا البحث .

[6]) في " ب " ((سكون)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[7]) في " ب " ((في الإعراب لكون الأصل فيه البناء فربما توهم عدم أصالته في الإعراب بالكلية)) هذه العبارة سقطت من "أ" و "ج"

الملاحظة ([1]) وبالسؤال عن سبب سكونه ، وعدم السؤال عن سبب تحريكه ؛ لإشعار ذلك بأن له أصالة في الإعراب ، بخلاف أصالة الاسم في الإعراب فإنها ([2]) غير محتاجة إلى ذلك أفاده ([3]) الصبان . واعلم أنّ الأصل في البناء السكون ولا يعدل عنه إلى الحركة إلا لسبب ، وأسباب البناء على الحركة خمسة ([4]) التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضت لأن يبتدأ بها كياء الجر ، أو لها حالة إعراب كأول ، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه في الإعراب صفة ، وصلة ، وخبراً ، وحالاً ؛ وأسباب البناء على الفتح طلب ([5]) الخفة كأين ومجاورة الألف كأيّان ، كونها حركة الأصل نحو : يا مضار ترخيم مضارر اسم مفعول والفرق بين معنيين بأدات ([6]) واحدة نحو : يالزيد لعمرو ، والاتباع نحو : كيف بنيت على الفتح اتباعاً لحركة الكاف؛لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين؛ وأسباب البناء على الكسر كونه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين كأمس؛ ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمل على المقابل كلام الأمر كسرت حملاً على لام الجر؛فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم والإشعار بالتأنيث نحو : أتت وكونها حركة الأصل نحو : يا مضار ([7]) ترخيم مضارر ([8]) اسم فاعل ، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء

---

[1]) عبارة ((بهذه الملاحظة)) سقطت من " ب " .

[2]) في " ب " و " ج " ((فإنها قوية)) وهو الأفضل .

[3]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج١ ص ٦٨ دار الفكر بيروت .

[4]) كتب الناسخ على هامش النسخة " ب " متناولا هذه الاسباب قائلاً :((بقي أنه لا يصلح واحد من هذه الخمسة سبباً لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلاً عن الرضي ما نصه أن الضمير جملة هو و هي كما عليه البصريون وإنما حركا لتصير الكلمة مستقلة حتي يصح كونها ضميراً منفصلاً . إذ لو لا الحركة لتوهم كونها للإشباع كما ظن الكوفيون انتهي ، فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة وأصالة المحرك وفي " ج " كتب الناسخ على هامشها متناولاً هذه الاسباب بقوله :(وقوله :((وأسباب البناء على الحركة خمسة الخ)) قال الخضري هنا لما ذكروه ((ولا يصلح واحد منها لتحريك هو وهي)) لكن رأيت نقلاً عن الرضي ما نصه : الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون وإنما حركا لتصير الكلمة مستقلة حتي يصح كونها ضمير منفصلاً إذ لو أن الحركة توهم كونها للإشباع كما ظن الكوفيون اهـ ، فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة وأصالة المحرك اهـ ، وما في " ج " أوضح من " ب ") .

[5]) في " ب " ((صلب)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[6]) الصواب ((بأداة)) .

[7]) في " ب " ((مضاد)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[8]) في " ب " ((مضادر)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

نحو : لزيد مال،والاتباع نحو : ذه و ته بالكسرة في الإشارة للمؤنثة . وأسباب البناء على الضم أن لا يكون للكلمة حال إعرابها نحو : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ([1]) بالضم ومشابهة الغايات نحو : يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد من ([2]) جهة أن يكون متمكناً في حالة أخري ، وقيل من جهة أنه ([3]) لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، ومما ضم لمشابهة الغايات ([4]) حيث فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة([5]) وكونها حركة الأصل نحو : يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاجج إذا سمي به ، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها هموا ، فبنيت نحن على الضم لأنها للجمع نظير هموا فكانت الضمة في نحن كالواو في هموا ، والإتباع كمنذ بنيت على الضم إتباعاً لحركة الميم ([6]) اهـ أشموني ببعض تغييرات ([7]) .

((باب علامات الاعراب)) ؛ أي : علامات أنواع الإعراب على حذف مضاف ؛ لأن هذه العلامات ليست للإعراب الذي هو جنس كلي ، بل لأنواعه المخصوصة بمعني أن كل نوع له علامات ، فالرفع له أربع علامات ، والنصب له خمس علامات ، والخفض له ثلا ث علامات ، والجزم له علامتان ، وهذه العلامات بعضها أصول وبعضها فروع نائبة عن الأصول كما سيأتي ذلك موضحاً . بقي ههنا شيء وهو أن التعبير بالعلامات إنما يتجه على القول بأن الإعراب معنوي لا على ما اختاره المتأخرون ومنهم المصنف أنه لفظي ([8]) ، والجواب لا مانع من أن يكون القائل بأن الإعراب لفظي مجوزاً لجعل هذه

---

[1]) من الآية (٤) من سورة الروم .

[2]) في " ب " ((قيل من)) وهو الأفضل .

[3]) في " ج " ((أن)) .

[4]) في " ب " ((العنايات)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[5]) العبارة من ((إلى المفرد)) حتي ((الإضافة)) سقطت من " ب " .

[6]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج١ ص٣٥ ط٢ الحلبي وأولاده س ط ١٩٣٩م .

[7]) في " ب " و " ج " ((تغيير)) وهو الأفضل .

[8]) انظر ص ١٣٥ من هذا البحث .

الأصل في المعرب أن يعرب بالحركات،ثم في المرفوع أن يرفع بالضمة ، وفي المنصوب أن ينصب بالفتحة ، وفي المجرور أن يجر بالكسرة ، وفي المجزوم أن يجزم بالسكون

الأشياء علامات من حيث خصوصها،تعني أن وجودها علامة على وجود الإعراب،من باب جعل وجود الجزئي علامة على وجود كلية ([1]) ، وإن كان المشهور أن القائل بأن الإعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا ([2]) ، والقائل بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا ([3])، وحينئذ لا حاجة إلى تقدير مضاف في قوله : ((علامات الاعراب)) واختار بعضهم في الجواب أن هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنوي جرت على ألسنة المعربين المخالفين في ذلك من غير قصد . قوله :((الأصل في المعرب)) ؛ أي: الراجح في نظر الواضع ، وإنما كان الإعراب بالحركة أصلاً وبالحرف فرعاً ؛ لأن الحرف بمنزلة حركتين ؛ إذ الواو مثلاً بمنزلة ضمتين ، فهي مزيدة والمزيد فرع المزيد عليه ، وكذا يقال في الباقي ، قوله :((ثم في المرفوع الخ)) ؛ أي : ثم الأصل في المرفوع أن يرفع بالضمة الخ،عرفت وجه كون الأصل في الرفع الضمة دون الواو ، قوله :((أن يرفع بالضمة الخ)) اعلم أن أنواع البناء ، وأنواع الإعراب التي هي الحركات ([4])كالضمة مثلاً والحروف كالواو مثلاً وإن اتحدتا في الصورة فهما مختلفتان في الحقيقة والاسم ، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل ، والثانية متغيرة مجتلبة لعامل ، واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة ، والكسرة ، والسكون في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً وخفضاً ([5]) ، وجزماً وفي البناء ضماً ، وفتحاً ، وكسراً ، وسكوناً،فلا يطلق اسم نوع على نوع من أنواع الآخر فلا يطلق الضم على ضمة الإعراب ، ولا الرفع على ضمة البناء ، وهكذا ، والحاصل أن الضمة في الإعراب جلبها عامل ، وتسمي رفعاً ، وفي البناء لم يجلبها عامل وتسمي ضماً فالضمة وإن اتحدت في البابين من حيث الصورة فهي مختلفة من حيث الحقيقة والاسم

---

[1]) لو قال الكلي لكان أحسن .

[2]) انظر ص ١٣٨ من هذا البحث .

[3]) انظر ص ١٣٨ من هذا البحث .

[4]) في " ج " ((الحركات والحروف)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[5]) في " ج " ((وجراً أو خفضاً)) وهو الصواب .

وخرج عن الأصل سبعة أبواب ، الأول ما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحو مساجد ومصابيح

وقس عليها بقية أخواتها . وقوله [1]:((وخرج عن الأصل الخ)) فيه حذف مضاف ؛ أي : عن حكم الأصل ؛ أي : عن المحكوم به المذكور في الأصل ، فإن المحكوم به في قولنا الأصل كون الرفع بالضمة هو الضمة ، فالضمة وأخواتها [2] محكوم بها ، والأبواب السبعة خرجت عن المحكوم به الذي هو الضمة وأخواتها ، لا عن المحكوم عليه الذي هو الرفع وأخواته [3] ، قوله :((الأول ما لا ينصرف)) إنما قدم المصنف ما ينوب فيه حركة عن حركة ؛ لأنه أصل ناب عن أصل ، وقدم ما لا ينصرف على جمع المؤنث السالم ؛ لأنه يشتمل على الجمع والمفرد بخلاف جمع المؤنث ، ولأن الفتحة النائبة فيما لا ينصرف [4] أخف الحركات ، بخلاف الكسرة النائبة في جمع المؤنث ، قوله : ((فيجر بالفتحة)) هذا علة لكون ما لا ينصرف خارجاً عن الأصل فالفاء تعليلية ، قوله : ((نحو مساجد الخ)) اعلم أن الأصل في الاسم الإعراب والصرف ؛ إزالة للإجمال الحاصل بين معانيه الناشيء من عدم إعرابه وعدم صرفه ؛ وذلك لأنه يلزم من عدم إعرابه إجمال جميع[5] المعاني الواردة عليه كما مرّ [6] ويلزم من عدم صرفه إجمال بعض تلك المعاني كما في نحو : نظمت فوائد فرائد ، فإنه يحتمل الإضافة ، والمعني : نظمت فوائد منسوبة إلى الفرائد ، ويحتمل الوصفية ، والمعني نظمت فوائد موصوفة بأنها فرائد ، فوجب إعرابه وصرفه إزالة لهذا الإجمال ، وقد يخرج [7] الاسم عن هذا الأصل فيبني ، وذلك إذا أشبه الحرف كما تقدم [8] ، ويمنع من الصرف وذلك إذا أشبه الفعل في فرعيتين مختلفتين

---

[1]) لفظ ((قوله)) سقط من " ب " .

[2]) أخوات الضم هنا هي الفتحة والكسرة والسكون .

[3]) في " ب " ((وأخواتها)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[4]) في " ب " ((ينصر ف)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[5]) في " ب " ((جمع)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[6]) انظر ص ١٢٤ ، ١٤٠ من هذا البحث .

[7]) في " ب " ((يخرج)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[8]) ص ١٢٤ من هذا البحث .

مرجع أحدأهما اللفظ ، والأخري المعني ، أو فرعية تقوم مقام الفرعيتين ؛ وذلك أن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ ، وهي عند البصريين اشتقاق من المصدر وعند الكوفيين التركيب ؛ لأن الاسم كالمفرد ، والفعل المركب ، والمفرد أصل المركب ، وفرعية في المعني وهي احتياجه إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ، ثم الاسم بالنسبة إلى شبهة بالحرف وعدم شبهه به ينقسم إلى معرب ومبني ، والمعرب منه بالنسبة إلى شبهه بالفعل ينقسم إلى منصرف وغير منصرف ، ويسمي المنصر ف متمكناً أمكن،والاسم بالنسبة إلى الأمكنية والتمكن وعدمها بحسب الإنقسام العقلي أربعة أقسام ، وبحسب الوجود الخارجي ثلا ثة أقسام أحدها متمكن أمكن وهو المعرب المنصرف ، الثاني لا متمكن ولا أمكن وهو المبني ، الثالث متمكن غير أمكن وهو ما لا ينصر ف،وأما القسم الرابع وهو الأمكن الغير (1) المتمكن فلا وجود له في الخارج . واختلف في الصرف فقيل هو التنوين فقط ، وتبعه الجر في السقوط ، وهو مذهب المحققين (2) ، وهو المعتمد بدليل قولهم يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة والمراد تنويه ، وقيل هو التنوين (3) والجر معاً ، إذا تقرر هذا فاعلم (4) أن الاسم المفرد وجمع التكسير كل منهما على قسمين منصر ف وغير منصر ف ، وأمّا المثني وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، والأسماء الخمسة فلا يقال فيها منصرف وغير منصرف على ما قرره شيخ شيخنا يحي المسالخي (5) ؛ وفيه أن هذه خارجة عن حد ما لاينصر ف ، داخلة في حد المنصرف ؛ لأنه لم يوجدفيها علتا منع الصرف (6) ؛ بل منها ما لم يوجد فيه علة أصلاً كالأسماء الخمسة ، ومنها ما وجد فيه علة واحده وهو المثني وجمع المذكر السالم ، وهي عدم الإفراد فيهما ، ومنها ما وجد فيه علتان لكن من جهة واحدة وهو جمع المؤنث السالم ، فإن فيه الجمعية والتأنيث لكنهما لم يختلفا ؛ لأن مرجع كل منهما اللفظ ، ويشترط في منع الصرف أن تكون العلتان من جهتين مختلفتين ، جهة

---

(1) ولو قال ((غير المتمكن)) لكان أفضل .

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج٣ ص ٢٢٨ .

(3) في " ب " ((التنوين)) وهو الصواب .

(4) في " ب " ((فاعلم)) ولا داعي لهذا الألف .

(5) مر ذكره في ص ١٤٦ من هذا البحث وتم تعريفه فيها و لم أعثر على حاشيته على المرادي لأثبت ما قاله .

(6) في " ج " ((المنصرف.)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

المعني وجهة اللفظ فإن كانتا من جهة واحدة لم يمتنع الصرف كدريهم ؛ فإنه وإن كان فيه فرعية اللفظ وفرعية المعني من حيث تصغير لفظه وتصغير معناه المفيد للتحقير ؛ لكن جهتهما واحدة وهي التصغير ، وكذا إذا كانت من جهة اللفظ فقط كأجيمال فيه فرعية الجمعية وفرعية التصغير ؛ لكن مرجع كل منهما اللفظ ، إذا (١) كانتا من جهة المعني فقط كحائض فيه فرعية لزوم التأنيث وفرعية الوصفية ومرجع كل منهما المعني ، فجميع ذلك مصروف ، لأنه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل ، وقد صرح الأشموني بأن جمع المؤنث السالم منصر ف تأمل (٢) . والعلل المانعة من الصرف تسع إجمالاً يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ   وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ   وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ (٣)

وأحد عشر تفصيلاً ، المعنوية منها العلمية والوصفية ، وباقيها وهو تسع لفظي ، ثلاث منها كل واحدة تستقل بالمنع ، وهي صيغة منتهي الجموع كمساجد ، وألف التأنيث الممدودة كحمراء ، والمقصورة كحبلي ، وستة منها كل واحدة لا بد أن ينضم إليه(٤) إمّا العلمية أو الوصفية على التفصيل الآتي ؛ وهي التأنيث ، والتركيب المزجي ، والعجمة وهذه الثلا ثة لا تمنع إلا مع العلمية ، وَلا تمنع مع الوصفية ، والعدل ووزن الفعل ، وزيادة الألف والنون ، وهذه الثلاثة تمنع مع العلمية والوصفية ، فثبت بما قررناه أن العلمية تمنع مع ست،والوصفية لا تمنع إلا مع ثلاث ، فقوله نحو : ((مساجد ومصابيح)) مثال لما فيه صيغة منتهي الجموع ، وهي كل ما كان على وزن مفاعل أو مفاعيل ، وضابط صيغة منتهي الجموع كل جمع تكسير في وسطه ألف قبلها حرفان أولهما مفتوح ، وبعدها حرفان أولهما مكسور ، أو ثلا ثة أحرف أوسطها ساكن ، سواء كان في أوله ميم كما مثل المصنف ، أم لا كصوامع وقناديل ، وهذا(٥) العلة لا تفتقر إلى علمية ولا إلى وصفية

١) في " ب " و " ج " ((وكذا إذا كانتا)) وهو الصواب .

٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج٣ ص ٢٢٨ الحلبي .

٣) هذه الأبيات من أبيات ألفية ابن مالك في باب ما لاينصرف .

٤) والصواب ((إليها)) لأن الضمير يرجع إلى مؤنث .

٥) والصواب ((وهذه)) لأن الإشارة إلى مؤنث .

؛ بل هي وحدها كافية في منع الصرف كألف التأنيث بقسميها ، والغالب في هذه الصيغة أن تكون جمع تكسير ، وقد تكون مفرداً فيشترط فيه العلمية كشراحيل علماً لإنسان ، وحضاجر علماً للضبع ، فإن قلت سراويل مفرد ([1]) وليس علماً فحقه الصر ف فلم منع منه ؟ أجيب بأنه إمّا أعجمي حمل على موازنه وهو قناديل في منع الصرف ، أو هو عربي جمعُ سروالة تقديراً ، فإن قلت على تقدير كونه عربياً ([2]) فلم يكتف بالحمل على موازنه حتي احتيج إلى تقدير كونه جمعاً ، وما الفرق بين هذا وبين تقدير كونه أعجميّاً ؟ قلت أجاب المولي العصام بما حاصله أنه على تقدير كونه أعجميّاً يكون غريباً بين الألفاظ العربية ، والغريب يتبع مجانسةُ من غير أن يبحث عن حاله ، بخلافه على تقدير كونه عربيّاً فإنه يكون حينئذ متوطناً عارفاً بحال مجانسه ، والعارف بحال الشيء لا يتبعه إذا لم يكن مماثلاً له ، وقناديل غير مماثل لسراويل ، لأنه جمع ، وسراويل مفرد ؛ فلذا احتيج على فرض كونه عربيّاً إلى تقدير كونه جمعاً ، وإنما استأثر ما فيه صيغة منتهي الجموع بالمنع([3]) قال بعضهم لأنه بمثابة جمعين وذلك لأنه نهاية جمع التكسير فلا يكسر مرة أخري ، فنزل لزوم هذا الجمع وعدم جمعيته ثانياً منزلة جمع آخر ، فكأنه جمع مرتين ، وفي ذلك مزيد ثقل ، وحاصله أن صيغة منتهي الجموع بمنزلة فرعيتين ([4]) فرعية الجمعية وهي ترجع إلى اللفظ ، وفرعية لزوم هذا الجمع وهي ترجع إلى المعني ، وما اعترض به الحلبي ([5])على هذا التعليل من أن شرط المنع من الصرف اختلاف العلتين ، وما ذكر يفيد رجوعهما لشيء واحد وهو اللفظ ، مدفوع بأن الفرعية الثانية وهي اللزوم أمر معنوي .

---

[1]) في " ج " ((مفرداً)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[2]) في " ج " ((عربي)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[3]) شرح العصام على الكافية ص ٩٥ ط دار السلطنة السنية .

[4]) في " ج " ((فرعيتان)) والصواب كما في " أ " و " ب " لأنه مضاف إليه .

[5]) الحلبي (٩٧٥- ١٠٤٤هـ = ١٥٦٧ - ١٦٣٥م) هو : على بن ابراهيم بن أحمد بن على بن عمر الحلبي القاهري الشافعي (نورالدين أبو الحسن) . مؤرخ فقيه ، أصولي ، نحوي . لغوى ، صوفي ، ولد بمصر ، وتوفي بالقاهرة في آخر يوم من شعبان . من تصانيفه الكثيرة : (انسان العيون في سيرة الأمين المأمون عليه الصلاة والسلام) في ثلاث مجلدات . و(شرح الأزهرية) في النحو . و (زهر المزهر في مختصر المزهر) في اللغة . انظر عمر رضا كحالة معجم المؤلفين ج٧ ص٣ دار إحياء التراث . وكشف الظنون لحاجي خليفة ص ١٨٠ و ١٣٦٥ .

واختار العطار ما قاله بعضهم في علة ذلك ، وهو أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ ([1]) وعدم النظير لهذه الصيغة في الآحاد العربية أو عدم مجاورة ([2]) الجمع لها وانتهائه عندها علة أخرى ترجع للمعنى ([3]) ، قوله : ((وصحراء ، وحبلي)) مثال لما فيه ألف التأنيث الأول للممدودة والثاني للمقصورة ، وتقدم أن ألف التأنيث بقسميها لا تفتقر إلى علمية ولا إلى وصفية ؛ بل هي وحدها كافية في منع الصرف،وإنما استأثر ما فيه ألف التأنيث بالمنع ؛ لأنه ([4]) تأنيث لازم ؛ لأن ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال ، بخلاف التاء فنزل لزومه منزلة تأنيث آخر ، فكأنه أنث مرتين ، ويجري هنا ما سبق في التعليل الأول لصيغة ([5]) منتهي الجموع ، ونقل العطار عن شرح اللباب للسيّد ([6]) أن الألف تكون سبباً كالتاء ، ولزومها للكلمة من حيث أن الكلمة صيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر فهما تأنيثان أحدهما لفظي وهو نفس الألف ، والثاني معنوي وهو لزومها ([7]) ، قوله : ((إبراهيم)) مثال لما فيه العلمية والعجمية ، والمراد بالعجمة كل ما كان خارجاً عن لغة العرب ،كالسرياني([8]) ، والفارسي ([9]) ، واليوناني ([10]) وغير ذلك ، وشرط العجمة أن

---

[1]) في " ب " و " ج " ((لللفظ)) والصواب كما في " أ " .

[2]) في " ب " و " ج " ((مجاوزة)) وهو الصواب .

[3]) حاشية العطار على الأزهرية ص ٥٤ ط٢ م الخيرية .

[4]) في " ج " ((بأنه)) والصواب كما في " أ " و " ب "..

[5]) في " ج " ((بصيغة)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[6]) السيّد (٧٠٦-٧٧٦هـ= ١٣٠٦-١٣٧٤م) هو عبدالله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري ، جمال الدين ، وينعت بالشريف: عالم بالعربية وأصول الفقه . حنفي ، ولي التدريس بحلب ، وأقام بدمشق مدة وبالقاهرة مثلها،له : ((شرح التسهيل)) في النحو ، و ((شرح الشافية -خ)) في التصريف ، و ((شرح لب اللباب-خ)) في النحو ، فرغ من تأليفه في جمادي الأولي سنة ٧٣٥هـ أوله الحمد لله الذي له الكلمة العليا . الزركلي الأعلام ج٤ص١٢٦ وحاجي خليفة كشف الظنون ج٢ص١٥٤٣ دار العلوم الحديثة بيروت

[7]) حاشية العطار على الأزهرية ص ٥٤ ط٢ .

[8]) السرياني نسبة إلى سريان ، وهم قوم كانوا يقطنون ما بين نهر ي دجلة والفرات ، وهم أهل ذكاء ونشاط ، فكانوا كلما اطمأنت خواطرهم من مظالم الحكام ، وتشويش الفاتحين إنصرفوا إلى الاشتغال بالعلم . بتصرف من تاريخ أداب اللغة العربية لجرجي زيدان ج١ ص٣٣٦ الحياة بيروت .

[9]) الفارسيّ نسبة إلى فارس وفارس هذه ولاية واسعة وإقليم فسيح ، أول حدودها من جهة العراق أرجان ومن جهة كرمان السّيرجان ومن جهة ساحل بحر الهند سيراف ومن جهة السند مُكران . وليس أصله بعربي بل هو فارسيّ معرّبٌ أصله بارس وهو غير مرتضي فعرب فقيل فارس ياقوت معجم البلدان ج٤ ص ٢٢٦ دار صادر .

[10]) اليوناني نسبة إلى يُونان بالضم ثم السكون وآخره نون موضع منه إلى برذعة سبعة فراسخ ومنه أيضاً إلى بيلقان سبعة فراسخ ويونان أيضاً من قري بعلبك ياقوت معجم البلدان ج٥ ص ٤٥٣ .

تكون علماً في اللغة الأعجمية ، بأن تستعمله العجم علماً ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقاً نحو : إبراهيم ، أما ما استعملته [1] العجم اسم جنس ، ثم استعملته العرب علماً فممنوع من الصر ف على الأصح ، وقيل يجب صرفه وعليه جري ابن هشام [2] ، وذلك نحو : قالون فإنه في اللغة الرومية [3] اسم جنس للجيد استعملته [4] العرب في أول أحواله علماً ، أما ما استعملته العجم اسم جنس ، واستعملته العر ب كذلك فمصروف اتفاقاً ، ومثاله فيروز ولجام ، وشرط منعها أيضاً أحد أمرين إمّا الزيادة على الثلاث كإبراهيم وموسي ، وإما تحرك الوسط كشتر علماً على حصن بديار بكر ، فإن لم يوجد شيء من ذلك كان مصروفاً كنوح ، ولوط ، وشيث ، وقيل الثلاثي منصرف مطلقاً وإن كان متحرك الوسط كشتر وعليه الأكثر ، وأسماء الأنبياء [5] كلها أعجمية إلا محمداً ، وصالحاً ، وشعيباً ، وهوداً ، وكل أسمائهم ممنوعة من الصرف سوي هذه الأربعة لفقد العجمة فيها ، وسوي الثلاثة المتقدمة [6] فإنها وإن كانت أعجمية إلا أنه تخلف فيها شرط المنع ، وهو الزيادة على ثلاثة أحرف . وأسماء الملائكة كلها أعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوي [7] أربعة فإنها عربية منكر ونكير ومالك

---

[1]) في " ب " ((استعمله)) .

[2]) ابن هشام قطر الندي تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص ٣١٣ ط١١ س ط ١٣٨٣ السعادة .

[3]) الرومية نسبة إلى الرّوم جيل معروف في بلاد واسعة تضاف إليهم فيقال بلاد الرّوم . وأما حدود الروم فمشارقهم وشمالهم الترك والخزر ورُسّ وهم الروس ، وجنوبهم الشام والاسكندر ية ومغاربهم البحر والأندلس ، وكانت الرّقة والشامات كلها تعد في حدود الروم أيام الأكاسرة ، وكانت دار الملك أنطاكية إلى أن نفاهم المسلمون إلى أقصي بلادهم . ياقوت معجم البلدان ج٣ص ٩٧و ٩٨ .

[4]) في " ب " ((استعمله)) .

[5]) في النسخة "ب" تناول الناسخ في هامشها أقسام الأنبياء موضحاً بقوله:((قوله :وأسماء الأنبياء معجمة ، وقد قسمها بعضهم بقوله:

وكل أسماء النبيين العلا　　　في عجمة لها انتظام و ولا
واستثن منها أربعاً ستسرد　　　هود شعيب صالح محمد
أسماؤهم مصروفة ومثلها　　　لوط ونوح ثم شيث كلما
وذو الفقد علة في الأول　　　وفقد شرط عجمة فيمن ولي اهـ

بعض عبارات هذا النظم كانت غير واضحة صوبتها من صاحب هذا النظم وهو الشيخ العطار ، الذي أوردها في حاشيته على الأزهرية ومعها أبيات أخر ي في ص ٥٧ ط٢ الخيرية حيث قال وقد نظمت ما ذكر فقلت وذكر الأبيات .

[6]) في " ب " ((المتقدم)) و الصواب كما في " أ " و " ج " .

[7]) في " ج " ((سوا)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

ورضوان ، الثلاثة الأول مصروفة ، و رضوان ممنوع مـن الصـرف للعلميـة وزيـادة الألـف والنون . وأسماء الشهور مصروفة إلا جمادي الأولى ، وجمادي الثانيـة فممنوعـات (١) مـن الصرف ؛ لألف التأنيث المقصورة ، وشـعبان ، ورمضـان للعلميـة وزيـادة الألـف والنـون وصفر ورجب إذا أر يد بهما معين للعلمية والعدل عما فيه الألف واللام ، الأول معـدول عن الصفر ، والثاني معدول عن الرجب ، فإن لم يرد بهما معين صرفا . قوله:((وأحمد)) مثال لما فيه العلمية ووزن الفعل ، وشرط الـوزن أن يختـص بـالفعل كشـمّر بتشـديد الميـم وضرب مبنياً للمفعول،أو يكون مبدوءاً بزيادة هي في الفعـــل أولي ، غير قابل للتاء كأحمد ويشكر علمين ، وإنما كان شمّر وضر ب مبنيّا للمفعول مختصين بالفعل؛أمّا الأول فلأن فَعّل بتشديد العين مخصوص بالفعل لكونه للتكثير وللتعدية ، وهمـا مـن خـواص الفعـل ، وأمّـا الثاني فلأن مثال فُعِلَ مبنياً للمفعـول مخصـوص بـالفعل أيضـاً ؛ لكونـه يـدل علـى حـذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه ، وهذا من خواص الفعل ، وإنما كان أحمد ويشكر كل منهما مبدوء بزيادة هي في الفعل أوْلي (٢) ؛ لأن أحرف أنيت تدل دائماً في الفعل على معني ولا تدل في الاسم ، فإن كان الوزن مما يختص بالاسم أو يغلب فيه ، أو يكون فيـه وفي الفعـل على حد سواء أو يقبل التاء كيعمل لم يمنع الصـرف (٣) ، فـإذا سمـي بضـرب ، ودحـرج صرف ، خلافاً لعيسي بن عمر فيما نقل عن فعل مفتوح العين ، فإنـه لا يصرفـه(٤) ، ولا حجـــة له في قوله : * أنا ابن جلا * (٥) ؛ لأنه على حذف الموصوف تنبيه: الوزن يكون

---

(١) في " ب " و " ج " ((فممنوعان)) وهو الصواب .

(٢) في " ب " ((أوللي)) وفي " ج " ((أولا)) والصواب كما في " أ " .

(٣) في " ج " ((المصرف)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج٣ ص ٢٦ الحلبي .

(٥) في " ج " أكمل الناسخ هذا البيت قائلاً : باقيه

..... وطلاع الثنايا متي أضع العمامة تعرفوني

قال العيني في حاشية الصبان على شرح الأشموني قاله سحيم . وقيل المثقب العبدي أبوزبيد . ونسبته إلى الحجاج غير صحيحة وهو من بحر الوافر . اللغة : ابن جلا : واضح مكشوف ، الثنايا : الطريق إلى الجبل؛ موضع الشاهد ((أنا ابن جلا)) فإن عيسي بن عمر استدل به على أنه إذا سمي بنحو ضرب ودحرج منع الصر ف ، ورد بأنه صفة لمحذوف تقديره : أنا ابن رجل جلا ذكر هذا البيت في الكتاب

وعمـــــر وعثـــمـــان [1]

مع العلمية ومع الوصفية ، فمع الوصفية يختص بوزن أفعل بخلافه مع العلمية فإنه لا يختص بذلك . قوله : ((وعمر)) مثال لما فيه العلمية والعدل ؛ فإنه معدول عن عامر خوف الإلتباس بعامر الدار ، والعدل كون الاسم معدولاً به عن صيغة إلى صيغة أخري كالمعدول عن عامر إلى عمر ، وهو قسمان تحقيقي وتقديري؛فإن كان هناك دليل على العدل غير منع الصر ف ، فالعدل تحقيقي كمثني فإنه معدول عن اثنين اثنين ، وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا إلى عشار ، فإذا سمي بواحد من هذه الصيغ كان المانع من الصرف العلمية والعدل التحقيقي ، وإن بقي على حاله كان المانع الوصفية والعدل التحقيقي أيضاً ، فهو على كل حال غير منصرف والعدل فيه تحقيقي ، وإن لم يوجد للعدل دليل بل حمل على ارتكابه المنع من الصرف ، بأن وجد الاسم ممنوعاً من الصرف وليس فيه سوي علة واحدة كعمر فإنه يقدر فيه العدل ، وهذا هو العدل التقديري [2] تنبيه : يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء أحدها : فُعَل في التوكيد نحو: جُمَع فإنه معرفة بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابه في ذلك العلم ، الثاني في [3] علم المذكر المعدول إلى فُعل نحو عمر ، الثالث سحراً [4] إذا أريد به سحر يوم بعينه ، ومعني كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع عن المعدول عنه اهـ عطار [5] بتغيير،والعدل أيضاً يكون مع العلمية فيختص بوزن فُعَل بضم الفاء وفتح العين كعمر ، وزُفَر ، وزُحَل ، ويكون مع الوصفية فلا يختص بالوزن المذكور ؛ بل يكون فيه نادراً كأُخر ، وفي غيره كمثني وثلاث ورباع،قوله :((وعثمان)) مثال لما فيه العلمية وزيادة الألف والنون والشرط أن تكونا

(=) لسيبويه ج٣ ص ٢٠٧ الخانجي القاهرة ، وابن يعيش شرح المفصل ج١ ص ٦١ دار صادر . وحاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج٣ ص ٢٦٠ الحلبي ، وأوضح المسالك لابن هشام ج٤ ص ١٢٧ دار الجيل .

[1]) كلمة ((عثمان)) سقطت من " أ " وأثبتها من " ب " .

[2]) في " ج " ((التقدير)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[3]) كلمة ((في)) سقطت من " ج " .

[4]) في " ب " و " ج " ((سحر)) وهو الصواب .

[5]) حاشية العطار على الأزهرية ص ٦٠ المطبعة الأزهرية س ط ١٣٣٠هـ .

زائدتين على الحروف الأصول ، فإن حسان مثلاً إن كان مشتقاً من الحسن ([1]) فغير منصر فاً ([2]) لزيادتهما ، وإن كان من الحسن فمنصرف ، لأن النون حينئذ تكون أصلية وزيادة الألف والنون تكون أيضاً مع العلمية ومع الوصفية ، فمع الوصفية تختص بمفتوح الأول كسكران ، ومع العلمية لا تختص ؛ بل تكون فيه كسحبان ، وفي المضموم كعثمان وفي المكسور كعمران ، وأمّا زعفران فمصروف ؛ لأنه ليس علماً ولا صفة بل هو اسم جنس نكرة ، قوله :((وبعلبك)) مثال لما فيه العلمية والتركيب المزجي ، وهو كل كلمتين صارتا بالمزج كلمة واحدة ، وهو قليل والمشهور منه بعلبك ، ومعديكرب وحضرموت([3]) قوله:((وفاطمة ، وطلحة ، وزينب)) هذه الأمثلة لما فيه العلمية والتأنيث وأشار بتعدادها إلى أن التأنيث ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي معاً كفاطمة،ولفظي فقط كطلحة ، ومعنوي فقط كزينب . تنبيه : التأنيث بالتاء شرطه العلمية ليصير التأنيث لازماً لأن الأعلام محفوظة عن التغيير بقدر الإمكان ، بخلاف الصفات ؛ ولأن العلمية لها وضع ثان ([4]) ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ، والتأنيث المعنوي كذلك شرطه العلمية لكن التأنيث المعنوي فقط إنما يمنع الصرف وجوباً إذا كان فيه مع العلمية أحد أمور أربعة إمّا الزيادة على ثلاثة أحرف كزينب ومريم ، أو تحرك الوسط كحلب([5])علماً على بلدة،وسقر علماً على طبقة من طبقات جهنم،أوالعجمة كحِمْص([6])

---

[1]) في " ج " ((من الحس)) وهو المراد .

[2]) هكذا في " أ " و " ب " ولو قال ((فغير منصر ف)) بالجر لكان صواباً .

[3]) وبعلبك هذه مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرخام لا نظير لها في الدنيا بينها وبين دمشق ثلاثة أيام ؛ ياقوت معجم البلدان ج١ ص ٤٥٣ ومعديكرب علم لرجل وهو والد الشاعر عمرو فارس اليمن من بني زبيد . حضرموت اسمان مركبان ..... ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر . ياقوت معجم البلدان ج٢ ص ٢٧٠ .

[4]) العبارة من ((شرطه العلمية)) إلى ((ولأن العلمية لها وضع ثان)) فيها تقديم وتأخير في " ب " .

[5]) حَلَبُ مدينة عظيمة واسعة كثيرة الخيرات طيبة الهواء صحيحة الأديم والماء . قال الزجاجي : سميت حلب لأن ابراهيم عليه السلام كان يحلب فيها غنمه في الجمعات ويتصدق به فيقول الفقراء حلب حلب فسمي به . وحلب بلد مسوّر بحجر أبيض وفيه ستة أبواب . وشرب أهل البلد من صهاريج فيه مملوءة بماء المطر . ياقوت معجم البلدان ج٢ ص ٢٨٢ ؛ ٢٨٣ .

[6]) حِمص : بلد مشهور قديم مسوّر ، وفي طرفه الغربي القبلي قلعة حصينة على تل عال كبير ، وهي بين دمشق وحلب في نصف الطريق يذكر ويؤنث ، وبحمص من المزارات والمشاهد مشهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وبها دار خالد بن الوليد رضي الله عنه ، وقبره فيها فيما يقال ، وبعضهم يقول إنه مات بالمدينة ودفن بها وهو الأصح . ، ومن عجيب ما تأملته من أمر حمص فساد

وجُوْر ([1]) ، وماه ([2]) ، الأولي علم لبلـدة ([3]) بالشـام ، والأخـيران لبلديـن بفـار س ، أو النقل من المذكر إلى المؤنث ، كزيد علماً على امرأة ، ومصر علماً لبلـدة مشـهورة سميت باسم بانيها ، فشرط تحتم منع الصرف موجود وهو النقل من المذكر إلى المؤنـث ، فـإن لم يوجد فيه شيء من هذه الأربعة جاز فيه الوجهان الصرف وعدمه كهند ودعد، وجُمْل([4]) بضم الجيم وسكون الميم ، أمّا الصرف فلفقد الشرط فكأنه لم يوجـد فيـه إلا علـة واحـدة وأمّا المنع فلوجود العلتـين في الجملـة ، وعـدم النظـر لفقـد شـرط تأثيرهمـا ، واختلـف في الأولي منهما ، والارجح المنع ، ورري بالوجهين قوله :

لَم تَتَلَفّعْ بِفَضْلِ مِئزَرِهَا   دَعْدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ ([5])

البيت من بحر([6]) المنسرح ، وأجـزاؤه ([7]) مستفعلن مفعـولات مستفعلن مرتـين ، وآخـر الشطر الأول قوله مئزرها ، ودعد أول الشطر الثاني والشاهد في دعد ، فالأول مصـروف والثاني ممنوع من الصرف،والعُلَب بضم العين جمع علبة ، وهي إناء مـن الخشـب تشـرب فيه أعيان العرب ، كذا في الحلبي ([8]) ، وفي الصحاح العلبة محلب من جلد ، والجمع علب

(=) هوائها وتربتها اللذين يفسدان العقل حتي يضرب بحماقتهم المثل ، إن أشد الناس على علي رضي الله عنه ، بصفين مع معاوية كان أهل حمص وأكثرهم تحريضاً عليه وجداً في حربه . ياقوت معجم البلدان ج٢ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

[1]) جُوْر : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً ، وهي في الإقليم الثالث ... وجـور مدينـة نزهـة طيبـة ، والعجـم تسـميها كُور وكور اسم القبر بالفارسية ، وكان عضد الدولة بن بُويه يكثر الخروج إليها للتنزه ... ولها سور وأربعة أبواب ، وفي وسط المدينـة بناء مثل الدّكة ..وجور مدينة نزهة جداً، يسير الرجل من كل باب نحو فرسخ في بساتين وقصور .. ياقوت معجم البلدان ج٢ص١٨١

[2]) ماهْ : الماه بالهاء خالصة : قصبة البلد ، ومنه قيل ماه البصرة وماه الكوفة وماه فارس ... قال الزمخشري : مـاه وجـور اسمـا بلدتـين بأرض فارس ، وأهل البصرة يسمون القصبة بماه فيقولون ماه البصرة وماه الكوفة كما يقولون قصبـة البصـرة وقصبـة الكوفـة . يـاقوت معجم البلدان ج ٥ ص ٤٨ .

[3]) في " ب " ((للبدلة)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[4]) هذه الكلمة في " ب " فيها طمس .

[5]) قائل هذا البيت هو جرير وهو من بحر المنسرح . اللغة : التلفـح : الالتحـاف بـالثوب ، وقـال عبدالسـلام هـارون في معـني لعلـب والعلب جمع علبه بالضم وهي الإناء من الجلد يشرب به الأعراب . بقية الكلمات الأخري بين معناها أعلاه . موضع الشاهد[دعد] وقد وضح أعلاه . ذكر هذا البيت في الكتاب ج٣ ص٢٤١ الخانجي القاهرة ، وابن يعيش في شرح المفصل ج١ ص٧٠ دار صـادر ، وابـن جني الخصائص ج٣ ص٦١ دار الهدي والأنباري المنصف ج٢ص٧٧ الحلبي وفي حاشية الصبان على شرح الأشموني ج٣ص٢٥٤ الحلبي

[6]) في " ج " ((البحر)) .

[7]) في " ج " ((أجزاؤ)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[8]) أثبت في حاشية العطار على الأزهرية ص ٦٥ ط٢ م الخيرية .

وعـــلا ب ([1]) ، والمعني أن دعد هذه ليس لها فضل ؛ أي : زائد على مئزرها لتتلفع به، ولم تشرب في تلك الأواني،وهذه كناية عن كونها ليست من بنات الأعيـان أفـاده ([2]) عطـار بقي شـيء وهـو أن تسـق إن ضمـن معـني ([3]) تشـرب كـان مبنيـاً للفـاعل ودعـد فـاعل وعلامـة جـزمـه حذف الياء ([4]) ، وإن بقي على معناه كان مبنياً للمفعول ، ودعد نائب الفاعل ، وعلامة جزمه ([5]) حذف الألف تأمل ، قوله ((وسكران الخ)) تقدم أن ما يمتنـع صرفه بعلتين على ضربين ما يمتنع مع العلمية ، وما يمتنع مع الوصفية ، ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني،فقوله :((سـكران)) مثـال لمـا فيـه الوصفيـة وزيـادة الألـف والنون ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة([6]) إلا في فعلان بالفتح ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية كما تقدم ([7]) ، قوله :((وأبيض)) مثال لمـا فيـه الوصفيـة ووزن الفعـل ، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعل ، بخـلاف الـوزن المـانع مـع العلميـة كمـا مـر([8]) ويشترط لتأثير الصفة مع الزيادة والوزن أمران كونها أصلية فيجب الصر ف في نحو قولك : هذا قلب صفوان ([9]) بمعـني قـاس ، وهـذا رجـل أرنـب ([10]) بمعـني ضعيـف ([11]) دليـل والثاني عدم قبولها التا ، فيجب صرف ندمان وأرمل ؛ لقولهم ندمانة وأرملة اهـ ، وندمـان المصروف الذي مؤنثـه ندمانـة مـأخوذ مـن المنادمـة وهـي المحادثـة علـى الشـراب بلطـائف العبارات ، أما المأخوذ من الندم فمؤنثه ندمي وهو ممنوع من الصرف ، قوله :((وأخـر))

---

[1]) في الصحاح باب الباء فصل العين ((مادة علب)) ج١ ص ١٨٨ دار العلم للملايين .

[2]) حاشية العطار على الأزهرية ص ٥٦ .

[3]) كلمة ((معني)) كررت مرتين في " ج " .

[4]) كلمة ((الياء)) غير واضحة في " ج "

[5]) مرجع الضمير في ((جزمه)) يرجع إلى الفعل ((تسق)) قبله .

[6]) في " ج " ((الوصفية)) .

[7]) انظر ص ١٦٧ من هذا البحث .

[8]) انظر ص ١٦٥ من هذا البحث .

[9]) ذكر هذا المثال العطار في حاشيته على الأزهرية ص٦٠ ط٢ولم أعثر عليه في كتب الأمثال ويظهر أنه أسلوب من الأساليب

[10]) ذكر هذا المثال العطار في حاشيته على الأزهرية ص٦٠ ط٢ولم أعثر عليه في كتب الأمثال ويظهر أنه أسلوب من الأساليب

[11]) في " ج " ((ضبغيف)) .

مثال لما فيه الوصفية والعدل التحقيقي ، وأخر بضم الهمزة جمع أخري بضم الهمزة مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء ، وبالمد بمعني غير ، وهو من باب أفعل التفضيل ، والاحتراز بذلك عن آخر جمع أخري بمعني آخرة مقابلة الأولي ، ومذاكرها [1] آخر بكسر الخاء مقابل أوّل ، فآخر هذا مصروف لفقد العدل ، وأخري التي هي مفرده تثني وتجمع ؛ لأنها ليست من باب أفعل التفضيل ، ومعني العدل في أخر الممنوع من الصرف أن القياس يقتضي أن [2] يستعمل مفرداً مذكراً لكونه أفعل تفضيل تجرد من أل والإضافة فأخر [3] بضم الهمزة وفتح الخاء معدول عن آ خر بفتح الهمزة والخاء ، فإذا قلت: مررت بهندات ونساء أخر بضم الهمزة وفتح الخاء كان ممنوعاً من الصرف للوصفية والعدل عن آخر بفتحهما ، والدليل على كونه معدولاً خروجه عما يستحقه من الإفراد والتذكير قال[4] تعالي :﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أيَامٍ أُخَرَ ﴾ [5] فأخر صفة لأيام مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لكونه ممنوعاً من الصرف لما مرّ [6] ، قوله : ((فإن أضيف))[7] ؛ أي : ما لا ينصرف ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أضيف ، ((أو دخلته أل)) يكون باقياً على منعه من الصرف ؛ لكنه يجر بالكسرة على الأصل في المجرور ، وإنما كان ظاهر كلامه ذلك ؛ لأن الضمير في أضيف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف فكأنه [8] قال : فإن أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته أل جر بالكسرة ، ولا شك أن المحكوم عليه بالجر الكسرة [9] في هذه العبارة هو ما لا ينصرف ، وهذا أحد أقوال ثلاثة ثانيها أنه منصرف مطلقاً لضعف شبه الفعل ، فرجع إلى أصله وهو الصرف ، ثالثها أنه إن زالت منه إحدى

---

[1]) في " ب " و " ج " ((مذكرها)) وهو الصواب .
[2]) ((أن)) هذه مكررة مرتين في " ب " .
[3]) في " ب " ((فأاخر)) والصواب بدون الألف .
[4]) ولو قال ((قوله)) لكان أحسن .
[5]) من الآية (١٨٤) والآية (١٨٥) من سورة البقرة .
[6]) ص ١٦٧ من هذا البحث .
[7]) لو قال ((فإن أضيف الخ)) بإضافة الخ لكان أفضل ليشمل ما بعده .
[8]) في " ج " ((فكنه)) والصواب كما في " أ " و " ب " .
[9]) في " ب " و " ج " ((بالكسرة)) وهو الصواب .

العلتين فمنصرف نحو : مررت بأحمدكم ؛ فإنه زالت منه العلمية ؛ لأن العلم لا يضاف باقياً على علميته ؛ بل بعد قصد تنكيره ، وإن بقيت العلتان فهو على حاله من منع صرفه نحو : بأفضلكم ، واختاره ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب أفاده (1) في الأشموني . قوله :((الثاني ما جمع بألف وتاء مزيدتين)) ؛ أي : النوع الثاني مما خرج عن الأصل ما جمع الخ ، ثم إن جعل لفظ (ما) واقعاً على جمع يلزم عليه تحصيل الحاصل لأنه يصير المعنى جمع جمع (2) ، وإن جعل واقعاً على مفرد يلزم عليه أن المفرد الذي جمع خرج عن الأصل مع أن الخارج هو الجمع لا المفرد ، والجواب أننا نختار أن (ما) واقعة على الجمع ؛ أي : الجمع الذي تحققت جمعيته بألف وتاء ؛ وإنما عبر بقوله ما جمع الخ دون قولهم جمع المؤنث السالم ؛ لأنه يرد عليهم ما مفرده مذكر كحمامات ، والمكسر كسجدات ، وإن كان يجاب عنه بأن جمع المؤنث جعل علماً في اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء ، واحترز بقوله مزيدتين عما إذا كانت إحداهما أصلية فلا يكون جمع مؤنث(3) ، فخرج بزيادة الألف نحو قضاة ؛ فإن ألفه أصلية منقلبة عن ياء ، والأصل قُضَيَة ، وخرج بزيادة التاء نحو : أبيات وأموات ؛ فإن التاء فيهما أصلية ، فليس ذلك من جمع المؤنث . تنبيه : الذي يجمع جمع مؤنث قياساً مطرداً أنواع خمسة : الأول ما فيه التاء علماً كفاطمة وطلحة ، أو اسم جنس كبنت وذات بمعني صاحبة ، الثاني علم المؤنث سواء كان فيه التاء كما تقدم أم لا كهند لعاقل أو غيره كعفر ي علماً لدابة لونها أعفر الثالث : صفة المذكر الذي لا يعقل كراسيات ، ومعدودات ، الرابع : مصغر المذكر الذي لا يعقل كدريهمات ، الخامس : ما فيه ألف التأنيث مطلقاً ممدودة كانت كالصحراء ، أو مقصورة كحبلي ويستثني مما فيه ألف التأنيث : فعلاء أفعل ، وفعلي فعلان ، وما عدا هذه الخمسة مقصور على السماع كسموات ، وأرضيات (4) ، وسجلات وحمامات ، وثيبات

(1) ولو قال :((أفاده الأشموني)) لكان صواباً . حاشية الصبان على شرح الأشموني ج1 ص106 ، 107 دار الفكر بيروت .

(2) في " ج " ((جَمْعٌ جُمِعَ)) هكذا منون .

(3) في " ب " ((المؤنث)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

(4) في " ب " و " ج " ((أرضات)) وهو الصواب .

كهندات ، و سجدات فينصب بالكسرة وألحق به أولات ، وكذا ما سمي به منه كأذرعات وعرفات بالتنوين وتركه ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف

وشمالات ، ونظم ذلك الشاطبي فقال :-

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرَى وَدِرْهَمٍ مُصَغَّراً(١) وَصَحْرَا
وَزَيْنَبٍ وَوَصْفِ غَيْرِ العَاقِلِ وَغَيْرِ ذَا مُسْلِمٍ لِلنَاقِلِ (٢)

قوله : ((كهندات وسجدات)) أشار بذكر المثالين إلى أنه لا يشترط في جمع المؤنث سلامة مفرده ؛ بل قد يكون سالماً كهندات ، وقد لا يكون كسجدات بفتح الجيم ؛ فإن مفرده سجدة بسكونها ، تنبيه : المفرد الثلا ثي الاسم السالم العين الساكن العين المؤنث إذا جمع جمع المؤنث السالم فإن كان (٣) مفتوح الفاء تعين الإتباع فلا يجوز في سجدات إلا فتح الجيم إتباعاً لفتح السين ، وإن كان مكسور الفاء أو مضمومها ، مختوماً بالتاء أو مجرداً فيجوز في العين ثلاثة أوجه : السكون ، الفتح ، والاتباع فنحو : غرفات (٤) بضم الغين ، فيه سكون الراء ، وضمها ، وفتحها ونحو : سدرات بكسر السين في عينه الفتح والسكون ، والكسر وكذلك(٥) هندات بكسر الهاء ، وجُملات بضم الجيم ، فيهما أوجه ثلا ثة اهـ (٦) عبادة ، قوله :((فينصب بالكسرة)) علة لكون ما جمع بألف وتاء خارجاً عن الأصل،وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ؛ وإلا لزم مزية الفرع على الأصل ، قوله : ((و ألحق (٧) به أولات الخ)) ألحق (٨) بجمع المؤنث شيئان أحدهما : اسم جمع كأولات فإنه اسم جمع لا واحد له لفظه (٩) ؛ بل من معناه وهو ذات ، وهذا يعرب إعراب جمع

---

١) في " ج " ((مصغر)) وهو الصواب .
٢) ذكر هذه الابيات عبادة في حاشيته على شذور الذهب ج١ ص ٦٣ ونسبها للشاطبي .
٣) في " ج " ((وكان)) والصواب كما في " أ " و " ب " .
٤) في " ب " ((عرفات)) والصواب بالغين المعجمة كما في " أ " و " ج " .
٥) كلمة ((في)) سقطت من " ج " .
٦) حاشية عباده على شذور الذهب ج١ ص ٦٣ .
٧) في " ب " ((لحق به)) . والأفضل كما في " أ " و " ج " .
٨) في " ب " ((لحق به)) والصواب كما في " أ " و " ج " .
٩) في " ب " ((من لفظه)) وهو الصواب .

الثالث : الأسماء الخمسة وهي : أبوك ، أخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال ، فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشرط أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم

المؤنث السالم لا غير، قال تعالي : ﴿ وإن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾ (١) . الثاني ما سمي به منه بأن جعل علماً لمذكر أو مؤنث كأذرعات وعرفات ، وهذا يجوز فيه ثلاثة أحدهما : أنه يعرب هذا الإعراب مع التنوين ؛ أي : فينصب بالكسرة منوناً ، وهي اللغة الفصحي المراعي فيها الحالة الأصلية فقط، وإنما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية إذا كان علماً لمؤنث ؛ لأن تنوينه ليس للصرف ؛ بل للمقابلة ، وتنوين المقابلة يجامع علتي منع الصرف ، الثاني يجوز أيضاً أن يعرب هذا الإعراب مع ترك التنوين ؛ أي : فينصب بالكسرة غير منون، أما إعرابه هذا الإعراب فمراعاة للحالة الأصلية ، وأمّا ترك التنوين فمراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه ؛ لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي ، ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ، الثالث : يجوز فيه إعرابه إعراب ما لا ينصرف مراعاة للحالة الراهنة فقط ؛ أي : فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث فيجر بالفتحة ، ولا ينظر إلى حالته الأصلية ؛ لكن محل جواز حذف تنوينه كما في اللغتين الأخيرتين إذا سمي به مؤنث، فإن سمي به مذكر لم يمنع التنوين لفقد التأنيث، وإنما لم يجعل من التأنيث اللفظي ؛ لأن الذي فيه هو تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث أفاده (٢) الصبان ، قوله :((الثالث : الأسماء الخمسة)) ؛ أي : النوع الثالث مما خرج عن الأصل الاسماء الخمسة قوله : ((فترفع بالواو)) ؛ أي : ظاهرة ، أو مقدرة نحو : جاء أبوالحسن ، وكذا يقال فيما بعده قوله : ((بشرط أن تكون مفردة الخ)) أشار بذلك إلى أن الأسماء الخمسة إنما تعرب هذا الإعراب بشروط أربعة ، وبقي شرط خامس وهو أن لا تكون منسوبة ، واحترز بشرط كونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة ، فلو ثنيت أعربت إعراب المثني ، ولو جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف ، أو جمع تكسير أعربت بالحركات ، وبشرط كونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها حينئذ تعرب بالحركات (٣) ، وبشرط كونها مضافة

---

(١) من الآية (٦) من سورة الطلاق .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج١ ص ٧٤ .

(٣) في " ب " ((بالحركات الظاهرة)) وهو الصواب .

عما إذا لم تضف أصلاً ، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة وبشرط كونها مضافة لغير ياء المتكلم عما إذا أضيفت لياء المتكلم فإنها حينئذ تعر ب بالحركات المقدرة ، وبشرط أن لا تكون منسوبة عما إذا كانت منسوبة فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، فتقول في التثنية أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وفوهان ، وذوا مال وهنوان فكلها تثني ، وتقول في جمع المذكر أبون ، وأخون ، وحمون ، وفون ، وهنون ، وذوون ، قال الصبان : وقد سمع جمع أب ، وأخ ، وذي ، جمع مذكر سالم ، قيل وهن ، وحم ، وفم بلا ميم أيضاً اهـ ([1]) وتقول في جمع التكسير أبائك ([2]) واخوتك ، وأحماؤك ، وأفواهك ، وأذواء مال وأهناؤك فكلها تجمع جمع تكسير ، وتقول في التصغير أبيّك ، وأخيّك الخ ، وتقول في النسب أَبويّك ، وأَخَويّك انتهي ([3]) ، قوله :((وأن يخلو الفم من الميم)) ؛ أي : يشترط في الفم زيادة على الشروط الخمسة أن يكون خالياً من الميم ، واحترز بذلك عما إذا كان فيه الميم فإنه يعرب بالحركات ، وأصله فوه بفتح الفاء وسكون الواو عند الخليل وسيبويه([4]) وبضم الفاء عند الفراء ([5]) ، حذفت لامه وهي الهاء اعتباطاً ثم تارة تبدل العين ميماً فيعرب بالحركات ، وتارة لا فيعرب بالحروف ، قوله :((والأفصح في الهن إعرابه بالحركات)) الحاصل ([6]) أن أسماء هذا الباب ما عدا الهن خمسة وهي : أبوك وأخوك وحموك ، وفوك ، وذو مال وكلها تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، نيابة

---

[1]) حاشية الصبان على الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج١ ص ٧٤ .

[2]) في " ب " ((أباائك)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3]) في "ب"و "ج"(اهـ)وهو الأفضل ولو قال اهـ عباده لكان أحسن لأن ما ذكره هذا أخذه من حاشية عباده على الشذور ج١ص٦٥

[4]) وما عند الخليل وسيبويه انظر إليه في حاشية الصبان على الأشموني ومعه العيني ج١ ص ٧٢ .

[5]) ووزن الفراء هذا انظر إليه أيضاً في المرجع أعلاه وفي ذات الصفحة والجزء . والفراء (١٤٤-٢٠٧هـ = ٧٦١-٨٢٢م) هو : يحيي بن زياد بن عبدا لله بن منظور الديلمي ، مولي بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء ، المعروف بالفراء : إمام الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . كان يقال : الفراء أمير المؤمنين في النحو . ولد بالكوفة ، وانتقل إلى بغداد . توفي في طريق مكة . وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً ، عالماً بأيام العرب وأخبارها من كتبه (المقصور والممدود-خ) (معاني القرآن -ط) (المذكر والمؤنث -ط) . انظر الأعلام للزركلي ج٨ ص١٤٥ ومفتاح السعادة لزاده ج١ ص١٦٦ دار الباز .

[6]) في " ج " ((والحاصل)) بزيادة الواو .

عن الحركات الثلاث (١) ، وهذا الإعراب متعين في ذو ، والفم في حالة عدم الميم ، وغير متعين في الثلاثة الباقية وهي: الأب ، والأخ ، والحم ؛ لكنه الأشهر والأحسن فيها ويجوز بقلة (٢) في هذه الثلاثة النقص ، وهو إعرابها بحركات ظاهرة ومنه قوله :-

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَم وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَم (٣)

وحكي أبوزيد (٤) : جاءني أخك ، والفراء : هذا حمك (٥) ، فدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة ، ويجوز في هذه الثلاثة أيضاً القصر ؛ وهو التزام الألف مطلقاً في آخرها وإعرابها بحركات مقدرة كإعراب الفتي ، وهو أشهر فيها من النقص كقوله :-

إنّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا (٦) فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا (٧)

الشاهد في أباها الثاني ، حيث استعمله حالة الجر بالألف فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، وكذا يعرب ما قبله بحركات مقدرة ؛ لأن لغة الشاعر ذلك ، واعلم أن هذا البيت يخالف القياس من وجوه أربعة أحدها: أنه أعرب الأب حالة الجرّ بالألف ، ثانيها : أنه جعل للمجد غايتين وله غاية واحدة فكان القياس غايته ، ثالثها : أنه جعل إعراب غايتاها حالة النصب بالألف ، والقياس غايتيها (٨) بالياء ، لأنه مثني ، رابعها : أنه أنث

---

(١) في " ج " ((الثلا ثة)) والصواب كما في " أ " و " ب " لأن المفرد مؤنث .

(٢) في " ب " ((قلة)) بدون الباء والصواب كما في " أ " و " ج " .

(٣) هذا البيت قاله رؤبة وهو من بحر الرجز . موضع الشاهد فيه ((أبه)) في شطري البيت فأب في الموضعين استعمل بحذف اللام معرباً بالحركات وهذه لغة بعض العرب انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ ص ٧٠ وشرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين ج١ ص٥٠ وأوضح المسالك لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص ٤٤ دار الفكر .

(٤) أبوزيد (١١٩-٢١٥هـ = ٧٣٧-٨٣٠م) هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري : أحد أئمة الأدب واللغة ، من أهل البصرة ووفاته بها . وهو من ثقات اللغويين ، قال ابن الانباري : كان سيبويه إذا قال : (سمعت الثقة) عني أبازيد من تصانيفه كتاب (النوادر -ط) و(اللبأ واللبن) و (خلق الانسان) و (لغات القرآن) و (الشجر) و (بيوتات العرب) و (الفرق) و (غريب الاسماء) و (المشاشة والبشاشة) انظر الزركلي الأعلام ج٣ ص٩٢ وجمهرة الأنساب ج٢ ص٣٧٣ دار الكتب بيروت وتاريخ بغداد ج٩ ص٧٧ دار الكتب العلمية بيروت .

(٥) قول الفراء هذا ذكر في التصريح ومثاله هذا أبك التصريح ج١ ص٦٥ وذكرهما الأزهري في ص ٦٤ .

(٦) في " ب "((بلغ)) .

(٧) قال العيني قال أبو النجم قاله الجوهري . وقيل رؤبة وليس بصحيح وهو من بحر الرجز . اللغة : (واها) كلمة يقولها المتعجب . و (المجد) الشرف ورفعة النسب . موضع الشاهد فيه (أباها الثاني) وقد تم توضيحه ذكر هذا الشاهد في حاشية الصبان على الأشموني ومعه العيني ج١ ص٧٠ . وابن عقيل تحقيق محمد محي الدين ج١ ص ٥١ ، وأوضح المسالك ج١ص٤٦ .

(٨) في " ب " ((غايتها)) .

مخرج لنحو العمرين في عُمَر وعَمْرو لعدم الاتفاق في الوزن ، وقوله : والحروف فصل ثالث مخرج لنحو الزيدون ([1]) في زيد وعمرو لعدم الإتفاق في الحروف ، وقوله : بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فصل رابع مخرج لما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف ، بأن لا يكون فيه زيادة أصلاً كزوج ، وشفع وكلا ، أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه كاثنان واثنتان ؛ إذ لم يسمع اثن واثنة ، ثم قوله : بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ؛ أي : فلا يقال جاء زيد وزيد مثلاً في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة كقصد تكثير ([2]) نحو : أعطيتك مائة ومائة وكتفصيل ظاهر نحو : جاء رجل طويل ورجل قصير ، أو مقدر كقول الحجاج ([3]) : أنا لله محمد ومحمد في يوم ؛ أي : محمد ابني ومحمد أخي ، وإنما لم يذكر في التعريف اتفاق المعني مراعاة لمذهب الناظم ([4]) الذي يجوز تثنية المشترك من ادابها ([5]) معنياه المختلفان نحو : عندي عينان منقودة ومودودة ([6]) واعلم أنه يشترط في كل ما يثني عند الأكثرين ثمانية شروط أحدها : الإفراد فلا يثني المثني ، ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، ولا جمع المؤنث السالم ، وأما جمع التكسير ، واسم الجمع واسم الجنس فتثني ، الثاني : الإعراب فلا يثني المبني وأما ذان وتان ، واللذان ، واللتان فصيغ ([7]) موضوعة للاثنين وليس من المثني حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين ، ولا يرد نحو : يازيدان ، ولا رجلين ؛ لأن البناء وارد على المثني ، فهما من بناء التثنية ، لا من تثنية([8])

---

[1]) في " ب " و " ج " ((الزيدين)) وهو الصواب .

[2]) في " ب " ((تكسير)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3]) الحجاج (٤٠-٩٥هـ = ٦٦٠-٧١٤م) هو : الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد : قائد ، داهية ، سفاك ، خطيب ولد ونشأ في الطائف (بالحجاز) . بني مدينة واسط (بين الكوفة والبصرة) . ذكر الحجاج عند عبدالوهاب الثقفي بسوء ، فغضب وقال : إنما تذكرون المساويء ! أو ما تعلمون أنه أول من ضرب درهماً عليه (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وأول من بني مدينة بعد الصحابة في الاسلام . الزركلي الأعلام ج٢ ص ١٦٨ . ومعجم البلدان ج٢ ص٣٨٢ ، وقول الحجاج هذا ذكره الصبان في حاشيته على الأشموني ج١ ص ٧٥ .

[4]) والناظم مراداً به ابن مالك .

[5]) في " ج " ((مراداً بها)) وهو الصواب .

[6]) في " ب " ((مورودة)) وهو الصواب . ذكرها الصبان ، الصبان على الأشموني ج١ ص٨٤ دار الفكر .

[7]) في " ب " ((فضيغ)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[8]) في " ب " ((تثنيت)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

المبني ، الثالث : عدم التركيب فلا يثني المركب تركيباً إسنادياً اتفاقاً ، ولا مزجياً على الأصح ، فإن أريد الدلا لة على اثنين مما سمي بهما أضيف إليهما ذوا فيقال : جاء ذوا بعلبك ، وذوا برق نحره ، الرابع : التنكير فلا يثني العلم باقياً على علميته ؛ بل ينكر ثم يثني مقروناً بأل أو ما يفيد فائدتها لتكون كالعوض من العلمية فيقال : جاء الزيدان و يازيدان مثلاً ، ولهذا تثني ([1]) كنايات الأعلام كفلا ن ، وفلانة ؛ لأنها لا تقبل التنكير الخامس : اتفاق اللفظ ، وأما نحو : الأبوين للأب والأم فمن باب التغليب ، فهو ملحق بالمثني على الأصح ، وذهب بعضهم إلى أنه مثني حقيقة وهو مبني على جواز تثنية اللفظ مراداً به حقيقته([2]) ومجازه ، وبيان ذلك أنه يطلق في التغليب لفظ أحد المغلبين على الآخر مجازاً ([3]) بأن يطلق لفظ الأب على الأم مجازاً لعلاقة المشابهة بجامع أن كلاً أصل ، ثم يثني لفظ الأب المستعمل في معناه الحقيقي ولفظه المستعمل في معناه المجازي ، فيقال أبوان وقس على ذلك القمرين ونحوه ، السادس : اتفاق المعني ، فلا يثني اللفظ مراداً به حقيقته ([4]) ومجازه ([5]) ، أو مراداً به معنياه المشترك هو بينهما عند الجمهور ، ومن ثم لحّنوا الحريري([6]) في قوله :-

جاد بالعين حين أعمى ([7]) هواء ۝ عينه فانثني بلا عينين ([8])

حيث أراد بقوله عينين عين الذهب ، والعين الباصرة ، فهو من باب تغنية ([9]) المشترك ؛

---

[1]) في " ج " ((يثني)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[2]) في " ب " ((حقيقة)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3]) في " ب " ((مجاذاً)) والصواب بالزاي .

[4]) في " ب " ((حقيقة)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[5]) في " ب " ((مجاذه)) والصواب بالزاي .

[6]) الحريري (٤٤٦-٥١٦هـ = ١٠٥٤-١١٢٢م) هو : القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري :الأديب الكبير . صاحب (المقامات الحريرية -ط) سماه (بمقامات أبي زيد السروجي) . ومن كتبه (درة الغواص في أوهام الخواص -ط) . و (توشيح البيان) . وله شعر حسن في (ديوان) و (ديوان رسائل) . وكان دميم الصورة غزير العلم . مولده بالمشان (بليدة فوق البصرة) ووفاته بالبصرة ونسبته إلى عمل حرير أو بيعه . الزركلي الأعلام ج٥ ص١٧٧ . ومفتاح السعادة ج١ص٢٠٦ وخزانة الأدب البغدادي ج٣ ص ١١٧ .

[7]) في " ب " ((أعما)) و الصواب كما في " أ " و " ج " .

[8]) طبعاً البيت نسبته إلى الحريري كما هو موضح أعلاه . وهو من بحر الخفيف . موضع الشاهد فيه ((عينين)) وقد تم توضيحه ذكر هذا البيت عباده في حاشيته على شذور الذهب ج١ ص ٧٠ .

[9]) في " ب " و " ج " ((تثنية)) وهو الصواب .

أي : وهو ممنوع ، فإن قلت نزد تثنية العلم المشترك ، فإنها تجوز مع اختلاف مسمياته ؛ لأن نسبة العلم إلى مسمياته ([1]) كنسبة المشترك إلى معانيه ، أجيب بالفرق بين العلم والمشترك ، وهو أن العلم لما كان جزئياً بالنسبة إلى كل من مسمياته ، لم يلزم من تثنيته العباس([2]) ، بخلاف المشترك فإنه لكون كل من معانيه كليّاً ذا إفراد ، يلزم من تثنيه ([3]) باعتبار معنييه التباس بتثنيته باعتبار أحد معنييه ؛ بيانه أنك إذا قلت رأيت عينين احتمل هذا المثني ثلا ثة معان أحدها : أنك رأيت عين ذهب وعين ماء ، وهما معنياه المختلفان ثانيها : أنك رأيت فردين من أفراد عين الذهب ، ثالها : أنك رأيت فردين من أفراد عين الماء فيلتبس المراد بغيره ، وحاصل الجواب أن اتفاق المعني لم يجعلوه شرطاً إلا لما في تثنيته التباس كالمشترك ، وكاللفظ مراداً به حقيقته ومجازه ، أما ما لا التباس ([4]) في تثنيته ([5]) كالعلم فلا فافهم ، السابع: أن لا يستغني عن تثنيته بتثنية غيره نحو : سواء ، فإنهم استغنوا عن تثنيته([6]) بتثنية سي ، فقالوا سِيان لا سوءان ، الثامن : أن يكون له ثان في الخارج فلا يثني الشمس والقمر ، وأما قولهم القمران فتغليب كما مرّ ([7]) ، ونظم بعضهم شروط المثني بقوله : -

شَرْطُ المَثَنى أَنْ يَكُونَ مُعْـرَبَاً وَمُفْـرَدَاً وَمُنَكَّـراً مَا رُكِّبَـا
مُوَافِقَاً فِي اللَّفْظِ([8]) وَالمَعْنى لَهُ مُمَاثِلٌ لَـمْ يُغْـنِ عَنْـهُ غَـيْرُهُ ([9])

قوله : ((فيرفع بالألف)) ؛ أي : نيابة عن الضمة ، وقوله : ((وينصب ويجر بالياء))

---

[1]) في " ب " ((مسمايته)) والصواب كما في " أ " و " ج " .
[2]) في " ب " و " ج " ((التباس)) وهو الصواب .
[3]) في " ب " ((تثنية)) وفي " ج " ((تثنيته)) وهو الصواب .
[4]) في " ج " ((ما الا لتباس)) والصواب كما في " أ " و " ب " .
[5]) في " ب " ((تثنية)) والصواب كما في " ا " و " ج " .
[6]) في " ب " ((تثنية)) والصواب كما في " أ " و " ج " .
[7]) ص ١٧٧ و ١٧٨ من هذا البحث .
[8]) في " ب " ((اللفظي)) و الصواب كما في " أ " و " ج " .
[9]) لم أعثر على قائل لهذه الأبيات : وقد أفصح صاحب الحاشية أنّ ، الغرض من ذكر هذه الأبيات بيان شروط المثني ففي البيت الأول من الشروط الآتي : ١/ الإعراب ٢/ الإفراد ٣/ التنكير ٤/ عدم التركيب وفي البيت الثاني منها الشروط التالية : ٥/ الموافقة في اللفظ ٦/ الموافقة في المعني ٧/ أن يكون له مماثل ٨/ ألا يغني عنه غيره . وذكر هذه الأبيات عبادة في حاشيته على شذور الذهب ج١ ص ٦٩ . ولم ينسبها أيضاً لأحد ، والعطار على الأزهرية ص ٥٢ ظ٢ .

أي : المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة ، قوله :((وأُلحق به كلا ، وكلتا الخ)) تلخيص المقام أنه أُلحق بالمثني نوعان أحدهما : ألفاظ شابهته في الدلالة على معناه ، وإنما لم تكن منه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط منها ، وهي أربعة ألفاظ لفظان بشرط وهما : كلا وكلتا ، ولا ينفكان عن الإضافة إلى ظاهر أو مضمر ، والشرط في الحاقهما كونهما مع المضمر ، فحينئذ يرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء كالمثني لأنهما في الأغلب إذا أضيفا إلى ضمير غائب كانا تابعين للمثني تأكيداً له ، كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب ، بخلاف ما إذا أضيفا لظاهر فإنهما لا يجريان على المثني أصلاً ؛ فلذا لم يلحقان به ، وجعل إعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور ؛ نظراً إلى إفراد اللفظ كقوله تعالي :﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ([1]) ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى الضمير فرعاً عن الإضافة إلى الظاهر ، جعل الفرع للفرع ، والأصل للأصل([2]) ، ولفظان بلا شرط وهما : اثنان واثنتان مطلقاً ؛ أي : سواء أضيفا إلى ظاهر أو مضمر ، أم لم يضافا ، وسواء ركبا مع العشرة أو لا،لكن اضافتهما إلى ضمير التثنية ممتنعة فلا يقال : جاء الرجلان اثناهما ولا المرأتان اثنتاهما ؛ لأن ضمير التثنية نص في الاثنين ، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء الى نفسه ، النوع الثاني مما ألحق بالمثني ما سمي به منه كزيدان علماً ، وهذا النوع يجوز أن يعرب إعراب المثني ، وأن يجري مجري سلمان فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله :-

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَا الْمَلَوَانِ ([3])

---

[1]) من الآية (٣٣) من سورة الكهف .

[2]) أي : أي الإعراب بالحروف للمضاف إلى المضمر ؛ والإعراب بالحركات للمضاف إلى الظاهر .

[3]) نسب سيبويه هذا الشاهد إلى ابن مقبل ؛ وقال محمد محي الدين عبدالحميد : نسب قوم هذا الشاهد لا بن أحمر ؛ وقال الشيخ خالد :(هو لتميم بن ابي بن مقبل ، لا لخلف بن أحمر خلافاً للموضح) اهـ ؛ وقال ياقوت ؛ (وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحمر) اهـ وهو من بحر الطويل . اللغة ؛ السبعان : قال سيبوية إسم بلد على فعلان وبقية الكلمات موضح أعلاه وفي أسفل موضع الشاهد (بالسبعان) وقد تم توضيحه ذكر هذا البيت في الكتاب ج٤ ص٢٥٩ عالم الكتب وفي أوضح المسالك لابن هشام ج٤ص٣٣٣ دار الفكر ، وفي يس على الفاكهي للقطر ج١ ص ١١٩ .

وكذا ما سمي به منه كزيدان علماً ، ويجوز أيضاً فيه إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون؛ الخامس جمع المذكر السالم

الشاهد فيه " بالسبعان " ([1]) ، فإنه في الأصل تثنية سبع فأجراه مجرى سلمان ؛ إذ لو أجراه مجرى المثنى لقال : بالسبعين ، وهو اسم موضع ، وأملّ من املال([2]) الكتاب الملوان فاعله ، وهو الليل والنهار ، والبلا بكسر الباء ، قوله : ((وكذا ما سمي به الخ)) فصله بكذا ليبني عليه جواز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، قوله : ((الخامس جمع المذكر السالم)) يصح جعل السالم صفة لجمع ، فهو مرفوع ، وصفة للمذكر فهو مجرور ، كونه([3]) صفة للمذكر ؛ لأنه الموصوف بالسلامة ، وهو ما دل على أكثر من اثنين ، بزيادة واو أو ياء على مفرده الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علماً لمذكر عاقل ، أو صفة له ، فخرج بقيد ما دل الخ ما لم يدل على أكثر من اثنين ، وهو ما جعل علماً من هذا الجمع كزيدون علماً لرجل ، وبقيد على مفرده ما لا مفرد له كعشرين وتسعين، وبقيد من لفظه ما له مفرد من معناه نحو : أولو بمعنى أصحاب فإن مفرده ذو بمعنى صاحب ، وبقيد المجعول علماً أو صفة أسماء الأجناس نحو : عالمون ، وأهلون ، ووابلون ، فإن مفرد الأول عالم بفتح اللام ؛ وهو ما سوى الله تعالى ، ومفرد الثاني أهل وهم الأقارب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير ، وأرضون ، وسنون فجميع هذه الأمور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم في إعرابه ، ويشترط فيه ما اشترط في المثنى ([4]) ، وزيادة على ذلك أن يكون مفرده علماً لمذكر عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، أو صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها ، أو دالة على التفضيل فيجمع هذا الجمع نحو : زيد ، ومسلم ، وأفضل إذا كان مقروناً بأل أو مضافاً كما هو الشرط في أفعل التفضيل ولا يجمع نحو : رجل ، وزينب ، وواشق ، وطلحة ، وسيبويه ، وبرق نحره ، ولا نحو :

---

[1]) في " ب " و " ج " ((في السبعان)) ولو قال في قوله ((بالسبعان)) لكان أفضل .

[2]) أضاف الناسخ في هامش " ج " موضحاً معنى عبارة إملال الكتاب قائلاً : (قوله : من إملال الكتاب) ويحتمل أنه من إملال السفر إذا طال ؛ أي : طال عليها مرور الملوين اهـ منباج . وفي هامش "ب" أيضاً ولكن بدلاً (من إملال) (في إملال) .

[3]) في " ب " ((والأولى كونه)) وهو الصواب وفي " ج " ((وهو أولى كونه)) . .

[4]) ص ١٧٨ من هذا البحث .

فيرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء وألحق به ألو ن [1] ، وعشرون وأخواته ، وعالمون وأهلون ، وأرضون [2] ، وسنون ، وبنون

حائض ، وسابق ، وعلامة ، وجريح ، وصبور ، وسكران ، وأحمر ، قوله : ((فيرفع بالواو)) ؛ أي : نيابة عن الضمة ، قوله :((وينصب ويجر بالياء)) أي : المكسور ما قبلها ولو تقديراً كالمصطفين المفتوح ما بعدها ، نيابة عن الفتحة والكسرة ، قوله :((وألحق به أولو الخ)) [3] الملحق بجمع المذكر السالم في إعرابه أربعة أنواع الأول : أسماء جموع وهي ما لا واحد لها من لفظها ، وذكر المصنف أولو ، وعشرون وأخواته ، وعالمون بفتح اللام أمّا أولوا ، فهو اسم جمع بمعني أصحاب ، لا واحد له من لفظه ؛ بل من معناه وهو ذو نحو : ﴿ وَلاَ يَأْتَلْ أُولُوا الفَضْلِ مِنْكُم وَالسَّعَةِ أَن يُؤتُوا أُولِي القُرْبَى ﴾[4] ونحو:﴿ إنّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الأَلْبَابِ ﴾ [5] ، وأما عشرون فهو اسم جمع ، وليس مفرده عشرة وإلا جاز اطلاقه على ثلاثين ، وليس كذلك ، وكذا أخواته إلى تسعين كل منها اسم جمع وأما عالمون فهو اسم جمع لعالم بفتح اللام لا جمع له ؛ لاختصاصه بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده ، والنوع الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط ، وذكر منها أهلون ، وهو جمع أهل وإنما لم يستوف الشروط ؛ لأن أهلاً ليس علماً ولا صفة ، ومثله وابلون جمع وابل ؛ وهو المطر الغزير ، فإنه ليس علماً ولا صفة فإن قلت أهل يكون صفة بمعني المستحق كقولهم : الحمد لله أهل الحمد أجيب بأن الكلام في الأهل بمعني القرابة لا بمعني المستحق للشيء ، ولو سلم أن الكلام في الأهل الأعم ، فهو إذا كان صفة بمعني المستحق لا يقبل تاء التأنيث ولا يدل على التفضيل . النوع الثالث : جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها وذكر منها أرضون ، وسنون ، وبنون أما أرضون فهو بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، فهذا الجمع لم يسلم فيه بناء واحده ، وكذا

---

[1]) في " ب " ((أولو)) وهو الصواب .

[2]) كلمة ((أرضون)) سقطت من " ب " .

[3]) في " ج " ((إلى آخره)) وما في " أ " و " ب " أفضل .

[4]) من الآية (٢٢) من سورة النور .

[5]) أولوا وردت في آيتين ، في الآية (١٣) من آل عمر ن وفي الآية (٤٤) من النور وفي الآيتين ((إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار)) وليس لأولي الألباب ، أو قد يقصد ما جاء في الآية (٢١) من الزمر وفيها ((إن في ذلك لذكري لأولي الألباب)) .

وكذا ما سمي به منه([1]) كعليون ، وزيدون ، ويجوز فيه أيضاً أن تلزمه الياء والواو ([2]) ويعرب بالحركات على النون منونة ([3])

لم يستوف الشروط ؛ لأنه ليس علماً ولا صفة، وأمّا سنون فهو بكسر السين جمع سنة بفتحها ، ولامها واواً وهاء ؛ لقولهم في الجمع سنوات وسنهات ، والمراد سنون وبابه وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين ، أصل عزة عزي فلامها ياء وهي الفرقة ([4]) من الناس وأصل([5]) عضة عضة فلامها هاء من العضة وهو الكذب والبهتان ، وقيل أصلها عضو ([6]) من قولهم عضيته تعضية إذا فرقته ، فإن قلت عزين وعضين سلم فيهما بناء واحدهما ، أجيب بأن بناء الواحد تغير تقديراً كما هو في صنو وصنوان ، على أن حذف هاء التأنيث من الجمع يكفي في التغيير ، ويخرج عن الضابط المذكور نحو : تمرة لعدم الحذف ونحو : عدة ؛ لأن المحذوف الفاء ، ونحو : يد ودم لعدم التعويض ونحو : شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه ، وأما بنون فهو جمع ابن ، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ، ولكن خالف تصحيحه تثنيته ([7]) لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة . النوع الرابع : ما سمي به منه ، وفصل المصنف هذا النوع بكذا لمخالفته لما قبله بزيادة أوجه لا تجري فيما قبله ، ومثل له المصنف بعليون وزيدون ؛ أي : علماً لرجل وعليون اسم لأعلي الجنة ، وهو في الأصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ، ووزنه فعيل من العلو ، فهذا النوع وما قبله من الأنواع كالجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف ويزيد هذا النوع عما قبله بأوجه أربعة ذكر المصنف منها ثلاثة فأشار بقوله : ((ويجوز فيه أيضاً أن تلزمه الياء أو الواو ويعرب بالحركات على النون منونة)) إلى وجهين

---

[1]) كلمة ((منه)) سقطت من " ب " .

[2]) في " ب " ((الواو والياء)) .

[3]) في " ب " ((على النون منونة وأن تلزمه الواو وتفتح النون)) . وهو الأفضل .

[4]) في " ب " ((القرفة)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[5]) في " ب " ((اوصل)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[6]) في " ب " ((عضواً)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[7]) في " ب " ((تثنية)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

أحدهما : أنه يجوز فيه أن يجري مجري غسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ؛ أي : إن لم يكن أعجميّاً ، فإن كان كقنّسرين ([1]) امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف ، الثاني أنه يجوز فيه أن يجري مجري عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ، وأشار إلى الوجه الثالث بقوله : وأن تلزمه الواو وتفتح النون ؛ أي : غير منونة ، والإعراب على هذا الوجه بحركات مقدرة علي الواو لا النون ، وفي قولهم ([2]) وتفتح النون رمز إلى أن حركة النون في هذا الوجه ليست حركة إعراب ولا يلزمه منه أن يكون الإعراب على هذا الوجه في وسط الكلمة ؛ لأن النون لما كانت في حالة الجمعية بمنزلة التنوين ، وهو لا يخرج ما قبله عن كونه آخراً استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة ، والوجه الرابع الذي لم يذكره المصنف هو أنه يجوز فيه أن يجري مجرى هارون في الإعراب على النون مع منع الصرف للعلمية وشبه العجمة ، فتلخص أن ما سمي به منه يجوز فيه خمسة أوجه إعرابه إعراب جمع المذكر السالم،وإجرائه مجرى غسلين،ومجرى عربون ، ومجرى هارون([3]) ، وأن تلزمه الواو وتفتح النون غير منونة و الإعراب بحركات مقدرة على الواو ، وهذه الأوجه مرتبة في القوة على الترتيب المذكور ، قوله : ((وبعضهم يجري بنين الخ)) قال في التصريح : وبعضهم ؛ أي : العرب يجر ي بنين وباب سنين ؛ أي : وإن لم يكن علماً مجري غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالباً على لغة بني عامر ، وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للإضافة ([4]) ، قال الشاعر وهو أحد أولاد على رضي الله تعالي ([5]) عنه :

---

[1]) ذكر هذا اللفظ في التصريح للأزهري ج١ ص٧٥ الحلبي وهو اسم موضع .

[2]) في " ج " ((في قوله)) .

[3]) في " ج " ((في هرون)) .

[4]) انظر التصريح للأزهري ج١ ص ٧٦ : ٧٧ الحلبي .

[5]) كلمة ((تعالي)) سقطت من " ب " و " ج " .

وَكَانَ لَنا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبًا بَــرًّا وَنَحْــنُ لَهُ بَنِينُ (١)

الرواية بنين بالياء ، والإعراب على النون، فبنين خبر نحن وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على النون ، وقال الآخر :-

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بَنا شِيباً وَشَيَّبْنَنا مُرْدَا (٢)

الرواية بإثبات النون ، ولم تسقط للإضافة ، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء ؛ وإلا لقال فإن سنينه (٣) بحذف النون للإضافة ثم قال : ((وبعضهم)) (٤) ؛ أي : النحاة يطرد هذه اللغة ، وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفيما حمل عليه و يخرج عليها قوله :

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدّ الأَرْبَعِينِ (٥)

الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعراب انتهي(٦) ، وإلي ذلك أشار ابن مالك في قوله:

---

(١) قال محمد محي الدين عبدالحميد في نسبه هذا البيت : قد نسب النحاة هذا البيت لأحد أبناء علي بن أبي طالب ، ولم يعينوه . والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة علي كرم الله وجهه ، وقائله سعيد بن قيس يقوله لمعاوية بن أبي سفيان . وأورد بيتين قبله وقال إنه من بحر الوافر . اللغة :(أبا حسن) هي كنية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه . (أبا بر) يريد أنه عاملنا كما يعامل الأباء البررة الرحماء أبناءهم . الشاهد فيه (بنين) وقد تم توضيحه أعلاه . وذكر هذا البيت في أوضح المسالك لابن هشام تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج١ص٥٥ دار الجيل . وشرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د.عبدالمنعم هريدي ج١ص١٩٥ دار المأمون

(٢) قال العيني في نسبه هذا البيت :قاله الصمة بن عبدالله بن الطفيل شاعر اسلامي بدوي مقل من شعراء الدولة الأموية . وهو من قصيدة من الطويل قالها وقد اشتاق إلى وطنه بنجد . وكذا نسبه محمد محي الدين عبدالحميد في هامش أوضح المسالك .

اللغة : (دعاني) معناه اتركاني : (نجد) اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام . (سنينه) جمع سنة وقد تطلق على الجدب والقحط (مرداً) وهو الذي لم ينبت الشعر بوجهه . الشاهد في (سنينه) وقد تم توضيحه أعلاه ذكر هذا البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج١ ص٨٦ وأوضح المسالك لابن هشام تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص٥٧ دار الجيل ، وشرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص٦٥ .

(٣) في " ب " و " ج " ((فإن سنيه)) وهو الصواب .

(٤) في " ب " ((وبعضهم في جمع المذكر)) ؛ أي : بزيادة في جمع المذكر ، والصواب كما في " أ " و " ج " .

(٥) قال محمد محي الدين عبدالحميد : هذا عجز بيت من الوافر وصدره * وماذا تَبْتَغِي الشعراءُ مِنّي * : وهذا بيت لسحيم بن وثيل الرياحي . اللغة : (تبتغي الشعراء) قال يروي في مكانه (يدري الشعراء) بتشديد الدال وهو مضارع أدراه ، ومعناه ختله وخدعه . الشاهد فيه (الأربعين) وقد تم توضيحه أعلاه . انظر أوضح المسالك لا بن هشام ج١ ص٦١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ج١ ص ٨٩ ؛ وشرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص ٦٨ .

(٦) في " ج " ((اهـ)) وهو الأفضل . والمراجع أعلاه تدعم هذا الرأي ؛ أي : كسر النون على أنها كسرة اعراب .

السادس : الأمثلة الخمسة وهي : يفعلون ، وتفعلون ، ويفعلان ، وتفعلان [1] وتفعلين،فترفع بالنون،وتنصب وتجزم بحذفها

وَبَابُهُ وَمِثْلُ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ [2]

قال الأشموني : والصحيح أنه لا يطرد ؛ بل يقتصر على السماع اهـ[3] قوله :((السادس الأمثلة الخمسة)) ؛ أي : السادس مما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة ، سميت بذلك لأنها ليست أفعالاً بأعيانها ، كما أن الأسماء الخمسة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها ، فإن يفعلان كناية عن يذهباب ، أو يستخرجان ، أو نحوهما ، وكذلك الباقي وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة، أو ياء مخاطبة،قوله : ((يفعلان)) بالياء التحتية للغائبين ((وتفعلان)) بالتاء الفوقية للمخاطَبَيْن ((ويفعلون)) بالياء للغائبين [4] ((وتفعلون)) بالتاء للمخاطبين ((و تفعلين)) بالتاء للمخاطبة . وقوله : ((فترفع بالنون)) ؛ أي : المكسورة بعد الألف ، المفتوحة بعد الواو والياء نيابة عن الضمة نحو : أنتم تفعلون ، قوله :((وتنصب [5] وتجزم بحذفها)) ؛ أي : النون نيابة عن الفتحة والسكون نحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾[6] فالأول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون في محل جزم بإن الشرطية ، والثاني منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحه ، و أما نحو ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾ [7] في قراءة من لم يشدد النون ، فالمحذوف منه نون الوقاية لا نون الرفع على الأصح ؛ لفقد

---

[1]) في " ب " ((وهي يفعلان و تفعلان و يفعلون وتفعلون)) تقديم وتأخير . وما بعدها فى ب فترفع بثبوت النون وما فى "ب" هو الافضل .

[2]) قوله ((وبابه)) المراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث و لم تكسر ؛ فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جراً ونصباً نحو عضة وعضين وعزة وعزين الخ ، وفي قوله :((ومثل حين قد يرد * ذا الباب)) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء وقوله :((وهو عند قوم)) من النحاة منهم الفراء ((يطرد)) في جمع المذكر السالم . انظر الصبان على الأشموني ومعه العيني ج١ ص ٨٤ إلى ص ٨٧ .

[3]) حاشية الصبان على الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج١ ص٨٧ .

[4]) في " ب " ((للمغائبين)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[5]) كلمة ((وتنصب)) في " ب " كأنها محذوفة وثباتها هو الصحيح .

[6]) من الآية (٢٤) من سورة البقرة .

[7]) من الآية (٨٠) من سورة الانعام .

السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره([1])

الناصب ([2]) والجازم ، وقد تحذف النون لتوالي الأمثال نحو : لَتَضْرِبُنَّ باللام المواطئة للقسم وضم الباء مسنداً لجماعة الذكور المخاطبين ، أو بكسر الباء مسنداً لضمير المخاطبة المؤنثة وأما حذفها لغير ذلك فشاذ نثراً أو نظماً ([3]) كقوله :

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي ([4])

أبيت مضارع بات الناقصة ، واسمها الضمير المستتر وجوباً وجملة أسري خبر ، والشاهد في تبيتي وتدلكي معاً ؛ لكن هذا إن كان المقصود ([5]) مجرد الإخبار ، وأمّا إن كان المقصود ([6]) إنكار حالها أوالتعجب ، وهمزة الاستفهام محذوفة ، فيكون قوله تبيتي منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام المحذوف ، والتقدير ءابيت([7]) أسري وتبيتي تدلكين ([8]) ؛ أي : أنكر قضية الجمع بين الحالين ، أو أتعجب منها،فالشاهد إذن في تدلكي فقط ؛ إذ هو مرفوع قطعاً قاله الدماميني،قال شيخنا الغنيمي لم لا يجوز أن يكون بدلاً من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه فتأمل بلطف أفاده يس ([9]) قوله :((السابع الفعل المضارع)) هذا خاتمة أبواب النيابة ، قوله :((المعتل الآخر)) بالإضافة ، وشرط جواز دخول أل على المضاف موجود ، وهو وجودها في المضاف إليه والمعتل الآخر هو ما آخره ألف أو واو ، أو ياء ، قوله :((فيجزم بحذف آخره)) ؛ أي : يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون ، وأما في حالتي الرفع والنصب فهو جار على

---

[1]) من قوله : ((والسابع)) إلى قوله : ((بحذف آخره)) سقط من " أ ". وأثبته من " ب ".

[2]) في " ب " ((النصب)) والصواب كما في " أ " و " ج ".

[3]) في " ب " ((ونظا)) والصواب كما في " أ " و " ج ".

[4]) في " ب " ((الذكي)) والصواب بالزاي والبيت قال فيه د. عبدالمنعم هريدي في تحقيقه للكافية الشافية لا بن مالك : هذا رجز استشهد به كثير من العلماء ولم ينسبه أحد إلى قائل . الشاهد فيه في ((تبيتي وتدلكي)) وقد تم توضيحه أعلاه . انظر ابن جني الخصائص ج١ص٣٨٨ تحقيق محمد على النجار م دار الهدي بيروت لبنان،والكافية الشافية لا بن مالك تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ج١ ص٢١٠ دار المأمون للتراث ، وانظر في يس على الفاكهي لقطر الندي ج١ ص ١٣٤ ط٢ الحلبي .

[5]) في " ب " ((المقصور)) والصواب كما في " أ " و " ج ".

[6]) في " ب " ((المقصور)) والصواب كما في " أ " و " ج ".

[7]) في " ب " و " ج " ((ابيت)).

[8]) في " ج " ((تدلكين)) والصواب كما في " أ " و " ب ".

[9]) في " ب " و " ج " ((يسن)) انظر إلى إفادته في حاشيته على الفاكهي للقطر ج١ ص١٣٤ ط٢ الحلبي .

والحاصل أن الضمة ينوب عنها ثلاثة:الألف[1]، والواو ، والنون ، والفتحة ينوب عنها أربعة:الألف ، والكسرة والياء ، وحذف النون ، والكسرة تنوب عنها الياء والفتحة ، والسكون ينوب عنه الحذف .

باب أحكام الفعل المضارع :

الأصل من كون رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، إلا أن الضمة مقدرة مطلقاً ، والفتحة مقدرة إن كان معتلاً بالألف ، وتظهر إن كان معتلاً بالواو أو الياء [2] كما تقدم [3]

قوله :((والحاصل)) ؛ أي : حاصل أبواب النيابة السبعة ((أن الضمة ينوب عنها ثلاثة)) أي : ثلاثة أحرف وهي الواو ، والألف ، والنون ، فالواو تنوب عن الضمة في موضعين في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ، والألف تنوب عنها في المثني فقط ، والنون تنوب عنها في الأفعال الخمسة ، قوله : ((والفتحة ينوب عنها أربعة)) ؛ أي : أربعة أشياء حرفان ، وحركة ، وحذف ، ذكرها بقوله : ((الألف والكسرة والياء وحذف النون)) فالألف تنوب عن الفتحة في الأسماء الخمسة ، والكسرة تنوب عنها في جمع المؤنث السالم والياء تنوب عنها في موضعين:في المثني وجمع المذكر السالم ، وحذف النون ينوب عنها في الأفعال الخمسة ، قوله : ((والكسرة)) ينوب عنها شيئان حرف وحركة؛ذكرهما بقوله :((الياء والفتحة)) فالياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع:في الأسماء الخمسة [4] وجمع المذكر السالم؛والفتحة تنوب عنها في الاسم الذي لا ينصرف ، قوله :((والسكون ينوب عنه الحذف)) ؛ أي : حذف النون؛وذلك في الأفعال الخمسة ، وحذف حرف العلة وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر .

((باب أحكام الفعل المضارع))

تقدم أن الفعل المضارع يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم [5] ، وأن

---

[1]) في " ب " ((الواو والألف والنون)) .

[2]) في " ب " ((أو بالياء)) وما في " أ " و " ج " أفضل .

[3]) انظر ص ١٤٤ من هذا البحث .

[4]) في " ب " و " ج " ((الخمسة والمثني)) وهو الصواب .

[5]) ص ١٤٤ من هذا البحث .

حكم المضارع ([1]) إذا تجرد من ناصب وجازم الرفع لفظاً أو تقديراً أو محلاً ، ونواصبه أربعة لن مطلقاً ومعناها نفي المستقبل

علامة هذه الأنواع الثلاثة تارة تكون حركة ظاهرة أو مقدرة ، وتارة تكون حرفاً،وتارة تكون حذفاً ، والمقصود هنا بيان عامل كل واحد من الرفع والنصب والجزم ، وما يتعلق بذلك،فعامل الرفع معنوي ، وهو التجرد ، وعامل النصب والجزم لفظي،قوله : ((حكم المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم الرفع)) إنما قدمه على النصب والجزم ؛ لأنه أول أحواله ؛ ولأن الرفع من خواص العمد([2]) فكان أحق بالتقديم ، قوله:((لفظاً)) ؛ أي: إذا كان خالياً من نوني الإناث والتوكيد ، وكان صحيح الآخر كيضرب،وقوله([3]) : ((أو تقديراً)) ؛ أي : إذا كان خالياً من النونين المذكورتين وكان معتل الآخر نحو : يخشي ويغزو ، ويرمي ،وقوله([4]):((أو محلاً)) ؛ أي:إذا باشرته نون التوكيد نحو:﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾([5]) أو اتصلت به نون النسوة نحو: ﴿ يُرْضِعْنَ ﴾ ([6]) ، وقوله :((ونواصبه أربعة لن الخ)) بدأ بها لملازمتها النصب ، وقوله ([7]) :((مطلقاً)) ؛ أي : بلا اشتراط شيء ، فلن تعمل النصب بلا اشتراط أمر زائد عليها،قوله : ((ومعناها نفي المستقبل)) ؛ يعني : أن لن معناها انتفاء الحديث ([8]) في الزمان المستقبل ، وإنما عدل عن قولهم لن حرف نفي ونصب واستقبال ؛ لأن قولهم المذكور يفيد أن النصب معني لها،وليس كذلك ؛ بل هو حكم من أحكامها،فلله درّ المصنف ما أنبهه،ولا دلالة للن على تأبيد النفي ، ولا تأكيده خلافاً للزمخشر ي في ذلك ([9]) ، والأصح أنها بسيطة على وضعها الأصلي ، ولا يفصل بينها وبين معمولها بفاصل إلا في ضرورة كقوله :

---

[1]) عبارة ((حكم المضارع)) سقطت من " ب " .

[2]) في " ب " ((العمل)) وهو الصواب .

[3]) لفظ ((وقوله)) أثبتها هذه المرة في " ج " .

[4]) لفظ ((وقوله)) أثبتها هذه المرة في " ج " .

[5]) من الآية (٣٢) من سورة يوسف .

[6]) من الآ ية (٢٣٣) من سورة البقرة .

[7]) لفظ ((وقوله)) أثبته هذه المرة في " ج " .

[8]) في " ب " ((الحدث)) وهو الصواب .

[9]) شرح المفصل لابن يعيش مج٢ ج٨ ص١١١ عالم الكتب بيروت .

لَمَّا رَأَيْتَ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً   أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيْجَاءَ [1]

قال البدر بن هشام في المغني : وهو لغز يقال فيه أين جواب لما ، وبما انتصب أدع ؟ وجواب الأول : أن الأصل لن ما ثم ادغمت النون في الميم للتقارب ، ووصلا خطا للإلغاز ، وإنما حقهما أن تكتبا منفصلين [2] ، والجواب عن الثاني أن انتصابه بلن وما الظرفية ، وصلتها ظرف لأدع فاصل بينه وبين لن للضرورة ، والتقدير لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً ، وحينئذ كيف يجتمع قوله لن أدع مع قوله وأشهد الهيجاء ؟ وجوابه أن أشهد ليس نصبه بالعطف على أدع ؛ بل نصبه بأن مضمرة جوازاً بعد حرف العطف ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر محله النصب عطفاً على القتال ؛ أي : لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد : ولبس عباءة وتقر عيني [3] ، قوله :((وكي المصدرية)) أتبع لن بكي لمشاركتها لها في العمل بلا شرط ، والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية ، وهي التي لم تسبق باللام لا لفظاً ولا تقديراً ، فإن النصب بأن المضمرة لا بها نفسها ، قوله :((وهي)) أي : كي المصدرية ((ما تقدمتها اللام لفظاً)) نحو : ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾[4] أي : تحزنوا قال في المصباح أَسِيَ يَأْسَي [5] أساً من باب تعب حزن ؛ أي : لعدم أساكم فاللام حرف تعليل وجر ، وكي حرف مصدر ي ونصب ؛ أمّا أنها حرف مصدري ؛ فلأنها تسبك مع

---

[1]) البيت هذا من بحر الكامل وقد ذكر هذا الشاهد : الأشموني في نواصب الفعل المضارع عند جواز الفصل بين أن وبين منصوبها وقال وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراراً وذكر البيت وقال التقدير لن أَدَعَ القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد وذكر ما ذكره ابن هشام في المغني بأنه لغز مع التفصيل المذكور وذكر ابن هشام الشاهد في موضع آخر موضحاً بأنه يتوهم أن الفعلين متعاطفان . وقد بينت في فصل لما أنّ ذلك خطأ وأن ((أدع)) منصوب بلن ، وأشهد معطوف على القتال . حاشية الصبان على الأشموني ج٣ ص٢١٣ دار الفكر ، المغني لا بن هشام ص ٥٨٤ و ٧٧٤ .

[2]) ابن هشام مغني اللبيب ج١ ص ٣١٣ لاهور .

[3]) قال الناسخ في هامش "ج"((وتمامه أحب إلي من لبس الشفوق اهـ)) نسب هذا البيت عبدالسلام هارون في الكتاب لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان . وهو من بحر الوافر . اللغة:((العباءة)) جبة الصوف ((قرت عينه)) بردت كناية عن السرور والرضا ((الشفوف)) الثوب الرقيق يصف البدن . الشاهد فيه في ((تقر)) حيث نصب باضمار أن بعد الواو على ما سيأتي في موضعه . ذكر هذا في الكتاب ج٣ ص٤٥ ؛ وفي ابن يعيش شرح المفصل ج٧ ص٢٥ عالم الكتب بيروت والخزانة ج٣ ص٥٩٣ دار صادر .

[4]) في " ب " ((تاءسوا)) وهي من الآية ((٢٣)) من سورة الحديد .

[5]) ((أَسِيَ يَأْسَي أساً)) هكذا مضبوطة في " أ " .

مابعدها بمصدر وأمّا النصب ؛ فلأنها تنصب المضارع بعدها ، ومحل المصـدر المنسبك مـن كي والفعل الجر باللام ، وقوله (٢) : ((أو تقديراً)) نحو : جئتـك كـي تكرمـني ، فكـي مصدرية إن قدرت اللام قبلها ؛ لكن إذا تقدمت اللام لفظاً تعين كون كـي مصدريـة؛ لأن حرف الجر لا يباشر مثله ، بخلاف ما إذا لم تتقدمها لفظاً فإنه لا يتعين ذلك ؛ بل يصح أن تكون مصدرية وأن تكون تعليلية بحسب تقدير اللام قبلها وعدمه ، وإذا ظهرت اللام بعد كي تعين كونها تعليلية نحو : جئتك كي لتكرمـني، فكـي تعليليـة لا مصدريـة ، لئـلا يـلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام ، فإن قلت على جعل كي تعليلية يلزم أن يباشر حرف الجر مثله ، وقد منعتم في صورة تقدم اللام على كي ذلـك، قلـت : السـر في جـواز دخول الجار على الجار هنا وعدم جوازه فيمـا إذا تقدمـت الـلام علـى كـي؛ أن كـي عنـد تقديـم اللام عليها يصح أن تكون ناصبة بنفسـها مصدريـة، فـلا ضـرورة إلى جعلهـا جـارة مؤكدة ، وأما في صورة تأخر اللام عنها اضطررنا إلى جعلها حرف جـر ؛ إذ لا يصـح أن تكـون مصدريـة ناصبـة للفعـل (٣) للفصـل بـاللام أفـاده يـس(٤) . فتخلـص أن كـي إمّـا مصدرية فقط ، أو تعليلية فقط، و(٥) محتملة للوجهين ، تنبيـه كـي حيـث وجـدت وجـب أربعة أمور : نصب المضارع بعدها ، وسبكه بالمصدر ، وكـون المصـدر مجـروراً ، وكـون المعنى على التعليل ، فإن سبقتها اللام لفظاً أو تقديراً فالتعليل ، والجر مـن الـلام ، ونصـب المضارع وسبكة بالمصدر من كي ، وإن لم يسبقها اللام لا لفظاً ولا تقديراً فالتعليل والجـر من كي ، ونصب المضارع وسبكه بالمصدر مـن أن المضمـرة وجوبـاً أفـاده شـيخ مشـايخنا الشيخ يحي المشالخي(٦) ، قوله:((الثالث إذن)) أتي بها قبل أن لطول الكلام عليهـا، وهـي

---

(١) ما بين ((كي المصدرية)) و ((أو تقديراً)) فيه بتر في " أ " أكملته من " ب " .

(٢) أثبت لفظ ((قوله)) هذه المرة في " ج " .

(٣) قوله ((للفعل)) سقط من " ب " .

(٤) في " ب " و " ج " ((يسن)) وإفادة يس هذه انظر اليها في حاشيته على الفاكهي ج١ ص١٤٦ .

(٥) في " ب " و " ج " ((أو)) وهو الصواب .

(٦) في " ب " و " ج " ((المساخي)) وإفادته هذه قال بها السـجاعي في حاشيته على ابن عقيل في ص٣٠٨ م القاهرة ١٢٨٦هـ وأيضاً في يس على الفاكهي للقطر ج١ ص١٤٦ .

بشرط كونها مصدرة ولم يفصل بينها وبين الفعل فاصل[1] ولا يضر الفصل بالقسم ولا النافية

حرف جواب وجزاء ، فإذا قلت لمن قال : أزورك غداً إذن أكرمك ،فقد أجبته،وجعلت إكرامك جزاء زيارته ، ومعنى كونها جواباً أنها لا تقع إلا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر،فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب لا لفظاً ولا تقديراً ، والجواب في الحقيقة هو الجملة التي بعد إذن،لا هي وحدها ، ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر،قوله :((بشرط كونها مصدرة)) ؛ يعني : أنه يشترط لإعمال إذن النصب ثلاثة أمور ، فإن تخلف شرط(٢) تعين أهمالها،الأول : أن تكون مصدرة في أول الكلام ، فإن وقعت حشواً فيه بأن كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها أهملت،وذلك في ثلاثة مواضع الأول : أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو : أنا إذن أكرمك ، وإني إذن أكرمك ، الثاني أن يكون جزاء (٣) للشرط الذي قبلها نحو : إن تأتني إذن أكرمك بجزم أكرمك ، ولا يجوز فيه النصب ، الثالث : أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو : وا لله إذن لأخرجن ، ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها ، بل تقع متوسطة في غيرها(٤) نحو يقتل إذن زيد عمراً ، وليس الرجل إذن زيداً ، نعم(٥) إن تقدمها واو أو فاء جاز النصب بها على قلة ، وجاز الرفع أيضاً،وكذا الجزم إن إقتضاه الحال ، فإذا قلت : إن تزرني(٦) أزرك وإذن أحسن إليك ، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن (٧) لوقوعها حشواً،أو على الجملتين (٨) معاً جاز الرفع نظراً لتقدم العاطف

---

[1]) في " ب " ((مصدرة والفعل بعدها مستقبل)) وهو الأفضل .

[2]) في " ب " ((لشر)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[3]) في " ب " ((جزأ)) والصواب الهمزة على السطر .

[4]) في " ب " ((غير بها)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[5]) قال الناسخ في هامش " ج " ((قوله : نعم استدراك على قوله فإن وقعت حشواً أهملت اهـ)) .

[6]) ((تَزُرْني)) هكذا مضبوطة بتسكين الراء في " أ " وقال الناسخ في هامش " ج " موضحاً ((قوله : فإذا قلت إن تزرني الخ)) : أي : جواباً لمن قال : إني أريد أن أزورك اهـ)) .

[7]) في " ب " ((إذا)) بالألف والصواب بالنون .

[8]) في " ب " ((الجملتين)) وقال الناسخ في هامش " ج " موضحا ((يعني أنها سبب كونها معطوفة على الجملة المستأنفة تصير(=)

وجاز النصب نظراً إلى أن المعطوف على الأول أول أفاده يس [1] الشرط الثاني : أن يكون الفعل الذي بعدها مستقبلاً ، فإن كان حالاً أهملت، كما إذا كان إنسان يحدثك فقلت له : إذن أصدقك، فهو بالرفع لا غير ؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، فلا تعمل في الحال للتدافع ، الشرط الثالث : أن يكون الفعل متصلاً بها نحو : إذن أكرمك فإن فصل بينهما فاصل نحو إذن أنا أكرمك أهملت ، ويستثنى من هذا الشرط الفصل بالقسم وبلا النافية فإنه مغتفر [2] ، واغتفر [3] ابن بابشاذ [4] - بالشين [5] والذال المعجمتين، ومعناه الفرح والسرور - الفصل بالنداء وابن عصفور [6] الفصل بالظروف وعديله [7] ، ونظم بعضهم ذلك مع ذكر الشروط الثلاثة فقال :-

اعْمَلْ إِذَن إِذَا أَتَتْكَ أَوَّلا ... وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً

واحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَها أَنْ تَفْصِلَا ... إِلَّا بِحِلْفٍ أَو نِدَاءٍ أَوْ بِلَا

وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ عَلَى ... رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَئِيسِ [8] النُّبَلا

(=) كأنها وقعت في صدر الكلام اهـ)) .

[1]) في " ب " و " ج " ((يسن)) وإفادة يس انظر إليها في حاشيته على الفاكهي لقطر الندى ج١ ص ١٤٩ .

[2]) في " ج " ((مفتقر)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[3]) في " ج " ((افتقر)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[4]) ابن بابشاذ (٠٠٠-٤٦٩هـ = ٠٠٠-١٠٧٧م) هو : طاهر بن أحمد بن باب شاذ ، المصري الجوهري ، أبوالحسن . إمام عصره في علم النحو . كان تاجراً في الجوهر . تعلم في العراق . وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر ، فكان لا يخرج كتاب حتى يعرض عليه . ثم استعفي ولزم بيته بمصر إلى أن سقط من سطح الجامع (جامع عمرو بن العاص) فمات لساعته من كتبه (المقدمة-خ)في النحو تعرف بمقدمة ابن بابشاذ و(شرح الجمل للزجاجي-خ) في الظاهرية الزركلي الأعلام ج٣ص٢٢٠ وبغية الوعاة ج٢ص١٧ صيدا بيروت وما أخذ به انظر إليه في الصبان على الأشموني ج٣ ص٢١٦ دار الفكر .

[5]) في " ج " ((بالشيء)) والصواب كما في " ا " و " ب " .

[6]) ابن عصفور (٥٩٧-٦٦٩هـ = ١٢٠٠-١٢٧١م) هو : علي بن مؤمن بن محمد ، الحضرمي الإشبيلي ، أبوالحسن المعروف بابن عصفور حامل لواء العربية بالأندلس في عصره . من كتبه (المقرب -ط) المجلد الأول منه في النحو . و(الممتع -ط) بحلب ، في التصريف و (المفتاح) و (الهلال) و (المقنع -خ) في القرويين بفاس و (السالف والعذار) و (شرح الجمل) و(شرح المتنبي) و (سرقات الشعراء) و (شرح الحماسة) . ولد بإشبيلية ، وتوفي بتونس . الزركلي الأعلام ج٥ص٢٧ . وشذرات الذهب لأبي الفلاح ج٥ص٣٣٠ دار الآفاق بيروت وكشف الظنون لحاجي ص ١٨٢٢ .

[7]) الصبان على الأشموني ج٣ ص٢١٦ دار الفكر ، ويقصد بعديله الجار والمجرور ، وفي الأشموني أجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرف اهـ .

[8]) في " ب " ((رأيس)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

وزاد بعضهم على هذه الأبيات بيتاً آخر ذكر فيه مسئلة تقدم العاطف فقال :-

وَإِنْ تَجِي (١) بِحَرْفِ عَطْفٍ أَوَّلَا ۞ فَأَحْسَنُ الوَجْهَيْنِ أَنْ لَا تَعْمَلَا (٢)

تنبيه : الأصح أن إذن حرف ، وأنها بسيطة ، وأنها الناصبة بنفسها،قوله : ((والغاؤها مع اجتماع الشروط)) ؛ أي : الثلا ثة ((لغة بعض العرب)) حكاه سيبويه عنهم (٣) ((وتلقاها)) ؛ أي : هذه اللغة وهي الإلغاء مع استيفاء الشروط ((البصريون بالقبول)) (٤) لأنه القياس ؛ إذ هي غير مختصة بقبيل ، وشأن المشترك أن لا يعمل؛وعليه فالشروط الثلاثة المتقدمة شروط لجواز الإعمال لا لوجوبه؛قوله : ((الرابع أن المصدرية)) أي : الرابع من نواصب المضارع أنْ المصدر ية ، وهي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي أم الباب ولذا عملت ظاهرة نحو : ﴿ والّـذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِـي ﴾ (٥) ومضمرة كما سيأتي ، والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة ، فالأولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخر عنها جملة ، ولم تقترن بجار نحو : ﴿ وَأَوحَيْنَـا إِلَيْـهِ أَن أَصْنَعْ الفُلْكَ ﴾ (٦) ، والثانية هي التالية للمّا نحو : ﴿ فَلَمَّـا أَن جَـاءَ البَشِيرُ ﴾ (٧) ، أو الواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله :

كَأَنْ ظَبْيَةٍ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ (٨)

---

(١) في " ب " و " ج " ((تجيء)) بالهمزة وهو الصواب .

(٢) ذكر هذه الأبيات عبادة في حاشيته على شذور الذهب ج٢ ص٨٣ .

(٣) كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون ص ١٣ ، ١٤، ١٥ ، ١٦ ، عالم الكتب بيروت .

(٤) يس على الفاكهي للقطر ج١ ص ١٤٨ .

(٥) من الآية (٨٢) من سورة الشعراء .

(٦) من الآية (٢٧) من سورة المؤمنون وفيها (فأوحينا) بالفاء وليست بالواو .

(٧) من الآية (٩٦) من سورة يوسف .

(٨) قال العيني في نسبة هذا البيت :((قاله كعب بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها . وقال النحاس هو لابن صريم اليشكري وهو من الطويل)) . وقد أورد هذا البيت كاملاً في باب إنّ وأخواتها :-

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّمٍ ۞ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وراق السّلَم (=)

ما لم تسبق بلفظ دال على اليقين فتهمل نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾[١]

أو بين القسم ولو كقوله :-

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ الْتَقَيْنَا وأَنْتُمُوا[٢] لَكَانَ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِ مُظْلِمُ [٣]

((ما لم تسبق بلفظ دال على اليقين))[٤] ؛ أي : وإن لم يكن بلفظ العلم نحو : رأى [٥] وتحقق ، وتبين ، وتيقن ، وظن مستعملاً في العلم ، قوله :((فتهمل)) ؛ أي : فإن سبقت باللفظ الدال على اليقين أهملت ؛ أي : لم تعمل النصب في المضارع ، وكلامه يوهم أنّ الواقعة بعد ما اليقين [٦] هي الناصبة للمضارع وأهملت وليس كذلك ، وإنما هي المخففة من الثقيلة؛فهو من جهة المعنى استثناء منقطع ، وإنما لم تجعل الواقعة بعد العلم هي الناصبة للمضارع ، وجعلت مخففة من الثقيلة ؛ لأن الناصبة له لكونها تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت ، وتمحض الفعل للاستقبال ، تقيد [٧] أن ما بعدها غير معلوم التحقق ، والعلم يفيد أن ما بعده معلوم التحقق فيلزم التنافي ، فاحتيج إلى جعل أن مخففة من الثقيلة ؛ لأنها تقتضي تأكيد الشيء وثبوته ، وذلك يلايم [٨] العلم المفيد أن ما بعده معلوم التحقق[٩] قوله : ((نحو : علم أن سيكون الخ)) هذا وما بعده مثال لما إذا سبقت أن بلفظ دال على

اللغة :((توافينا)) تقابلنا . ((وجه مُقسّم)) جميل حسن . ((تعطوا)) تتناول . ((وارق السلم)) ؛ أي : شجر السلم المورق . والشاهد فيه في (كأن ظبية)) على رواية من جر ظبية – حيث وقع فيه أنْ زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية . فلم تعمل شيئاً . الصبان على الأشموني ومعه العيني ج٣ص٢٨٦ الحلبي ، وأوضح المسالك تأليف محمد محي الدين ج٤ص١٥٩ ، والتصريح ج٢ص٢٣٣ الحلبي .

[١]) من الآية (٢٠) من سورة المزمل .

[٢]) في " ج " ((وأنتم)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[٣]) نسبه عبدالسلام هارون في الكتاب إلى المسيب بن علس وهو من الطويل . قاله وهو يخاطب بني عامر بن ذهل الشاهد فيه في (أقسم أن لو) حيث وقعت (أنْ) زائدة بين فعل القسم ولو . ذكر هذا البيت في الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون ج٣ص١٠٧ الخانجي وفي شرح المفصل لابن يعيش ج٩ص٩٤ وفي الخزانة ج٤ص٢٢٤ وفي التصريح ج٢ ص٢٣٣ وفي الصبان على الأشموني ومعه العيني ج١ ص٢٨٦ وفي أوضح المسالك تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج٤ ص ١٦٠ .

[٤]) في " ب " ((قوله ما لم تسبق)) وهو الأفضل لأن ما بعد قوله من كلام المصنف .

[٥]) في " ج " ((رائي)) والصواب كما في " أ " و " ب " .

[٦]) في " ب " و " ج " ((بعد ما يفيد)) وهو الصواب .

[٧]) في " ب " و " ج " ((تفيد)) وهو الصواب .

[٨]) الصواب ((يلائم)) بالهمزة .

[٩]) في " ب " من قوله ((فيلزم التنافي)) إلى قوله ((نحو علم الخ)) كرر مرتين .

﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَن لاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِم﴾ ([1]) فإن سبقت بظن فوجهان نحو :﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ وتعمل مضمرة ، وإضمارها إمّا جوازاً وإمّا وجوباً ، فالجواز بعد الواو والفاء وثم وأو واللام الجارة نحو

اليقين ، فأن فيهما ليست الناصبة للمضارع ؛ بل هي المخففة من الثقيلة؛فالفعل بعدها مرفوع ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وتقديره في المثال الأول : علم أنه أي : الحال والشأن سيكون ، وفي الثاني أفلا يرون أنه لا يرجع ، وجملة الفعل الذي بعدها مع فاعلة في محل رفع خبر أن ، وأن وما بعدها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي علم في الأول ومسد مفعولي يرون في الثاني ([2]) ، ويكون في المثال الأول تام بمعني يوجد قوله : ((فإن سبقت بظن)) ؛ أي : بلفظ دال عليه ((فوجهان)) الرفع والنصب ((نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾([3]))) قرء ([4]) بالرفع إجراء للظن مجرى العلم ، فتكون أنْ مخففة من الثقيلة . وبالنصب إجراء له على أصله من غير تأويل ، وهو أرجح ؛ لأن الأصل عدم التأويل ، وإنما صح جعل أن بعد الظن المجري على أصله أن تكون الناصبة للمضارع لأن الظن يفيد عدم التحقق ، وهو يناسب أن الناصبة فلا يلزم التنافي ، قوله:((وإضمارها إمّا جوازاً أو ([5]) وجوباً)) ؛ أي : جائزاً أو واجباً ، أو ذا جواز وذا وجوب ، فإضمارها مبتدأ ومضاف إليه ، والخبر محذوف ، وقوله إما جوازاً أو وجوباً معمول له ، والتقدير وإضمارها إمّا أن يكون جائزاً أو واجباً ، فجوازاً ووجوباً خبر يكون المحذوفة بعد تأويله باسم الفاعل ، أو على حذف مضاف،ويصح أن يكونا منصوبين على المصدرية ، والتقدير وإضمارها إمّا يجوز جوازاً وإمّا يجب وجوباً على حد قوله تعالي :﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ ([6]) ، قوله :((فالجواز بعد الخ)) أشار إلى أن الجواز في موضعين ، أحدهما بعد عاطف مسبوق باسم خالص من تأويله بالفعل ، ويحترز بذلك عما إذا كان الاسم في

---

[1]) من الآية (٨٩) من سورة طه .

[2]) من قوله ((في الثاني)) إلى باب أحكام الاسم سقط من " ج " .

[3]) من الآية (٧١) من سورة المائدة .

[4]) في " ب " ((قرئ)) وهو الصواب .

[5]) في متن المصنف ((وإمّا)) وهو الأفضل .

[6]) من الآية (٤) من سورة محمد .

تأويل الفعل نحو قولهم : الطائر فيغضب زيد الذباب ([1]) فالطائر مبتدأ خبره الذباب والشاهد في فبغضب ([2]) فإنه يجب رفعه ؛ لأن الاسم مؤول بالفعل،فيصح عطف الفعل عليه ؛ أي : الذي يطير فيغضب زيد ، والعاطف هنا الأحرف الأربعة التي ذكرها المصنف وهي : الواو والفاء وثم و أو ، قوله : ((ولبس عباءة وتقر ([3]) عيني)) صدر بيت عجزه * أحب إلي من لبس الشفوف *([4]) وهو من جملة أبيات من بحر الوافر إلى ميسون ([5]) زوجة معاوية ([6]) رضي الله عنه،تذكر فيها ضيق نفسها،واستيلاء الهمّ عليها حين تسرى عليها معاوية رضي الله عنه ، والشاهد في تقر حيث نصب بأن مضمرة جوازاً بعد عاطف هو الواو ، مسبوق باسم خالص من تأويل الفعل ، وهو لبس العباءة بوزن دناءة ضرب من الأكسية ، والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفائين من ([7]) الثياب الرقيقة ، الإعراب : ولبس مبتدأ وعباءة مضاف إليه ، وتقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو ، وعيني فاعله ، وأحب خبر المبتدأ ، وإليّ جار ومجرور متعلق بأحب ، ومن لبس

---

[1]) يظهر هذا أنه أسلوب من أساليب العربية وقد أورده الأشموني في شرحه للألفية وعلق عليه الصبان في حاشيته انظر الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج٣ ص٣١٤ الحلبي . وأيضاً ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج٢ ص٣٦١ دار إحياء التراث

[2]) في " ب " ((فيغضب)) وهو الصواب .

[3]) في " ب " ((وتفر)) والصواب كما في " أ " و " ج " .

[4]) هذا البيت مرّ ذكره في ص١٩٠ من هذا البحث . والشاهد فيه كما مر في ((تقر)) وقد تم توضيحه وقال عبدالسلام هارون في الكتاب في توضيحه : نصب ((تقر)) باضمار أن بعد الواو ليعطف على اللبس ؛ لأنه اسم وتقرّ فعل ، فلم يمكن عطفه عليه فحمل على إضمار أن ؛ لأن أن وما بعدها اسم ، فعطف اسماً على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً ، وهو أحب .

[5]) ميسون :(٠٠٠-نحو ٨٠هـ = ٠٠٠- نحو ٧٠٠م) هي : ميسون بنت بحدل بن أنيف ، من بني حارثة بن جناب الكلبي : أم يزيد بن معاوية شاعرة . لها الأبيات التي منها :((ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف)) وكانت بدوية . ثقلت عليها الغربة عن قومها لما تزوجت بمعاوية في الشام فسمعها تقول هذه الأبيات ، فطلقها وأعادها إلى أهلها . وكانت حاملاً بيزيد (في رواية) أو أخذته معها رضيعاً ، فنشأ في البرية فصيحاً ، ونقل البغدادي أن معاوية لما طلقها قال لها : كنتِ فبنتِ . فأجابته : ما سررنا إذا كنّا ولا أسفنا إذا بنّا . الزركلي الأعلام ج٧ص٣٣٩ وخزانة الأدب للبغدادي ج٣ ص٥٩٣ .

[6]) معاوية (٢٠قهـ-٦٠هـ = ٦٠٣-٦٨٠م) هو : معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبدشمس بن عبد مناف ، القرشي الأموي : مؤسس الدولة الأموية ، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار . كان فصيحاً حليماً وقوراً . ولد بمكة وأسلم يوم فتحها سنة ٨هـ وتعلم الكتاب والحساب فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه . ولما ولي (أبوبكر) ولاه قيادة الجيش تحت إمرة أخيه يزيد بن أبي سفيان .. ولما ولي (عمر) جعله والياً على الأردن ورأى فيه حزماً وعلماً فولاه بعد موت أخيه .. وجاء (عثمان) فجمع له الديار الشامية كلها وجعل ولاة أمصارها تابعين له .. الزركلي الأعلام ج٧ ص٢٦١ .

[7]) كلمة ((من)) غير موجودة في " ب " .

الشفوف جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، والشفوف مضاف إليه ، وأن المضمرة والفعـل وهو تقر في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على المبتدأ ، والتقدير : ولبس عباءة وقرّة عيـني أحب إليّ من لبس الشفوف ، قوله : ((لولا توقع معتر فأرضية)) [1] صـدر بيـت تمامـه *ما كنت أوثر [2] اترابا على ترب * وهو من البسيط، والمعتر بالعين المهملة ، والتاء المثنـاة فوق ، وتشديد الراء وهو المعترض للمعروف ، والمعنى : لو لا توقع من يصـرف عـن فعـل المعروف وإرشاده ماأثر الشاب [3] المساوي لغيره في السن على المساوي له في السن اهـ[4] عبادة وهو يفيد أن ترب في قوله على ترب مضاف لياء المتكلـم المحذوفـة للتخفيـف ، والأتـراب جمع تِرب بكسر التاء وهو المساوي في السن ، ولو لا حرف امتناع لوجود ، وتوقع مبتـدأ خبره محذوف وجوباً ، أي : موجود ، فأرضية الفاء حرف عطف ، وأرضي منصوب بـأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، وأن أرضية في تأويل مصدر في محل رفع عطفاً على توقع ؛ أي: لو لا توقع معتر فإرضائي [5] له موجود أن ما كنت أوثر الخ وما نافيـة ، وكنـت : كـان واسمها وجملة أوثر خبرها [6] ، واترابا مفعول لأوثر ، وفاعله مستتر وجوباً ، وعلى تِـرب متعلق بأوثر ، والشاهد في فأرضيه حيث نصـب بـأن مضمـرة جـوازاً بعـد الفـاء ، قولـه : ((إني وقتلي سليكاً ثم أعقله)) وتمامه * كالثور يضرب لما عافت البقر * [7] وهو من بحر البسيط ، وسليك اسم رجل ، والثور ذكر البقر ، وكانت العـرب إذا رأت البقـر عـافت

---

[1]) قال د. عبدالمنعم هريدي في تحقيقه للكافية الشافية في هذا البيت:من البسيط لم يعزه أحد إلى قائل . اللغة : (المعتر) المعترض للسؤال (الإتراب) الغني (الترب) الفقر . الشاهد فيه في (فأرضيه) وقد تم توضيحه أعلاه . ذكر هذا البيت في الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبدالنعم هريدي ج٣ ص ١٥٥٨ دار المأمون للتراث ، وفي التصريح ج٢ ص ٢٤٤ وفي أوضـح المسـالك ج٤ ص١٩٤ دار الفكر وفي ابن عقيل ج٢ ص٣٦٠ .

[2]) في " ب " ((اوثر)) والصواب كما في " أ " .

[3]) الصواب ((مآثر)) .

[4]) حاشية عباد على شذور الذهب ج٢ ص١٠١ الحلبي .

[5]) في " ب " ((فإرضاء)) والصواب كما في " أ " و " ج" .

[6]) في " ب " ((خبر)) وما في " أ " أفضل .

[7]) نسبه د. عبدالمنعم هريدي في الكافية الشافية إلى أنس بن مدركة الخثعمي ، وهذا البيت من بحر البسيط . الشاهد فيـه في (أعقلـه) وقد تم توضيحه اعلاه شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د.عبدالمنعم هريدي ج٣ ص١٥٥٨ وذكـر البيـت أيضـاً في التصريـح ج٢ ص٢٤٤ ، وفي أوضح المسالك ج٤ ص١٩٥ . وفي ابن عقيل ج٢ ص ٣٥٩ .

ورود الماء،تعمد إلى الثور فتضربه،فترد البقر حينئذ الماء،ولا تمتنع منه فزعاً من الضرب أن يصيبها ، وعافت كرهت الماء فلم تشربه،وأعقل مضارع عقل القتيل أعطي ديته وسبب هذا أن سليكاً مرّ في بعض غزواته ببيت من ختعم(٢) فرأي (٣) امرأة شابة فعلاها فأخبر أنس قائل هذا البيت بذلك ، فأدركه فقتله ، ثم أنشد:

إنّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَوْرِ يُضْرَبُ لَمّا عَافَتِ البَقَرُ

وفي البيت تشبيه تمثيلي ؛ لأنه شبه (٤) حالة بحالة ، حيث شبه الشاعر الحالة التي وقعت له من قتل سليك ليتأدب غيره،بالحالة(٥) التي تقع للراعي من ضربه الثور لتفزع البقر فتشرب بجامع أن الغرض من وقوع الفعل في كل تخويف غيره ، الإعراب : إني و(٦) إن واسمها وقتلي معطوف على اسم إن ، وخبر إن كالثور ، وسليكاً بضم السين مفعول قتلي ، وثم حرف عطف ، وأعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم ، وهو محل الشاهد،وأن والفعل بعدها في تأويل مصدر في محل نصب عطفاً على قتلي،وجملة يضرب الخ حال من الثور ، ولما ظرفية بمعني حين متعلقة بيضرب ، وجملة عافت البقر في محل جر بإضافة لما إليها،قوله : ((أو يرسل رسولا)) صدر الآية الكريمة : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاّ وَحْياً أو مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَو يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ (٧) ومحل الشاهد قوله : أو يرسل حيث انتصب بأن مضمرة جوازاً بعد أو المسبوقة باسم خالص،وأن والفعل في تأويل المصدر عطفاً على وحياً ، ثم كان تحتمل التمام ، ولبشر متعلق بها ، وأن يكلمه في تأويل المصدر فاعلها ، وتحتمل النقصان ، ولبشر خبرها مقدم ، وأن يكلمه في تأويل مصدر اسمها مؤخر ، وعلي كل واحد من هذين الاحتمالين فالمصادر وهي وحياً وما عطف عليه

١) في " ب " ((عليكم)) هذه غير موجودة .

٢) في " ب " ((خثعم)) وهو الصواب .

٣) في " ب " ((فرأي فيه)) وهو الأفضل .

٤) كلمة ((شبه)) غير واضحة في " ب " .

٥) في " ب " ((بالحالة)) .

٦) كلمة ((و)) هذه غير موجودة في " ب " وهو الصواب .

٧) من الآية (٥١) من سورة الشوري .

﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾ والوجوب بعد كي التعليلية ، وهي التي لم يتقدمها اللام،وبعد لام الجحود ، وهي المسبوقة بكون منفي

إمّا في تأويل اسم الفاعل أحوالاً من فاعل يكلم ، والمعنى على جعل كان تامة وما صح لبشر أن يكلمه الله إلا موحياً إليه ، أو مسمعاً من وراء حجاب ، أو مرسلاً له رسولاً؛ أمّا الوحي والإرسال فأمرهما هيّن ، وأما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف ، فكأنه قيل أو إسماعاً من وراء حجاب،ويصح أن يكون كل من المصادر المذكورة مفعولاً مطلقاً من غير تأويل باسم الفاعل ، والمعنى على جعل كان ناقصة : وما كان تكليم الله ثابتاً لبشر إلا وحياً ، أو إسماعاً من وراء حجاب ، أو إرسالاً ، ويصح أن يكون انتصابها على الحال بعد التأويل باسم الفاعل ، والمراد بالوحي الكلام الخفي الذي ليس بحرف ولا بصوت كما وقع لنبينا صلي الله عليه وسلم ليلة المعراج ، وقوله أو من وراء حجاب كما وقع لسيدنا موسي صلوات الله وسلامه عليه ، وقوله أو يرسل رسولاً المراد بالرسول الملك الحامل للوحي ، وقوله : ((﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾(1)))هذا الموضع الثاني من موضعي الجواز؛فيغفر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي ، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام ؛ أي : لغفران الله ، قوله : ((والوجوب بعد كي التعليلية الخ)) يعني : أنّ أن تضمر وجوباً بعد ستة أحرف؛ثلاثة من حروف الجر وهي كي التعليلية ولام الجحود وحتي ، وثلاثة من (2) حروف العطف وهي أو الصالح في موضعها إلى أو إلا وفاء السببية ، و واو المعية ، فتلخص أنّ أنْ تضمر (3) في ثمانية مواضع منها موضعان تضمر فيهما جوازاً وقد تقدما ، ومنها ستة تضمر فيها وجوباً ، وقد أخذ المصنف في بيانها. والوجوب بعد كي التعليلية وهي التي لم يتقدمها اللام ؛ أي : لا لفظاً ولا تقديراً نحو جئتك كي تكرمني ، فكي حرف تعليل وجر ، وتكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد كي التعليلية ، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بكي ، والتقدير جئتك لاكرامك لي ، قوله : ((وهي المسبوقة بكون منفي)) ؛ أي : المسبوقة بكون ماض ولو

---

(1) من الآية (٢) من سورة الفتح .

(2) في " ب " ((في حروف)) والصواب كما في " أ " .

(3) في " ب " ((تضمير)) والصواب كما في " أ " .

معني منفي بما أو لم فقط ، مسند لما أسند إليه الفعل المقرون باللام كذا في الفاكهي ([1]) يعني : أنه لا بد أن تسبق اللام بكون ناقص دون بقية أخوات كان كأصبح ، وأمسي ودون غير باب كان ، وإن أجاز كلا بعض ، ولا بد أن يكون ماضياً إما لفظاً ومعني نحو ما كان ، أو معني فقط نحو : لم يكن،فلا يصح لا يكون زيد ليذهب ، ولا بد أن يكون النافي "ما" في الماضي لفظاً ومعني ، ولم في الماضي معني دون غيرهما من أدوات النفي ؛ لأن لن تختص بالمستقبل ولا مثلها ، إذ نفي غيره بها قليل ، ولّما تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم ، وأما إنْ فجري فيها خلاف كما يأتي ، ولا بد أن يكون الكون مسنداً لما أسند إليه الفعل الذي بعد اللام،فلا يصح ما كان زيد ليذهب عمرو،خلافاً للكسائي وعلي مذهبه خرجت قراءة ﴿وإن كَانَ مَكَرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبَالُ﴾([2]) بكسر اللام ونصب تزول ، فاللام على جعل إنْ نافية لام الجحود على مذهب الكسائي ؛ لأنه لا يشترط اتحاد المسند إليه ([3]) ويجوز أن يكون النافي إنْ ؛ واستظهر في المغني أنها لام كي وإنْ شرطية اهـ ([4]) ، تنبيه : اختلف في خبر كان فقال البصريون أنه محذوف ، وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر ، والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل في موضع جر باللام ، وقالوا أيضاً الناصب للفعل هو أن المضمرة ، واعترض المرادي ([5]) قول البصريين بأن قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضي ([6]) أنها ليست بزائدة ، وتقديرهم مريداً يقتضي ([7]) أنها زائدة مقوية ([8]) اهـ ، وفي المغني أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة ؛ بل

---

[1]) يس على الفاكهي للقطر ج١ ص ١٥٦ .

[2]) من الآية (٤٦) من سورة ابراهيم .

[3]) جاء في المغني أنه زعم كثير من الناس في قوله تعالي : ﴿ وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال ﴾ في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولي وفتح الثانية أنها لام الجحود وذكر هذا أيضاً الأشموني انظر الصبان على الأشموني ج٣ ص٢٢١ وما ذكراه خلاف كلام الشارح

[4]) ابن هشام المغني ج١ ص ٢٣٣ لاهور .

[5]) المرادي (٠٠٠-٧٤٩هـ = ٠٠٠-١٣٤٨م) هو : الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري ، أبو محمد . بدرالدين المعروف بابن أم قاسم مفسر أديب . مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب . من كتبه ((تفسير القرآن)) عشر مجلدات . و (إعراب القرآن) و (شرح الشاطية) في القراءات . و (شرح ألفية ابن مالك -خ) في دمشق ؛ وفي خزانة الرباط (٧٧٤ جلاوي) مجلدان . وخزانة الشاويش ببيروت كتبت هذه النسخة سنة ٨٦٢ . توفي بسرياقوس (بمصر) الزركلي الأعلام ج٢ ص ٢١١ .

[6]) في " ب " ((بقتضي)) .والصواب كما في " أ " .

[7]) في " ب " ((بقتضي)) والصواب كما في " أ " .

[8]) واعترض المرادي هذا ذكره الصبان في حاشيته على الأشموني ج٣ ص ٢٩٣ الحلبي .

نحـو : ﴿ ومـا كـان الله ليعذبهـم ﴾ ، ﴿ لم يكـن الله ليغفـر لهـم ﴾ وبعـد حـتى

هي بينهما ([1]) ، وقال الكوفيون الخبر هو الفعل الواقع بعد اللام ، واللام حرف غير جـار بل زيد لتوكيد النفي ؛ لكنه هو الناصب للفعل بنفسه ، وأصل ما كان ليفعـل عندهـم مـا كان يفعل،ثم أدخلت اللام لتقوية النفي ، كما أدخلت الباء فيما زيد بقـائم،فهـي عندهـم حرف زائد للتوكيد ([2]) ناصب بنفسه ([3]) ، قوله :((و([4]) ما كـان الله ليعذبهـم)) ([5]) ((لم يكن الله ليغفر لهم)) ([6]) فيعذب ويغفـر منصوبـان بـأن مضمـرة وجوبـاً بعـد لام الجحود،والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل في موضع جـر بـلام الجحـود ، والجـار والمجرور متعلق بخبر الناسخ ، وتقديره في الأول وما كان الله مريداً لتعذيبهـم ، وفي الثـاني لم يكن الله مريداً الغفران ([7]) لهم ، تنبيه : إذا فصلت لا بين الفعل والـلام وجـب إظهـار أن نحو : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَـابِ ﴾ ([8]) فتخلـص أنّ لأنْ بعـد الـلام ثـلا ث حـالات : وجوب الإضمار إذا كانت تلك اللام لام الجحـود ، وجـوب ([9]) الإظهـار إذا فصلـت لا وجواز الأمرين إذا كانت لام كي ، قوله :((وبعد حـتى)) ؛ أي : الجـارة ، ثـم حـتى إن جرت اسماً صريحاً فهي فيه بمعني إلى لا غير نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَـعِ ﴾ ([10]) وإن جـرت اسمـا مؤولاً – وهي التي ينتصب الفعل بعدها – فلهـا معنيـان فتـارة تكـون بمعـني كـي التعليليـة وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو : اسلم حتي تدخل الجنة ، وتارة تكون بمعني إلى الغائية وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو:لأسيرن حتي تطلع الشمس،ويحتملها([11])

---

[1]) ابن هشام المغني ج١ ص ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ لاهور .

[2]) في " ب " ((مؤكد)) والمثال قبله صوابه في ما زيد بقائم .

[3]) وقول الكوفيين هذا أورده الأشموني في شرحه للألفية انظر الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ ص٢٩٢ الحلبي .

[4]) ولو قال ((نحو وما كان الخ)) لكان أفضل لأن بها يكتمل كلام المصنف .

[5]) من الآية (٣٣) من سورة الانفال .

[6]) من الآية (١٦٨) من سورة النساء .

[7]) في " ب " ((للغفران)) والصواب كما في " أ " .

[8]) من الآية (٢٩) من سورة الحديد .

[9]) في " ب " ((ووجوب)) وهو الأفضل .

[10]) من الآية (٥) من سورة القدر .

[11]) في " ب " ((ويحتملهما)) وهو الصواب .

نحو :﴿حَتّى تَفِيءَ إلى أَمْرِ اللهِ﴾[1] ، وأثبت بن [2] مالك لها معنى ثالثاً وهو أن تكون بمعنى إلا أن [3] ، واستظهره ابن هشام [4] في قوله :

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً   حَتّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ [5]

مع أن احتمال الغاية متأت وكذا التعليل ، قوله :((إذا كان بعدها مستقبلاً)) اعلم أن عبارة النحاة في هذا المقام مضطربة؛ولنذكر لك ضابطاً سهل المأخذ يكون مطرداً وهو أن المتكلم إما أن يكون مخبراً عن فعل نفسه ، وإمّا أن يكون حاكياً لفعل غيره ، وإمّا أن يكون حاكياً لكلام غيره ، فالوجه الأول : وهو ما إذا كان مخبراً عن فعل نفسه بأن يقول : سرت حتىأدخل البلد ، فيه ثلاث حالات الأولي : أن يتكلم بذلك في حال سيره قبل الدخول ، وفي هذه الحالة يجب النصب ؛ لأن الفعل الذي بعدها مستقبل بالنظر لما قبلها ولزمن التكلم معه الثانية أن يتكلم بذلك في حال دخوله وحينئذ يجب الرفع ، الثالثة أن يتكلم بذلك بعد دخوله فيجوز الوجهان النصب إن لوحظ أن ما بعدها مستقبل بالنسبة لما قبلها ، والرفع إن لوحظ تأويله بالحال ، وتجعل الجملة التي بعد حتىمستأنفة ، والتقدير سرت حتىحالتي أني دخلت البلد ، وأما الوجه الثاني وهو ما إذا كان المتكلم حاكياً لفعل غيره نحو : سار زيد حتىيدخل البلد ، ففيه أيضاً الحالات الثلاث ؛ لأن المتكلم إن حكاه ؛ أي : تكلم به قبل وقوع الفعل الذي بعد حتىوجب النصب ، وإن حكاه في حال وقوعه ؛ أي : في حال الدخول وجب الرفع،وإن حكاه بعد وقوعه جاز الوجهان النصب والرفع ، وهذا التفصيل يجر ي في قولهم : مرض زيد حتىلا يرجونه ، فإن قيل [6] ذلك قبل وصول زيد إلى حالة عدم الرجاء وجب النصب،وإن قيل وهو في تلك الحالة وجب الرفع ، وإن قيل بعدها جاز الوجهان النصب إن لوحظ استقباله ، والرفع إن لوحظ تأويله بالحال ، وكذا يجري هذا

---

[1]) من الآية (٩) من سورة الحجرات .

[2]) في " ب " ((ابن)) وهو الصواب .

[3]) ابن مالك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٣٠ تحقيق محمد كامل البركات .

[4]) ابن هشام المغني ج١ ص ١٦٩ دار الفكر بيروت . وأراد بقوله قول الشاعر .

[5]) نسب هذا البيت محققي المغني لا بن هشام إلي المقنع الكندي (محمد بن ظفر) وهو من بحر الكامل . اللغة :(الفضول) أراد به المال الزائد . (السماحة) الجود . الشاهد فيه في (حتىتجود) فإن حتىبمعنى الاستثناء والواو في وما لديك : للحال . ذكر هذا الشاهد في المغني لابن هشام ج١ ص١٦٩ دار الفكر وفي الصبان على الأشموني ج٣ ص٢٩٧ مكتبة زاهران .

[6]) في " ب " ((فيل)) والصواب كما في " أ " .

التفصيل في قولهم ([1]) شربت الإبل حتى يجيء البعير بحر ([2]) بطنه ؛ لأنه حكاية لفعل الغير ([3]) ، والحاصل أنه يتعين النصب إذا كان زمن الفعل الذي بعد حتى مستقبلاً بالنظر لزمن التكلم ، ويتعين الرفع إذا ([4]) كان زمنه حالاً بالنظر لزمن التكلم ، ويجوز الوجهان إن كان زمنه ماضياً بالنظر لزمن التكلم ، وهذا جاز ([5]) في الوجهين المتقدمين ؛ أعني : ما إذا كان المتكلم مخبراً عن فعل نفسه ، وما إذا كان حاكياً لفعل غيره ، وأمّا الوجه الثالث . وهو ما إذا كان حاكياً لكلام غيره فالواجب فيه حكاية ذلك الكلام بعينه إن منصوباً فمنصوب وإن مرفوعاً فمرفوع بدليل ﴿ قَالُوا لَنْ نَّبْرَحَ عليهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إليْنَا مُوسَي ﴾ ([6]) فاحفظ هذا الضابط تسلم من التحير في هذا المقام ، قوله :((نحو حتى يرجع)) ؛ أي : من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نَّبْرَحَ عليهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إليْنَا مُوسَى ﴾ ([7]) فحتى حرف غاية وجر ، ويرجع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى،والمصدر المنسك من أن المضمرة والفعل في موضع جر بحتى،وهو متعلق بنبرح على حذف مضاف ؛ أي : إلى زمان رجوع موسي،وهذا المثال([8]) من الوجه الثالث ، وهو ما فيه حكاية كلام الغير([9]) وتقدم أنه في هذا الوجه يحكي كلام الغير ([10]) بعينه،وهنا النصب واجب في عبادتهم ([11]) المحكية لأن رجوع موسي مستقبل بالنسبة إلى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذي قصه الله علينا ، فيرجع حُكِيَ عنهم منصوباً ؛ لأنه في عبارتهم كذلك ، وقوله:((حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)) ؛ أي:من قوله تعالى:﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾([12]) وهذا المثال داخل في

---

[1]) في " ب " ((قوله)) والصواب كما في " أ " .

[2]) في " ب " ((بجر)) وهو الصواب .

[3]) ولو قال ((غيره)) لكان أفضل لأن أل لا تفيدها شيئاً .

[4]) في " ب " ((إن)) وهو الصواب .

[5]) في " ب " ((جار)) بالراء المهملة وهو الصواب .

[6]) من الآية (٩١) من سورة طه .

[7]) من الآية (٩١) من سورة طه .

[8]) في " ب " ((المثال)) و الصواب كما في " أ " .

[9]) دخول ((أل)) على ((غير)) لا يفيدها تخصيصاً ولا تعريفاً .

[10]) أيضاً أدخل هنا ((أل)) على ((غير)) .

[11]) في " ب " ((عبارتهم)) وهو الصواب .

[12]) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة .

وبعد أو الصالح في موضعها إلى و إلا نحـو : لألزمنـك وتقضيـني حقـي ، لأقتلـن الكـافر أو يسلم ، الخامس بعد فاء السببية

الحالة الثالثة من الوجه الثاني ، وهو مـا فيـه حكايـة فعـــل الغير (١) ، وحالـة بعـد وقوعـه ومضي زمنه، وتقـدم أنـه في هـذا الوجـه يجـوز الوجهـان الـرفع والنصـب ، وبهمـا قـرئ ﴿حَتّى يَقُولَ الرّسُولُ﴾(٢) فالنصب بالنظر لاستقباله ، والرفع بالنظر لتأويله بالحال، والجملـة الواقعة بعد حتى حينئذ مستأنفة لا تتعلق بما قبلها من حيث الإعراب ، والفعـل يـؤول بالحـال أي : حالة (٣) الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك ، قوله : ((وبعـد أو الصـالح في موضعها إلى أو إلا الخ)) خرج بقوله الصالح الخ أو التي لا يصلح في موضعها واحدة منهـا وهي المسبوقة باسم خالص، فإن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة جوازاً كما تقدم (٤) لكن لو قال الصالح في موضعها حتى أو إلا لكـان أوْلى ؛ لأن حتى تكـون بمعنـى إلى وبمعنـى كـي فيشمل كلامه نحو : لأرضين الله أو يغفر لي؛ إذ لا يناسب هنا معني إلى ولا معني إلا ؛ لأنـه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران فيتعين هنـا التعليـل ، قولـه :((نحـو : لألزمنـك أو تقضيني حقي)) مقتضي(٥) سياقه أنّ هذا مثال (٦) لأو الصالح في موضعها إلى فقط ، وفيـه أن هذا المثال صالح لمعاني أو الثلا ثة، فلو مثـل بقولـه : لأنتظرنـه أو يجـيء لكـان أوْلى ؛ لأنـه يتعين فيه الغاية ، قوله :((لأقتلن الكافر أو يسلم)) مثال لأو الصـالح في موضعهـا إلا فقـط والحاصل أنه يتعين التعليل في نحو : لأرضين الله أو يغفـر لي ، وتتعـين (٧) الغايـة في قولـه : لأنتظرنه أو يجيء ، ويتعين (٨) الاستثناء في نحو : لأقتلن الكـافر أو يسـلم ، ويحتمـل المعـاني الثلاث نحو : لألزمنك أو تقضيني حقـي ، والفعـل في هـذه الأمثلـة ونحوهـا مـؤول بمصـدر معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق ؛ أي:ليكونن لزوم مني أو قضاء منه وليكونن قتل مني للكافر أو اسلام منه وقس على ذلك ، قوله:((الخامس بعد فاء السببية الخ)) هذا

---

(١) انظر (٩) و(١٠) تقدم لأنه خاص بغير .

(٢) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة ؛ انظر الداني التيسير في القراءات السبع ص٨٠ دار الكتاب العربي .

(٣) في " ب " ((أي حتى حال)) وهو الصواب .

(٤) انظر ص ١٩٧ من هذا البحث .

(٥) في " ب " ((مقتضي)) والسياق يقتضي أن يكون اسم مفعول .

(٦) في " ب " ((مثال)) .

(٧) في " ب " ((وتتعين)) والصواب كما في " أ " .

(٨) في " ب " ((بتعين)) والصواب كما في " أ " .

الموضع الخامس من المواضع التي تضمر أنْ فيها وجوباً ، وهذا الموضع تحته قسمان فاء السببية و واو المعية ، وقيد بكون الفاء للسببية ، و الواو للمعية ؛ لإخراج الفاء و الواو اللتين ليستا كذلك ، وهما المسبوقتان باسم خالص، فإن الفعل بعدهما منصوب بأن مضمرة جوازاً كما مرّ [1] ، قوله [2] : ((بعد فاء السببية)) هي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها ؛ أي : كون ما قبلها سبباً لما بعدها ، والمراد بفاء السببية الفاء العاطفة ، فلا بد فيها من احتياج العطف والسببية فإن لم تقصد السببية ؛ بل قصد بها مجرد العطف لم ينتصب الفعل كقوله تعالى :﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[3] ؛ أي : فلا يعتذرون فالفاء لمجرد العطف ، والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي وهو مرفوع ؛ لكونه معطوفاً على مرفوع ، وكذا لا ينتصب الفعل إذا كانت لمجرد السببية و لم يقصد العطف ؛ بل قصد الاستئناف نحو : ما تأتيني فأكرمك بالرفع ، ومعنى استئنافه أن يقدر مبنيّاً على مبتدأ محذوف ؛ أي : ما تأتيني فأنا أكرمك ، لكونك لم تأتني ، وذلك إذا كارهاً [4] لإتيانه ، قوله :((أو واو المعية)) هي المفيدة مصاحبة ما قبلها لما بعدها ، فمعنى لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك أكل للسمك مصاحب لشرب اللبن ، قوله :((في الأجوبة الثمانية)) جمعها بعضهم في بيت من بحر البسيط ، وضم إليها الترجي فصارت تسعة فقال :

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لحضّهِم ... تَمَنّ وارْجُ كذاك النفيُ قد كملا [5]

وسمي ما بعد الفاء جواباً ؛ لأن ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ، فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط ، ولهذه المشابهة، وهي عدم تحقق الوقوع، نصب الفعل بعد الشرط في قوله تعالى :﴿ وإن تَبْدُو مَا فِي أَنفُسِكُم أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾[6] في قراءة من

---

[1]) انظر ص ١٩٧ من هذا البحث .

[2]) في " ب " ((وقوله)) .

[3]) الآية (٣٦) من سورة المرسلات .

[4]) في " ب " ((إذا كان كارهاً لاتيانه)) وهو الصواب .

[5]) اهكذا جاء البيت مضبوطاً في " أ " والبيت هذا ذكره الصبان في حاشيته على الأشموني في ج٣ ص٣٠٢ مكتبة زهران . وأراد بـ(مُر) : الأمر و بـ(أنه) النهي ، وبـ(أدع) الدعاء وبـ(سَل) الاستفهام ، وبـ(اعرض) العرض ، وبـ(حضهم) التحضيض وبـ(تمنّ) التمني وبـ(إرج) الرجاء ، وبـ(النفي) النفي .

[6]) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة .

وهي النفي ، والأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض،والتمني وزاد بعضهم الترجي .

تصب([1]) يغفر([2]) وأمّا النصب بعد الواو فليس على معنى الجواب،كما هو بعد الفاء خلافاً لمن زعمه ، وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده ([3]) صبان ، قوله :((وهي النفي)) سواء كان بالحرف كما ، أو الفعل كليس ، أو الاسم كغير ، والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو([4]) : قلّما تأتينا فتحدثنا بالنصب ، وقد تأتي([5]) قد للنفي فينصب الجواب بعدها نحو : قد كنت في خير فتعرفه بالنصب ؛ أي : ما كنت في خير الخ ، ويزاد التشبيه المراد به النفي نحو: كأنك أمير علينا فتشتمنا ؛ أي: ما أنت أمير علينا ، قوله :((والأمر)) هو طلب الأعلي الفعل من الأدنى ((والنهي)) هو طلب الأعلي الكف من الأدنى ((والدعاء)) هو طلب الأدنى الفعل من الأعلي ((والاستفهام)) هو طلب الفهم ((والعرض)) هو الطلب بلين ورفق ((والتحضيض)) هو الطلب بحث وإزعاج ((والتمني)) هو طلب ما لا طمع فيه ؛ أي: طلب المستحيل أو ما فيه عسر ((والترجي)) هو طلب الأمر المحبوب المستغرب([6]) الحصول ((والنفي)) هو الإخبار بالعدم،تنبيه : يشترط في النفي أن يكون محضاً ؛ أي : خالصاً من معنى الإثبات ، فلا ينتصب ([7]) الفعل في نحو : ألم تأتنا فنكرمك إذا قصد التقرير ولم تقصد حقيقة الاستفهام ، ولا في نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا ولا في نحو : ما تأتينا إلا فتحدثنا،ويشترط في الطلب أن يكون بالفعل ، والمراد بالفعل ما قابل الاسم فشمل ([8]) ما كان بالحرف كالتمني والترجي ونحوهما ، ويخرج ما كان بلفظ الخبر نحو : حسبك فينام الناس ، وبالمصدر نحو : سقياً فيرويك ، وباسم الفعل نحو : صه فنكرمك ، فلا يجوز النصب بعد شيء منها ، أما ما كان بلفظ الخبر وبالمصدر ؛ فلأنه غير موضوع للطلب ، وأمّا اسم الفعل فهو وإن كان موضوعاً للطلب لكن النصب بأن ، وهي

---

[1]) في " ب " ((نصب)) وهو الصواب .

[2]) الدرويش إعراب القرآن الكريم ج١ ص٤٤٧ اليمامة دار ابن كثير .

[3]) الصبان على الأشموني ج٣ ص٢٣٠ دار الفكر بيروت .

[4]) أظنه يريد ((كالنفي في نحو)) .

[5]) في " ب " تاءتي)) والصواب الهمزة على الألف .

[6]) في " ب " ((المستقرب)) والصواب كما في " أ " .

[7]) في " ب " ((ينصب)) .

[8]) في " ب " ((فيشمل)) وهو الأفضل .

ما بعدها في تأويل مصدر معطوف على المصدر المأخوذ من الكلام السابق ، واسم الفعل لا مصدر له ، فلو نصب المضارع في جواب اسم الفعل لوجد في الكلام معطوف بدون معطوف عليه ، وهو ممنوع ، فامتنع نصب المضارع لذلك المانع ، بخلاف ما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (١) فإن المضارع يجزم في جواب اسم الفعل الطلبي لعدم المانع من ذلك فقد ظهر لك الفرق بين جواز الجزم وعدم جواز النصب في جواب اسم الفعل ، وفي كلام العلامة الشنواني(٢) إشارة لما ذكرناه تأمل ، قوله ((نحو:﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيهِم فَيَمُوتُوا ﴾(٣))) هذا مثال للنصب بعد الفاء في جواب النفي ، وجميع ما ذكره المصنف أمثلة للفاء وإذا أردت أمثلة الواو فاجعل في هذه الأمثلة الواو بدل الفاء (٤) ، ومحل الشاهد في المثال المذكور قوله فيموتوا حيث نصب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل في موضع رفع معطوف على مصدر متصيد من الفعل الذي قبله ؛ أي : لا يكون قضاء عليهم فموتهم ، على معني لا يقضى عليهم بالموت فكيف يموتون ، بانصباب النفى على ما قبل الفاء وما بعدها ، لا على معنى يقضى غير ميتين (٥) بانصباب النفي على ما بعد الفاء ، وإثبات ما قبلها ؛ إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا وسيأتي إيضاحه ، تنبيه : يجوز لك في نحو قولك ما تأتينى فأكرمك الرفع والنصب ، وكل منهما على وجهين،فالمجموع أربعة أوجه ، أما وجها الرفع فأحدهما أن تقدر الفاء لمجرد عطف الفعل (٦) بعدها على ما قبلها ، فيكون شريكه فى النفى وفى الإعراب،وهو هنا الرفع فكأنك قلت ما تأتينى فما أكرمك ، والثانى أن تقدر الفاء لمجرد السببية دون العطف ، وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً مبنياً على مبتدأ محذوف ، فيجب الرفع وكأنك قلت ما تأتينى فأنا (٧) أكرمك لكونك لم تأتني؛وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه ، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح

---

(١) في " ب " ((وقصت بجراء)) والصواب كما في " أ " .

(٢) كلام الشنواني هذا انظر إليه في حاشية عبادة على الشذور ج٢ ص٩٥ .

(٣) من الآية (٣٦) من سورة فاطر .

(٤) ولو قال في غير أمثلة القرآن لكان أفضل .

(٥) في " ب " ((لا يقضى عليهم ميتين ؛ بل غير ميتين)) وهو الصواب .

(٦) في " ب " ((الفعل الذي)) وهو أفضل .

(٧) في " ب " ((فاانا)) بزيادة ألف والصواب كما في " أ " .

لأن الوجه الأول يشمل النفى فيه ما قبل الفاء وما بعدها ، وهذا الوجه انصبّ النفى فيه على ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها فإنه مثبت ، وأما قولك : ما تأتينا فتحدثنا بالرفع فيجري فيه الوجه الأول فقط ، وهو شمول النفي لما قبل الفاء ولما بعدها دون الوجه الثاني المفيد نفي ما قبلها وإثبات ما بعدها ؛ إذ يستحيل أن ينتفى الإتيان ويوجد الحديث كما حققه البدر ابن هشام في شرح شذور الذهب ([1]) معترضاً على النحويين في ذكرهم هذين الوجهين في هذا المثال ، لكن ذكر في المغنى توجيهاً لما ذكره النحويون ، وهو أنّ المعنى ما تأتينا في المستقبل فتحدثنا الآن ؛ وذلك إذا كنت كارهاً إتيانه في المستقبل ، ومريداً تحديثه الآن ([2]) اهـ ، وأمّا وجها النصب - ويتعين فيهما أن تكون الفاء للسببية مع العطف- فأحدهما أن تلاحظ النفى منصباً على المعطوف فقط الذي هو المسبب ، وهو الإكرام دون المعطوف عليه ، والتقدير ما يكون منك إتيان فإكرام منى ؛ أي : ما يكون منك إتيان يتسبب عنه إكرام منى ؛ بل يكون منك إتيان ولا يكون منى إكرام؛ فالمعطوف عليه وهو الإتيان مثبت والمعطوف وهو الإكرام منفى ، الثاني : أن تلاحظ انصباب النفى على المعطوف عليه وهو الإتيان فينتفى المعطوف وهو الإكرام ، أو ([3]) لأنه مسبب عنه ويلزم من نفي السبب نفى المسبب ، ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام ، فالمعطوف عليه منتف صراحة ، والمعطوف منتف ضمناً ، وهذان الوجهان جائزان في قولك ما تأتينا فتحدثنا بالنصب ، فالمعنى على الوجه الأول ما يكون إتيان فحديث ؛ أي :يكون منك إتيان ولا يكون حديث؛وعلي الوجه الثاني : ما يكون منك إتيان ولا حديث فتلخص أنّ في كل من الرفع والنصب وجهان ([4]) ، إذا تقرر هذا فاعلم أنه لا يصح في قوله تعالى :﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيهِم فيموتوا ﴾ ([5]) ، إلا الوجه الثاني من وجهي النصب ، وهو أن تلاحظ انصباب التفى ([6]) على المعطوف ([7]) وهو القضاء بالموت فينتفى المعطوف وهو

---

[1]) ابن هشام شذور الذهب تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ص ٣٠٢ .

[2]) ابن هشام المغني ص ٧٣٤ دار الفكر بيروت .

[3]) ((أو)) هذه سقطت من " ب " .

[4]) في " ب " ((وجهين)) والصواب كما في " أ " .

[5]) من الآية (٣٦) من سورة فاطر .

[6]) في " ب " ((النفى)) وهو الصواب .

[7]) في " ب " ((المعطوف عليه)) وهو الصواب .

وارحم من في الأرض فيرحمك من في السماء ، ولا تبخل فيوسع عليك ، ربّ اغنني فأشكرك ، هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ، ألا تعطينا فندعو لك ، هلا أكرمتنا فنشكرك ليتك تمن علينا فيمن ا لله عليك ، لعلك تنظر إلينا فينظر ا لله إليك ، وقد سمع النصب بعد[1] الفاء في جميع ما مرّ

الموت ، والمعنى لا يقضى عليهم بالموت فكيف يموتون ، ولا يصح الوجه الأول وهو أن يلاحظ انصباب النفى على المعطوف فقط ؛ إذ ليس القصد نفى الموت وإثبات القضاء ؛ أي : فيقضى عليهم بالموت ولا يموتون لأن هذا فاسد تأمل ([2]) ، قوله :((وارحم من في الأرض فيرحمك من في السماء)) ([3]) مثال للنصب بعد الفاء في جواب الأمر ، فيرحم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، والمصدر المنسبك في موضع رفع معطوف على مصدر متصيد من الفعل الذي قبله ؛ أي : ليكن منك رحمة لمن في الأرض فرحمة ممن في السماء لك ، وإذا أبدلت الفاء بالواو يصير مثالاً للنصب بعد الواو ، قوله : ((فلا تبخل ([4]) فيوسع عليك)) مثال للنصب بعد النهى ، قوله :((ربّ اغننى فأشكرك)) مثال للنصب في جواب الدعاء ، قوله((:﴿ هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾([5]))) مثال للنصب في جواب الاستفهام ، ومن مزيدة في المبتدأ ، ولنا خبر مقدم ، والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها ؛ أي : هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا قوله :((ألا تعطينا فندعو لك)) مثال للنصب في جواب العرض ، قوله :((هلا أكرمتنا فنشكرك)) مثال للتحضيض ([6]) قوله :((ليتك تمنّ علينا فيمن ا لله عليك)) مثال للتمني وتقدير عطف المصدر المؤول على المصدر المتصيد ليت منّاً منك علينا فمنّاً من ا لله عليك؛ ولا ينبغى أن يكون التقدير ليتك يكون منك منّ علينا الخ ؛ لأن ذلك زيادة متجاوزة الحد كما يستفاد من([7]) يس ، قوله :((لعلك تنظر إلينا فينظر ا لله إليك)) مثال للترجي ، قوله:

---

[1]) في " ب " ((النصب في ما بعد)) وهو الأفضل .

[2]) في " ب " ((تاءمل)) والصواب كما في " أ " .

[3]) هذا حديث نبوي ، الطبراني المعجم الكبير ج١٠ص١٤٩ ط٢ والمتقى كنز العمال ج٣ص١٦٤ الرسالة وأورده بدون الفاء .

[4]) في المتن أعلاه ((ولا تبخل)) بالواو وهو الأفضل .

[5]) من الآية (٥٣) من سورة الاعراف .

[6]) في " ب " ((للتحضيض)) والصواب كما في " أ " .

[7]) يس على الفاكهى ج١ ص ١٦٦ و ١٦٧ .

وسمــع ([1]) بعــد الـــواو في خمســـة النفـــي،و الأمـــر،والنهـــي ، والتمـــني

((وسمع بعد الواو في خمسة النفي)) كقوله تعالى :﴿ وَلَمَّـا يَعْلَـمِ اللهُ الَّذِيـنَ جَاهَدُوا مِنكُـم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ ([2]) ، قوله :((والأمر)) كقوله :-

فَقُلْتُ ادْعِي وَادْعُوَ اَنّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ ([3])

فقوله ادعي يصح ضم الهمزة نظراً إلى ضم ثالثه قبل الإعــلال ؛ إذ أصلـه اُدْعُـوي ، ويصـح كسرها نظرا إلى كسره بعد الإعلال ، ومحل الشاهد قوله : وادعو حيث نصب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر ، وأندى أفعل تفضيل بمعنى أبعـد اسـم أنّ ، ولصـوت بكسر اللام متعلق بأندى ، وأن ينادي المصدر المؤول من أن والفعل في موضع رفـع خـبر أن والمعني : فقلت لها ينبغى أن يجتمع دعائي ودعاءك فان أرفع الصوت وأبعده دعاء داعيين معاً اهـ ([4]) عباده ، لكن جعل أندي مضافاً إلى صوت واللام مقمحة ([5]) بينهما أجود من جهة المعنى فليراجع . قوله : ((والنهي)) كقوله :

لاَ تَنْـــه عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ ([6])

البيت لأبي الأسود الدؤلي،واضع علم النحو،من كبار التابعين ، والشـاهد في وتـأتي ، وعـار خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : ذلك عـار عليـك ، وعظيـم صفتـه ، وإذا فعلـت معـترض بينهمـا والخلق بضم اللام ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة ، قوله :((والتمـني)) كقولـه تعـإلى :

---

[1]) كلمة ((سمع)) سقطت من " ب " .

[2]) من الآية (١٤٢) من سورة آل عمران .

[3]) نسبه سيبويه للأعشى ، وقال عبدالسلام هارون في تحقيقه للكتاب لم يرد في ديوانه . وروى أيضاً للحطيئة ، أو ربيعة بن جشم أودثار ابن شيبان النمري . وهو من بحر الوافر . اللغة : ((أندي)) أبعد صوتـاً ، الشـاهد فيـه في ((وأدعـو)) وقـد تم توضيحـه أعـلاه البيـت في كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون ج٣ ص٤٥ عالم الكتـب ، وأمـإلي القـإلي ج٢ ص٩٠ دار الجيـل بـيروت ، والإنصـاف للأنبـاري تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج٢ص٥٣١ دار الفكر ، وشرح المفصـل لابـن يعيـش ج٧ ص٣٣ والمغـني لابـن هشـام ص٤٤٤ لاهـور والتصريح ج٢ص٢٣٩ ، الصبان على الأشموني ج٣ص٢٣٠ وأوضح المسالك ج٤ ص١٨٢ .

[4]) حاشية عباده على شذور الذهب ج٢ ص٩٩ وقد نقله من التصريح ومن يس على الفاكهي كما بين فى هذه الصفحة .

[5]) في " ب " ((مقحمة)) وهو الصواب .

[6]) قال د. عبدالمنعم هريدي في هذا البيت هو من بحر الكامل . ورد في قصائد متعددة لشعراء مختلفين فاختلف العلماء في نسـبته . فنسـبه ابن سلام في أمثاله إلي المتوكل الكناني الليثي وكذلك فعل ياقوت الحموي في معجم البلدان ج٧ ص٣٨٤ ، وأبو الفرج في الأغـاني ج١٢ ص١٦٠ والآمدي في المؤتلف والمختلـف ص ١٧٩ ، والزمخشـري في المسـتقصي ، والبحـتري في الحماسـة ص ١٧٤ . ونسـب في كتـاب سيبويه ج٣ ص٤٢ إلي الأخطل ، كذلك في شرح المفصل لابن يعيش ج٧ ص٢٤ وفي الخزانة ج٣ ص٦١٧ ، نسبه الحاتمي لسابق البربري ونسبه اللخمي لأبي الأسود الدؤلي . وقد رأيته في ديوان أبي الأسود الدؤلي ص ١٣٠ تحقيـق محمـد حسـن . انظر شـرح الكافيـة الشـافية تحقيق د. عبدالمنعم هريدي دار المأمون . الشاهد فيه في ((وتأتي)) حيث نصب المضارع بعد الواو مقصود بها المصاحبة .

والاستفهام،وقاسه النحويون في الباقي ، فإن سقطت الفاء بعد الطلب بجميع أنواعه ولو باسم الفعل

﴿يَا لَيْتَنا نُرَدّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبّنا وَنَكُونَ مِن المُؤمِنِينَ﴾([1]) الشاهد في ولا نكذب ، وأمّا ونكون فنصبه بالعطف على نكذب ، قوله :((والاستفهام)) كقوله :

أَتبِيتُ رَيّانَ الجُفُونِ مِنْ الكَرَى([2])   وَأبِيتَ مِنكَ بِلَيْلَةِ المُلْسُوعِ ([3])

الريّان ضد الظمأ ([4]) ، والكرا ([5]) النعاس ، والمراد به هنا النوم،والملسوع اسم مفعول من لسعته الحيّة والعقرب ، وليلة الملسوع كناية عن السهر ، وأتبيت الهمزة للاستفهام ، وتبيت فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، واسمه مستتر وجوباً تقديره أنت ، وريّان خبره ، والجفون مضاف إليه ، ومن الكرا ([6]) متعلق بريّان ، وأبيت الواو واو المعيّة وأبيت فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو ، وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنا،وذكر في المغني حكاية أن بعضهم استشكل هذا البيت وقال كيف ضم الشاعر التاء من أتبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم ، وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب والجواب أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة ([7]) ، قوله :((وقاسه النحويون في الباقي)) وهو العرض ، والتحضيض ، والدعاء ، والترجي ، قوله :((فإن سقطت الفاء الخ)) ؛ أي : من المضارع الواقع بعد الطلب ، والمراد بسقوطها أنها لم توجد مع الفعل ، والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود ، قوله :((بعد الطلب بجميع أنواعه)) ؛ أي : المتقدمة من الأمر والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والترجي ، قوله:((ولو باسم الفعل الخ)) تقدم وجه جواز الجزم في جواب اسم الفعل ، وعدم جواز النصب فليراجع ([8]) ، وأشار بقوله ولو باسم الفعل إلى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه ، بل

---

[1]) من الآية (٢٧) من سورة الأنعام .

[2]) في " ب " ((الكرا)) وما في " أ " هو الصواب .

[3]) نسب ابن هشام هذا البيت في المغني إلى الشريف المرتضي . على بن الحسين (٤٣٦هـ) ، من أحفاد على بن أبي طالب وهو من بحر الكامل . اللغة : تم بيانها . الشاهد فيه في ((وأبيت)) وقد تم توضيحه أعلاه ذكر هذا البيت في المغني لابن هشام ص ٨٧٦ دار الفكر وفي الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج٣ ص٣٠٧ الحلبي ، وفي يس على الفاكهي ج١ ص١٦٦ ط٢ .

[4]) في " ب " ((الظمئان)) وهو الصواب .

[5]) الصواب ((الكرى)) بالألف اللينة .

[6]) الصواب ((الكرى)) بالألف اللينة .

[7]) انظر ابن هشام المغني ص ٨٧٦ دار الفكر .

٨) انظر ص ٢٠٨ و ٢٠٩ من هذا البحث .

ما يعمه وغيره كاسم الفعل ، والجملة الخبرية إذا أريد بها الطلب كقوله تعالى:﴿ هَلْ أَدُلُّكُم عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِن عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤمِنُونَ با للهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ا للهِ بِأَمْوَالِكُم وَأَنفُسِكُم ذَلِكُم خَيْرٌ لَكُم إن كُنْتُم تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُم ﴾ (١) فجزم يغفر في جواب تؤمنون با لله وتجاهدون ؛ لأنهما وإن كانا خبريين (٢) لفظاً معناهما الطلب ؛ أي : آمنوا وجاهدوا ، وليس الجزم في جواب الاستفهام ، فإن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ؛ بل عن الإيمان والجهاد ، وقيل الجزم في جواب الاستفهام تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال ، فمعني هل أدلكم على تجارة هل تمتثلون ما أدلكم عليه يغفر لكم (٣) إن (٤) امتثلتم ذلك يغفر لكم ذنوبكم ، قوله:((وقصد الجزاء)) ؛ أي : قصد بالمضارع أنه جزاء للطلب السابق عليه بأن قدر مسبباً عنه ، أي : عن الطلب ؛ أي : عن المطلوب بالطلب المذكور نحو : زرني أكرمك ، فأكرمك فعل مضارع مجزوم بأداة شرط مقدرة لكونه واقعاً بعد الطلب ، وسقطت منه الفاء ، وقصد أنه جزاء للطلب السابق ؛ أي : جزاء لمطلوب الطلب السابق ، وهو الزيادة،وإنما قلنا جزاء لمطلوب الطلب ؛ لأن الإكرام ليس جزاء الطلب الزيادة (٥) ، وإنما هو جزاء للزيادة المطلوبة ومسبب عنها أفاده يس (٦) بأدني إشارة ، قوله :((جزم الفعل)) ؛ أي : وجوباً بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط واعلم أنه يجوز حذف فعل الشرط فقط دون الأداة إذا كان واقعاً بعد و إلا ؛ أي : بعد إن الشرطية المقرونة بلا النافية نحو:تب وإلا عاقبتك ؛ أي : إن لا تتب عاقبتك ، قال الشاعر:-

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مِفْرَقَكَ الْحُسَامُ (٧)

---

(١) من الآية (١٠) والآية (١١) والآية (١٢) من سورة الصف .

(٢) الصواب ((خبرين)) بياء واحدة .

(٣) في " ب " ((لكم ذنوبكم)) وهو الأفضل .

(٤) في " ب " ((أي إن)) وهو الأفضل .

(٥) في " ب " ((الزيادة)) وهو الصواب .

(٦) في " ب " ((يسن)) وإفادته انظر إليها في حاشيته على الفاكهي ج١ ص١٦٩ .

(٧) نسب هذا البيت العيني إلي الأحوص محمد بن عبدا لله بن عاصم الأنصاري . وهو من بحر الوافر . اللغة : ((الكفء)) النظير ((المفرق)) وسط الرأس ، ((الحسام)) السيف . الشاهد فيه في ((وإلا يعلُ)) حيث حذف فعل الشرط لأنه وقع بعد إن الشرطية المقرونة بلا النافية ، والتقدير مذكور أعلاه . ذكر هذا البيت في شرح الكافية الشافية لابن مالك ج٣ ص١٦٠٩ وفي الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج٤ص٣٥ . وفي المغني لابن هشام ص ٨٤٨ ، في ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج٢ ص٣٨٠.

نحو : ارحم ترحم ، ولا تظلم تغنم،وقل ربّ سلمني اسلم .

أي : وإن لا تطلقها يعل مفرقك الحسام ، ويجوز حذف الأداة وفعل الشرط معاً وذلك إذا تقدم عليهما طلب ، وهذا الذي أشار (1) له المصنف بقوله : فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم الفعل ؛ أي : جزم لكونه جواب شرط مقدر ، فجازمه أداة الشرط المقدرة ، وهو مذهب الجمهور،وهو الأصح كما في المغني (2) ، وقيل مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معني حرف الشرط فافهم ، قوله : ((ارحم ترحم)) فترحم فعل مضارع تقدمه طلب وهو ارحم ، وقصد به الجزاء فجزم ، وعلامة جزمه السكون ؛ أي : ارحم إن ترحم فكونك مرحوماً مسبب عن كونك راحماً ، وشرط الجزم بعد الأمر صحة حلول إن تفعل محله نحو : أحسن إليّ أحسن إليك ، بخلاف لا أحسن إليك فيجب رفعه على الاستئناف ، ويمتنع جزمه فإنه لا يجوز إن تحسن إليّ لا أحسن إليك ؛ لكونه غير مناسب ؛ إذ لا يحسن عادة أن يترتب على الإحسان عدم الإحسان . وغير الأمر من أنواع الطلب ما عدا النهي ، كالأمر في الشرط المذكور نحو : أين بيتك أزرك ؛ أي: إن تعرفنيه أزرك،قوله:((ولا تظلم تغنم)) مثال للجزم في جواب النهي ؛ أي : إن لا تظلم تغنم ، وشرط الجزم بعد النهي حلول إن لا محله كما في المثال المذكور ، وكما في قولك : لا تدن من الأسد تسلم بخلاف لا تدن من الأسد يأكلك (3) ، فإنه يمتنع الجزم ؛ إذ (4) لا يجوز إن لا تدن من الأسد يأكلك؛ لأن الأكل غير مسبب عن عدم الدنو ، واعلم أنه يجوز مع الفاء أن تقول : لا تدن من الأسد فتسلم ، وأن تقول : لا تدن من الأسد فيأكلك بالنصب فيهما ؛ لكن ما بعد الفاء في قولك : لا تدن من الأسد فتسلم مسبب عن عدم الفعل الذي قبلها،وهو عدم الدنو ، وهذا هو الكثير ، وما بعد الفاء في قولك : لا تدن من الأسد فيأكلك مسبب عن نفس الفعل الذي قبلها وهو الدنو وهذا قليل ، ويمتنع الجزم فيه عند سقوط الفاء فاحفظ ذلك ، قوله :((وقل ربّ سلمني أسلم)) مثال للجزم بعد الدعاء ، فإن أسلم مجزوم في جواب سلمني ، وهو فعل دعاء،وفي جعل هذا المثال آخر الباب النوع البديعي المسمى بحسن

---

(1) في " ب " ((المشار)) والصواب كما في " أ " .

(2) ابن هشام المغني ص ٨٤٧ .

(3) في " ب " ((فياءكلك)) وما في " أ " هو الصواب .

(4) في " ب " ((إن لا)) والصواب كما في " أ " .

فصل : وجوازمه نوعان : ما يجزم فعلاً واحداً وهو أربعة [1] لم وهي لنفي حدث المضارع وقلبه ماضياً نحو : لم يقم ، و لمّا نحو : لمّا يقض

الختام ؛ لأن الدعاء يؤذن بالختم .

((فصل ، وجوازمه نوعان الخ)) قوله: ((ما يجزم فعلاً الخ)) "ما "هذه في موضع رفع بدل من نوعان بدل بعض من كل إن قطع النظر عما عطف عليها ، وبدل كل من كل إن نظر إلى مجموع المتعاطفين ، قوله :((وهي لنفي حدث المضارع)) ؛ أي : لانتفاء الحدث فأطلق المصدر وأراد [2] الحاصل به،وهو الانتفاء أو النفي مصدر المبني للمفعول ؛ وذلك لأن النفي صفة المتكلم ؛ لأنه هو النافي ، وأمّا "لم"فهي تدل على كون الحدث منتفياً أو كونه منفيّاً ، وإنما عدل عن قولهم : لم حرف نفي وقلب وجزم ؛ لأن قولهم المذكور يفيد أنّ الجزم معني لها وليس كذلك ؛ بل هو حكم من أحكامها ، فإن قلت القلب كذلك ليس معني لها لأن معني لم هو النفي لا غير ، قلت نعم ، ولكن لمّا كان القلب من لوازم لم نزل منزلة المعني المستفاد منها ، قوله : ((وقلبه ماضياً)) ؛ أي : قلب المضارع إلى المضي ؛ أي : قلب زمان[3] ، واعلم أن سيبويه والمبرد اتفقا على أن المضارع الواقع بعد لم أو لمّا معناه ماض ولكنهما اختلفا في أنهما يقلبان اللفظ أو المعني ، فذهب سيبويه إلى أنهما يقلبان اللفظ يعني : أن حقّ المعني الماضي أن يدل عليه بالفعل الماضي فصرفتا اللفظ الماضي إلى المضارع،وقال المبرد : إنهما يقلبان المعني دون اللفظ ؛ يعني : أن المضارع ليس أصله هنا الفعل الماضي حتىيقلبا لفظه ؛ بل المضارع باق على ما كان عليه ، وإنما صرفتا زمانه ماضياً أفاده يس[4] قوله:((نحو لم يقم)) فيقم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، قوله:((ولمّا)) وهي لنفي حدث المضارع وقلبه ماضياً متصلاً نفيه متوقعاً ثبوته ، وتشترك مع لم في ستة أمور : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي والجزم والقلب للمضي ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما،وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو : إن لم ، ولو لم ، وبجواز انقطاع نفيها ، ومن ثم جاز لم يكن ثم كان ، وامتنع لما يكن ثم كان،وتنفرد لمّا بجواز

---

[1]) كلمة ((أربعة)) سقطت من " ب " .

[2]) في " ب " ((وأرا)) الصواب كما في " أ " .

[3]) في " ب " ((زمانه)) وهو الأفضل .

[4]) في " ب " ((يسن)) وإفادة يس انظر إليهما في حاشيته على الفاكهي ج١ ص ١٧٠ .

واللام في الأمر نحو : لينفق (١) ، وفي الدعاء نحو : ليقض علينا (٢) ، ولا في النهي نحو لا تشرك،وفي الدعاء نحو : لا تؤاخذنا ، وما يجزم فعلين

حذف مجزومها اختياراً تقول : قاربت البلد ولمّا ؛ أي : لمّا ادخلها ، وبتوقع نفيها نحو:﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُم﴾(٣) ، قال الزمخشري : وما في لمّا من معني التوقع ؛ دليل على أن هؤلاء قد آمنوا بعد (٤) ، قوله :((واللام في الأمر)) ؛ أي : المستعملة في الأمر ، وهو طلب الفعل من الأعلي نحو : ﴿ لِيُنفِقَ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ ﴾(٥) ، قوله :((و في الدعاء)) أي: اللام المستعملة في الدعاء وهو طلب الفعل من الأدني نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٦) قوله: ((ولا في النهي)) ؛ أي : المستعملة في النهي وهو طلب ترك الفعل من الأعلي ((نحو : لا تشرك)) قوله :((وفي الدعاء)) ؛ أي : المستعملة في الدعاء وهو طلب ترك الفعل من الأدني ((نحو:﴿لا تُؤاخِذنَا﴾(٧))) ، قوله :((وما يجزم فعلين)) ؛ أي : غالباً وإلا فقد يجزم فعلاً وجملة ، ومحل ما الرفع عطفاً على ما في قوله :((ما يجزم فعلاً واحداً)) التي محلها الرفع بالبدليّة ، وهذا النوع الثاني من الجوازم،قال شيخ مشائخنا(٨) الفاضل الشيخ يحي المسالخي: واعلم أن الجوازم التي تجزم فعلين كلها للشرط ؛ أي : تفيد تعليق أمر على أمر آخر،وكلها لها صدر الكلام ، وكلها مبنية لتضمنها معني الشرط إلا أيّاً(٩) فإنها معربة ، وكلها أسماء إلا إن وإذ ما فإنهما حرفان ، والأسماء منها كلها منصوبة لفظاً أو محلاً إلا مَنْ ومهما فهما في محل الرفع ، ولا ينصب منها لفظاً إلا أيّا ، والمنصوبات كلها منصوبة على الظرفية ، إلا ما و أيّا فعلي المفعولية ، والمنصوبات على الظرفية منها ما هو منصوب على الظرفية الزمانية وهو متي وأيّان ، ومنها ما هو منصوب على الظرفية المكانية وهو أين وأنّي ، وحيثما انتهي (١٠)

---

(١) في " ب " ((لينفق ذو سعة)) وهو الأفضل .

(٢) في " ب " ((علينا ربك)) وهو الأفضل .

(٣) من الآية (١٤) من سورة الحجرات .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ج٨ ص١٠٩ عالم الكتب بيروت .

(٥) من الآية (٧) من سورة الطلاق .

(٦) من الآية (٧٧) من سورة الزخرف .

(٧) من الآية (٢٨٦) من سورة البقرة .

(٨) في " ب " ((مشايخنا)) وهو الصواب .

(٩) كلمة ((أيّا)) غير واضحة في " ب " .

(١٠) ولو قال (اهـ) لكان أحسن . لم أعثر على حاشيته ولكن قوله هذا قال به ابن هشام في شذور الذهب تحقيق محمد محي الدين ص٣٣٤ وعبادة في عباده على الشذور ج٢ ص١١٦ .

لكن كون مهما في محل رفع أغلبي؛ إذ قد تكون منصوبة على الظرفية الزمانية كقوله :

وإنّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَه ... وَفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمَعَا (٢)

فمهما هنا بمعنى متي الشرطية ، وكون أي منصوبة على المفعولية أغلبي ؛ إذ قد تكون مرفوعة بالإبتداء نحو : أيهم يقم أقم معه ، وقد تكون منصوبة على الظرفية كما يأتي(٣) وعلي أنها مفعول مطلق نحو : أي ضرب تضرب اضرب ، وتحرير الكلام في هذا المقام كما في حاشية الصبان (٤) أن يقال : إذا وقعت الأدوات الشرطية على زمان أو مكان فظرف وهي في موضع نصب ، أو على حدث فمفعول مطلق كالمثال المتقدم ، وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو : من يقم أقم معه فمبتدأ خبره جملة فعل الشرط ، أو متعد واقع عليها نحو : من يضرب زيداً (٥) اضربه فمفعول به ، أو واقع على ضميرها نحو : من يضربه زيد اضربه فاشتغال ، فيجوز في أدات (٦) الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء ، وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ، ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام ، قوله :((وهو)) ؛ أي : ما يجزم فعلين ، قوله :((إن مع ما حمل عليها)) ؛ أي: في إفادة التعليق وجزم الفعلين ، وقوله :((من الأسماء)) بيان لما ؛ أي: من الأسماء الغير(٧) الظرفية(٨) بدليل تمثيله ، وعطف قوله ومن الظرفيه (٩) عليه ، والعطف يقتضي المغايرة . وإن موضوعة لمجرد تعليق الجواب على الشرط ؛ أي : لمجرد ربط الجواب بالشرط ، وربط المسبب بسببه فهي تدخل على شيئين تجعل أولهما سبباً لثانيهما ، قال بعضهم المراد بجعلها الشيء سبباً أن المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر ، ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سبباً

---

(١) في " ب " ((إن وما حمل)) .

(٢) والبيت هذا نسبه ابن مالك في الكافية الشافية إلي حاتم الطائي وهو من بحر الطويل . والشاهد فيه في ((مهما)) حيث جاءت منصوبه على الظرفية الزمانية ، بمعنى متي الشرطية . ذكر هذا البيت ابن مالك في الكافية الشافية تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ج٣ص١٦٢٧ ، وفي الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج٤ ص١٢ الحلبي وفي المغني لابن هشام ص ٤٣٧ دار الفكر .

(٣) لو قال :((كما سيأتي)) لكان أفضل .

(٤) الصبان على الأشموني ج٤ ص٨ دار الفكر .

(٥) في " ب " ((زيد)) بالرفع وهو الصواب .

(٦) الصواب ((أدوات)) .

(٧) ولو قال ((غير الظرفية)) لكان أفضل .

(٨) في " ب " ((الظروف)) .

(٩) في " ب " ((الظروف)) .

كمهما ، ومَن ، وما ، وأي ، ومن الظروف المكانية كأين ، وأنّي وحيثما ، والزمانية كأيّان ومتي ، وإذما في أحد القولين والأصح حرفيتها ، ولا فرق في كون الفعلين مضارعين أم ماضيين أم مختلفين

حقيقياً للثاني ؛ بل يصح أن يعتبر المتكلم بينهما ذلك ، ويوردهما في صورة السببية والمسببية كقولك : إن تشتمني أكرمتك ، فالشتم ليس سبباً حقيقياً للإكرام ، ولا الإكرام مسبباً حقيقياً عنه ؛ لكن المتكلم اعتبر تلك السببية إظهاراً لمكارم الأخلاق،ومثل إن إذ ما على القول بحرفيتها في أنها موضوعة لمجرد التعليق قوله: ((كمهما)) هي وما موضوعان لما لايعقل ثم ضمنا معني الشرط ، قوله: ((ومن)) هو موضوع لمن يعقل ، ثم ضمن معني الشرط قوله: ((وأيّ)) بالتشديد ، وهو موضوع بحسب ما يضاف إليه ، فهو في نحو : أيّهم يقم أقم معه لمن يعقل ، وفي نحو : أيّ الدوابّ تركب أركب لما لا يعقل ، وفي نحو : أى يوم تصم أصم للزمان،وفي نحو :أيّ مكان تجلس اجلس للمكان ، قوله: ((ومن الظروف المكانية)) معطوف على قوله :((من الأسماء)) وهي ثلاثة ((أين وأنّي وحيثما)) وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معني الشرط ، قوله :((والزمانية)) معطوف على قوله :((المكانية)) وهي ثلاثة أيضاً ((أيّان)) بفتح الهمزة وتشديد الياء ، ((ومتي)) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ، ثم ضمنا معني الشرط ، والثالث ((إذما)) على القول باسميتها وهو مرجوح ، والأصح أنها حرف بمنزلة إنْ ، فإذا قلت : إذ ما تقم أقم فمعناه : إن تقم أقم وهذا مذهب سيبويه([1]) والقائل بأنها ظرف زمان المبرد([2]) ، وابن السراج([3]) والفارسى وأن المعني متي تقم أقم،قوله:((ولا فرق في كون الفعلين مضارعين)) وهو الأصل ، قوله:((أم مختلفين))

---

[1]) انظر كتاب سيبويه ج٣ ص ٥٦ ، ٥٧ الخانجي .

[2]) المبرد (٢١٠-٢٨٦هـ = ٨٢٦-٨٩٩م) هو : محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد إمام العربية ببغداد في زمنه ، وأحد أئمة الأدب والأخبار مولده بالبصرة ووفاته ببغداد : من كتبه (الكامل -ط) و (المذكر والمؤنث -خ) و (المقتضب-ط) ... و(شرح لامية العرب -ط) و (طبقات النحاة البصريين) . الزركلي الأعلام ج٧ ص١٤٤ وانظر بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج١ ص٢٦٩ المكتبة العصرية صيدا بيروت وما قاله المبرد هذا انظر للمبرد في المقتضب تحقيق عضيمة ج٢ ص٤٥ ، ٤٦ القاهرة ، وفي الصبان على الأشموني ج٤ ص١١ الحلبي .

[3]) ابن السراج (٠٠٠-٣١٦هـ = ٠٠٠-٩٢٩م) هو : محمد بن السري بن سهل أبوبكر : أحد أئمة الأدب والعربية . من أهل بغداد كان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً . ويقال : مازال النحو مجنوناً حتىعقله ابن السراج بأصوله . مات شاباً ... من كتبه (الأصول -ط) في النحو و (شرح كتاب سيبوية) و (الشعر والشعراء) و (الخط والهجاء) و (الموجز في النحو -ط) و (العروض -خ) ... الزركلي الأعلام ج٦ ص١٣٦ وانظر بغية الوعاة ص ١٠٩ .

نحو ﴿ وإن تعودوا نعد ﴾ ، ومهما قدمتم من الخير وجدتم ﴿ من كان يريد

وهذا تحته صورتان ؛ لأن المضارع إمّا شرط أو جواب ، فالمجموع أربع صور ، واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ، ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ؛ لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعني : من عدم التأثير إلى التأثير ، وأما عكسه فقليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، وأجازه الفراء وابن مالك([1]) في الاختيار ، وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة و السلام :﴿مَنْ يَقُم لَيْلَةِ القَدْرِ إيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ ﴾([2]) اهـ أشموني ([3]) وصبان . قوله([4]): ((نحو و إن الخ)) شروع في الأمثلة على ترتيب الأدوات التي ذكرها ، قوله :((نحو ﴿وإن تَعُودُوا نَعُد ﴾ (٥)) مثال لكون الفعلين مضارعين ، فإن حرف شرط يجزم فعلين وتعودوا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ؛ لا([6]) من الأفعال الخمسة ونعد جواب الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ، قوله([7]): ((ومهما قدمتم من الخير وجدتم)) مثال لكون الفعلين ماضيين ومهما اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لقدتم ، وقدمتم فعل وفاعل ، قدم فعل ماضي مبني على فتح مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض – هرباً من توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة – في محل جزم فعل الشرط ، ومن الخير بيان لمهما متعلق بمحذوف صفة لها ؛ لأن أسماء الشروط كلها نكرات ، وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط ، والمزيل لإبهامه الحاصل من عمومه ، ويصح أن يتعلق بمحذوف حال من مهما ؛ لأنها تخصصت بالعمل ، ووجدتم جواب الشرط ، وإعرابه مثل إعراب قدمتم ، قوله([8]):((﴿من كان يريد

---

[1]) ابن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـ= ١٢٠٣-١٢٧٤م) هو : محمد بن عبدالله بن مالك الطائي ، الجيّاني ، أبو عبدالله ، جمال الدين : أحد الأئمة في علوم العربية . ولد في جيّان (بالأندلس) وانتقل إلي دمشق فتوفي فيها . أشهر كتبه (الألفية -ط) في النحو وله (تسهيل الفوائد -ط) نحو ... و(الكافية الشافية -ظ) أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت و (شرحها -ط) و(سبك المنظوم وفك المختوم -خ) نحو ... و (إيجاز التعريف -خ) صرف ...و (تحفة المودود في المقصور والممدود -ط) منظومة ... الزركلي الأعلام ج٦ص٢٣٣ بغية الوعاة ص١٣٠

[2]) البخاري بحاشية السندي ج١ ص٣٤٣ دار المعرفة بيروت .

[3]) الصبان على الأشموني ج٤ ص١٢ دار الفكر بيروت .

[4]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

[5]) من الآية (١٩) من سورة الانفال .

[6]) في " ب " ((لأنه من)) وهو الصواب .

[7]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

[8]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

حرث الآخرة نزد له في حرثه ﴾ ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه ا لله ﴾ ﴿ أيّاً ما تدعوا فلـه الأسماء الحسنى ﴾ ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾

حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾([1])) مثال لكون الفعلين مختلفين ، فإن الشـرط مـاض وهـو كان ، والجواب مضارع وهو نزد ، وترك المصنف مثال الصورة الرابعة ، وهـي كونهمـا مختلفين والشرط مضارع والجواب ماض ، ومثالها حديث البخاري المتقدم فمـن اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، و كان فعل مـاض نـاقص مبـني على الفتـح في محل جزم فعل الشرط ، واسمها الضمير المستتر ، وجملة ير يد في موضع نصب خبر كان ونزد جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وكـان واسمها العايد ([2]) على من وخبرها في موضع رفع علـى أنـه خـبر مـن ، وقيـل الخـبر جـواب الشرط ، وقيل هما معاً ، والأول أرجح ، لأن توقف الفائدة على الجواب من حيـث التعلق فقط لا من حيث الخبرية ، قوله([3]):((﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ا للهُ﴾([4]))) فما اسم شرط جازم مبني على السكون في موضع نصب مفعول للفعل الذي بعـده ، وتفعلـوا فعـل الشـرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ، ومن خير بيان لما متعلق بمحذوف صفة لما كما مرّ ويعلم جواب الشرط ، قوله([5]):((﴿ أيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسَمَاءُ الحُسْنَى﴾([6]))) فأيّاً اسم شرط جازم وهو معرب منصوب بفتحة ظاهرة مفعول ثان لتدعوا ، ومـا صلـة ؛ أي : أيّ اسـم تسـموه والمفعول الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى لفـظ الجلالـة في قولـه تعـالى: ﴿ قُـلِ ادْعُـوا ا للهَ﴾([7]) وتدعوا فعل الشرط بمعنى تسموا مجزوم بحذف النون ، وفله الفـاء رابطـة للجـواب وله جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والأسماء مبتـدأ مؤخـر والحسـنى صفـة للأسمـاء والجملة في موضع جزم جواب الشرط قوله([8]):((﴿أَيْنَمَـا تَكُونُـوا يُدرِكُكُـم المـوتُ﴾ ([9])))

---

[1]) من الآية (٢٠) من سورة الشوري .

[2]) الصواب ((العائد)) بالهمزة .

[3]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

[4]) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة .

[5]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

[6]) من الآية (١١٠) من سورة الاسراء .

[7]) من الآية (١١٠) من سورة الاسراء .

[8]) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

[9]) من الآية (٧٨) من سورة النساء .

فأين اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب ([1]) على الظرفية المكانية متعلق بفعل الشرط ، وما صلة ، وتكونوا فعل الشرط مجزوم بحذف النون بمعنى توجدوا ، فهو تام لا ناقص ، ويدرك جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، والكاف مفعول به ، والميم علامة الجمع ، والموت فاعل ، تنبيه : هذه الأدوات في حاق ([2]) ما على ثلاثة اضرب ضرب لا يجزم إلا مقترناً بها ، وهو حيث وإذ ، وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما ([3]) عن الإضافة فيتأتى الجزم بهما ، وقال الفارضي ([4]): زيدت ما فيهما عوضاً عن الجملة التي يضافان إليها ، وقيل فرقاً بين حالة جزمها وحالة عدمه ، وضرب لا يلحقه ما وهو مَنْ وما ومهما ، وأنى ، وضرب يجوز فيه الأمران وهو إن ، وأي ، ومتى ، وأين وأيان ، قوله([5]) : ((أني ([6]) تجلس أجلس)) فأني اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بفعل الشرط ؛ أي : في أيّ مكان تجلس اجلس فيه ، وتجلس فعل الشرط ، واجلس جوابه، قوله :((حيثما تستقم يقدر لك ا الله نجاحاً)) تمامه ([7]) : في غابر الأزمان ([8]) * ، والبيت من بحر الخفيف وهو مدرج ؛ لأن آخر الشطر الأول اللام الثانية من لفظ الجلالة ، وأول الشطر الثاني الهاء من ([9]) الجلا لة ، والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بغين معجمة وباء موحدة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ، ويطلق على الماضي أيضاً ، فهو من الأضداد ، "وحيث " اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب

---

[1]) في " ب " ((النصب)) .

[2]) في " ب " ((الحاق)) وهو الصواب .

[3]) في " ب " ((لتكفيهما)) والصواب كما في " أ " .

[4]) الفارضي (٠٠٠نحو ٩٨١هـ= ٠٠٠نحو ١٥٧٣م) هو : محمد الفارضي الحنبلي شمس الدين عالم بالفرائض شاعر ، من أهل القاهرة ، له : ((تعليقه على البخاري –خ)) في الحديث ؛ و ((المنظومة الفارضية –ط)) في المواريث . الزركلي الأعلام ج٦ص٣٢٥ وما قاله الفارضي هذا انظر إليه في الصبان على الأشموني ومعه العيني ج٤ ص١٣ مكتبة زهران .

[5]) كلمة ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[6]) ((آنّي)) هكذا مضبوطة في " ب " وما في " أ " هو الصواب .

[7]) كلمة ((تمامة)) غير موجودة في " ب " .

[8]) والشطر الأول مع تمامه كما يلي :- * *حيثما تستقم يقدر لك ا الله نجاحاً في غابر الأزمان* * هذا البيت من شواهد المغني ولم ينسبه لأحد وفي شرح شواهد المغني للسيوطي لم ينسب أيضاً لأحد المعاني اللغوية موضحه أعلاه . انظر في المغني لابن هشام ص ١٧٨ دار الفكر وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ج١ص٣٩١ لجنة التراث العربي وفي ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج٢ ص٣٦٨دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان . وفي عبادة على شذور الذهب ج٢ ص١١٨ وفي عطار على الأزهرية ص ١٢٩ ط٣ الأزهر ية .

[9]) لو قال ((من لفظ الجلالة)) لكان أفضل .

على الظرفية المكانية ، وتستقم فعل الشرط ، ويقدر جوابه ، وثلك متعلق به ، واسم الجلالـة فاعل بيقدر ، ونجاحاً مفعول لـه (2) ، وفي غـابر متعلـق بيقـدر ، والشـاهد في حيثمـا فإنهـا جزمت فعلين ، قوله (3) : ((أيّان نُؤمِنْكَ تَأمَن غَيْرَنَا)) صدر بيت تمامه :

* وَإِذَا لَمْ تُدْرِكْ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا (4) *

وهو من بحر البسيط وآخر الشطر الأول إذا ، وابتداء الشطر الثاني لم (5) ، فأيّانا اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بفعل الشرط ، ونؤمـن فعـل الشرط مجزوم به ، وفاعله الضمير المستتر فيه ، والكاف مفعول لـه ، وتـأمن جـواب الشـرط وفاعله مستتر فيه ، وغيرنا مفعول به ومضاف إليه ، وإذا ظرف مستقبل ، ولم تـدرك جـازم ومجزوم ، وفاعله مستتر فيه ، والأمن مفعول له ، ومنّا متعلق بمحذوف حال من الأمـن ، ولم تزل جازم ومجزوم جواب إذا ، وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمـة خـبر تـزل ، واسمها الضمير المستتر فيها ، والشـاهد في أيّـان حيـث جزمـت نؤمنـك وتـأمن . قولـه(6) : ((متي تسئل الكريم يعطك)) فمتيّ اسم شرط جازم مبني على السكون في موضع نصب على الظرفية الزمانية ، وناصبه الفعل بعـده ، وتسـئل فعـل الشـرط وحـرّك بالكسـر (7) لالتقـاء السـاكـنين ويعـط جـواب الشـرط مجزوم وعلامة جزمه حذف إلياء ، والشاهد (8) في متيّ

---

1) في " ب " ((تأمن)) وهو الصواب .

2) كلمة ((له)) غير موجودة في " ب " .

3) كلمة ((قوله)) غير موجودة في " ب " .

4) والشطر الأول مع تمامه كما يلي :-

* آيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منّا لم تزل حذرًا * وهو من بحر البسيط

هذا البيت من شواهد الأشموني ولم ينسبه لأحد . وقال محمد محي الدين عبدالحميد في ابن عقيل : هو من الشـواهد الـتي لم نعثر لها على نسبة لقائل معين . اللغة : ((نؤمنك)) نعطك الأمان . (حذراً) خائفاً وجلاً . الشاهد فيه في (آيان) وقد تم توضيحه أعـلاه : انظر في الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج4 ص10 الخلبي وفي ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج2 ص366 دار إحياء التراث العربي بيروت ؛ وفي عبادة على شذور الذهب ج2 ص118 ، وفي يس على الفاكهي على قطر الندي ج1 ص174 وفي عطار على شرح الأزهرية ص 128 ط3 .

5) يقصد بـ(لم) لم الأولي لا الثانية .

6) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

7) في " ب " ((بالكسرة)) بالتاء .

8) ولو قال ومتي هنا جزمت فعلين ؛ لأن هذا ليس بشاهد .

وإذما تقصده يكفك ، والمشهور في كيفما عدم الجزم لعدم السماع خلافاً للكوفيين ، وفي إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة

حيث جزمت فعلين ، قوله [1] :((وإذ ما تقصده يكفك)) فإذ ما على القول المرجوح اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية ، وناصبه الفعل بعده وعلي القول الراجح حرف شرط جازم بمنزلة إن ، وتقصد فعل الشرط ، ويكفك جوابه مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء ، قوله[2]:((والمشهور في كيفما عدم الجزم لعدم السماع)) وذلك لأنه ما ورد عن العرب الجزم بها في نثر ولا شعر ، قوله[3] :((خلافاً للكوفيين)) فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ([4]) ، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما ، قوله ([5]) : ((وفي إذن ([6]) أنها لا تجزم)) ؛ أي : والمشهور في إذا أنها لا تجزم ((إلا في الشعر خاصة)) وههنا فائدة ينبغي التنبيه لها وهي أن إذا التي ورد الجزم بها في الشعر خاصة هي إذا الشرطية التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان فتنوينها لحن ، ورسمها بالنون كما في النسخة التي بيدي خطأ ([7]) فاحش ؛ لأنه يوهم أن التي ورد الجزم بها هي إذن الناصبة للمضارع وليس كذلك فاحفظه ، فإن بعض الطلبة يغلط فينونها وفي المغني ما يغني فراجعه([8]) ، وإنما لا يجزم بها في النثر ؛ لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع ، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه ، أمّا في الشعر فقد ورد الجزم بها كما أشار إلى ذلك ابن مالك في الكافية فقال :-

وَشَاعَ جَزْمٌ بِإِذَا حَمْلاً عَلَى مَتَى وَذَا فِي النَّثْرِ لَنْ يُسْتَعْمَلا ([9])

ومما ورد الجزم فيه قوله :-

---

[1]) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[2]) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[3]) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[4]) يس على الفاكهي على القطر ج١ ص١٧٧ .

[5]) كلمة ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[6]) كلمة ((إذن)) هذه صوابها ((إذا)) بدون تنوين كما موضح .

[7]) في " ب " ((خطاء)) وصوابها الهمزة على الألف .

[8]) ابن هشام المغني ج١ ص٣٠ دار الفكر بيروت .

[9]) بيت الكافية هو : * *وشذ جزم بـ(إذا) في الشعر وليس ذاك جائزاً في النثر* * انظر الكافية الشافية ج٣ ص١٥٧٩ .

وَإِذَا تُصِبْكَ مِنَ الحَوَادِثِ نَكْبَةٌ　　فَاصْبِرْ فَكُلّ غَمَامَةٍ فَسَتَنْجَلِي (١)

وقوله :

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى　　وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ (٢)

والخصاصة الفقر ، فتحمل يروي بالحاء المهملة وبالجيم (٣) . قال بعضهم أنها تجزم في النثر على قلة وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما :﴿ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرا أَرْبَعاً وَثَلَاثِينَ الحديث ﴾(٤) والشاهد في تكبرا حيث جزم بحذف النون . قوله :((ويسمي الأول من الفعلين شرطاً)) ؛ لأنه شرط لتحقق الثاني ، قوله :((والثاني جواباً وجزاء)) لأنه أشبه في ترتبه على الأول الجواب والجزاء ، تنبيهات الأول : يشترط في فعل الشرط ستة أمور : أحدها : أن لا يكون ماضي المعني ، فلا يجوز إن قام زيد أمس،وأمّا قوله تعالى : ﴿ إن كُنْتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمتَهُ﴾ (٥) فالمعني : أن يتبين إني كنت قلته،والتبين مستقبل لا ماض ، الثاني : أن لا يكون طلباً ، فلا يجوز إن قم ، ولا إن لتقم ، ولا إن لا تقم ، الثالث : أن لا يكون جامداً فلا يجوز إن عسي ، ولا إن ليس ، الرابع : أن لا يكون مقروناً بتنفيس فلا يجوز إن سوف تقم ، الخامس : أن لا يكون مقروناً بقد فلا يجوز إن قد قام ، ولا إن قد يقم ، السادس : أن لا يكون مقروناً بحرف نفي ما عدا لم ولا ، فلا يجوز إن لما يقم ولا إن لن يقم ، وأما لم ولا فيجوز إقترانه بهما نحو :﴿ وَإِن لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾(٦) ونحو : ﴿ إن لا تَفْعَلُوا تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾(٧) ، فهذه الأمور

---

(١) في " ب " ((فتنجلي)) والصواب كما في " أ " والبيت هذا ذكره الفاكهي في شرحه على قطر الندي و لم ينسبه لأحد . والشاهد فيه في ((إذا)) فجاءت هنا جازمة على المشهور فالمشهور الجزم بها في الشعر وعدمه في النثر يس على الفاكهي على القطر ج١ ص١٧٧ .

(٢) نسب محققوا المغني لابن هشام هذا البيت لعبد القيس بن خفاف ، وقيل لحارثة بن بدر . وهو من بحر الكامل . الشاهد فيه في (إذا) فجاءت بمعنى متي فجزمت فعلين هما تصب وتجمل . ذكر هذا البيت في المغني لابن هشام شواهد رقم ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١١٩٤ دار الفكر وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ج١ ص٢٧١ وقال فيه هذا من قصيدة لعبد قيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة من البراجم إسلامي وكليا حكم ووصايا ، وهي بضعة عشر بيتاً فلنذكرها جميعاً . وذكرها وذكر أيضاً في الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج٤ ص١٣ الحلبي وقال فيه انشده الفراء . وفي الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. هريدي ج٣ ص١٥٨٤ المأمون .

(٣) أي ((فتحمل أو فتجمل)) .

(٤) صحيح مسلم ج٤ ص٢٠٩١ ح٨٠-ق/ محمد فؤاد عبدالباقي ط دار الفكر ورد في (كتاب الذكر والدعاء) . وفي سنن أبي داود ج٤ ص٣١٦ و ٣١٧ ح٥٠٦٢ ط دار الجيل بيروت ورد في ((كتاب الأدب)) .

(٥) من الآية (١١٦) من سورة المائدة .

(٦) من الآية (٦٧) من سورة المائدة .

(٧) من الآية (٧٣) من سورة الانفال .

الستة لا يصلح شيء منها لأن يكون شرطاً ، وما لا يصلح لأن يكون شرطاً لا يصلح أن يكون جواباً ، فإذا وقع واحد منها جواباً وجب اقترانه بالفاء،وكذا إذا كان الجواب جملة اسمية يجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية ، فالاسمية تختص عما عداها بزيادة إذا الفجائية والحاصل أن الفاء تجب في الجواب إذا امتنعت الجملة من أن تقع شرطاً؛إمّا لذاتها أو لما يقترن بها من نفي أو اثبات ، فالأول ثلاثة : الجملة الاسمية ، والجملة الطلبية التي فعلها جامد والثاني وهو النفي ثلاثة أيضاً ، ما ولن وإنْ النافيات ، والثالث وهو الاثبات ثلاثة أيضاً قد والسين ، وسوف ، وقد نظم بعضهم المواضع التي تجب فيها الفاء فقال :

اسْمِيّة طَلَبيّة وَبِجَامِدٍ وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنفِيس [1]

أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً لم يحتج إلى الفاء ، فإن قرن بها فهو على حذف المبتدأ ، التنبيه الثاني : يجوز حذف فعل الشرط وحده إذا علم بعد و إلا نحو افعل وإلا عاقبتك ؛ أي : وإن لا تفعل عاقبتك كما مر [2] ، وقد يحذف فعل الشرط في غير هذا الموضع ، فقد حكي ابن الأنباري [3] عن العرب : من سلم عليك فسلم عليه ، ومن لا فلا تعبأ [4] به ، أي : ومن لم يسلم عليك فلا تعبأ [5] به ، ونحو :﴿ وَإِن امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [6] ؛ أي : وإن خافت امرأة ، فهذا الحكم ليس مخصوصاً بعد وإلا،وحذف فعل الشرط والأداة معاً إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء نحو ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ عَلَيْكُم مَّا حَرَّمَ رَبُّكُم عَلَيْكُم ﴾[7] ؛ أي : تعالوا فإن تأتوني أتل ما حرم ربكم عليكم كما تقدم ، وحذف الجواب إذا علم وكان شرطه ماضياً نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنَ تَبْتَغِي نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَو سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾ [8] فالجواب محذوف ؛ أي : فافعل ، والنفق

---

[1]) ذكر هذا البيت الصبان في حاشيته على الأشموني ج٤ ص ٢٠ الحلبي .

[2]) انظر ص ٢١٤ من هذا البحث .

[3]) ابن الأنباري (٥١٣-٥٧٧هـ = ١١١٩-١١٨١م) هو : عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري من علماء اللغة والأدب ، وتاريخ الرجال . كان زاهداً عفيفاً ، خشن العيش والملبس ، لا يقبل من أحد شيئاً . سكن بغداد وتوفي فيها له (نزهة الألباء في طبقات الأدباء -ط) و (الإعراب في جدل الإعراب -ط) و (أسرار العربية -ط) و (الإنصاف في مسائل الخلاف -ط) الزركلي الأعلام ج٣ ص٣٢٧ ؛ وبغية الوعاة ص ٨٦ .

[4]) في " ب " ((تعبيء)) والصواب كما في " أ " .

[5]) في " ب " ((تعباء)) والصواب كما في " أ " .

[6]) من الآية (١٢٨) من سورة النساء .

[7]) من الآية (١٥١) من سورة الأنعام .

[8]) من الآية (٣٥) من سورة الأنعام .

المنفذ تحت الأرض ؛ أي : فإن استطعت منفذاً تحت الأرض فتنفذ فيه فتطلع لهم بآية ، أو سلماً تصعد به إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل ، والمقصود حرصه (١) صلى الله عليه وسلم على إسلام قومه ، وأنه لو قدر أن يأتيهم (٢) بآية من تحت الأرض أو من فوق السماء لأتي بها رجاء إيمانهم ، ويمتنع حذف الجواب إذا فقد أحد الشرطين المذكورين وهما كونه معلوماً(٣) ، وكون شرطه ماضياً ، فلا يجوز حذف الجواب في نحو : إن جاء زيد إذا كان غير معلوم ، و لا في نحو : إن يأتني زيد وإن كان معلوماً ، ويجب حذفه ؛ أي : الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم لفظاً أو نية مما هو جواب في المعنى دون الصناعة فالمتقدم لفظاً نحو : هو ظالم إن فعل ، فالجواب في ذلك محذوف وجوباً لدلالة المتقدم عليه وهو (٤) كالعوض ، ولا يجمع بين العوض والمعوض ، وليس المتقدم بجواب (٥) عند جمهور البصريين خلافاً للكوفيين (٦) ؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب والمتقدم نيّة نحو : إن قمت أقوم،ليس جواب الشرط ؛ بل هو مؤخر على نيّة التقديم والأصل أقوم إن قمت ، وإنما الجواب محذوف وجوباً لدلالة المتقدم نية عليه ، واعلم أنه لا يحسن رفع المضارع المتأخر إلا إذا كان شرطاً (٧) ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، أمّا إذا كان الشرط مضارعاً مثبتاً فقد منع البعض رفع المضارع بعده إلا لضرورة ، وأجازة البعض الآخر (٨) على ضعف وهو الأقوى ، وعليه درج ابن مالك في ألفيته حيث قال :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزا حَسَن ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَن (٩)

وقد قرء (١٠) في الشواذ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونوا يُدرِكُكُم المَوْتُ ﴾ (١١) برفع يدرك ، وهذه القراءة

---

١) في " ب " ((والمقصود بيان حرصه)) بزيادة بيان وهو الأفضل .

٢) في " ب " ((بأتيهم)) والصواب كما في " أ " .

٣) في " ب " ((معلوماما)) بزيادة ما ربما يكون سهواً .

٤) في " ب " ((أي وهو)) والصواب ما في " أ " .

٥) في " ب " ((بجواب عنه)) وهو الأفضل .

٦) الصبان على الأشموني ومعه العيني ج٤ ص١٥ الحلبي .

٧) في " ب " ((الشرط)) وهو الأفضل .

٨) في " ب " ((الأخر)) وما في " أ " هو الصواب .

٩) الصبان على الأشموني ومعه العيني ج٤ ص ١٧ ، ١٨ .

١٠) في " ب " ((قرئ)) وهو الصواب .

١١) من الآية (٧٨) من سورة النساء . قال الزمخشري في الكشاف : قرئ ((يدرككم)) بالرفع ، وقيل هو على حذف الفاء كأنه قيل فيدرككم الموت وشبه بقول القائل : من يفعل الحسنات الله يشكرها الخ . انظر الكشاف للزمخشري ج١ ص٤٤٥ دار الفكر .

تمنع اختصاصه بالضرورة ، وإنما رفعه (١) بعد المضارع المثبت ؛ لأن الأداة تهيئت للعمل فيه ثم قطعت عنه،بخلاف ما إذا كان الشرط ماضياً ، فإنها لما لم تعمل فيه لفظاً جعلت كأنها لم تتهيء للعمل في الجواب ، وتخريج الرفع بعد المضارع على حذف الفاء ، وأما امتناع حذف فاء الجواب مع غير القول فإنما هو فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة ، أما ما يصلح كما هنا فلا يمتنع حذفها ، وبهذا يندفع اعتراض صاحب التصريح (٢) ، والفرق بين كون الشرط ماضياً حتى احتيج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير ، وبين كونه مضارعاً مثبتاً حتى لم يحتج إلى ذلك ، وجعل على تقدير الفاء أنّ الماضي وهو فعل الشرط لما لم يؤثر فيه الأداة الجزم (٣) احتيج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير ، وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بحقها في الجملة ، بخلاف ما إذا كان فعل الشرط مضارعاً فإنه لتأثيرها فيه لم يحتج إلى ذلك،وجعل على تقدير الفاء انتهي (٤) ، فتلخص أن حذف الجواب على ثلاثة أوجه:جائز بالشرطين المذكورين ، وممتنع إذا فقد أحدهما ، وواجب إذا كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعني دون الصناعة ، التنبيه الثالث : يجب حذف جواب ما تأخر من شرط أو قسم ، مثال حذف جواب الشرط المتأخر نحو : وا لله إن جائني(٥) زيد لأكرمنه (٦) ، فإن قولك : لأكرمنه جواب القسم فهو في نيّة التقديم إلى جانبه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، ومثال حذف جواب القسم المتأخر نحو : إن تقم وا لله أقم ، فقولك أقم جواب الشرط فهو في نيّة التقديم ، وجواب القسم محذوف لدلالة الشرط عليه .

((باب النكرة والمعرفة))

الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمان فقط ، وهو مذهب الجمهور من أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة .

---

(١) في " ب " ((وإنما ضعفه رفعه)) وهو الصواب .

(٢) الأزهري التصريح على التوضيح ج٢ ص٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٣) لو قال ((أداة الجزم)) لكان أحسن .

(٤) في " ب " ((اهـ)) وهو الأفضل .

(٥) في " ب " ((جاءني)) .

(٦) في " ب " ((لأكرمه)) وما في " أ " هو الأفضل بدليل ما بعده .

النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل ، أو مقدر وجود تعدده فيه كشمس .

وقدم النكرة ؛ لأنها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها ، والاندراج دليل على الأصالة، ولكون النكرة أسبق في الوجود ، والأسبقية دليل الأصالة ، ولا يرد أن المعرفة أشرف من النكرة وحق الأشرف التقديم ؛ لأن النكات لا تتزاحم ؛ ولأن الأنسب اعتبار كون الأسبق في الوجود هو الأسبق في الذكر ، قوله :((النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل الخ)) ما واقعه على الاسم . وقوله في جنس ظاهر ، صنيعه يقتضي أن لفظ النكرة شائع ([1]) في الجنس نفسه ، وأن الموصوف بالوجود تعدد الجنس ، وليس كذلك ؛ إذ الحق أنه شايع ([2]) في أفراد الجنس لا فيه نفسه ، ففي كلام المصنف مضاف مقدر ؛ أي : ما شاع في أفراد جنس ، والمراد بالجنس المفهوم الكلي فيشمل النوع والصنف وغيرهما ، لا خصوص الجنس المنطقي ، ومعني الشيوع في الأفراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل واحد من تلك الأفراد ، لا يخص بعضها دون بعض ؛ بل يستعمل في كل منها استعمالاً حقيقياً ، فلفظ رجل شايع ([3]) في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الأفراد لمفهوم الذكر البالغ من بني آدم الموضوع له هذا اللفظ ، فإنه يطلق على كل منها إطلاقاً حقيقياً من حيث كونه فرداً لذلك المفهوم لا من حيث خصوصه ، والحق أيضاً أن الموصوف بالوجود في الخارج هو أفراد الجنس لا هو نفسه ، قوله :((كرجل)) ؛ أي : فهو نكرة ؛ لأنه اسم شايع ([4]) في أفراد مفهوم الذكر البالغ من بني آدم التي هي زيد وعمرو وبكر وغيرها وتعددها في الخارج موجود مشاهد ، فلفظ رجل موضوع لهذا المفهوم الصادق على كل واحد من تلك الأفراد . قوله :((أو مقدر)) ؛ أي : أو شاع في أفراد كلي غير موجودة في الخارج ؛ لكنها بحيث لو وجد منها شيء صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الاسم المعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود المتعدد ، قوله :((كشمس)) ؛ أي : هذا الاسم فإنه شايع([5]) في أفراد مفهوم الكوكب النهاري،لا يختص بواحد منها دون غيره

---

[1]) في " ب " ((شايع)) والصواب بالهمزة .

[2]) في " ب " ((شائع)) وهو الصواب .

[3]) ((شايع)) هكذا في " أ " و " ب " والصواب بالهمزة .

[4]) ((شايع)) هكذا في " أ " و " ب " والصواب بالهمزة .

[5]) ((شايع)) هكذا في " أ " و " ب " والصواب بالهمزة .

وإن لم يوجد منها في الخارج غير الفرد الواحد ، فلفظ شمس لم يوضع لفرد بعينه حتى يكون معر فة ؛ بل وضع لمفهوم كلي وهو مفهوم الكوكب النهاري الصادق على أفراد متعددة بدليل أنه لو وجد مع هذا الفرد مثله ([1]) لصدق على كل واحد منها أنه شمس،ونظيره لفظ نجم ([2]) فإنه موضوع لمفهوم الكوكب الصغير الليلي ، وهو صادق على أفراد متعددة لا يختص بواحد منها ، تنبيه : علامة النكرة أن تقبل أل المؤثرة فيها التعريف ، أو تقع موقع ما يقبلها فالأول كرجل وفرس ، والثاني كذي بمعنى صاحب ، ومن وما في الشرط والاستفهام ، فهذه لا تقبل أل ، لكنها تقع موقع ما يقبلها ؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب ، ومن وما يقعان موقع انسان وشيء ، ولا يضر خلو الواقع موقعهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارىء على من وما إذا لم يوضعا في الأصل له ، ومن ذلك أيضاً من وما نكرتين موصوفتين كما في : مررت بمن معجب لك ، وبما معجب لك ، فإنهما لا يقبلان أل ، لكنهما واقعان موقع انسان وشيء ، وكلاهما يقبل أل ، وكذلك صهٍ ومهٍ بالتنوين ، لا يقبلا ن أل ، ولكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتاً ([3]) وانكفافاً النائبان عن اسكت سكوتاً . وانكفف انكفافاً ، واختلف في مدلول اسم الفعل ، فذهب الجمهور إلى أنّ مدلوله الفعل ، وذهب غيرهم ([4]) إلى أنه المصدر،فيكون صهٍ واقعاً موقع سكوتاً بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور،وبلا واسطة عند غيرهم ، وخرج بقيد كون أل مؤثرة التعريف العلم المنقول من مصدر أو صفة كفضل وحارث ، فإنه قابل لأل إلا أنها لا تؤثر فيه التعريف ؛ بل مدلول فضل والفضل ، سواء،خاتمة : الجملة وشبهها من الظروف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو : رأيت طائراً يصيح ، أو فوق غصن ، أو على غصن،وبعد المعرفة المحضة حالان نحو : رأيت الهلال يضيء ، أو بين السحاب ، أو في الأفق وبعد النكرة التي كالمعرفة ، أو المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو : هذا ثمر يانع يعجب الناظر ، أو فوق أغصانه ، أو على أغصانه ؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو : يعجبني الزهر يفوح نشراً ، أو فوق أغصانه ، أو على أغصانه ؛ لأن المعرف بلام الجنس

[1]) في " ب " ((أفراد مثله)) بزيادة أفراد وهو الصواب .

[2]) في " ب " ((نجم)) والصواب كما في " أ " .

[3]) في " ب " ((سكوناً)) والصواب كما في " أ " .

[4]) في " ب " ((غيره)) والصواب كما في " أ " .

كالنكرة ، فقول المعربين : الجملة وشبهها بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه ([1]) كذا في المغني ([2]) ، ويجوز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه ([3]) معرفة انتهي ([4]) صبان ، قوله :((والمعرفة ما وضع ليستعمل في معين الخ)) ما واقعة على اسم وهو جنس يشمل المعرفة والنكرة ، قوله(ليستعمل في معين)مخرج للنكرة واللام في ليستعمل لام العاقبة لا صلة ، وضع لأن المعرفة لم توضع للاستعمال في معين ؛ بل منها ما هو موضوع لفرد معين كما في العلم ، ومنها ما هو موضوع لمفهوم كلي كما في الضمير وشبهه ؛ لكن عاقبة هذا الوضع ومآله الاستعمال في معين ، واعلم أن الكلام على المعرفة من حيث وضعها ، ومن حيث استعمالها؛أما حيثية الاستعمال فإنهم اتفقوا على أنّ المعارف مطلقاً لا تستعمل إلا في معين ؛ وأما حيثية وضعها فمنها ما اتفقوا فيه وهو العلم فإنهم اتفقوا على أنه موضوع لمعين ، كما أنه لا يستعمل إلا في معين ، ومنها ما اختلفوا في وضعه ،وهو الضمير ،واسم الإشارة ،واسم الموصول،فذهب الجمهور .والسعد التفتازاني([5]) إلى أنها موضوعة لمفهوم كلي،فلفظ أنا موضوع لمفهوم المتكلم ، و لفظ ذا موضوع لمفهوم المشار إليه المفرد المذكر،ولفظ الذى موضوع لمفهوم المفرد المذكر وهكذا ؛ لكنهم اعتبروا فيها التعيين عند الاستعمال ، فإن لفظ أنا لا يستعمل إلا في اشخاص معينة ؛ إذ لا يصح أن يقال أنا ويرد به متكلم لا بعينه،فهي عندهم كليات وضعاً ، جزئيات استعمالاً ، فكأن الواضع قال :وضعت لفظ أنا لمفهوم المتكلم الكلي،بشرط أن يستعمل في متكلم معين ووضعت لفظ ذا لمفهوم المشار إليه الكلي ، بشرط أن يستعمل في مشار إليه معين،وهكذا

[1]) في " ب " ((إطلاق)) وما في " أ " هو الصواب .

[2]) ابن هشام المغني ص ٥٦٠ دار الفكر .

[3]) في " ب " ((متعلقة)) .

[4]) ولو كتب ((اهـ)) لكان أفضل وما ذهب إليه الصبان هذا انظر إليه في الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ص١٠٤ .

[5]) السعد التفتازاني (٧١٢-٧٩٣هـ = ١٣١٢-١٣٩٠ م) هو : مسعود بن عمر بن عبدا لله التفتازاني ، سعد الدين من أئمة العربية والبيان والمنطق . ولد بتفتازان (من بلاد خرسان) وأقام بسرخس ، وأبعده تيمور لنك إلي سمرقند ، فتوفي فيها ، ودفن في سرخس . كانت في لسانه لكنة ، من كتبه (تهذيب المنطق -ط)و (المطول -ط) في البلاغة و (النعم السوابق -ط) في شرح الكلم النوابغ للزمخشري و(إر شاد الهادي -خ) نحو ...و (شرح التصريف العزي -ط) في الصرف . الزركلي الأعلام ج٧ص٢١٩ وبغية الوعاة ص ٢٨٥ ، ومفتاح السعادة ج١ص١٩٠ .وما ذهب إليه الجمهور والسعد انظر إليه في الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ص١٠٨ .

وهي ستة الضمير ، فالعلم ، فاسم الإشارة ، فاسم الموصول ، فالمعرف بالأداة،والمضاف إلى واحد منها ، فالضمير ما دل وضعاً على متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، وهو قسمان مستتر وبارز .

وبهذا القيد خرجت النكرات،وذهب المحقق العضد ([1]) والسيد الشريف ([2]) إلى أنها موضوعة لمعين ، كما أنها لا تستعمل إلا في معين ، فهي عندهما جزئيات وضعاً واستعمالاً فكأن الواضع قال وضعت لفظ أنا لكل فرد معين من أفراد مفهوم المتكلم وهو الحق ، ثم من اعتبر التعيين في الوضع والاستعمال كالعضد والسيد قال في حد المعرفة أنها ما وضع لمعين ، ومن لم يعتبر التعيين ([3]) في الوضع ؛ بل في الاستعمال كالجمهور قال في حد المعرفة أنها ما وضع ليستعمل في معين؛ليندرج في حدها الأعلام وغيرها من المضمرات أو المبهمات([4]) ، وبهذا تعلم أن المصنف تابع في حد المعرفة بما ذكره الجمهور تأمل . قوله([5]): ((وهي ستة)) زاد ابن مالك سابعاً وهو المنادي المقصود ([6]) ؛ ولعله إنما تركه المصنف هنا لذكره له في باب المنادي ، قوله([7]) :((الضمير)) قدمه ؛ لأنه أعر ف المعارف على الأصح بعد اسم الله ويليه العلم ، ثم الذي بعده وهكذا إلى آخره ، وأشار بعطف بعضها على بعض بالفاء إلى ترتيبها بالأعرفية ، قوله([8]):((فالضمير)) شروع في بيان المعارف على ترتيب ما ذكره ، قوله([9]):((ما دل وضعاً على متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب الخ)) ما في

---

[1]) العضد (٣٢٤ - ٣٧٢هـ = ٩٣٦-٩٨٣م) هو : فَنّاخُسْرُو الملقب عضد الدولة ، ابن الحسن الملقب ركن الدولة ابن بويه الديلمي أبو شجاع . تولي ملك فارس ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة . قال الزمخشر ي (في ربيع الأبرار) :(وصف رجل عضد الدولة فقال : وجه فيه ألف عين ، وفم فيه ألف لسان ، وصدر فيه ألف قلب) . كان شديد الهيبة ، جباراً عسوفاً ، أديباً ، عالماً بالعربية ينظم الشعر نعته الذهبي بالنحوي ، صنف له أبو على الفارسي (الإيضاح) و (التكملة) . الزركلي الأعلام ج٥ ص١٥٦ ؛ بغية الوعاة ص ٢٤٧ .

[2]) السيد الشريف (٠٠٠-٨٧٩هـ= ٠٠٠-١٤٧٤م) هو : أحمد بن عبدا لله القريمي : أديب بالعربية والفارسية والتركية من العلماء أصله من القريم . وفي أيام فتح السلطان محمد (الفاتح) استانبول كان القريمي من المقربين إليه ، صنف كتباً عربية وفارسية ، فمن الأول (المعول -خ) حاشية على المطول للتفتازاني فرغ من تاليفها سنة ٨٥٦الزركلي الأعلام ج١ص١٥٩ وفي كشف الظنون كتاب لب الألباب في علم الإعراب ذكر قائلاً . وعلق السيد أحمد بن عبدا لله القريمي حاشية على شرح نقره كار (للب الألباب)كشف الظنون ج٢ص١٥٤٥

[3]) في " ب " ((التعين)) وما في " أ " هو الصواب .

[4]) في " ب " ((والمبهمات)) بالواو وهو الصواب .

[5]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[6]) ابن مالك الكافية الشافية تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ج١ ص٢٢٢ .

[7]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[8]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[9]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ ، وهو قسمان مستتر وجوباً ومستتر جوازاً ، فالمستتر وجوباً ما لا يخلفه الظاهر، ولا يكون المستتر إلا مرفوعاً

قوله ((ما دل)) واقعه على اسم جامد فخرج لفظ متكلم ، ومخاطب وغائب ؛ لأنها مشتقات فليست داخلة في حد الضمير ، وخرج بقوله وضعاً قول من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد : يا زيد افعل كذا ، وقولك عن زيد الغائب : زيد فعل كذا،فإن لفظ زيد وإن أطلق على المتكلم والمخاطب ، والغائب([1]) إلا أنه ليس موضوعاً لذلك ، قوله([2]):((مستتر)) إنما بدأ ([3]) به لأن أصل الضمائر المتصل ([4]) المستتر ؛ لأنه أخصر ، ثم المتصل البارز لكونه أخصر من المنفصل ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ، قوله([5]) :((فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ)) ؛ أي : لا بالقوة ولا بالفعل ؛ لعدم إمكان النطق به ؛ بل أمر عقلي ، بخلاف البارز فإن له صورة في اللفظ إمّا بالفعل كالبارز المذكور ، أو بالقوة كالمحذوف ، فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ، فلا يسمي المحذوف مستتراً ، قوله ([6]): ((وهو)) ؛ أي : المستتر ، قوله ([7]):((وجوباً)) صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف ، أو تأويله باسم الفاعل ؛ أي : استتاراً وجوباً ؛ أي : ذا وجوب أو واجباً ، ولا يصح أن يكون تمييزاً ، وإلا كان محولاً من فاعل ، فيلزم أن الموصوف بالاستتار الوجوب وهو فاسد ، وكذا يقال في قوله ([8]):((مستتراً جوازاً)) ، قوله ([9]):((فالمستتر وجوباً ما لا يخلفه الظاهر)) ؛ أي : ما لا يصح أن يخلفه الظاهر في إعرابه والوقوع موقعه ، قوله([10]) :((ولا يكون المستتر إلا مرفوعاً الخ)) السر في صحة استتار المرفوع دون المنصوب والمجرور؛أنّ المرفوع فاعل وهو كجزء الفعل خصوصاً المتصل ، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار

---

[1]) في " ب " ((الغايب)) والصواب بالهمزة .

[2]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " . و"مستتر" الذى بعده من كلام المصنف فى الصفحة السابقة .

[3]) في " ب " ((بداء)) والصواب الهمزة على الألف .

[4]) في " ب " ((المتصلة)) هو الصواب .

[5]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[6]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[7]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[8]) في " ب" ((قوله و)) بزيادة الواو وربما يكون سهواً .

[9]) لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في " ب" .

[10]) لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في " ب" .

نحو : أقوم ، ونقوم ، وأنت تقوم ، وقم (١) ، وما خلا أو ما عدا ، أو حاشا ، أو ليس أو لا يكون زيداً ، نعم رجلاً زيد ، وما أحسن المعروف ، وأواه من البخل ، ونزال نكرمك ، وهم أحسن ، وضرباً زيداً

استتار الفاعل ، واكتفوا بلفظ الفعل ، كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما أبقي دلالة على ما ألقي، بخلاف المنصوب والمجرور فإنهما فضلة وليسا كجزء الفعل فلم يشبها آخر الكلمة ، قوله(٢) :((نحو أقوم الخ)) يستتر الضمير وجوباً في تسعة مواضع، ذكر المصنف امثلتها مستوفاة ، أحدها وثانيها : المضارع المبدوء (٣) بالهمزة أو بالنون نحو : أقوم ونقوم ، وثالثها المضارع المبدوء (٤) بتاء الخطاب الواحد نحو : أنت تقوم ، رابعها فعل الأمر المسند إلى الواحد نحو : قم ، خامسها : أفعال الاستثناء نحو : قاموا ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً ، أو حاشا عمراً أو قاموا ليس خالداً ، أو لا يكون زيداً ، سادسها : أفعل في التعجب نحو : ما أحسن المعروف ، سابعها : اسم الفعل غير ماض بأن كان اسم فعل مضارع نحو : أواه من (٥) البخل بمعنى أتوجع ، أو اسم فعل أمر نحو : نزال نكرمك ، ثامنها ، أفعل التفضيل نحو : هم أحسن أثاثاً ، تاسعها : المصدر الواقع بدلاً من اللفظ(٦) بفعله نحو : ضرباً زيداً ، فالضمير في هذه (٧) المواضع التسعة مستتر وجوباً ؛ لأنه لا يخلفه الظاهر ، ولا يرد على أفعل التفضيل مسئلة الكحل ؛ لأنها نادرة ، بقي شيء وهو أن المصنف زاد فاعل نعم ومثل له بنعم رجلاً زيد ، وهي غير صحيحة ، قال الفاضل الصبان : وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضميراً فغير صحيحة كما يعلم من ضابطي واجب الاستتار وجائزه انتهي(٨) وإنما كان الضمير في أفعال الاستثناء مستتراً وجوباً مع أنه دال على غائب(٩) لجريانها (١٠)

---

١) في " ب " ((وقم وقوموا)) وما في " أ " هو الصواب .

٢) لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في " ب " .

٣) في " ب " ((المبدؤ)) وما في " أ " هو الصواب .

٤) في " ب " ((المبدؤ)) وما في " أ " هو الصواب .

٥) في " ب " ((في)) وما في " أ " هو الصواب .

٦) أوضح الناسخ في " ب " المراد من قوله بدلاً من اللفظ بقوله :((أي في التلفظ ؛ أي : في النطق بفعله اهـ)) .

٧) في " ب " ((فيهذه)) والصواب كما في " أ " .

٨) ولو كتبها ((اهـ)) بهذا الرمز لكان أفضل وقول الصبان هذا انظر إليه في الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ص١١٢.

٩) في " ب " ((غايب)) والصواب بالهمزة .

١٠) في " ب " ((بجريانها)) وما في " أ " هو الصواب .

والمستتر جوازاً ما يخلفه الظاهر كقام ، ويقوم ، وهند تقوم،وزيد قائم ([1]) أو مضروب أو حسن وهيهات ، والبارز ما له صورة في اللفظ ، وهو قسمان: متصل ومنفصل،فالمتصل

مجري إلا ([2]) التي هي أصل الاستثناء ، وإلا لا يظهر بعدها إلا اسم واحد ، فلو برز فيها الفاعل خالفت أصلها في ظهور اسمين بعدها ، وإنما وجب استتار الضمير في فعل التعجب وأفعل التفضيل لجريانهما ([3])مجري الأمثال التي تلزم طريقة واحدة ، تنبيه : قد يعرض للضمير المستتر جوازاً ما يوجب استتاره ويمنع بروزه كما في الصفة ، والصلة ، والخبر الجاري كل منها على من هو ([4]) سواء كان ([5]) فعلاً أو غيره ، لأن بروزه في ذلك يوهم جريانه على غير من هو له ، فصارت المواضع التي يجب فيها استتار الضمير عشرة،قوله : ((و المستتر جوازاً ما يخلفه الظاهر)) كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة نحو : زيد قام وعمرو يقوم ، وهند تقوم ، والمرفوع بالصفات المحضة ، وهي الباقية على الوصفية نحو : زيد قائم ومضروب ، وحسن ، والاحتراز بالمحضة عما غلبت عليها الاسمية كالأبطح ، والأجرع والصاحب فهي غير محتملة للضمير ، والمرفوع باسم الفعل الماضي نحو : زيد هيهات([6]) ((والبارز ما له صورة في اللفظ)) إمّا بالفعل أو بالقوة ، ليدخل الضمير المحذوف كما تقدم([7]) ، قوله:((وهو)) ؛ أي: البارز ((قسمان متصل ومنفصل الخ)) صنيعه يفيد أن المستتر ليس قسما من المتصل ولا من المنفصل ، لأنه جعله قسيماً للبارز المنقسم إليهما،وقسيم الشيء مباين له ، فيلزم أن تكون أقسام القسيم مباينة للقسيم الآخر ، فالمستتر على هذا واسطة،وهو أحد أقوال ثلا ثة ، ثانيها وهو الأصح أنه متصل ، ثالثها منفصل،قوله : ((فالمتصل)) ؛ أي : بعامله سواء كان العامل فعلاً نحو : قمت ، أو اسماً نحو : غلامي ، أو حرفاً نحو : به ، وإنما قيدنا كون الاتصال بالعامل ليخرج نحو : لأنت فاضل ، فأنت ضمير بارز منفصل،ولا يقدح في ذلك اتصاله بلام الابتداء ؛ لأنها غير عاملة فيه

---

[1]) في " ب " ((قايم)) والصواب بالهمزة .

[2]) ((إلا)) هذه كررت مرتين في " ب " .

[3]) في " ب " ((بجريانها)) وما في " أ " هو الصواب .

[4]) في " ب " ((هو له)) وهو الصواب .

[5]) من قوله ((كما في الصفة)) إلي قوله ((سواء كان)) كرر مرتين في " ب " .

[6]) لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في " أ " وذكر في " ب " .

[7]) انظر ص ٢٣٣ من هذا البحث .

ما لا يبتدأ ([1]) به ، ولا يقع بعد إلا في الاختيار،وينقسم إلى مرفوع فقط كقمت ، وقاما وقاموا ، وقمن ، وقومي ، وإلي منصوب ومجرور كزيد مرّ بي وبك وبه فأكرمني وأكرمك ، وأكرمه ، وإلى مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة

قوله :((ما لا يبتدأ ([2]) به ، ولا يقع بعد إلا في الاختيار)) ؛ أي : ما لا يؤتي به في افتتاح النطق ، ولا يقع عقب إلا بحسب قانون اللغة العربية ، وإن أمكن ذلك عقلاً ، وفائدة الوضعين مع أن أحدهما كاف ، بيان أن الضمير المتصل لا بد وأن يكون مباشراً لعامله في الآخر ، فلا يتصل به من أوله ولا ينفصل عنه ، وإنما لم يبتدأ ([3]) به ولا يل إلا ؛ لأن وضعه على أن يلي عامله ، وإنما قال ولا يقع بعد إلا في الاختيار ؛ لأنه يقع بعدها اضطراراً كقوله:

وما نبالي ([4]) إذا ما كنتِ جارتَنا … إلّا يُجاورُنا إلّاكِ ديّارُ ([5])

فقوله إلاك الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثني منه وهو ديّار ، قوله : ((وينقسم)) ؛ أي : المتصل ، وقوله :((إلى مرفوع)) ؛ أي : مرفوع المحل ، فلا يرد أن الضمير مبني ، وتلخيص المقام أن المتصل ينقسم بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام ، ما يختص بمحل الرفع([6]) ، وهو خمسة التاء وفروعها نحو: قمت ، قمتما ، قمتم ، قمتن والألف نحو : قاما ، والواو نحو : قاموا ، والنون نحو : قمن ، وإلياء ([7]) نحو : قومي ، وما هو مشترك بين محلي النصب والجر ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم ، وكاف الخطاب وفروعها،وهاء الغايب ([8]) وفروعها نحو : زيد مرّ بي وبك وبه فأكرمني وأكرمك ، وأكرمه ، وما هو

---

[1]) في " ب " ((ما لا يصح الإبتداء به)) . وما فى " أ " هو الأفضل .

[2]) في " ب " ((يبتداء)) وصوابها الهمزة على الألف .

[3]) في " ب " ((يبتداء)) وصوابها الهمزة على الألف .

[4]) في " ب " ((نبالي)) وهو الصواب .

[5]) هذا البيت من شواهد المغني وقال محققوه أن قائله مجهول وكذا في ابن عقيل وفي خزانة الأدب وهو من بحر البسيط وللبيت روايات قال فيها محمد محي الدين عبدالحميد : قال المبرد ليست الرواية كما أنشدها النحاة ((إلاك)) وإنما صحة الرواية :- * ألا يجاورنا سواك ديارُ * ، وقال صاحب اللب : رواية البصريين * ألا يجاورنا حاشاك ديار * فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين فتفطن لذلك اهـ . وفي هذه المراجع أول البيت ((ما نبالي)) وهو الصواب ، الشاهد فيه ((إلاك)) حيث جاء الضمير المتصل بعد إلا اضطراراً ذكر هذا البيت في المغني لابن هشام ص٧٧ د دار الفكر ، وفي ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص٩٠ دار الفكر ، وفي خزانة الأدب للبغدادي ج١ ص ٢٥٣ دار صادر .

[6]) في " ب " ((البرفع)) وما في " أ " هو الصواب .

[7]) في " ب " ((إليا)) وما في " أ " هو الصواب .

[8]) في " ب " ((الغائب)) وهو الصواب .

مشترك بين الثلا ثة ، وهو ناخاصة نحو :﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ ([1]) فنا في ربنا في محل جر وفي إننا في محل نصب ، وفي سمعنا في محل رفع ، تنبيهان : الأول : تاء قمت تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطي أشرف الحركات ، والمخاطب المذكر بالفتح ؛ لأن خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أليق وأيضاً هو مقدم على المؤنث فأعطي التخفيف،فلم يبق للمؤنث إلا الكسر ، وتضم التاء المذكورة إذا وصلت بميم وألف للمُخَاطَبَيْنَ والمخاطبتين ؛ وإنما ضمت إجراء للميم مجرى الواو ولتقاربهما في المخرج ، وكذا تضم إذا وصلت بميم ساكنة للمخاطبين ، ويجوز ضم هذه الميم موصولة بواو نحو : ضربتموه ؛ بل هو أكثر من التسكين إذا ولي الميم ضمير متصل كضربتموه ، والحاصل أنه إنما بنيت التاء في جميع ما ذكر للشبه الوضعي ، وعلى حركة لكونها على حرف واحد ، وكانت ضمة في نحو : قمت للمتكلم ؛ لشرف المتكلم ، وفيما إذا اتصل بها لواحق التثنية والجمع للمناسبة ؛ لأن الميم بمنزلة الواو فيناسبها الضم ، وكذا النون في قمتن بمنزلة الواو لتقاربهما في المخرج،وكانت فتحة في نحو : قمتَ للمخاطب للخفة ، وكانت كسرة في تاء المخاطبة في نحو : قمتِ للمناسبة في المعنى ، فإن التأنيث يناسبه الكسر ، الثاني : الهاء تضم إذا كان قبلها ضمة نحو : ادعُه ، أو فتحة نحو : ضربَهُ أو ساكن نحو:اضرِبْهُ ، أو ألف نحو: دعاهُ ، أو واو نحو: يغزوهُ ، وتكسر عند غير الحجازيين إذا كان قبلها كسرة نحو : ارمِه ، وبهِ ، أو بياء نحو : سليهِ وعليهِ ، وأمّا الحجازيون فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص ([2]) ﴿ وَمَا انسَانِيهُ إلاَّ الشَّيْطَانُ ﴾([3]) ، و ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ﴾([4]) وحمزه([5]) ﴿ لأَهْلِهُ امْكُثُوا ﴾ ([6]) وتشبع حركتها بعد متحرك نحو : ضربه وبه ، ويختار

---

[1]) من الآية (١٩٣) من سورة آل عمران .

[2]) حفص (٠٠٠-٢٤٦هـ = ٠٠٠-٨٦٠م) هو : حفص بن عمر بن عبدالعزيز الأزدي الدوري ، أبو عمر : إمام القراءة في عصره كان ثقة ثبتا ضابطاً . له كتاب ((ما اتفقت ألفاظه ومعانية من القرآن)) و ((قرآات النبي صلي الله عليه وسلم -خ)) في الظاهرية . و ((أجزاء القرآن)) وهو أول من جمع القراءات . وكان ضريراً ، ونسبته إلي (الدور) (محله ببغداد) ونزل سامراء . وتوفي في (رنبويه) من قري الريّ ؛ الزركلي الأعلام ج٢ ص٢٦٤ .

[3]) من الآية (٦٣) من سورة الكهف ولتوجيه القراءة انظر شرح الشاطبية للصباغ ص٢٤٠ م محمد على .

[4]) من الآية (١٠) من سورة الفتح وللتوجيه المرجع السابق وفي ذات الصفحة .

[5]) حمزة (٨٠-١٥٦هـ=٧٠٠-٧٧٣م) هو :حمزه بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، التيمي ، الزيات :أحد القراء السبعة . مات بحلوان كان عالماً بالقرآات انعقد الاجماع على تلقي قراءته بالقبول . قال الثوري :ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر . الزركلي الأعلام ج٢ ص٢٧٧ وتهذيب التهذيب لابن حجر ج٣ص٢٧ م مجلس دائر المعارف س ط١٣٢٥هـ الهند ، وميزان الاعتدال للذهبي تحقيق على محمد البجاوى ج١ص٦٠٥ دار المعرفة بيروت .

[6]) من الآ ية (١٠) من سورة طه ولتوجيه القراءة انظر في المرجع السابق ص ٢٤٦ .

والمنفصل ما يبتدأ به ويقع بعد إلا ، وينقسم إلى مرفوع كأنا وأنت ، وهو وفروعها وإلى منصوب كإياي ([1]) ، وإيّان ([2]) وإياه وفروعها ، ولا يكون المنفصل مجروراً

الاختلاس ([3]) بعد ساكن مطلقاً سواء كان حرف لين نحو : عليه ورموه ، أو لا نحو : سله وهذ الحكم ثابت لها إذا اتصل بها لواحق التثنية والجمع فتضم في ادعهم ، واخشهم ونحوهما مما تقدم ، وتكسر في ارمهم ، وسليهم ونحوهما ، وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس ؛ إذا كان بعدها ساكن نحو : ﴿ بِهِمِ الأَسْبَابَ ﴾([4]) وبإشباع إذا كان بعدها متحرك نحو : فيهم إحسان ، أسهل من ضمها لكن الضم إذا كان بعدها ساكن وإسكانها إذا كان بعدها متحرك أشهر ، فقد قرأ الأكثر ﴿ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴾([5]) بضم الميم و ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾([6]) بسكونها ويعلم سبب بناء الهاء وسبب كونها على حركة مما تقدم وأمّا خصوص الضمة في مواضع ضمها ، وخصوص الكسرة في مواضع كسرها فلمناسبة الواو وإلى اء الناشئتين من الإشباع ، وحمل ما لا إشباع فيه عليه ، قوله :((والمنفصل)) معطوف على قوله ((فالمتصل)) ، قوله :((وفروعها)) ؛ أي فروع أنا ، وأنت ، وهو ، فأنا للمتكلم وحده وفرعه نحن له ومعه غيره ، أو للمعظم نفسه ، وأنت للمخاطب وفروعه أنت وأنتما للمُخَاطَبَيْنَ مطلقاً ، وأنتم للمخاطبين ، وأنتن للمخاطبات ، وهو للغائب ، وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقاً ، وهم لِلغَائِبينَ ، وهن للغائبات ، قوله :((وفروعها)) ففرع إيّاي للمتكلم إيانا له ومعه غيره ، أو للمعظم نفسه ، وفروع إياك للمخاطب ، إيّاك للمخاطبة ، وإياكما لِلمُخَاطَبَيْنِ مطلقاً وإيّاكم لِلمُخَاطَبِينَ ، وإيّاكن للمخاطبات ، وفروع إياه للغائب([7]) إياها للغائبة ، و إياهما للغائبين مطلقاً ، وإيّاهم لِلغَائِبِينَ ، وإياهن للغائبات([8]) ، قوله :((ولا يكون الضمير ([9]) المنفصل مجروراً)) ؛ أي : لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار ، فتلخص أنّ الضمير على خمس أنواع مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل

---

[1]) في " ب " ((كأي)) والصواب كما في " أ " .

[2]) في " ب " ((إيّاك)) وهو الصواب .

[3]) أوضح الناسخ في هامش " ب " المراد بالاختلاس قائلاً :(قوله الاختلاس هو كون الحركة بدون إشباع اهـ) .

[4]) من الآية (١٦٦) من سورة البقرة ولتوجيه هذه القراءة انظر البدور الزاهرة للقاضي ص٤١ الحلبي .

[5]) نفس الآية السابقة .

[6]) من الآية (٧) من سورة الفاتحة ولتوجيه القراءة انظر البدور الزاهرة للقاضي ص ١٤ .

[7]) في " ب " ((للغايب)) والصواب بالهمزة .

[8]) في " ب " ((للغايبات)) والصواب بالهمزة .

[9]) كلمة ((الضمير)) غير موجودة في كلام المصنف أعلاه .

والضمير هو أن وإيّا وما عداهما ([1]) حروف إفراد وتثنية وتذكير وجمع وتكلم وخطاب وغيبة ولا انفصال مع إمكان الاتصال

ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ، ومجرور ولا يكون إلا متصلاً ، ثم كل واحد من هذه الخمسة اثنا عشر ضميراً ، اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب فالمجموع ستون ، قوله :((والضمير هو أن وإيّا)) ؛ أي : الضمير في المنفصل هو أن وإيّا ، وما عداهما حروف إفراد الخ بقي من المنفصل هو وهي ، ومذهب البصريين أن كلاً منهما بجملته هو الضمير ، ومذهب الكوفيين أن الضمير هو الهاء فقط والواو وإلى اء إشباع ([2]) وأما نحن فكلها ضمير اتفاقاً وبقي أيضاً هما ، وهم ، وهن ، والمختار وهو مذهب البصريين أن الضمير هو الهاء وحده ، وما زاد لواحق ، قوله :((وما عداهما حروف إفراد الخ)) يرد أنا فإن الضمير فيه عند البصريين هو أن والألف فيه زائدة ([3]) ، ولا تدل على شيء من الإفراد والتثنية ونحوهما إلا أن يقال قوله :((والضمير هو أن)) مراده أن في أنت وفروعه وأمّا أنا فهو ساكت عنه ، فإن قلت كون الضمير هو أن وإيّا واللواحق حروف تبين الحال يفيد أنّ أن وإيّا ليسا دإلى ن على متكلم ، ولا مخاطب ، ولا غايب ([4]) ، وهذا يوجب عدم صدق تعريف الضمير على أن وإيّا ، أجيب بأنهما موضوعان بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغائب ، ومن المعلوم أنّ المشترك يفتقر إلى قرينة تعين المراد منه ، والقرينة هي تلك اللواحق ، فأنْ مِنْ أنت تدل على المخاطب بواسطة التاء ، وقس على ذلك ، قوله :((ولا انفصال مع إمكان الاتصال)) ؛ أي : مع تأتي الاتصال فنحو : قمت ، وأكرمت لا يقال فيهما قام أنا ، ولا أكرمت إياك ، لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال إما لضرورة نظم أو تقدم الضمير على عامله نحو:﴿ إيّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ([5]) أو كونه محصوراً بإلا ، أو بإنما نحو :﴿ أمَرَ ألاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إيّاه ﴾ ([6]) ونحو : إنما يقوم أنا ، لأن المعني لا يقوم إلا أنا ، أو كون العامل

---

[1]) ما بين ((ما عدا)) وبين ((الاتصال)) فيه بتر في " أ " أكملته من " ب " .

[2]) انظر الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ ص١١٤ الحلبي ..

[3]) في " ب " ((زايدة)) والصواب بالهمزة .

[4]) ((غايب)) هكذا في " أ " و " ب " والصواب بالهمزة .

[5]) من الآية (٥) من سورة الفاتحة .

[6]) من الآية (٤٠) من سورة يوسف .

إلا في نحو الهاء مـن سلنيه ، وملكتكـه بمرجوحيـة ، وظننتكـه وكنته برجحان
الثـانى : العلـم وهـو مـا وضـع

محذوفاً أو معنوياً نحو : إياك والشرّ ؛ أي : أحذرك تلاقي نفسك وتلاقي الشرّ ، ونحـو : أنـا زيد ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي،قوله :((إلا في نحو الهاء من سلنيه)) ؛ أي : إلا في صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال ، إحداهما : أن يكون عامل الضمير عـاملاً في ضمير آخر أعرف منه متقدم عليه غير مرفوع ، فلـو لم يكـن عـاملاً في ضمـير آخـر بـأن كان عاملاً في ظاهر وجب الفصل نحـو : سئلت زيـداً إيـاه ، أو كـان عـاملاًفي ضمـير غـير أعرف وجب الفصل أيضاً نحو : أعطاه إياك،ولو كان عاملاً في ضمير أعـرف لكنـه مرفـوع وجب الوصل نحو : ضربته وذلك نحو الهاء من سلنيه ، فإن الفعل وهو سل عـامل في ضمـير آخر أعرف منها ؛ أي : من هاء سلنيه متقـدم عليهـا غـير مرفـوع وهـو الياء ، ففـي هـذه الصـورة يجـوز([1]) في الهـاء الاتصـال وهـو الأرجـح لأنـه الأصـل ، ويجـوز الانفصـال وهـو المرجوح([2]) نحو : سلني إياه،وسل من سأل ([3]) بمعنـى استعطي لا بمعنى استفهم ، ونحـو : الهاء من ملكتكه ، فيجوز فيها الاتصال ، وهو الأرجح ، والانفصال وهو المرجوح ([4]) تنبيـه : استثني من هذه الصورة ما إذا كان العامل اسماً ، فالفصل أرجح نحو : عجبت من حبي إياه ويجوز الوصل بمرجوحيته ([5]) بأن تقول : عجبت من حبيه ، الصورة الثانية أن يكون الضمير منصوباً بظن أو إحـدي أخواتهـا ، أو بكـان أو إحـدي أخواتهـا ، فـالأول نحـو : الهـاء مـن ظننتكه ، والثاني نحو : الهاء من كنته فيجـوز في الهـاء في البـابين الاتصـال والانفصـال؛لكـن الانفصال أرجح،عكس الصورة الأولي عند الجمهور بأن تقول ظننتك إياه ، وكنت إيـاه؛لأن الضمير فيهما خبر ، وحق الخبر الفصل ، واختار ابن مالك في الألفية الاتصـال في البـابين([6]) قوله : ((الثاني العلم)) ، أي : الثاني من المعارف العلم ، قولـه :((وهـو مـا وضـع الخ)) "ما"واقعة على اسم ؛ أي:اسم وضع ، وهو جنس يشمل العلم وغيره من المعارف والنكرات

---

[1]) كلمة ((يجوز)) سقطت من " ب " .
[2]) في " ب " ((المرجوع)) والصواب كما في " أ " .
[3]) في " ب " ((سئال)) والصواب كما في " أ " .
[4]) في " ب " ((المرجوع)) والصواب كما في " أ "
[5]) في " ب " ((بمرجوحية)) وهو الصواب .
[6]) ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص١٠٢ إلي ١٠٤ .

لمعين لا يتناول (1) غيره،وهو قسمان جنسي وشخصي،فالجنسي ما وضع لشيء معين في الذهن كأسامه ، والشخصي ما وضع لشيء معين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له كزيد ومكة .

وقوله:((لمعين)) ؛ أي : سواء كان معيناً في الخارج وهو علم الشخص ، أو في الذهن وهو علم الجنس ، وناقل العلم واضع بالنسبة إليه ، فيدخل في التعريف الأعلام المنقولة ، وكذا يدخل في التعريف العلم بالغلبة كالبيت بالنسبة للكعبة ؛ لأن المرادبالوضع حقيقة أو تنزيلاً وغلبة استعمال المستعملين اللفظ في بعض أفراده بمنزلة الوضع من واضع معين ، فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك ، وخرج بهذا القيد النكرات ؛ لأنها لا تعين في منسماها من حيث الوضع،وأن عرض التعيين بعد الوضع لأمر عارض كشمس وقمر ، فإن قلت الواضع إنما يضع اللفظ لمعين فكيف حكمت بأن النكرات موضوعة لغير معين؟أجيب بأن المراد أنّ العلم وضع لمعين باعتبار تعيينه ، والنكرات وإن وضعت لمعين لم يرد تعينها ، فالحاصل أن التعيين في النكرات حاصل غير مقصود ، بخلاف العلم وبقيّة المعارف فإن التعيين (2) فيها مقصود ، قوله :((لا يتناول غيره)) هذه الجملة محلها النصب حال من ضمير ما المستتر في وضع ، ولا يصح أن تجعل نعتاً لمعين كما لا يخفي ، وخرج بهذا القيد بقيّة المعارف فإن كلاً منها صالح لكل فرد من أفراد كلية ؛ لكنه إذا استعمل في فرد منها صار جزئياً ، ولم يشركه أحد فيما أسند إليه ، فلفظ أنا مثلاً صالح لكل فرد من أفراد المتكلم؛لكنه إذا استعمل في متكلم واحد صار جزئياً ولم يشركه فيه غيره ، وقس على ذلك اسم الإشارة ، واسم الموصول ، والمعرّف بأل ، وأمّا العلم فإنه غير صالح لغير ما وضع له ، فإن قلت يخرج من التعريف العلم المشترك فإنه يتناول غير ما وضع له ، أجيب بأن المراد عدم التناول بحسب ذلك الوضع ، فلا يخرج العلم المشترك ؛ لأن تناوله غيره بوضع آخر لا بحسب ذلك الوضع فلا حاجة إلى زيادة بعضهم بوضع واحد ، قوله :((وهو قسمان)) ؛ يعني : أن العلم ينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدمه إلى قسمين جنسي وشخصي ، قوله : ((فالجنسي ما وضع لشيء معين في الذهن كأسامه ، والشخصي ما وضع لشيء معين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له كزيد ومكة)) حاصل الفرق بينهما أن المسمي في علم الشخص

---

(1) ما بين ((العلم)) وبين ((يتناول)) فيه بتر في " أ " أكملته من " ب " .

(2) في " ب " ((التعين)) وما في " أ " أفضل .

معين ذهناً وخارجاً ، وفي علم الجنس معين ذهناً فقط،ولنذكر مثالاً في ([1]) بيان كيفية وضع علم الشخص حتى يتضح المقام ، وهو أنه إذا ولد ولدان في وقت واحد ، ونظرت لهما([2]) تجد في كل منهما علامات تعينه وتميزه عن الآخر ، وهذا يقال له في التعيين في الخارج فأنا([3]) أردت أن تضع لكل منهما علماً تسميه به تصور أولاً كلاً منهما بعلاماته التي تميزه عن الآخر ، وهذا يقال له التعيين في الذهن ، ثم تضع بعد ذلك لكل منهما علماً بأن تسمي أحدهما بزيد والآخر بعمرو ، فهذا العلم يقال له علم شخص ، ثم علم الشخص لما كان مسماه له وجود في الخارج ثبت له التعيين ([4]) الخارجي ، وأما علم الجنس فلما كان موضعاً للماهية ، وهي لا وجود لها في الخارج ، لم يثبت له التعيين الخارج ([5]) ، فهما اشتركا في التعيين الذهني ، وافترقا في التعيين([6]) الخارجي ، والفرق بين علم الجنس واسم الجنس مع أن كلاً منهما موضوع للماهية ، أن علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين كأسامة ، واسم الجنس موضوع للماهية فقط من دون تعيين كأسد ، فإن قلت الواضع إنما يضع لمعين فالتعيين موجود في كل منهما ، قلنا ([7]) لكن التعيين في اسم الجنس حاصل غير ملحوظ بخلاف علم الجنس فإن التعيين في مسماه ملحوظ معتبر ، فأسامه وأسد اشتركا في أنهما موضوعان للماهية المعينة في ذهن الواضع ، وهي ماهية السبع ، وافترقا في أن التعيين معتبر في أسامه دون أسد ، ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه،كمنعه من أل والإضافة ، ومنعه من الصرف ([8]) مع سبب آخر كالتأنيث في أسامة ومجيء الحال منه كهذا أسامه مقبلاً ، فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك أسامة أجري من ثعالة بمنزلة قولك : الأسد أجري من الثعلب ؛ لكن الفرق بينهما أن التعيين في علم الجنس من جوهر اللفظ ، وفي اسم الجنس مستفاد من الأداة ، ثم الفرق بين اسم الجنس وبين النكرة أن اسم الجنس موضوع للماهية بلا اعتبار التعيين ، وبلا اعتبار

[1]) في " ب " ((ببيان)) الباء بدل في ، وما في " أ " هو الصواب .

[2]) في " ب " ((إليهما)) وهو أفضل .

[3]) في " ب " ((فإذا)) وهو الصواب .

[4]) في " ب " ((التعين)) .

[5]) في " ب " ((الخارجي)) وهو الصواب .

[6]) في " ب " ((التعين)) .

[7]) في " ب " ((قلنا نعم)) بزيادة نعم وهو أفضل .

[8]) في " ب " ((الظرف)) والصواب الصرف .

وينقسم إلى مرتجل وهو ما استعمل أول [١] الأمر علماً كسعاد وأدد ، وإلى منقول وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزيد وأسد

قيد الوحدة كأسد ، والنكرة موضوعة للمفرد المنتشر كرجل ؛ أي: موضوع للماهية باعتبار قيد الوحدة ، واعلم أن للنكرة اطلاقين عاماً وخاصاً فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس ، ومن هذا الإطلاق قولهم الاسم قسمان معرفة ونكرة ، وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص ، قوله :((من حيث الوضع)) زاد هذا القيد لإدخال العلم المشترك ، فإنه وإن تناول غير ما وضع له ؛ لكنه لا من حيث ذلك الوضع ؛ بل وضع [٢] آخر تنبه . قوله : ((وينقسم)) ؛ أي : العلم الشخصي ، وظاهره أن العلم الجنسي لا ينقسم إلى المرتجل والمنقول ؛ بل يختص بالمرتجل ، قوله :((إلى مرتجل)) مأخوذ [٣] من ارتجل الخطبة ؛ أي : ابتكرها من غير تهيء لها ، ثم انقسام العلم إلى مرتجل ومنقول فقط هو المشهور ، والذي علميته بالغلبة من المنقول ، وقيل أنه واسطة لا مرتجل ولا منقول ، تنبيه : الغلبة هي كثرة استعمال اللفظ في بعض أفراد ما وضع له بحيث لا ينصرف عند الإطلاق إلا إلى ما غلب عليه ، وهي قسمان تحقيقية وتقديرية ، فالتحقيقية أن يكون اللفظ استعمل بالفعل قبل الغلبة هي [٤] غير ما غلب عليه من أفراد ما وضع له، كما في النجم والكتاب فإنهما وضعا لمطلق نجم وكتاب واستعملا [٥] فيهما ، ثم غلبا على الثريا وكتاب سيبويه والغلبة التقديرية أن يكون اللفظ وضع لمعني ، ثم غلب استعماله في غير ما وضع له من غير أن يستعمل فيه بالفعل ، كما في لفظ الجلالة على القول بأنه علم بالغلبة ، فإن القائل بذلك يقول إنه في الأصل وصف بمعنى المستحق ، ثم صار علماً بالغلبة على الذات الواجب الوجود ؛ أي : الغلبة التقديرية ، فإنه لم يستعمل فيما وضع له وهو المعني الوصفي ، فيقدر أنه استعمل فيه ثم غلب استعماله في الذات العلية ، والأصح أن لفظ الجلالة علم بالوضع وأنه مرتجل؛قوله : ((كسعاد)) علم امرأة ((وأدد)) علم رجل ، قوله : ((كزيد وأسد

---

[١]) في " ب " ((من أول)) وهو الأفضل .

[٢]) في " ب " ((بوضع)) وهو الصواب .

[٣]) في " ب " ((مؤاخوز)) والصواب كما في " أ " .

[٤]) في " ب " ((في)) وهو الصواب .

[٥]) في " ب " ((استعملا ل)) والصواب كما في " أ " .

وحارث[1] وشمر ويشكر، وإلى لقب : وهو ما أشعر [2] برفعة المسمى ، أو بضعته

وحارث ومنصور [3] وشمر ويشكر)) ؛ أي : واصمت ، وشاب قرناها، وزيد منطلق فالأول من هذه الأمثلة وهو زيد منقول من مصدر، والثاني من اسم عين ، والثالث من اسم فاعل ، والرابع من اسم مفعول ، والخامس من فعل ماض ، والسادس من فعل مضارع والسابع من فعل أمر وهو علم لبرّية [4] ، والثامن منقول من جملة فعلية ، والتاسع من جملة اسمية ، وهذا التاسع ليس بمسموع من العرب ، لكن النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية ، وجعلوه قسيماً له على تقدير التسمية به ، قوله [5] :((وإلى لقب [6])) ؛ أي :وينقسم العلم الشخصي إلى لقب وإلى كنية ، وظاهر صنيعه أن هذين القسمين مختصان بعلم الشخص دون علم الجنس ، وهو كذلك بالنسبة إلى اللقب دون الكنية؛ فإنها غير مختصة بعلم الشخص ؛ بل توجد في علم الجنس نحو : أم عريط ، لكن بقي قسم ثالث: وهو الاسم ، فإن العلم ينقسم إلى اسم وإلى لقب وإلى كنية ، فاللقب والكنية [7] ذكر المصنف تعريفهما؛ وأمّا الاسم فالمراد به في هذا الباب ما ليس بكنية ولا لقب كزيد، قوله[8]: ((وهو ما أشعر برفعة المسمي)) ؛ أي : علم أشعر الخ ، فما واقعة على علم ، وقوله : ((أو بضعته)) بفتح الضاد أو كسرها ، أي : خسّته وهاؤه عوض من الواو اهـ[9] صبان وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو : محمد ، وزمرة ، وبعض الكني نحو : أبي الخير ، وأبي جهل ، وأجيب بأن الاسم هو ما وضع أولاً للذات ، أشعر بذلك أو لا واللقب ما وضع لا أولاً لها مشعراً بالرفعة أو الضعة ، فما وضع أولاً لا يسمي لقباً وإن أشعر بذلك ، فبين الاسم واللقب التباين ، وأن الكنية ما صدرت بأب ، أو أم سواء وضعت أولاً أو لا، أشعرت أو لا، فتجامع كلاً منهما ، وتنفرد فيما وضع لا أولاً ولم يشعر ، وهذا

---

[1]) في " ب " ((وحارث ومنصور .)) وهو الصواب .

[2]) في " ب " ((اسثعر)) والصواب كما في " أ " .

[3]) كلمة ((منصور)) لم تذكر في " أ " في متن المصنف .

[4]) ((لبرّية)) بتشديد الراء في " ب " وشرح الناسخ في هامش " ب " المراد ببرّية قائلاً ((قوله لبرّية : أي : مفازة اهـ)) .

[5]) لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[6]) في " ب " ((لقلب)) والصواب كما في " أ " .

[7]) في " ب " ((الكنية)) .

[8]) لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[9]) الصبان على الأشموني ومعه العيني ج١ ص ١٢٨ الحلبي .

كزين العابدين ، وبطه ، وإلى كنية وهو ما صدر بأب أو أم كأبي بكر وأم عمرو، الثالث: اسم الاشارة وهو ما وضع لمسمي

الجواب مختار ([1]) الفاضل الصبان ، قوله :((كزين العابدين)) مثال لما أشعر برفعة المسمي قوله:((بطة)) لما أشعر بضعته ، قوله :((وهو ما صدر)) ؛ أي : الكنية علم مركب تركيباً إضافياً صدر بأم وأب ([2]) الخ ، وإنما ذكر الضمير مع عوده على مؤنث ، وهو الكنية مراعاة للخبر ، والقاعدة أن الضمير إذا كان مرجعه مؤنثاً وخبره مذكراً يجوز مراعاة ([3]) كل منهما ، والأولي مراعاة الخبر ، قوله :((بأب أو أم)) ؛ أي : أو ابن ، أو بنت ، أو أخ أو أخت ، أو عم ، أو عمة ، أو خال ، أو خالة اهـ([4]) صبان ، تنبيه : إذا اجتمع الاسم واللقب وجب غالباً تأخير اللقب عن الاسم كجاء زيد بطة؛ لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير انسان ، فلو قدم بأن قيل بطة زيد توهم أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه ، ومقتضي ما ذكر وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً إذا اجتمعا ، وإنما قلنا وجب غالباً تأخير اللقب؛ للاحتراز عما إذا اشتهر اللقب على الاسم؛ فإنه يقدم على الاسم ، ومنه قوله تعالى :﴿ إنّما اَلْمَسِيحُ عِيْسَى ﴾([5]) ، وقول الشاطبي قالون عيسى ([6]) ويجعل اللقب تابعاً للاسم في إعرابه بدلاً أو عطف بيان مطلقاً ، ويجوز أن يكون اللقب مخفوضاً بإضافة الاسم إليه ، بشرط أن يكونا مفردين كسعيد كرز ، قوله([7]):((الثالث اسم الإشارة)) ؛ أي : الاسم الذي تصحبه الإشارة ، قوله([8]) :((وهو ما)) ؛ أي: اسم ((وضع لمسمي)) ؛ أي : أمر محسوس بالبصر حاضر ؛ فإن استعمل اسم الإشارة في ذلك فهو حقيقة وإلا فهو مجاز الاستعارة ([9]) على ما قرر في علم البيان ([10]) ، وصور المجاز فيه ثلاثة إحداها:

---

[1]) الصبان على الأشموني ومعه العيني ج١ ص١٢٨ .

[2]) في " ب " ((بأب أو أم)) تقديم وتأخير .

[3]) في " ب " ((مراعة)) والصواب كما في " أ " .

[4]) الصبان على الأشموني ومعه العيني ج١ ص١٢٧ .

[5]) من الآية (١٧١) من سورة النساء .

[6]) وقوله هذا ذكر في يس على الفاكهي على القطر ج١ ص١٩٩ الحلبي .

[7]) لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[8]) لفظ ((قوله)) ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[9]) في " ب " ((بالاستعارة)) وهو الصواب .

[10]) أحمد الهاشمي جواهر البلاغة ص ٣١٢ ط حجازي .

أن يستعمل في أمر غير محسوس ، ومنه قولهم في ابتداء الكتب هذا شرح، فإن المشار إليه بهذا الألفاظ الذهنية المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة ، فإن الألفاظ الذهنية غير محسوسة فهو مجاز ، ثانيها أن يستعمل في أمر محسوس لكن لا بحاسة البصر ، بل بحاسة السمع أو (1) غيره فهو مجاز أيضاً ، ثالثها : أن يستعمل في أمر محسوس بحاسة البصر ؛ لكنه غير حاضر بأن كان غايباً (2) ، فاستعمال اسم الإشارة في أحد هذه الثلاثة مجاز ، وقوله : ((وإشارة إليه)) ؛ أي : إلى ذلك المسمي ؛ أي : إشارة حسية ، وهي التي تكون بأحد الأعضاء فلا ترد أل ونحوها ؛ لأن الإشارة بذلك ذهنية ، وقضية كلامه أن الإشارة من جملة الموضوع له ، وهو ظاهر تقريرهم في المبني من أن الشبه المعنوي أن يؤدي الاسم معني حقه أن يؤدي بالحرف ؛ أي : أن يؤدي الاسم أي (3) معني موضوعاً له ثانيا وبالعرض زايداً (4) على معناه الأصلي الموضوع له أولاً ، وبالذات فقد جعلوا معني الحرف الذي تضمنه الاسم كالإشارة فيما نحن فيه موضوعاً له ، وهو الذي تميل إليه النفس وإن نظر فيه العلامة (5) يس ، قوله (6) :((فللمفرد المذكر ذا)) ؛ أي : فالموضوع للمفرد المذكر لفظ ذا ، وكذا يقال فيما بعده،واعلم أن المشار إليه إمّا مفرد مذكر أو مؤنث ، وإمّا مثني كذلك وإمّا جمع كذلك ، فهذه ستة إلا أنهم اكتفوا بالإشارة إلى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت أقسام المشار إليه خمسة ، وأمّا أسماء الإشارة الموضوعة لها فهي أكثر من ذلك ؛ لأنها تعددت في بعضها ، فالمفرد المذكر موضوع له لفظ واحد على ما هنا وهو ذا ، والمراد المفرد حقيقة أو حكماً كالجمع والفريق ، ومن المفرد حكماً ما إذا أشير بذا لمتعدد(7) مؤل بالمذكر نحو: ﴿عَوَانٌ بَينَ ذَٰلِكَ﴾(8)؛ أي: المذكور من الفارض والبكر، قوله(9) :((وللمفرد المؤنث ذي))

(1) في " ب " ((وغيره)) بالواو وما في " أ " هو الصواب .

(2) في " ب " ((غاياً)) بيائين والصواب ((غائب)) بالهمزة .

(3) ((أي)) هذه غير موجودة في " ب " .

(4) ((زايداً)) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((زائداً)) بالهمزة .

(5) يس على الفاكهي على القطر ج1 ص 41 .

(6) كلمة ((قول)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

(7) ((لمتعدد)) هذه غير واضحة في " ب " .

(8) من الآية (68) من سورة البقرة .

(9) كلمة ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

وذه ، وذهي ، وذه ، وذات ، وتي ، وته ، وتهي ، وته [1] وتا؛ولمثني المذكر ذان؛ولمثني المؤنث تان ، ولجمعهما أولاء

بقلب الف ذا ياء ((وذه)) بقلب ياء ذي هاء ((وتي)) بقلب الذال تاء ، والألف ياء وعلي هذا القياس البقية نقله الصبان [2] عن الروداني[3] ، ثم في ذه ثلاث لغات : ذه بكسر الهاء من غير إشباع ، وذهي بكسرها مع الإشباع ، وذه بسكون الهاء ، وكذا في ته هذه اللغات الثلاث ، إلا أن المصنف ذكر فيها لغتين إحداهما تهي بكسر الهاء مع الإشباع وثانيتهما ته المحتملة لكسر الهاء بدون إشباع ، ولسكونها وترك الثالثة ، ولعلها سقطت سهواً من قلم الناسخ من النسخة التي بيدي؛فمجموع ما يشار[4] به للمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ ، التسعة التي ذكرها المصنف ، والعاشرته[5] الذي لم يذكره المصنف[6] ، قوله: ((وذاتُ)) بالبناء على الضم ، وهي أعزها ، واسم الإشارة ذا ، والتاء للتأنيث [7] اهـ صبان ، تقول : رأيت ذات المرأة ، فذات في هذا المثال اسم إشارة مبني على الضم في محل نصب مفعول رأيت ، والمرأة بالنصب بدل أول [8] أو عطف بيان من [9] اسم الإشارة اهـ قوله [10]: ((ولمثني المذكر ذان ، ولمثني المؤنث تان)) ويعربان بالألف رفعاً وبالياء جرًّا ونصباً قوله[11] : ((ولجمعهما أولاء)) ؛ أي: ممدوداً ومقصوراً ، والمد لغة أهل الحجاز[12]

---

[1]) كلمة ((ته)) هذه غير موجودة في " ب " .

[2]) الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ ص ١٣٨ الحلبي .

[3]) الروداني (١٠٣٧-١٠٩٤هـ =١٦٢٧-١٦٨٣م) هو : محمد بن سليمان بن الفاسي (وهو اسم له) بن طاهر الرّوداني السوسي المكي شمس الدين ، أبو عبدالله : محدث مغربي مالكي ، عالم بالفلك رحال . اختلفت المصادر في اسم أبيه سليمان أو محمد ؟ فتكررت ترجمته . ولد في ((تارودانت)) وجال في المغرب الأقصي والأوسط ودخل مصر والشام والأستانة ، واستوطن الحجاز ، وكان له بمكة شأن . وقلد النظر في أمر الحرمين ، فبني رباطاً عند باب ابراهيم بمكة عرف برباط ابن سليمان . وبني مقبرة بالمعلي عرفت بمقبرة ابن سليمان . فانتقل إلي دمشق منفياً وتوفي بها . الزركلي الأعلام ج٦ ص ١٥١ .

[4]) لعله في " ب " أراد ((أشار))

[5]) في " ب " ((هو ته)) وهو الأفضل .

[6]) كلمة ((المصنف)) هذه غير موجودة في " ب " .

[7]) الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ ص١٣٨ .

[8]) كلمة ((أول)) غير موجودة في " ب " .

[9]) في " ب " ((في)) والصواب كما في " أ " .

[10]) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[11]) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[12]) ابن مالك الكافية الشافية ج١ ص٣١٥ وفيه وبالقصر على لغة بني تميم .

وقد يكون مع الإشارة تنبيه مثل هذا وهانا (1) ، وخطاب مثل ذاك وتاك،والأمران جميعاً مثل هذاك (2) وهاتاك

وهي الفصحى ، وبها جاء التنزيل نحو :﴿ هَٰؤُلَاءِ (3) بَنَاتِي ﴾(4) ، قوله (5): ((وقد يكون مع الإشارة)) ؛ أي : مع اسم الإشارة تنبيه ، والدال (6) عليه ها بألف غير مهموزة نحو : هذا ، وسميت هذه الهاء ها التنبيه ؛ لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه ، وها التنبيه تدخل على المفرد والمثنى والجمع مذكراً كل منهما ومؤنثاً (7) ، قوله (8):((وخطاب)) ؛ أي : ويكون مع اسم الإشارة خطاب،والدال (9) عليه الكاف نحو : ذاك وتاك ، وتكون هذه الكاف مع المفرد والمثنى والجمع تذكيراً أو(10) تأنيثاً مصحوبة بدال (11) التثنية والجمع والتأنيث ؛ ليتبين بها أحوال المخاطب ، فتلحق جميع أسماء الإشارة من غير استثناء شيء إذا كانت مجردة من اللام ، وأما إذا كانت مقرونة بها فكذلك إلا في ثلاث مسائل (12) إحداها : ما تقدمه ها التنبيه فلا يقال هذلك (13) ، وثانيها المثنى مطلقاً فلا يقال ذا نلك وثالثها الجمع في لغة من مده ، فلا يقال أولائلك ، وأمّا أهل لغة القصر فمنهم من أجازه ومنهم من منعه ، قوله(14) :((والأمران)) ؛ أي : ويكون مع اسم الإشارة الأمران التنبيه والخطاب نحو : هذاك وهاتاك ؛ لكن في هذه الصورة لا تلحقه اللام لما مر أن اللام تمتنع فيما تقدمه ها التنبيه .

---

(1) في " ب " ((وهاتا)) وهو الصواب .

(2) في " ب " ((هاذاك)) والصواب كما في " أ " .

(3) في " ب " ((هؤلاي)) والصواب كما في " أ " .

(4) من الآية (78) من سورة هود ، ومن الآية (71) من سورة الحجر .

(5) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

(6) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((الذال)) بالمعجمة .

(7) في " ب " ((مذكراً كان كل منهما أو مؤنثاً)) وهو الصواب .

(8) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

(9) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((الذال)) بالمعجمة .

(10) في " ب " ((و)) بدون همزة .

(11) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((بذال)) بالمعجمة .

(12) في " ب " ((مسايل)) والصواب كما في " أ " .

(13) في " ب " ((هذا لك)) وهو الصواب .

(14) كلمة ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

خاتمة : ذهب بن [1] مالك وغيره من المحققين إلى أن اسم الإشارة له مرتبتان قربي ([2]) وهي المجردة من اللام والكاف وبعدي ([3]) وهي المقرونة بهما أو بالكاف وحدها ، وذهب الجمهور إلى أن له ثلاث مراتب قربي وهي المجردة من اللام والكاف وبعدي وهي المقرونة بهما ، ووسطي وهي المقرونة بالكاف وحدها ؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وصحح ابن الحاجب مذهب الجمهور ([4]) ، قوله([5]): ((الرابع الموصول)) ؛ أي : الرابع من المعارف الموصول وهو ضربان : أحدهما حرفي ([6]) وهو ما أوّل مع صلته بمصدر ولم يفتقر إلى عائد ([7]) ، وهو خمسة ، الأول : أنّ بفتح الهمزة وتشديد النون ، وتوصل بمعموليها ، فإن كان خبرها مشتقاً نحو : بلغني أنّ زيداً ذاهب ، فالمصدر المؤول من لفظه أي : بلغني ذهاب زيد ، وإن كان خبرها جامداً نحو : بلغني أنّ هذا زيد قدّر بالكون ؛ أي : بلغني كون هذا زيداً،وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة ، الثاني : أنْ بفتح الهمزة وسكون النون الناصبة للمضارع ، وتوصل بفعل متصرف ولو ماضياً أو أمْراً ، الثالث : ما([8]) توصل بفعل متصر ف غير أمر وأكثر ما يكون ماضياً نحو : أعجبني ما صنعت،وتكون مصدرية ظرفية نحو : لا أصحبك ما دام زيد متردداً إليك ، ومصدر ية غير ظرفية كالمثال المتقدم ، الرابع كي وتوصل بفعل مضارع مقترنة باللام لفظاً أو تقديراً ، الخامس لو وتوصل بفعل متصرف ماض نحو : وددت لو قام زيد ، ومضارع نحو : وددت لو يقوم زيد،ولا توصل بالأمر ، وثانيهما اسميّ وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء . تنبيه : وضع الموصولات الاسمية على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ؛ لأنه يشترط في الصلة كونها معهودة له ، بخلاف النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها ، فتخصيص النكرة ليس بالوضع ، فمعني لقيت من

---

[1]) في " ب " ((ابن مالك)) بالهمزة وهو الصواب .

[2]) في " ب " ((قربا)) والصواب ((قربى)) بالقصر وأيضاً ((بعدى)) و ((وسطى)) بعدها .

[3]) ((بعدي))هكذا في " أ " و " ب " وصوابها ((بعدى)) بالقصر .

[4]) ابن مالك الكافية الشافية تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ج١ ص ٣١٦ .

[5]) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[6]) في " ب " ((حرف)) والصواب كما في " أ " .

[7]) في " ب " ((عايد)) والصواب كما في " أ " .

[8]) في " ب " ((ما وتوصل)) وهو الأفضل .

بجملة خبرية ، أو ظرف أو مجرور تامَّيْنِ ، أو وصف صريح،وإلى عائد أو خلفه .

ضربته على الموصولية ، لقيت الانسان المعهود بكونه مضروباً لك،وعلى الموصوفية لقيت إنساناً مضروباً لك ، فتخصيصه بكونه لا بالوضع ؛ لأنه موضوع لإنسان لا تخصيص فيه أفاده [1] يس،وحاصل الفرق بين الموصول والنكرة الموصوفة أن الموصول كغيره من المعارف موضوع لأن يستعمل في معين معهود عند المخاطب ، فالتعيين في الموصول ليس من الصلة ؛ بل من الوضع ، وإنما الصلة قرينة دالة على المعين الذي أراده المتكلم ؛ ولذا اشترط في الصلة أن تكون معهودة للمخاطب وأمّا النكرة فهي موضوعة لأن تستعمل فيما ليس بمعين ولا معهود للمخاطب ، وإذا حصل لها تخصيص في بعض المواضع فليس من الوضع ؛ بل من القرينة الخارجية كالصفة تأمل ، قوله[2]:((بجملة خبرية الخ)) إنما وجب كون الصلة جملة خبرية ؛ لأنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب ، والجملة الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها ، فلا يصح جاء الذي ليته يقوم ، ولا جاء الذي اعطه الدرهم ، قوله[3]: ((تامَّيْنِ الخ)) التام ما يتم به المعني بدون ذكر متعلقه نحو : الذي في الدار رجل فاضل ، ونحو :﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[4] بخلا ف الناقص كجاء الذي مكانك أو بك ، فلا يتم معناه إلا بذكر متعلقه الخاص نحو : جاء الذي سكن مكانك ، أو الذي مَرّ بك ، قوله [5]: ((أو وصف صريح)) معطوف على قوله : ((بجملة خبرية)) والوصف الصريح هو الخالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية كالضارب والمضروب ، أمّا ما غلبت عليه الاسمية كالأبطح فلا يصلح للوصل فإن أل الداخلة عليه حرف تعريف ، وكذا أل الداخلة على أفعل التفضيل حرف تعريف قوله[6] ((وإلى عائد[7] أو خلفه)) معطوف على قوله : ((إلى الوصل)) ؛ أي : الموصول

---

[1]) يس على الفاكهي على القطر ج١ ص٢٠٦ .

[2]) ترك مكان ((قوله)) فارغاً في " ب " .

[3]) كلمة ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[4]) من الآية (٩٦) من سورة النحل .

[5]) ترك مكان ((قوله)) فارغاً في " ب " .

[6]) كلمة ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[7]) في " ب " ((عايد)) والصواب كما في " أ " .

وهو قسمان خاص ومشترك ، فالخاص الذي ، والتي ، والذان [1] والتـان [2] ، والذيـن والـلاتي ، واللائي

هـو ما افتقر إلى الوصل بجملة الخ ، وإلى عائد أو خلفه ، والعائد[3] هـو الضمـير ، وخلفـه هو الاسم الظاهر في نحو قوله :

سُعَادُ ٱلَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَاد[4] وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اِسْتَمَرَّ وَزَادَا [5]

فسعاد مبتدأ ، والتي خبره ، وأضنى[6] فعل ماض ، والكاف المفتوحة مفعول مقدم ، وحـب فاعل مؤخر ، وهو مضاف ، وسعاد مضاف إليه مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلميـة والتأنيث ، وهو محل الشاهد ؛ لأنه واقع موقع الضمير العائد [7] على الموصول ؛ أي : حبها والجملة لا محل لها ؛ لأنها صلة الموصول ، وإعراضها مبتدأ ، وعنك متعلق به ، وجملة استمر خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها ؛ لأنهـا معطوفـة علـى جملـة الصلـة ، قولـه[8] : ((وهو)) ؛ أي : الموصول ((قسمان خاص)) وهو ما وضع لمعني واحد مفرداً كان أو مثني أو جمعاً ((ومشترك)) وهو مـا وضـع لمعـان متعـددة بلفـظ واحـد ، فيـأتي للمفـرد المذكـر والمؤنث ، وتثنية كل منهما وجمعه ، قوله [9]: ((فالخاص الذي)) وهو للمفرد المذكر عالماً كان أو لا ((والتي)) للمفرد المؤنث عاقلاً كان أو لا ((واللذان)) لمثني المذكر ((واللتان)) لمثني المؤنث ، ويعربان بالألف رفعـاً ، وبـاليـاء جـراً ونصبـاً ، ولجمـع المذكـر شيئان الأول الذين مطلقاً ؛ أي : في الأحوال كلها رفعاً ونصباً وجراً ، والثـاني الأُولى [10] بضـم الهمـزة وفتح اللام مقصوراً ، وقد يمد كقوله :

---

[1]) في " ب " ((اللذان)) وهو الصواب .

[2]) في " ب " ((اللتان)) وهو الصواب .

[3]) في " ب " ((العايد)) والصواب كما في " أ " .

[4]) في " ب " ((سعادا)) بالنصب وهو الصواب .

[5]) هذا البيت ذكره الفاكهي في شرحه على قطر الندي و لم ينسبه لأحد . وهو من بحر الطويل . الشاهد فيه في ((حب سعادا)) وقـد تم توضيحه . انظر يس على الفاكهي على القطر ج١ ص ٢١٩ ، والصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ ص١٦٢ الحلبي وعبـادة على شذور الذهب ج١ ص١٥١ الحلبي .

[6]) في " ب " ((أضني)) والصواب كما في " أ " .

[7]) في " ب " ((العايد)) والصواب كما في " أ " .

[8]) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[9]) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

[10]) في " ب " ((الأولى)) والصواب كما في " أ " .

أَبى ا للهُ لِلشُّمِّ الأُلاَءِ كَأَنَّهُم سُيوفٌ أَجَادَ القَينُ يَوماً صِقَالَهَا [1]

ولجمع المؤنث شيئان أيضاً اللائي بأثبات الياء وحذفها فيهما ، قوله[2]:((والمشترك من[3]))وهي موضوعة للعالم وتستعمل في المفرد المذكر وفروعه نحو : عرفت من[4] قام ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ،ومن قاموا ، ومن قمن ، قوله[5]:((وما))موضوعة لغير العاقل نحو : أعجبني ما اشتريته وما اشتريتها ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهن ، قوله [6]: ((وأي)) تقدم [7] أن لها اربع حالات تعرب في ثلاث منها وهي : ما إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أيّهم هو قائم،أو ذكر صدر صلتها و لم تضف [8] نحو : يعجبني أي هو قائم . أو لم تضف و لم يذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أي قائم،وتبني في الرابعة على الضم تشبيهاً بالغايات ، وهي إذا ما أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً [9] محذوفاً نحو : أيهم أشد،وتستعمل أي [10] المفرد المذكر كما في هذه الأمثلة ، وفي فروعه نحو يعجبني أيهن هي قائمة ، ويعجبني أيهم هما قايمان [11] وأيهن هما قائمتان [12] وأيهم هم قائمون ، وأيهن هن قائمات ؛ أي : اللائي هن قايمات [13] ، قوله[14]:((وذو في لغة

[1]) هذا البيت من شواهد الأشموني ، ونسبة العيني إلي كثير بن عبدالرحمن . قال محمد محي الدين عبدالحميد في تحقيقه لأوضح المسالك المشهور بكثير عزة ، وهو من بحر الطويل . وفي هذين المرجعين ((للشم)) وليس ((للشتم)) . اللغة : (الشّم) جمع أشم وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه (القين) الحداد : (أجاد) أحكم . الشاهد فيه في (الأولاء) فهو موصول بمعنى الذين للجمع المذكر ولهذا وصف بها المذكر . ذكر هذا البيت في الصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ص١٤٩ الحلبي ، وفي أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص١٤٧ ، دار الجيل .

[2]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب "

[3]) في " ب " ((مني)) والصواب كما في " أ " .

[4]) في " ب " ((ما)) والصواب كما في " أ " .

[5]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[6]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[7]) انظر ص ١٥٣ من هذا البحث .

[8]) في " ب " ((تضف)) .

[9]) في " ب " ((ضمير)) بالرفع والصواب كما في " أ " لأنه خبر كان قبلها .

[10]) في " ب " ((أي في المفرد)) وهو الصواب .

[11]) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((قائمان)) بالهمزة .

[12]) في " ب " ((قايمتان)) والصواب كما في " أ " .

[13]) في " ب " ((قائمات)) بالهمزة وهو الصواب .

[14]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

طي([2]))) ؛ أي : خاصة دون غيرهم من العرب ، كقوله : وبئرى ذو حفرت وذو طويت أيْ : وبئرى التي حفرتها والتي طويتها ، والمشهور عندهم إفرادها وتذكيرها في كل الأحوال ويظهر المعني بالعايد([3]) فتقول : رأيت ذو فعل و ذو فعلت ، و ذو فعلا ، و ذوفعلتا ، و ذو فعلوا ، و ذو فعلن ، وبنائها على السكون لا على الضم ، ومنهم من يعربها بالحروف إعراب الأسماء الخمسة ، قوله ([4]):((وذا بعد من أو ما الخ)) يعني : أن من أسماء الموصول المشتركة ذا بشرط أن تقع بعد من أو ما الاستفهاميتين كقوله تعالى : ﴿ مَاذا([5]) أَنـزَلَ رَبُّكُم ﴾ ([6]) فما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، وذا اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل ([7]) رفع خبره ، وجملة أنزل لا محل لها صلة ([8]) الموصول ، والعايد([9]) محذوف ؛ أي : ما الذي أنزل ([10]) ربكم ، وكقوله :

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا ([11])

الواو واو ربّ ؛ أي : وربّ قصيدة ، والشاهد فيه ظاهر حيث استعمل ذا اسم موصول بمعنى الذي بعد من الاستفهامية ، أي : ليقال من الذي قالها،ومحل كون ذا موصولة إذا لم تلغ ، ولم تكن للإشارة ، فإن الغيت بأن كانت مركبة مع ما أو من لم تكن موصولة ؛ بل تكون مع ما قبلها اسماً واحداً دالاً على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم ، ويظهر أثر ذلك في البدل ، فإذا قلت : من ذا ضربت أزيد أم عمرٌ،فإن رفعت البدل فذا اسم موصول ، وإن

---

[1]) في " ب " ((من وما)) بدون همزة وما في " أ " هو الصواب .

[2]) ابن مالك الكافية الشافية تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ج١ ص٢٧٣ .

[3]) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((بالعائد)) .

[4]) لفظ ((قوله)) هذا ترك مكانه فارغاً في " ب " .

[5]) في " ب " ((ما االنزل ربكم)) والصواب كما في " أ " .

[6]) من الآية (٢٤) من سورة النحل ، ومن الآية (٣٠) من سورة النحل .

[7]) في " ب " ((بحد)) والصواب ((محل)) كما في " أ " .

[8]) في " ب " ((لأنها صلة)) وهو الأفضل .

[9]) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((والعائد)) بالهمزة .

[10]) في " ب " ((أنزله)) والصواب كما في " أ " .

[11]) هذا البيت من شواهد قطر الندي وبل الصدى ونسبه محققه الفاخوري لأبي بصير ميمون بن قيس البكري المعروف بالأعشي والبيت من الكامل . والشاهد فيه في ((من ذا قالها)) وقد تم توضيحه أعلاه . قطر الندى وبل الصدى تحقيق ح. الفاخورى ص١٠٢ دار الجيل ويس على الفاكهي على القطر ج١ ص٢١٦ .

وأل في وصف صريح كالضارب والمضروب ، وجملة صلاتها أربعة مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل،وشرط وجزاء ، وظرف

نصبته كان ملغاة (1) وإعراب من ذا على تقدير جعل ذا موصولة أن تقول من اسم استفهام في موضع رفع مبتدأ ، وذا اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبره ، وجملة ضربت لا محل لها صلة الموصول ، والعائد (2) محذوف ، والهمزة للاستفهام وزيد مرفوع ؛ لأنه بدل من مرفوع وهو من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وأم حرف عطف وعمرو معطوف على زيد ، وعلى تقدير جعل من ذا استفهامية أن تقول : من ذا اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لضربت ، والهمزة للاستفهام ، وزيداً بالنصب بدل من المفعول وهو من ذا ، وعمراً معطوف على زيداً وكذا إذا كانت ذا للإشارة ، فهي ليست اسم موصول وعلامتها أن تدخل على المفرد (3) نحو : من ذا الذاهب أي : من هذا الذاهب فمن اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم إشارة خبره ، والذاهب بدل منه أو عطف بيان، قوله (4):((وأل في وصف صريح)) ؛ أي : ومن أسماء الموصول المشتركة أل الداخلة على الوصف الصريح الخالص للوصفية كالضارب والمضروب ، تقول الضارب زيداً(5) والضاربة عمراً ، والضاربان بكراً الخ ، قوله (6):((وجملة صلاتها أربعة)) ؛ يعني : أن مجموع صلات الموصلات غير أل أربعة ، ولو قال المصنف وجملة صلات غير أل أربعة لكان أظهر لا(7) في عبارته إيهاماً كما لا يخفي ، قوله (8):((أربعة)) أحدها : جملة إسمية مركبة من مبتدأ وخبر نحو : جاء الذي أبوه صديقنا ، وثانيها جملة فعلية مركبة من فعل وفاعل نحو : الذي جاءنا رجل فاضل ، ثالثها جملة الشرط وجوابه نحو : جاء الذي إن طلب مني التعليم علمته ، رابعها : الظرف ويدخل فيه الجار والمجرور كجاء الذي عندك أو في الدار ، تنبيه : لا بد أن تكون الصلة ذات ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتذكير

---

1) في " ب " ((طغاة)) والصواب كما في " أ " .

2) في " ب " ((العايد)) بالياء والصواب كما في " أ " .

3) في " ب " ((المفر)) بدون دال والصواب كما في " أ " .

4) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

5) في " ب " ((جاء الضارب زيداً)) وهو الأفضل .

6) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

7) في " ب " ((لأن في عبارته)) وهو الصواب .

8) كلمة ((قوله)) هذه ترك مكانها فارغاً في " ب " .

وفروعها ليربطها به ويسمي عائداً (١) لعوده إلى الموصول ، وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله :

* سُعَادُ الَّتي أضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا * ؛ أي : حبها كما تقدم (٢) ، ثم الموصول إن طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد (٣) له لفظاً ومعني نحو : جاء الذي قام ، وجاءت التي قامت ، وجاء اللذان قاما ، وجاءت اللتان قامتا الخ ، وإن خالف لفظه معناه بأن كان مفرداً للفظ مذكراً وأريد به غير ذلك كمن وما جاز في العايد (٤) وجهان أحدهما : وهو الأكثر مراعاة اللفظ نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾(٥) . والثاني مراعاة المعني نحو : ﴿ وَمِنْهُم مَن يَستَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٦) ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : اعط من سَألَتْك ولا يقال من سألك ؛ لأنه يوهم أن السائل مذكراً (٧) والحال أنه مؤنث ، قوله (٨):((واسم الفاعل والمفعول مع أل)) ؛ يعني : أن صلة أل الموصولة اسم الفاعل والمفعول ، واقتصر عليهما ؛ لأن أل الداخلة على اسم التفضيل كالأفضل حرف تعريف اتفاقاً ، والداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فيها خلاف ، قيل إنها حرف تعريف ، وقيل موصولة ، ومحل كون أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولة إذا أريد بهما الحدوث ، أما إذا أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع فحكمهما حكم الصفة المشبهة في الخلاف المذكور ، قوله(٩): ((ولا يظهر الفاعل معها)) ؛ أي : مع صلة أل . تلخيص المقام أن صلة أل وصلة غيرها تشتركان في أن كلاً منهما لا بد أن تكون مشتملة على ضمير عائد (١٠) على الموصول وتنفرد صلة أل إذا كانت مثني كالضاربان ، أو جمعاً كالضاربون،بأن الضمير العايد (١١)

---

١) في " ب " ((عايداً)) والصواب كما في " أ " .

٢) انظر ص ٢٥١ من هذا البحث .

٣) في " ب " ((العايد)) والصواب كما في " أ " .

٤) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((العائد)) بالهمزة .

٥) من الآية (٢٥) من سورة الانعام ، ومن الآية (١٦) من سورة محمد .

٦) من الآية (٤٢) من سورة يونس .

٧) في " ب " ((مذكر)) بالرفع وهو الصواب لأنه خبر أن قبله .

٨) كلمة ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

٩) كلمة ((قوله)) ترك مكانها فارغاً في " ب " .

١٠) في " ب " ((عايد)) بالياء والصواب بالهمزة .

١١) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((العائد)) بالهمزة .

في تثنية ولا جمع ، بل يكون مستتراً ، والذي يظهر في اللفظ (1) حرف لا اسم كهذان الضاربان زيداً ، وهاؤلاء (2) المكرمون عمراً ، الخامس المعرف بالأداة وهي أل بجملتها عند الخليل وسيبويه

على الموصول لا يكون إلا مستتراً ، وليست الألف في المثني ، والواو في الجمع ضميراً بخلاف صلة غير أل إذا كانت فعلاً لحقه ألف تثنية أو واو جمع كجاء من يحسنان إلينا ومن يحسنون؛فإن الألف والواو ضمير بارز عائد (3) على الموصول لا حرف؛فإن قلت لم حكم النحاة على الألف في يضربان ، والواو في يضربون بأنهما ضميران دون الألف في الضاربان والواو في الضاربون ؟ ؛ بل حكموا عليهما بأنهما حرفان ، وهلاّ جعلوهما في الموضعين ضميرين أو حرفين ؟ أجيب : بأنهم جعلوهما في الفعل ضميرين جرياً على الأصل ؛ لأن الأصل في الكلام عدم التقدير ، فلو جعلوهما حرفين احتاجوا (4) إلى جعل الفاعل ضميراً مُقدراً ، فاستغنوا عن تقديره بجعلهما ضميرين ، وكان حقهما أن يكونا في الضاربان والضاربون ضميرين جرياً على الأصل المذكور؛لكن منع من ذلك أن الألف والواو في المثني والجمع توجدان في موضع لا يمكن جعلهما فيه ضميراً ؛ لأنهما يوجدان في اسم جامد نحو : الرجلان والزيدون ، فجعلوهما في المثني والجمع حرفين مطلقاً سواء كانا مشتقين أو جامدين طرداً للباب تأمل . قوله :((كهذان الضاربان)) فالألف في الضاربان ليست ضميراً ؛ بل حرف دال على التثنية ، وكذا الواو في المكرمون حرف دال على الجمع وليس ضميراً ، قوله : ((الخامس المعرف بالأداة)) ؛ أي : أداة التعريف ، والتعبير بالأداة أوْلى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال ولصدقه على أم في لغة حمير ، قوله : ((وهي)) ؛ أي : الأداة التي بها التعريف؛قوله :((عند الخليل وسيبويه)) فالخليل وسيبويه اتفقا على أن أداة التعريف هي أل بجملتها ؛ لكن الخليل الهمزة عنده أصلية فهي همزة قطع كهمزة أم ، وإنما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ، وسيبويه يخالفه في أصالة الهمزة فهي عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها في الوضع (5) ، فإن قلت كون الهمزة معتداً بها في الوضع ينافي زيادتها؛قلت

---

(1) كلمة ((اللفظ)) غير واضحة في " أ " .

(2) هكذا في " أ " و " ب " والرسم الإملائي ((هؤلاء)) .

(3) في " ب " ((عايد)) وما في " أ " هو الصواب .

(4) في " ب " ((يحتاج)) والصواب كما في " أ " .

(5) كتاب سيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ج3 ص 324 الخانجي .

واللام وحدها عند الأخفش،وهي إما عهدية نحو ([1]): زجاجة الزجاجة ، وجاء القاضي

لا منافاة ؛ لأن الزيادة قسمان زيادة على الكلمة وهي الحاصلة بعد الوضع كزيادة أل على العلم للمح الأصل ، وزيادة في الكلمة وهي المقارنة للوضع كأل فإنها بجملتها موضوعة للتعريف وهمزتها زائدة ، وكلعل فإنها بجملتها موضوعة للترجي ولامها الأولى زائدة ([2]) والزيادة المنافية للاعتداد وضعاً هي الأولى لا الثانية ، وحاصل الجواب أن المنافي للاعتداد وضعاً الزيادة على الكلمة لا الزيادة في الكلمة تأمل . قوله :((واللام وحدها عند الأخفش)) ؛ يعني : أن أداة التعريف عند الأخفش هي اللام وحدها وضعت ساكنة ثم اجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن ، والفرق بين مذهب سيبويه ومذهب الأخفش – مع أن الهمزة على المذهبين همزة وصل – أن الهمزة على مذهب سيبويه معتد بها في الوضع دون مذهب الأخفش ، فهي زائدة في الأداة عند سيبويه وعليها عند الأخفش ، وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم،فعلي مذهب سيبويه كانت الهمزة ثم حذفت ، وعلي مذهب الأخفش لم تكن همزة أصلاً ، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها ([3]) ، قوله:((وهي)) ؛ أي : أل ((إمّا عهدية)) تلخيص المقام أن أل قسمان إمّا للعهد الخارجي أو للجنس،فالتي للعهد الخارجي موضوعة للإشارة إلى معهود ؛ أي : معين حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب ، والمراد بالعهد العلم ، فالعهدية هي التي علم مدخولها ، وعلمه إما لذكره سابقاً أو لتعينه ذهناً ، أو لحضوره حساً أو عقلاً ، فأل التي للعهد ثلاثة أقسام كما أشار المصنف إلى ذلك بتعداد الأمثلة أحدها أن تكون للعهد الذكري وهي التي عهد مصحوبها ذكراً ومثل له المصنف بقوله نحو : في زجاجة الزجاجة ، فأل في الزجاجة للعهد الذكري ؛ لأنه أشير بها إلى معين تقدم ذكره ، وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأول بعينه ، ثانيها : أن تكون للعهد الذهني ، وهي التي عهد مصحوبها ذهناً نحو : جاء القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه ، فأل فيه للعهد الذهني ؛ لأنه أشير بها إلى معهود ذهناً ، ثالثها :

---

[1]) في " ب " ((نحو في)) وهو الصواب .

[2]) من قوله ((كلعل)) إلي قوله ((ولامها الأولى زائدة)) سقط من " ب " .

[3]) ذكر ابن عقيل في شرحه للتسهيل أن في حرف التعريف ثلاثة مذاهب : الأول أنها اللام وحدها ، ونسب إلي المتأخرين ، الثاني أنه أل والهمزة فيه همزة قطع كهمزة أم ونسبه الزمخشري والمصنف إلي الخليل ونسبه بعضهم إلي ابن كيسان ، الثالث أنه أل لكن الهمزة همزة وصل وهو مذهب سيبويه ولم ينسب أيّ من الأقوال الثلاثة إلي الأخفش ، انظر ابن عقيل شرح التسهيل ج١ ص١٩٦ س ط ١٩٨٠م دار الفكر دمشق ، والصبان على الأشموني ج١ ص ١٨٤ ، دار الفكر بيروت .

﴿واليوم أكملت لكم دينكم﴾ ، أو جنسية نحو : ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ ﴿ وخلق الانسان ضعيفاً ﴾ وزيد الرجل ، والمختار جواز نيابة أل عن الضمير

أن تكون للعهد الحضوري،وهي التي أشير بها إلى معين بسبب حضوره حسّاً نحو : هذا الرجل ، أو عقلاً ومنه قوله تعالى : ﴿ اَلْيَوْمُ أَكْمَلْتُ لَكُم دِينَكُم ﴾ ([1]) . وأل الجنسية هي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً ،وهي ثلاثة أقسام أيضاً كما أشار المصنف إلى ذلك بتعداد([2]) الأمثلة وسيأتي ما فيه،أحدها : أن تكون للحقيقة ، وهي التي قصد بمدخولها الحقيقة من حيث هي نحو :﴿ وَجَعَلْنَا مِن المَاءِ ﴾ ([3]) ؛ أي : من حقيقة الماء المعروف ، وقيل المني كل شيء حيّ ، ونحو : الرجل خير من المرأة ، أي : حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة،وهذا لا ينافي خبرية ([4]) بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل،ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو : الإنسان حيوان ناطق ، فإن أل في ذلك للحقيقة ثانيها : أن تكون للاستغراق وهي التي قصد بمدخولها الحقيقة في ضمن جميع الأفراد على سبيل الشمول؛ إما حقيقة وهي التي يخلفها كل حقيقة ، ومثل له المصنف بقوله تعالى : ﴿وَخُلِقَ الانسَانُ ضَعِيفاً ﴾ ([5]) ؛ أي : كل فرد من أفراد الإنسان،أو مجازاً وهي التي يخلفها كل مجازاً ([6]) ومثل له بقوله : زيد الرجل ؛ أي : الجامع لصفات الرجال المحمودة ؛ إذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى أنه جامع لكل صفة حميدة ، ثالثها : أن يقصد بمدخولها الحقيقة في ضمن فرد مبهم نحو : ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج،وهذا القسم أهمل المصنف الإشارة إليه ، وإنما مثل لأل التي للحقيقة والتي للاستغراق بقسميه الحقيقي والمجازي ؛ لكن ظاهر صنيعه أن كل واحد من قسمي الاستغراق قسم على حده ، فتلخص من كلام المصنف أن أل المعرفة إما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أنواع كما مر ، قوله :((والمختار جواز نيابة أل عن الضمير)) ؛ أي : والمختار ما ذهب إليه الكوفيون من جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه ، وأما البصريون

---

[1]) من الآية (٣) من سورة المائدة .

[2]) في " ب " ((نبعداد)) والصواب كما في " أ " .

[3]) من الآية (٣٠) من سورة الأنبياء .

[4]) في " ب " ((خبرية)) والصواب ((خيرية)) .

[5]) من الآية (٢٨) من سورة النساء .

[6]) هكذا في " أ " و " ب " والصواب ((كل مجاز)) بالكسر .

((كاللات والحارث)) أشار بالمثالين إلى أن أل تزاد لازماً وغير لازم ، فاللازم في ألفاظ مخصوصة منها الأعلام التي قارنت أل وضعها كاللات والعزي علمي صنمين، ومنها اسم الإشارة كالان(٢) واسم الموصول كالذي والتي والذين واللاتي ، وغير اللازم على ضربين اضطراري وغيره ، فالأول هو الذي يكون لضرورة الشعر كبنات الأوبر في قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ اكْمُؤاً(٣) وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوبَر(٤)

أراد بنات أوبر ؛ لأنه علم على ضرب من الكمأة رديء ، والاكمؤ جمع كماء (٥) واحد الكمأة كأفلس وفلس ، وكالنفس في قوله :-

*وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عُمْرٍ (٦) *

و(٧) أراد وطبت نفساً ؛ لأن التميز واجب التنكير، والزائدة لغير اضطرار كالداخلة على

---

(١) في " ب " ((كاللات)) وهو الصواب .

(٢) ما مثل به هذا غير واضح ولو قال ((كهذا وذاك)) لكان أوضح .

(٣) في "ب " ((اكمؤ))بدون ألف والصواب كما في " أ " .

(٤) البيت هذا من الشواهد التي لم يذكر لها قائل معين وقال محمد محي الدين عبدالحميد في تحقيقه لأوضح المسالك وابن عقيل وممن استشهد به أبو زيد في النوادر . وهو من الكامل . اللغة : ((جنيتك)) معناه جنيت لك . ((اكمؤا)) جمع كمء لا (كماء) (عساقلاً) جمع عسقول بزنة – عصفور– وهو نوع من الكمأة (بنات الأوبر) هي كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، الشاهد فيه في ((بنات الأوبر)) حيث زاد (أل) في العلم اضطراراً ؛ لأن (بنات الأوبر) علم على نوع من الكمأة رديء والعلم لا تدخله (أل) فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل فزادها هنا ضرورة . انظر المغني لابن هشام ص ٧٥ دار الفكر ، والصبان على الأشموني ومعه الشواهد للعيني ج١ ص١٨٢ الحلبي ، وابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج١ ص١٨١ دار الفكر ، والكافية الشافية لابن مالك تحقيق د.عبدالمنعم هريدي ج١ ص ٣٢٥ .

(٥) في " ب " ((كما)) بدون همزة وصوابها ((كَمْأ)) على زنة فَلْسٌ .

(٦) نسب هذا البيت إلي راشد بن شهاب اليشكري وهو من بحر الطويل والبيت كاملاً كما يلي :

رأيتك لَمّا أنْ عرفت وُجُوهنا صددتَ وطبتَ النّفسَ يا قيسُ عن عمرو

اللغة :((رأيتك)) الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت :((وجوهنا)) أراد بالوجوه ذواتهم ، ((صددت)) أعرضت ونأيت ، ((طبت النفس)) يريد أنك رضيت (عمرو) كان صديقاً حميماً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . الشاهد فيه في ((طبت النفس)) وقد أوضحه أعلاه وقال فيه محمد محي الدين عبدالحميد في تحقيقه لأوضح المسالك : حيث أدخل الألف واللام على التميز – الذي يجب له التنكير – ضرورة وذلك إنما هو في اعتبار البصريين ، وقد ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التميز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة ، وأن يكون نكرة . وعلي ذلك لا تكون ((أل)) في هذا الشاهد زائدة ، بل تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتضي ما يقوله البصريون اهـ . انظر الكافية الشافية لا بن مالك ج١ ص٢٤ دار المأمون ، والصبان على الأشموني ومعه العيني ج١ص١٨٢ ، وأوضح المسالك ج١ص١٨١ ، وابن عقيل ج١ ص ١٨٢ .

(٧) لفظ ((و)) هذا غير موجودة في " ب " .

والضارب وأل فعلت ، السادس : المضاف إلى واحد مما ذكر كغلامي ، وغلام زيد وهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه،إلا المضاف إلى الضمير فكالعلم .

بعض الأعلام المنقولة مما يقبل أل للمح ذلك الأصل كالفضل والحارث،فالأول أصله مصدر والثاني اسم فاعل،ثم نقلا للعلمية وزيدت عليهما أل للمح الأصل ، قوله:((كالضارب))[1] مثال لكون أل موصولة ، وقوله :((أل فعلت)) مثال لكونها استفهامية بمعنى هل ؛ أي : هل فعلت ، قوله :((السادس)) ؛ أي : من المعارف ، وهو خاتمتها ، قوله :((المضاف)) أي : إضافة محضة ((إلى واحد مما ذكر)) من الخمسة المتقدمة [2] ولو بواسطة نحو: غلام ابن زيد ما لم يكن متوغلاً [3] في الابهام كغير ومثل ((وهو))[4] ؛ أي : المضاف ((في التعريف بحسب ما يضاف إليه)) عند الأكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم كغلام زيد والمضاف لاسم الإشارة في رتبة الإشارة كغلامي هذا ، وكذا البواقي ، ((إلا المضاف إلى الضمير)) كغلامي فليس في رتبة الضمير ، وإنما هو كالعلم أي : في رتبته ؛ وإلا لما صح مررت بزيد صاحبك؛إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف . تنبيه لا يرد على إطلاق قولهم هنا أن المضاف إلى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالإضافة ، كالصفة المضافة لمعمولها كجاءني ضارب زيد الآن ، والمتوغل في الإبهام كغير؛لما تقرر في باب الإضافة من أن كلا منهما لا يتعرف بالإضافة ، والحكم إذا علم في بابه بشيء كان قيداً للحكم الذي يذكر مطلقاً في باب آخر .

---

[1]) في كلام المصنف أعلاه ((والضارب)) .

[2]) انظر ... ص من هذا البحث . من ٢٤٢ إلى ٢٥٦

[3]) في " ب " ((متوعلاً)) بالعين المهملة وما في " أ " هو الصواب .

[4]) في " ب " ((قوله وهو)) وهو الأفضل .

استدراكات

استدراكات

هذه بعض الأمور التى فاتت عليّ أثناء التحقيق والدراسة .

أولاً : **تراجم الأعلام** :-

١/ الفنرى : هو محمد بن حمزه بن محمد الرومى ، العلامة شمس الدين ابن الفنرى ، نسبة إلى صنعة الفنيار . قال ابن حجر : كان عارفاً بالعربية والمعانى والقراءات ، كثير المشاركة فى الفنون ، ولد فى صفر احدى وخمسين وسبعمائة،وأخذ عن العلامة علاء الدين الأسود شارح المغنى ، والجمال محمد بن محمد الاقصرائىّ ، ولازم الاشتغال ، ورحل إلى مصر وأخذ عن الشيخ أكمل الدين وغيره ، ثم رجع إلى الرّوم فولى قضاء برصاء ، وارتفع قدره عند بنى عثمان جداً ، واشتهر ذكره وشاع فضله ، وكان حسن السمت ، كثير الفضل والأفضال ..... صنف فى الأصوال كتاباً أقام فى عمله ثلاثين سنة ، وأقرأ العَضُد نحو العشرين مرة ، مات فى رجب سنة أربع وثلاثين وثمانمائة .

السيوطى بغية الوعاة ج١ ص ٩٨ المكتبة العصرية وورد اسمه فى ص٩٨ من هذا البحث .

٢/ البخارى (١٩٤-٢٥٦هـ= ٨١٠-٨٧٠م) هو : محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ابن المغيرة البخارى أبوعبدالله : حبر الإسلام ، والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صاحب(الجامع الصحيح-ط) المعروف بصحيح البخارى و(التاريخ -ط) أجزاء منه و(الضعفاء -ط) فى رجال الحديث ...... ولد فى بخارى ، ونشأ يتيماً ، وقام برحلة طويلة سنة ٢١٠ فى طلب الحديث ، فزار خراسان والعراق ومصر والشام ، وسمع نحو ألف شيخ ، وجمع نحو ست مئة ألف حديث،اختار منها فى صحيحة ما وثق بروايته وهو أول من وضع فى الإسلام كتاباً على هذا النحو ، وأقام فى بخارى ، فتعصب عليه جماعة ورموه بالتهم ، فأخرج إلى خَرْتَنْك (من قرى سمرقند) فمات فيها ، وكتابه فى الحديث أوثق الكتب الستة . الزركلى الأعلام ج٦ ص ٣٤ . واسمه ورد فى ص ٢٢٠ من هذا البحث .

٣/ فاطمة رضى الله عنها (١٨ق هـ-١١هـ= ٦٠٥-٦٣٢م) هى : فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عبدالله بن عبدالمطلب الهاشمية القرشية ، وأمها خديجة بنت

خويلد ، من نابهات قريش ، إحدى الفصيحات العاقلات ، تزوجها أمير المؤمنين على ابن أبى طالب (رضى الله عنه) فى الثامنة عشر من عمرها ، ولدت له الحسن والحسين وأمكلثوم وزينب ، وعاشت بعد أبيها ستة أشهر ، وهى أول من جعل له النعش فى الإسلام ، عملته لها أسماء بنت عميس ، وكانت قد رأته يصنع فى بلاد الحبشة ، ولفاطمة (١٨) حديثاً ، وللسيوطى (الثغور الباسمة فى مناقب السيدة فاطمة –خ) فى ٥٣ ورقة ولعمر أبى النصر (فاطمة بنت محمد –ط) ولأبى الحسن الرندى النجفى (مجمع النورين – ط) فى سيرتها ومناقبها . الزركلى الأعلام ج٥ ص١٣٢ . ورد اسمها فى ص٢٢٥ من هذا البحث .

٤/ الأخفش (٠٠٠-٢١٥هـ= ٠٠٠-٨٣٠م) هو : سعيد بن مسعدة المجاشعى بالولاء ، البلخى ثم البصرى ، أبو الحسن ، المعروف بالأخفش الأوسط : نحوى ، عالم باللغة العربية والأدب من أهل بلخ . سكن البصرة ، وأخذ العربية عن سيبويه وصنف كتباً . منها ((تفسير معانى القرآن –خ)) و ((الاشتقاق)) و ((معانى الشعر)) و ((كتاب الملوك)) و ((القوافى – خ)) .... وزاد فى العروض بحر ((الخبب)) وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر . الزركلى الأعلام ج٣ ص ١٠١ .

مر ذكره فى ص٢٢٤، ٢٥٧

ثانياً : **تراجم البلدان** :-

٥/ الشام : الشأمُ بفتح أوله وسكون همزته ، والشأم بفتح همزته مثل نَهَر ، ونهر لغتان ولا تمد ، وفيها لغة ثالثة وهى الشام بغير همز كذا يزعم اللغويون .

حدها : وأما حدها فمن الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية ، وأما عرضها فمن جبليْ طيّ من نحو القبلة إلى بحر الروم .... وبها أمهات المدن: مَنبج وحلب وحماة وحمص ودمشق والبيت المقدس والمعرة ، و فى الساحل انطاكية وطرابلس وعَكا وصور وعسقلان وغير ذلك .... ، وطولها من الفرات إلى العريش نحو شهر ، وعرضها نحو عشرين يوماً .

وروى عن عبدا لله بن عمرو بن العاص أنه قال : قسم الخير عشرة أعشار ، فجعل تسعة أعشار فى الشام ، وعشر فى سائر الأرض ، وقسم الشر عشرة أعشار فجعل عشر بالشام وتسعة أعشار فى سائر الارض ... وروى عن النبى صلى ا لله عليه وسلم أنه قال:

الشام ، صفوة ا لله من بلاده ، وإليه يجتبى صفوته من عباده ، يا أهل اليمن عليكم بالشام فإن صفوة ا لله من الأرض الشام ، الا من أبى، فإن ا لله تعالى قد تكفل لى بالشام ....
وقال أحمد بن محمد بن المدير الكاتب فى تفضيل الشام :-

أحبّ الشام فى يسر وعسر ... وأبغض ما حييت بلاد مصر

وكم بالشام من شرف وفضل ... ومرتقب لدى بَرّ وبحر

بلاد بارك الرحمن فيها ... فقدسها على علم وخبر

بها غرر القبائل من معدّ ... وقحطان ومن سروات فِهر

أناس يكرمون الجار حتى ... يجيرَ عليهم من كلّ وِتْر

ياقوت معجم البلدان ج٣ ص٣١١-٣١٤ ، ورد ذكرها فى ص ١٦٨ من هذا البحث .

٦/ مصر :-

مصر : سميت مصر بمصر بن مصرايم بن حام بن نوح عليه السلام ، وهى من فتوح عمرو بن العاص فى أيام عمر بن الخطاب رضى ا لله عنه .... قال صاحب الزيج : طول مصر اربع وخمسون درجة وثلثان ، وعرضها تسع وعشرون درجة وربع .... وطولها من الشجرتين اللتين كانتا بين رَفْح والعريش إلى اسوان ، وعرضها من برقة إلى أيلة،وكانت منازل الفراعنة ، واسمها باليونانية مقدونية ، والمسافة ما بين بغداد إلى مصر خمسمائة وسبعون فرسخاً .... ومن مفاخر مصر مارية القبطية أم إبراهيم ابن رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم ، ولم يرزق من امرأة ولداً ذكراً غيرها ، وهاجر أم اسماعيل عليه السلام .... وقد هاجر إلى مصر جماعة من الأنبياء .ولدوا ودفنوا بها . منهم : يوسف الصديق عليه السلام ، والأسباط وموسى وهارون .... وقد وردها جماعة كثيرة من الصحابة الكرام ، ومات بها طائفة أُخرى،منهم عمرو بن العاص وعبدا لله بن الحارث الزبيدى ، وعبدا لله بن حذافة السهمى ، وعقبة بن عامر الجهنى وغيرهم .... قال كُشاجم يصف مصر :-

أما ترى مصر كيف قد جُمِعَت ... بها صنوف الرياح فى مجلس

السوسن الغضُّ والبنفسج والـ ... ورد وصنف البَهار والنرجس

كأنها الجنّة التى جمعت ... ما تشتهيه العيون والأنفس

كأنما الأرض ألبست حُللاً من فاخر العبقرى والسُنّدُس

ياقوت معجم البلدان جـ٥ ص ١٣٧، ١٤١ . ورد ذكرها فى ص ١٦٨ .

ثالثاً : **أمور أخرى** :-

أوردت فى فهرس الآيات بعض الآيات التى وردت فى الكتاب وكتبت تحتها الآية كاملة . فى فهرس الأعلام رقم الصفحة التى تحتها خطين هى الصفحة التى تم فيها الترجمة للعلم المعنى .

الخاتمة

خاتمة

سوف أسوق فيها تلخيصاً لأمور هامة تتعلق بالدراسة والتحقيق فى شكل نقاط .

* الأسلوب الذى اتبعه المصنف رحمه الله - كما اوضحت فى دراسته - هو الأسلوب الذى يقوم فيه بوضع القواعد وضعاً بعيداً عن نطاق التعليل بالدليل والحجة ، وقد سبقه فى هذا الاتجاه علماء ، منهم العالم الجليل الزمخشرى فى كتابه المفصل ، وهو من الرعيل الأول ، ومن المتأخرين ابن مالك فى ألفيته وكافيته .

* فى الخطة التى اتبعها المصنف وسار عليها صاحب الحاشية -رحمهما الله - اختلافٌ كبيرٌ عن خطط الكتب التى سبقتهما فى التبويب والترتيب ، ويظهر أنهما وجدا أنفسهما فى حاجة إلى ترتيب جديد فى الأبواب ، وإلى اضافة أبواب جديدة نظراً لأهميتها وكثرة الحاجة إليها .

* خالف المصنف وسار فى طريقه صاحب الحاشية - بعدم الاعتراض - النحاة السابقين فى تسمية بعض الابواب ، وأراد بهذه المخالفة الدقة فى التسمية والله أعلم .

* هنالك بعض الموضوعات تناولها المصنف وتبعه فيها صاحب الحاشية بصورة تختلف عن تناول السابقين ، وما تناولاه قد يكون فيه الدقة ، أو التفصيل بصورة أفضل .

* لم ينسب المصنف الأبيات الشعرية التى استشهد بها إلى قائليها ، ولم يوضح معانى الكلمات الصعبة فيها ، كما أنه لم يحدد فيها مواضع الاستشهاد .

* لم يأخذ المصنف باراء الآخرين فى مؤلفه هذا إلّا فى مواضع قليلة جداً .

* لم يساعد النهج الذى سار عليه المصنف فى تحديد مذهبه النحوى .

* اعتمد صاحب الحاشية فى مؤلفه هذا على كتب وحواش لبعض هذه الكتب تعتبر ذات قيمة علمية كبيرة .

* شخصية صاحب الحاشية كانت فى مؤلفه واضحة ، وظهر ذلك من خلال ترجيحاته وشرحه للنص .

* هنالك بتر وسقط وعدم وضوح فى بعض العبارات والكلمات قمت بمعالجتها من خلال المقابلة .

* هنالك أخطاء فى المفردات ، فى الرسم الإملائى ، أو فى حروف العلة ، تم تصويبها بالمقابلة او بالاجتهاد الخاص .

* هنالك بعض العبارات تحتاج إلى المزيد من الشرح والتوضيح ، قمت بتوضيحها مستعيناً بالكتب الأخرى .

* ما قمت به من دراسة وتحقيق لهذا الكتاب قد يحتاج إلى المزيد ، فالكمال لله وحده فكل من أمكنه علمه ووقته أرجو منه أن يكمل ما نقص ، ويضيف ما يراه مناسباً ويصوب ما فيه خطأ ، وله من الله الأجر والثواب .

* قمت بدراسة وتحقيق الجزء الأول فقط من هذا المؤلف الذى يبدأ بمقدمة الكتاب وينتهى بباب النكرة والمعرفة ، وما تبقى يحتاج إلى التحقيق والدراسة ، إتماماً للفائدة فأرجو من إدارة الجامعة فتح الباب للاستمرار فى إتمام هذا الكتاب ، مما ييسر طبعه فى المستقبل ومن الله التوفيق .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

مرتب حسب أرقام الآيات فى كل سورة

فهرس الآيات

الآية او بعض الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
١- ﴿ الحمد لله ﴾	١	١٤٠
﴿الحمد لله رب العالمين ﴾		
٢- ﴿إياك نعبد ﴾	٥	٢٤٠
﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾		
٣- ﴿ أنعمت عليهم ﴾	٧	٢٣٨
﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضآلين ﴾		
سورة البقرة		
٤- ﴿ الم ﴾	١	١٥٣
٥- ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾	٢٤	١٨٦
﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقو النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ﴾		
٦- ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾	٣١	٢٥٩
﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ﴾		
٧- ﴿ عوان بين ذلك ﴾	٦٨	٢٤٦
﴿ قالوا ادعُ لنا ربك يبين لنا ما هى قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون ﴾		
٨- ﴿ بهم الأسباب ﴾	١٦٦	٢٣٨
﴿ إذ تبرأ الذين اتّبعُوا من الذين اتّبعوا ورأوُا العذاب وتقطعت بهم الاسباب ﴾		
٩- ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾	١٨٤و ١٨٥	١٧٠
﴿ أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن		

تطوع خيراً فهــو خير لـه وأن تصومـوا خـيراً لكـم ان كنتـم تعلمون ﴾	١٨٤	
﴿ شهر رمضان الذى انزل فيه القـرآن هـدى للنـاس وبينـات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام أخـر يريد الله بكـم اليسـر ولا يريد بكم العسر ولتكملـوا العـدة ولتكـبروا الله علـى مـا هداكم ولعلكم تشكرون ﴾	١٨٥	
١٠- ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾	١٩٧	٢٢١
﴿ الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفـث ولا فسوق ولاجدال فـى الحـج ومـا تفعلـوا مـن خـير يعلمـه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون ياأولى الألباب ﴾		
١١- ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾	٢١٤	٢٠٥
﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا مـن قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلـوا حتـى يقـول الرسـول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب ﴾		
١٢- ﴿ ولعبد مؤمن ﴾	٢٢١	٣٤
﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنـة خـير مـن مشركة ولـو أعجبتكـم ولا تنكحـوا المشـركين حتـى يؤمنـوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم اولئـك يدعـون إلى النار والله يدعوا إلى الجنة والمغفرة بإذنـه ويبـين آ ياتـه للنـاس لعلهم يتذكرون ﴾		
١٣- ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾	٢٢٨	١٢٨
﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلا ثة قـروء ولا يحـل لهـن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن إن كـن يؤمـن بـا لله واليـوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحاً ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيـز حكيم ﴾		
١٤- ﴿ يرضعن ﴾	٢٣٣	١٨٩

﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادا فصالاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم مآآتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير ﴾		
١٥- ﴿ إلا أن يعفون ﴾	٢٣٧	١٢٨
﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفوا الذى بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير ﴾		
١٦- ﴿ وإن تبدوا ما فى انفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ﴾	٢٨٤	٢٠٧
﴿ لله ما فى السموات وما فى الارض وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شىء قدير ﴾		
١٧- ﴿ لا تؤاخذنا ﴾	٢٨٦	٢١٧
﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾		
سورة آل عمران		
١٨- ﴿ الم ﴾	١	١٥٣
١٩- ﴿ أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر ﴾	٤٠	١١٨
﴿ قال رب أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر وامرأتى عاقر قال كذلك الله يفعل ما يشاء ﴾		

﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾	١٤٢	٢١٢
﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾		
٢٠- ﴿ ربنا إننا سمعنا ﴾	١٩٣	٢٣٧
﴿ ربنا إننا سمعنا منادياً ينادى للايمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الابرار﴾		
سورة النساء		
٢١- ﴿ وخلق الانسان ضعيفا ﴾	٢٨	٢٥٨
﴿ يريد الله ان يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفاً ﴾		
٢٢- ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾	٧٨	٢٢١ ، ٢٢٧
﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كلّ من عند الله فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ﴾		
٢٣- ﴿ وإن امراة خافت ﴾	١٢٨	٢٢٦
﴿ وإن امراة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ﴾		
٢٤- ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾	١٦٨	٢٠٢
﴿ إن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً ﴾		
٢٥- ﴿ إنما المسيح عيسى ﴾	١٧١	٢٤٥
﴿ يأهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد له ما فى السموات وما فى الارض وكفى بالله وكيلا ﴾		

سورة المائدة		
٢٦- ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾	٣	٢٥٨
﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا فمن اضطر فى مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ﴾		
٢٧- ﴿ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾	٦٧	٢٢٥
﴿ يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدى القوم الكافرين ﴾		
٢٨- ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾	٧١	١٩٦
﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم والله بصير بما يعملون ﴾		
٢٩- ﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾	١١٦	٢٢٥
﴿ وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم ءأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك إنك أنت علام الغيوب ﴾		
٣٠- ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	١٥١
﴿ قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها أبدا رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم ﴾		
سورة الأنعام		
٣١- ﴿ ومنهم من يستمع إليك ﴾	٢٥	٢٥٥

﴿ ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها حتى إذا جاءوك يجادلونك يقول الذين كفروا إنْ هذا إلا أساطير الأولين ﴾		
٣٢- ﴿ يا ليتنا نرد ﴾	٢٧	١١٩، ٢١٣
﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾		
٣٣- ﴿ فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض أو سلماً فى السماء فتأتيهم بآية ﴾	٣٥	٢٢٦
﴿ وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض أو سلماً فى السماء فتأتيهم بآية ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين ﴾		
٣٤- ﴿ من يشأ الله يضلله ﴾	٣٩	١٤٠
﴿ والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم فى الظلمات من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ﴾		
٣٥- ﴿ اتحاجونى ﴾	٨٠	١٨٦
﴿ وحاجه قومه قال أتحاجونى فى الله وقد هدان ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربى شيئاً وسع ربى كل شيء علماً أفلا تتذكرون ﴾		
٣٦- ﴿ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ﴾	١٥١	٢٢٦
﴿ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون ﴾		
سورة الأعراف		
٣٧- ﴿ هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾	٥٣	٢١١

﴿ هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذى كنا نعمل قد خسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون ﴾		
سورة الأنفال		
٣٨- ﴿ وإن تعودوا نعد ﴾	١٩	٢٢٠
﴿ إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح وإن تنتهوا فهو خير لكم وإن تعودوا نعد ولن تغنى عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت وأن الله مع المؤمنين ﴾		
٣٩- ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾	٣٣	٢٠٢
﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾		
٤٠- ﴿ يا أيها النبى ﴾	٦٤، ٦٥	٦٤، ١١٩
﴿ يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾		
﴿ يأأيها النبى حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ﴾	٦٥	
٤١- ﴿ إن لا تفعلوا تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير ﴾	٧٣	٢٢٥
﴿ والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوا تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير ﴾		
سورة التوبة		
٤٢- ﴿ وكلمة الله هى العليا ﴾	٤٠	١٠٤
﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا والله عزيز حكيم ﴾		

٤٣- ﴿ يا أيها النبى ﴾ ﴿ يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير ﴾	٧٣	٦٤، ١١٩
سورة يونس		
٤٤- ﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾ ﴿ ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون ﴾	٤٢	٢٥٥
٤٥- ﴿ ولا تتبعان ﴾ ﴿ قال قد أجيبت دعوتكما فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ﴾	٨٩	١٢٩
سورة هود		
٤٦- ﴿ اهبط بسلام ﴾ ﴿ قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وأمم سنمتعهم ثم يمسهم منا عذاب أليم ﴾	٤٨	٨٦
٤٧- ﴿ هؤلاء بناتى ﴾ ﴿ وجاءه قومه يهرعون إليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات قال يا قوم هؤلاء بناتى هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزون فى ضيفى أليس منكم رجل رشيد ﴾	٧٨	٢٤٨
سورة يوسف		
٤٨- ﴿ ليسجنن وليكونن ﴾ ﴿ قالت فذالكن الذى لمتننى فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين ﴾	٣٢	١٢٩، ١٣٠، ١٨٩
٤٩- ﴿ أمر ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ ﴿ ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾	٤٠	٢٣٩

٥٠- ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾	٩٦	١٩٤
﴿ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً قال ألم أقل لكم إنى أعلم من الله ما لا تعلمون ﴾		
سورة ابراهيم		
٥١- ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾	٧	١
﴿ وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابى لشديد ﴾		
٥٢- ﴿ وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ﴾	٤٦	٧٠، ٢٠١
﴿ وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ﴾		
سورة الحِجْر		
٥٣- ﴿ هؤلاء بناتى ﴾	٧١	٢٤٨
﴿ قال هؤلاء بناتى إن كنتم فاعلين ﴾		
سورة النحل		
٥٤- ﴿ ماذا أنزل ربكم ﴾	٢٤، ٣٠	٢٥٣
﴿ وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين ﴾	٢٤	
﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً للذين أحسنوا فى هذه الدنيا حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين ﴾	٣٠	
٥٥- ﴿ ما عندكم ينفد وما عند الله باق ﴾	٩٦	٢٥٠
﴿ ما عندكم ينفد وما عند الله باق ولنجزين الذين صبروا أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ﴾		
سورة الإسراء		
٥٦- ﴿ فمن أوتى ﴾	٧١	١٣٩
﴿ يوم ندعوا كل أناس بإمامهم فمن أوتى كتابه بيمينه فأولئك يقرءون كتابهم ولا يظلمون فتيلا ﴾		
٥٧- ﴿ قل ادعوا الله ﴾	١١٠	٢٢١

٥٨- ﴿ أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	١١٠	٢٢١
﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا ﴾	١١٠	
سورة الكهف		
٥٩- ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾	٣٣	١٨٠
﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً وفجرنا خلالهما نهراً ﴾		
٦٠- ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان ﴾	٦٣	٢٣٧
﴿ قال أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره واتخذ سبيله في البحر عجبا ﴾		
سورة مريم		
٦١- ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾	٤	٢٥٩
﴿ قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا ولم أكن بدعائك رب شقيا ﴾		
٦٢- ﴿لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾	٦٩	١٥٢
﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ﴾		
سورة طـه		
٦٣- ﴿ لأهله امكثوا ﴾	١٠	٢٣٧
﴿ إذ رأى ناراً فقال لأهله امكثوا إني آنست ناراً لعلي آتيكم منها بقبس أو أجد على النار هدى ﴾		
٦٤- ﴿ ولتعلمن ﴾	٧١	١٢٩
﴿ قال آمنتم له قبل أن آذن لكم إنه لكبيركم الذي علمكم السحر فلأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولأصلبنكم في جذوع النخل ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقى ﴾		
٦٥- ﴿ أفلا يرون أن لا يرجع إليهم ﴾	٨٩	١٩٦

﴿ أفلا يـرون ألا يرجـع إليهـم قـولا ولا يملـك لهـم ضـراً ولا نفعاً﴾		
﴿ قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾	٩١	٢٠٥
سورة الأنبياء		
٦٧- ﴿ وجعلنا من الماء ﴾	٣٠	٢٥٨
﴿ أو لم يـر الذيـن كفـروا أن السـموات والأرض كانتـا رتقـاً ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ﴾		
سورة الحج		
٦٨- ﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف ﴾	١١	١٣١
﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهـه خسـر الدنيـا والآخـرة ذلك هو الخسران المبين ﴾		
سورة المؤمنون		
٦٩- ﴿ قد أفلح ﴾	١	١٣٩
﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾		
﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾	٢٧	١٩٤
﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا فإذا جـاء أمرنـا وفار التنور فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك إلا مـن سبق عليه القول منهـم ولا تخـاطبني فـي الذيـن ظلمـوا إنهـم مغرقون ﴾		
٧٠- ﴿ رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت ﴾	٩٩، ١٠٠	١٠٥
٧١- ﴿ كلا إنها كلمة ﴾	١٠٠	١٠٤
﴿ حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون ﴾	٩٩	
﴿ لعلي أعمل صالحاً فيما تركت كلا إنها كلمـة هـو قائلهـا ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون ﴾	١٠٠	
سورة النور		
٧٢- ﴿ ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسـعة أن يؤتـوا أولي	٢٢	١٨٢

القربى﴾		
﴿ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى والمساكين والمهاجرين فى سبيل الله وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم﴾		
سورة الشعراء		
٧٣- ﴿والذى أطمع أن يغفر لى﴾	٨٢	١٩٤
﴿والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين﴾		
٧٤- ﴿نزل به الروح الأمين﴾	١٩٣	٤
٧٥- ﴿على قلبك لتكون من المنذرين﴾	١٩٤	٤
٧٦- ﴿بلسان عربى مبين﴾	١٩٥	٤
سورة العنكبوت		
٧٧- ﴿الم﴾	١	١٥٣
سورة الروم		
٧٨- ﴿الم﴾	١	١٥٣
٧٩- ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾	٤	١٥٧
﴿فى بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون﴾		
سورة لقمان		
٨٠- ﴿الم﴾	١	١٥٣
سورة السجدة		
٨١- ﴿الم﴾	١	١٥٣
سورة الاحزاب		
٨٢- ﴿يأيها النبى﴾	١	١١٩
﴿يا أيها النبى اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين إن الله كان عليماً حكيماً﴾		
سورة فاطر		
٨٣- ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾	٣٦	٢٠٩، ٢١٠
﴿والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا ولا		

يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزى كل كفور ﴾		
سورة ص		
٨٤- ﴿ ص ﴾	١	١٥٣
﴿ ص والقرآن ذى الذكر ﴾		
٨٥- ﴿ ولتعلمن ﴾	٨٨	١٢٩
﴿ ولتعلمن نبأه بعد حين ﴾		
سورة الزمر		
٨٦- ﴿ إن فى ذلك لذكرى لأولى الألباب ﴾	٢١	١٨٢
﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع فى الأرض ثم يخرج به زرعاً مختلفاً ألوانه ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يجعله حطاماً إن فى ذلك لذكرى لأولى الألباب ﴾		
سورة الشورى		
٨٧- ﴿ من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ﴾	٢٠	٢٢١
﴿ من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له فى الآخرة من نصيب ﴾		
٨٨- ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً ﴾	٥١	١٩٩
﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل ر سولاً فيوحى بإذنه ما يشاء إنه على كل شيء حكيم ﴾		
سورة الزخرف		
٨٩- ﴿ ليقض علينا ربك ﴾	٧٧	٢١٧
﴿ ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون ﴾		
سورة محمد		
٩٠- ﴿ فإما مناً بعد وإما فداء ﴾	٤	١٩٦
﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء حتى تضع الحرب		

أوزارها ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلوا بعضكم ببعض والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم ﴾		
٩١- ﴿ ومنهم من يستمع إليك ﴾	١٦	٢٥٥
﴿ ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفاً أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم ﴾		
سورة الفتح		
٩٢- ﴿ ليغفر لك الله ﴾	٢	٢٠٠
﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً ﴾		
٩٣- ﴿ بما عاهد عليه الله ﴾	١٠	٢٣٧
﴿ إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً ﴾		
سورة الحجرات		
٩٤- ﴿ حتى تفيء إلى أمر الله ﴾	٩	٢٠٤
﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴾		
٩٥- ﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾	١٤	٢١٧
﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً إن الله غفور رحيم ﴾		
سورة ق		
٩٦- ﴿ ق ﴾	١	١٥٣
﴿ ق والقرآن المجيد ﴾		

سورة الواقعة		
٩٧- ﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾	٨٧	١٢١
سورة الحديد		
٩٨- ﴿ لكيلا تأسوا ﴾	٢٣	١٩٠
﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتكم والله لا يحب كل مختال فخور ﴾		
٩٩- ﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾	٢٩	٢٠٢
﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من الفضل وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ﴾		
سورة الممتحنة		
١٠٠- ﴿ يأيها النبى ﴾	١٢	١١٩
﴿ يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك فى معروف فبايعهن واستغفر لهن إن الله غفور رحيم ﴾		
سورة الصف		
١٠١- ﴿ هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ﴾	١٠، ١١، ١٢	٢١٤
﴿ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾		
﴿ يغفر لكم ذنوبكم ﴾		
﴿ يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ﴾	١٠	
﴿ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾	١١	
﴿ يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجرى من تحتها الأنهار ومساكن طيبة فى جنات عدن ذلك الفوز العظيم ﴾	١٢	
سورة الطلاق		
١٠٢- ﴿ وإن كن أولات حمل ﴾	٦	١٧٣

﴿ اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم لا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهم أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾		
١٠٣- ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾	٧	٢١٧
﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسرا ﴾		
سورة المزمل		
١٠٤- ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾	٢٠	١٩٥
﴿ إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثى الّيـل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر اليل والنهار علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرءوا ما تيسر من القـرءان علم أن سيكون منكم مرضى وءاخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وءاخرون يقاتلون فى سبيل الله فاقرءوا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وءاتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ﴾		
سورة المرسلات		
١٠٥- ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾	٣٦	٢٠٧
سورة النازعات		
١٠٦- ﴿ فإن الجنة هى المأوى ﴾	٤١	٢٥٩
﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى ﴾	٤٠، ٤١	
سورة الاعلى		
١٠٧- ﴿ قد أفلح ﴾	١٤	١٣٩
﴿ قد أفلح من تزكى ﴾		
سورة الشمس		

١٠٨- ﴿ قد أفلح ﴾ ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾	٩	١٤٠
سورة القدر		
١٠٩- ﴿ حتى مطلع ﴾ ﴿ سلام هى حتى مطلع الفجر ﴾	٥	٢٠٢
سورة البينة		
١١٠- ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾ ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشـركين منفكـين حتى تأتيهم البينة ﴾	١	١٣٩
سورة الهمزة		
١١١- ﴿ لينبذن ﴾ ﴿ كلا لينبذن فى الحطمة ﴾	٤	١٢٩

فهرس الأحاديث النبوية

مرتب على الحروف الهجائية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأبيات الشعرية

مرتب على قوافى الأبيات حسب الحروف الهجائية

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	الصفحة
الكاف		
١٧-أبيت أسرى وتبيت تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي	الرجز	١٨٧
اللام		
١٨-ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل	الكامل	٢٠٤
١٩-وإذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة فستنجلي	الكامل	٢٢٥
٢٠-استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل	الكامل	٢٢٥
الميم		
٢١-بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم	الرجز	١٧٥
٢٢-ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم	الطويل	١٩٤
٢٣-فأقسم أن لو التقينا وانتموا لكان لكم يوم من الشر مظلم	الطويل	١٩٥
٢٤-فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام	الوافر	٢١٤
٢٥-لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم	الكامل	٥٨، ٢١٢
النون		
٢٦-أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني	الوافر	١٦٥
٢٧-كان لنا أبو حسن علي أبا براً ونحن له بنين	الوافر	١٨٥
٢٨-جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين	الخفيف	١٧٨
٢٩-ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلا الملوان	الطويل	٥٨، ١٨٠
٣٠-وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين	الوافر	١٨٥
٣١-فقلت ادعي وأدعو أن أندى لصوت أن ينادي داعيان	الوافر	٢١٢
٣٢-حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان	الخفيف	٥٩، ٢٢٢
٣٣-النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن		٦
٣٤-وإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن		
الهاء		
٣٥-إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها	الرجز	١٧٥
٣٦-أبى الله للشم الألاء كأنهم سيوف أجاد القين يوماً صقالها	الطويل	٢٥٢
٣٧-وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها	الكامل	٢٥٣

فهرس الأمثال والأقوال

مرتب على الحروف الهجائية

فهرس الأمثال والأقوال

المثل أو القول	رقم الصفحة
التاء	
١- تسمع بالمعيدى خير من أن تراه	١٢٣
الزاى	
٢- زعموا مطية الكذب	٥٩، ١٢٣
الطاء	
٣- الطائر فيغضب زيد الذباب	١٩٧
الميم	
٤- مكره أخاك لا بطل	١٧٦
٥- من سلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ	٢٢٦
الهاء	
٦- هذا قلب صفوان	١٦٩
٧- هذا رجل أرنب	١٦٩

فهرس القبائل والبطون

مرتب على الحروف الهجائية

فهرس القبائل والبطون

فهرس الاماكن والبلدان

مرتب على الحروف الهجائية

فهرس الاماكن والبلدان

فهرس الاعلام

مرتب على الحروف الهجائية

فهرس الاعلام

النون

الهاء

الياء

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

اسم المصدر أو المرجع	التعريف به
١- الإتقان في علوم القرآن	السيوطي المكتبة الثقافية بيروت
٢- أساس البلاغة	الزمخشري دار الفكر
٣- أسد الغابة	الجزري دار الفكر
٤- إعراب القرآن الكريم	الدرويش اليمامة دار ابن كثير
٥- الأعلام	الزركلي دار العلم للملايين بيروت
٦- الأمالي	القالي دار الجيل بيروت
٧- الأنبابي على حاشية السجاعي على القطر	العلمية ط١ س ط ١٣١٠هـ
٨- إنباه الرواة	القفطي دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت
٩- الإنصاف في مسائل الخلاف	الأنباري دار الفكر ط٤ س ط ١٣٨٠هـ
١٠- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك	ابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد دار الجيل
١١- البدور الزاهرة	القاضي م الحلبي
١٢- البداية والنهاية	ابن كثير مكتبة المعارف بيروت
١٣- بغية الوعاة	السيوطي تحقيق محمد الفضل إبراهيم المكتبة المصرية صيدا بيروت
١٤- بلادنا فلسطين	مصطفى مراد الدباغ س ط ١٣٨٦هـ دار الطليعة بيروت
١٥- التصريح على التوضيح	الأزهري م الحلبي
١٦- تفسير ابن جزي	دار الكتاب العربي
١٧- تفسير الثعالبي	مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت
١٨- تفسير القرطبي	دار الشعب
١٩- التفسير الكبير	الرازي دار الكتب العلمية بيروت
٢٠- تاريخ آداب اللغة العربية	جرجي زيدان الخياة بيروت

٢١- تاريخ بغداد	البغدادى دار الكتب العلمية بيروت
٢٢- تاريخ سورية ولبنان وفلسطين	د . فيليب ترجمة كمال اليازجى دار الثقافة
٢٣- التيسير فى القراءات السبع	الدانى دار الكتاب العربى
٢٤- جغرافية الوطن العربى الكبير	صلاح الدين المعارف
٢٥- جمهرة الأنساب	هشام الكلبى دار الكتب بيروت
٢٦- جواهر البلاغة	أحمد الهاشمى ط١ الحجازى
٢٧- حاشية السجاعى على شرح القطر	دار إحياء الكتب العربية
٢٨- حاشية الصبان على الأشمونى ومعه شرح الشواهد للعينى	الحلبى ومكتبة زهران
٢٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى	دار الفكر بيروت
٣٠- حاشية عبادة على شذور الذهب	الحلبى
٣١- حاشية العطار على الأزهرية	الأزهرية س ط١٣٣٠هـ
٣٢- حاشية يس على شرح الفاكهى للقطر	ط٢ الحلبى
٣٣- خزانة الأدب	البغدادى دار الصادر
٣٤- الخصائص	ابن جنى تحقيق محمد على النجار دار الهدى بيروت
٣٥- سنن أبى داود	دار الجيل بيروت
٣٦- شرح ابن عقيل	تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد دار إحياء التراث
٣٧- شرح الأشمونى للألفية	تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد
٣٨- شرح الأشمونى للألفية	الحلبى ط٢ س ط ١٩٣٩م
٣٩- شرح التسهيل	ابن عقيل دار الفكر دمشق س ط ١٩٨٠م
٤٠- شرح شذور الذهب	ابن هشام تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد
٤١- شرح الشاطبية	الصباغ م محمد على
٤٢- شرح شافية ابن الحاجب	الرضى تحقيق محمد نورحسن وآخرين دار الكتب بيروت
٤٣- شرح شواهد المغنى	السيوطى لجنة التراث العربى
٤٤- شرح قطر الندى وبل الصدى	ابن هشام تحقيق الفاخورى دار الجيل
٤٥- شرح الكافية الشافية	ابن مالك تحقيق د.عبدالمنعم هريدى دار المأمون للتراث

٤٦- شرح الكافية	العصام دار السلفية السنية
٤٧- شرح المفصل	ابن يعيش عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبى القاهرة
٤٨- الشرق الأوسط	عبدالرحمن زكى النهضة المصرية
٤٩- الشعر والشعراء	ابن قتيبة دار الكتب العلمية
٥٠- الصحاح	الجوهرى دار العلم للملايين
٥١- صحيح البخارى بحاشية السندى	البخارى دار الفكر
٥٢- صحيح مسلم	تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى دار الفكر
٥٣- طبقات الزبيدى	الزبيدى ط ١
٥٤- طبقات الشافعية	السبكى دار المعرفة
٥٥- عيون الأخبار	ابن قتيبة دار الكتاب العربى
٥٦- فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيرا	شفيق الرشيدات
٥٧- الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة	الشوكانى دار الكتب العلمية بيروت
٥٨- القاموس المحيط	الفيروز أبادى دار الجيل بيروت
٥٩- كتاب سيبويه	تحقيق عبدالسلام هارون عالم الكتب بيروت والخانجى القاهرة
٦٠- الكشاف الزمخشرى	دار الفكر
٦١- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون	حاجى خليفة دار العلوم الحديثة بيروت
٦٢- كنز العمال	المتقى م الرسالة
٦٣- كيف تكتب بحثاً	د. أميل يعقوب طرابلس لبنان
٦٤- لسان العرب	ابن منظور دار المعرفة بيروت
٦٥- مجالس العلماء	الزجاجى الكويت
٦٦- مجمع الأمثال	الميدانى تحقيق محمد أبوالفضل م الحلبى
٦٧- المجموع شرح المهذب	النووى دار الفكر
٦٨- مراتب النحويين	أبو الطيب اللغوى دار الفكر العربى
٦٩- مسند الامام أحمد بن حنبل	المكتب الاسلامى اسلامبول

٧٠- معجم الأدباء	ياقوت دار الفكر
٧١- معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة دار إحياء التراث
٧٢- معجم البلدان	ياقوت الحموى دار صادر
٧٣- المعجم الكبير	الطبرانى ط٢
٧٤- المغنى	ابن هشام تحقيق د. مازن المبارك وآخرين لاهور ودار الفكر
٧٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة	أحمد بن مصطفى دار الباز
٧٦- المقتضب	المبرد تحقيق عبدالخالق عضيمة القاهرة
٧٧- المنصف	ابن جنى م الحلبى
٧٨- الموسوعة الفلسطينية	صبحى السعيد دار الكتب الجامعية
٧٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة	الشيخ محمد الطنطاوى دار المنار

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

**** **** ****